بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميةٍ في صيغتِها النهائيةِ بعدَ إجراء التعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : مالكي حمود حامد الحربي   الرقم الجامعيّ : (٤٢٣٨٠٢١٤)

كليّة : اللغة العربيّة   قسم : الدّراسات العليا العربيّة   فرع : اللغة والنحو والصرف

الأُطروحةُ مقدَّمةٌ لنيلِ درجة : الماجستير   في تخصُّص : اللغة والنحو والصرف

عنوانُ الأُطروحةِ : ما لا يجوز اجتماعه في النحو العربي للاتفاق في اللفظ أو للتضاد أو للتعويض

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين،والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين،وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعدَ إجراءِ التّصويباتِ المطلوبةِ التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ١٠/٢/١٤٢٦ هـ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتِها النّهائيّة المرفقة

والله الموفّق ....

أعضاء اللجنة :

المشرف : د/ محمد صباح   المناقش الأول : أ.د/ محمد [illegible]   المناقش الثاني : د/ عماد شجاحي

التوقيع   التوقيع   التوقيع

١٠/٢/١٤٢٦

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : صالح بن سعيد الزهراني

التوقيع

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف





ما لا يجوز اجتماعه في النحو العربي

للاتفاق في المعنى أو للتضاد أو للتعويض

رسالة ماجستير

إعداد :

مكين بن حوفان بن مكين القرني

الرقم الجامعي : ٤٢٣٨٠٢١٤

إشراف الأستاذ الدكتور :

محمد مصباح أحمد نصر

أستاذ النحو والصرف في كلية اللغة العربية

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

يدور هذا البحث حول ((ما لا يجوز اجتماعه في النحو العربي للاتفاق في المعنى أو للتضاد أو للتعويض)) ، وهو بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في النحو العربي ، ويعـــالج ظاهرة نحوية هي امتـــناع الاجتماع للأسباب الثلاثة الواردة في العنوان .

وتتفق هذه الأسباب في حـــكم واحد هو (امتنـــاع الاجتماع) ، وهذا الحكم عبر عنه النحاة بـــ ((لا يجوز)) .

ويهدف هذا البحث إلى دراسة المسائل النحوية المحققة للأصول النحوية القائلة :

لا يجوز اجتماع شيئين لمعنى واحد،والضدان لا يجتمعان، والعوض والمعوض عنه لا يجتمعان.

وترجع أهمية البحث إلى أنه يقوم على تقديم الأصل العام ، ثم دراسة الفروع النحوية التي تُرَدُّ إليه ، وهو ما يمثل منهجاً من مناهج الدرس النحوي .

ولا شك أن فروع الأصول الثلاثة تناثرت في كتب النحو على اختلاف أبوابه، فكان هذا البحث جامعاً لها ، ولعل في جمعها ودراستها وفق هذا التبويب خدمة للدرس النحوي .

وقد كان منهجي في بحث المسائل قائماً على تتبع المسألة النحويةوفق الترتيب الزمني للمؤلفات النحوية في الأمر الغالب ، وإبراز الآراء المختلفة ، والعمـــل على ترجيح بعضها مع إبداء الرأي ، ثم تذييل كل مسألة بتلخيص موجز لها ما أمكن ذلك.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد ، وتتلوها خاتمة تشتمل على أهم النتائج ، وتذيلها فهارس فنية تذلل الانتفاع بالبحث .

وتتلخص أهم نتائج هذا البحث في :

- أن هذه الأصول الثلاثة مطردة في كلام العرب ، ولها فروعها التي تؤصلها، ومسائلها التي تقررها .
- أن قول النحويين : (لا يجتمع تعريفان ، ولا يجتمع أداتان لمعنى واحد ، ولا يجتمع علامتان متضادتان ، ولا يجتمع أداتان متضادتان) قواعد مطردة في النحو العربي .
- أن بعض المسائل التي قيل فيها بالتعويض تحتاج إلى تعمق في دراستها لتحديد سبب منع الاجتماع ، إذ التعويض ما هو إلا سبب من أسباب امتناع الاجتماع ، وربما يكون تخريجها عليه راجعاً إلى اشتهار قاعدته .

اسم الباحث :

مكين بن حوفان بن مكين القرني

التوقيع :

اسم المشرف على الرسالة :

أ . د / محمد مصباح أحمد نصر

التوقيع :

المقدمة :

الحمـــد لله الرحمن خلق الإنسان علمه البيان ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان علـــى خـــير من نطق بالضاد المصطفى من ولد عدنان ، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه ، واقتفى أثره بإحسان .

وبعـــد ، فإن الناظر في نحو العربية يلمس عبقرية نحاتها الذين استقرؤوا كلام العرب وحللوه ، فتوصلوا إلى أصول تعرف بها أحوال تركيب الكلام ، وهذه الأصول تُعدُّ الضابط لاستخدام المفردات والجمل حين تنتظم داخل التعبير .

والمـــتأمل فـــيما أصلوه يدرك حذقهم وبراعتهم في تحديد الوظيفة ، أو المعنى ، أو العلاقة لكل عنصر تركيبي من عناصر لغتنا الخالدة من : علامات ، وحروف معان، وأسماء ، وأفعال .

بمعـــنى أن الـــنحاة بينوا وظيفة كل عنصر تركيبي ، والمعنى النحوي الذي يؤديه ، والصلات أو العلاقات التي تربطه بما حوله ، بحيث إنه عندما ينتظم هذا العنصر في الكلام ، فإنـــه يجـــب أن يكـــون مناسبًا لما حوله وما في حيزه من عناصر أخرى من حيث الوظيفة والمعنى ؛ ليكون الكلام بذلك مستقيمًا إيجابيًا مؤديًا الغرض .

وفي مقابل ذلك نبه النحاة إلى أن الوظائف والمعاني النحوية لبعض هذه العناصر قد تكون متنافية ، فلا يجتمع في الكلام وظيفتان متضادتان كالتنوين والإضافة مثلاً ، كما أنه لا يجـــوز اجتماع وظيفتين متفقتين كامتناع اجتماع حرفين لمعنى واحد من جر ، أو نفي ، أو تأنـــيث ، أو استفهام ... إلخ ؛ لما في ذلك من نقض للغرض الذي جيء بحروف المعاني من أجلـــه وهو الاختصار في الكلام . كذلك لا يجوز اجتماع العوض والمعوض منه كـــ "يا" النداء والميم في " اللهم" ... إلخ .

وحـــين أكـــرمني الله تعـــالى وأودع في قلبي حب اللغة العربية ، فتخصصت فيها، وشـــرفت بتدريسها ، ثم بالإشراف على تعليمها ، كانت تتنازعني بين الحين والحين بعض التســـاؤلات التي تبحث عن الحكمة والعلة ، ومنها مثلاً : لماذا تثبت نونا المثنى وجمع المذكر الســـالم مـــع الألف واللام وتحذف مع الإضافة ، مع أن التنوين يحذف مع الإضافة والألف واللام معًا؟ ولماذا لايجوز نداء ما فيه " أل" ؟ ... إلخ .

وبعد أن يسر الله تعالى لي الالتحاق بجامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير في النحو العربي ، وفي أثناء دراستي في السنة التحضيرية أخذت أفكر في موضوع أتقدم به لإكمال هذه المرحلة ، فاستخرت الله عز وجل على اختيار هذا الموضوع " ما لا يجوز اجتماعه في النحو العربي "، وجعلته موضوع بحثي هذا ، ورأيت أن أحصره في ثلاثة أسباب تمنع الاجتماع من الناحية النحوية هي : اتفاق المعنى ، والتضاد ، والتعويض ، وهذه الأسباب تعد في الحقيقة من الأصول النحوية ، ففي العربية لا يجوز اجتماع شيئين لمعنى واحد ، ولا يجوز اجتماع الضدين ، وكذلك العوض والمعوض منه لا يجتمعان ؛ ولهذا فالمسائل المندرجة تحت كل أصل من هذه الأصول هي أمثلة توثق اطراده في لغة العرب .

أهداف البحث :

هناك أهداف يسعى البحث لتحقيقها ، وهي :

١-تحديد المسائل النحوية المحققة للأصل النحوي " لا يجوز اجتماع شيئين لمعنى واحد " ، ودراستها دراسة تثبت مدى اطراد هذا الأصل في لغة العرب .

٢-تحديد المسائل النحوية المحققة للأصل النحوي " لا يجوز اجتماع الضدين " ، ودراستها دراسة تثبت مدى اطراد هذا الأصل النحوي في اللسان العربي سواء كان التضاد في العلامات ، أو الأدوات ، أو العوامل والمعمولات ، أو غيرها من المسائل المحققة لهذا الأصل .

٣-تحديد أبرز المسائل المحققة للأصل النحوي " العوض والمعوض منه لا يجتمعان " ، ودراستها دراسة تثبت مدى اطراد هذا الأصل في لغة العرب .

٤- التوصل إلى بعض النتائج التي تخدم الدرس النحوي .

أهمية البحث ودوافعه :

يقوم هذا البحث على تقديم الأصل النحوي ثم دراسة الفروع المحققة له ، وقد رأيت أن أختار هذا النهج في دراسة النحو ، وأحقق الأصول الثلاثة آنفة الذكر للأسباب التالية :

١-أنه - فيما أعلم- لم يتعرض باحث لهذا الموضوع وفق هذا التبويب .

٢-أن فكرة تقديم الأصل العام ، ثم شرح الفروع النحوية التي ترد إليه تعلم الباحث كيف يكون التفكير النحوي .

٣-أن هـذا البحث وفق هذا المنهج يساعد على التكوين العلمي للباحث ؛ لأنه يتعلق بالأصول والفروع .

٤-أن هذا البحث سيجمع ما تناثر في كتب النحو من مسائل محققة للأصول الثلاثة في موضع واحد ، ولعل في ذلك خدمة للدرس النحوي وعشاق الفصحى .

٥- يأمل الباحث أن يكون هذا البحث مسهماً في صون اللسان من الوقوع فيما يخالف القياس وأحكام النحو .

خطة البحث :

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة ، ومتلوة بخاتمة ، وتفصيل ذلك كالآتي :

- المقدمة : وقد تناولت فيها سبب اختيار هذا الموضوع ، وأهدافه ، وأهميته ودوافع بحثه ، وخطته ، ومنهج بحث مسائله .

- تمهـيد : وفيه ذكرت إضاءة تبين منهج البحث وفق هذا التبويب ، وتشرح المقصود بأهم مصطلحاته ، وأشرت إلى بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بالبحث .

- الفصـل الأول : وهـو بعنوان " ما لا يجوز اجتماعه لاتفاق المعنى " ، وفيه تناولت المسـائل المحققـة للأصـل الـنحوي " لا يجوز اجتماع شيئين لمعنى واحد"، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : لا يجوز اجتماع تعريفين .

المبحث الثاني : لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد .

المبحث الثالث : مسائل أخر غير ما ذكر في المبحثين السابقين .

- الفصل الثاني : وعنوانه " ما لايجوز اجتماعه للتضاد" ، وفيه تناولت المسائل المحققة للأصل النحوي " لا يجوز اجتماع الضدين " ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : لا يجوز اجتماع أداتين متضادتين في التركيب .

المبحث الثاني : لا يجوز اجتماع علامتين متضادتين في اسم واحد .

المبحث الثالث : الأدوات التي لا يجوز اجتماعها مع بعض الأسماء والأفعال للتضاد .

المبحث الرابع : مسائل أخر مانع الاجتماع فيها التضاد غير ما ذكر في المباحث

السابقة .

- الفصـــل الـــثالث : وهو بعنوان " ما لا يجوز اجتماعه للتعويض " ، وفيه تناولت أبرز المسائل النحوية المحققة للأصل النحوي : " العوض والمعوض منه لايجتمعان ".

- الخاتمة : وفيها لخصت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

- الفهـــارس الفنـــية : ثم ذيلـــت البحث بالفهارس الفنية للآيات القرآنية ، والأحاديث النـــبوية ، والمأثور من كلام العرب ، والأبيات الشعرية ، وفهرس للمصادر والمراجع ، ثم فهرس تفصيلي للموضوعات .

منهجي في بحث المسائل :

سرت في دراسة مسائل هذا البحث وفق خطة تكاد تكون ثابتة تتمثل في الآتي :

١-تتبعت المسألة النحوية وفق الترتيب الزمني للمؤلفات النحوية منذ زمن سيبويه –رحمه الله- إلى المحدثين في الأمر الغالب .

٢-أبرزت آراء النحويين المختلفة ، وعملت جاهدًا على ترجيح بعض الآراء وفق ما بدا لي ، كما حاولت التوفيق بين الآراء المتقاربة ما أمكن .

٣-ذيلت بحث كل مسألة – في الغالب – بتلخيص موجز يتضمن المفهوم من نصوص النحويين الواردة في هذه المسألة ، مع التوجيه .

وما ذكرته هو جهد المقل ، ونتاج المبتدئ ، وهو عمل كسائر الأعمال البشرية يعتريه الـــنقص والقصـــور ، فما كان فيه من صواب فهو من الله المنان ، وما كان فيه من هفوات فمـــن نفســـي ومـــن الشيطان ، وحسبي أنني اجتهدت ولهذا البحث انقطعت ، فلم أبخل بالتفتيش عن مادته في مصادر النحو المختلفة ، بل إنني لم آل جهدًا في البحث عما قد يتعلق به من الدراسات الحديثة حتى استوى على سوقه ، وظهر بشكله هذا .

وإذا كان من الواجب أن يذكر أهل الفضل بفضلهم ، فإنني أتقدم بشكري العظيم إلى فضيلة أستاذي الكريم : محمد مصباح أحمد نصر الذي رسم لي منهجية بحث المسائل ، وتابع مـــا كتبته خطوة خطوة ، وأفاء علي بما آتاه الله من فكر ثاقب ، ورأي راجح ، فله من الله جزيل الأجر والثواب ، ومني خالص الود والوفاء .

كما أسدي شكري للأستاذ الدكتور سعد بن حمدان الغامدي الذي تكرم فقرأ بعض أجزاء هذا البحث أثناء ابتعاد المشرف عن الجامعة إثر تعرضه لحادث مروري ، وقد استنرت كثيراً بتوجيهاته وآرائه السديدة ، والله أسأل أن يثيبه ، ويكتب أجره .

كما أتقدم بالشكر والثناء للأستاذ الدكتور علي بن توفيق الحمد الذي جاد لي بشيء من أوقاته الثمينة ، فقرأ بعض أجزاء هذا البحث ، وأسبغ علي من الفضل والعلم بما لا يحيط به الثناء ، أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء ، وأن يرفع درجاته ، ويثقل موازينه .

إلى كل هؤلاء ، وإلى كل من كانت له يد في مساعدتي من الأساتذة والزملاء أخلص الشكر وأوفر الثناء .

سائلاً الله تعالى أن يوفقنا جميعًا للخير والصواب ، وخدمة لغة الكتاب .

تمهيد :

ويتضمن ما يلي :

- إضاءة على منهج البحث ومصطلحاته .
- الدراسات السابقة .

إضاءة على منهج البحث ومصطلحاته :

يقوم هذا البحث على ثلاثة أصول نحوية كما أسلفت ، وهذه القواعد أو الأصول ترد إليها جزئيات وفروع تناولها البحث بالدراسة لإثبات اطراد هذه القواعد والأصول .

وهـذا المنهج الذي يقوم على تقديم الأصل العام ، ثم شرح الفروع النحوية التي تُرَدُّ إليه يمثل منهجًا من مناهج الدرس النحوي ظهر عند الإمام السيوطي – رحمه الله – في كتابه (الأشباه والنظائر)[١] .

وهذا المنهج في دراسة النحو يعلم كيفية التفكير النحوي ، ويختصر مادة النحو العربي ، فلا يعاد التعليل الواحد في عدة مواضع ؛ لأن الأصل العام يكون علة للحكم النحوي ؛ إلا أنـه كما يرى بعض الباحثين المحدثين لا يصلح للمبتدئين ؛ لأنه يستدعي مقدمات عامة في النحو[٢] .

وهو وإن لم يصلح للمبتدئين فإنه – كما يرى الباحث – يعد منهجًا من مناهج الدرس النحوي الذي يجب الاهتمام به من قبل المتخصصين ؛ لما فيه من تمكين الباحث من الوقوف علـى كيفـية استقراء النحويين لكلام العرب، ثم وضع القواعد والأصول التي تبنى عليها اللغة ، فهو في الحقيقة يعلم التفكير النحوي .

ويـرى الباحث أنه من الضرورة بمكان – قبل بحث الفروع المحققة للأصول الثلاثة – بيان ما تعنيه المصطلحات الظاهرة في العنوان وما تعلق بها مما ورد في ثنايا البحث .

فمثلاً : " **ما لا يجوز اجتماعه**" **(ما)** اسم مبهم (موصول)، والمقصود به : العناصر اللغوية الـتي لا يجـوز اجـتماعها في الكلمة أو في التركيب من : علامات، وأدوات ، وعوامل ، ومعمولات ، وغيرها مما يمتنع الاجتماع فيه للأسباب الثلاثة .

و" **لا يجـوز** " : حكـم من الأحكام النحوية ، وحين يقول النحوي : " هذا ممتنع أو لا يجـوز " فإنـه يعني أن ذلك مخالف للقياس وأحكام النحو ، أو أن ارتكاب ذلك فيه مخالفة وانتهاك للقاعدة ، ومن ثم للصحة النحوية كما يقول الدكتور تمام حسان[٣] .

---

(١) اشتمل كتاب " الأشباه والنظائر في النحو " للسيوطي على سبعة فنون أولها : " فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع " ، وهو معظم الكتاب ومهمه .

(٢) ينظر : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي للدكتور حسن الملخ : ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) ينظر كتابه : الأصول : ٢٠٧ .

ومن محاسن الصدف أنني وجدت نصًا ذكره السيوطي يتعلق بهذا الحكم (**لا يجوز**) ويتناول أسباب منع الاجتماع الثلاثة ، ونصه : ((قد يتعلق الحكم بشيئين فأكثر فتارة يجوز الجمع بينهما ، وتارة يمتنع . فالأول : كمسوغات الابتداء ، فإن كلاً منها مسوغ على انفراده ، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر ... والثاني : كاللام من خواص الأسماء وكذا الإضافة ولا يجوز الجمع بينهما ، وكذا التنوين مع الإضافة خاصتان ولا يجتمعان ، والسين وسوف من أدوات الاستقبال ولا يجتمعان ... ومن القواعد المشتهرة قولهم : البدل والمبدل منه ، والعوض والمعوض منه ، لا يجتمعان))(١) .

ومن النص يتضح أن التعبير بـ " **يمتنع** " يعني " **لا يجوز** " ، كما يفهم من تمثيله بامتناع اجتماع "أل" والإضافة وامتناع اجتماع السين و "سوف" أن سبب المنع اتفاق المعنى ، فـ "أل" للتعريف والإضافة للتعريف ، ولا يجوز اجتماع تعريفين ، ويفهم من تمثيله بامتناع اجتماع التنوين مع الإضافة أن سبب المنع هو التضاد ؛ لأن التنوين يقتضي الانفصال ومن معانيه التنكير ، والإضافة دليل الاتصال ومما تفيده التعريف ، وفي نصه على اشتهار قاعدة التعويض خير دليل على اعتباره أصلاً من الأصول النحوية المعتبرة .

ومما أسلفت يتضح أن المقصود بـ "**اتفاق المعنى**" أن الممتنع اجتماعهما يؤديان معنى نحويًا واحدًا ، كالتعريف على ما ذكر فإن من أصول النحويين أنه لايجوز اجتماع تعريفين ، وكدلالة المجتمعين على معنى الاستقبال ، أو التأنيث ، أو النفي ... إلخ ومن أصول النحويين كذلك أنه لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد .

أما المقصود بـ " **التضاد** " فهو في اللغة العداوة مع الآخر ، وعدم التجانس والتنافي ، وبمعنى عدم التوافق(٢) ، ومعناه في البحث مستمد من المعنى اللغوي ، بمعنى أن معنى العنصر اللغوي يضاد معنى عنصر آخر ، ويعاديه، ويتنافى معه ، ولا يوافقه ، بحيث يمتنع اجتماعهما في محل واحد(٣) ،كامتناع اجتماع علامتين متضادتين في الكلمة ، وامتناع اجتماع أداتين متضادتين في التركيب، وهو بمعنى أشمل ألا تكون الكلمة منسجمة مع ما في حيزها من كلام ، بحيث تكون مضادة في المعنى لكلمة أخرى من الكلمات المجتمعة

---

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله : ٢١ .

(٢) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي : ٤٦٦/١ .

(٣) ينظر : الكليات : ٣١١ ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ٤٦٦/١ .

معها ، فيؤدي ذلك إلى تناقض الكلام وعدم استقامته ، وهو ما ينافي ما يجب أن تتصف به الجملة لتؤدي المعنى ويصبح مقبولاً .

والتضــاد في الحقيقة من مصطلحات المتكلمين وجرى في اللغة مجراه عندهم ، ولهذا قــال ابن جني : ((اعلم أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام ، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ منهما، فأزال الأول . ذلك كلام التعريف إذا دخلت على المنون حذفت لها تنوينه ، كرجل والرجل ، وغلام والغلام ، وذلك أن اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير فلما ترادفا على الكلمة تضادا ، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام))[1] .

وقــد عبر النحاة عن التضاد بالمعنى الذي ذكرته بتعبيرات أخرى هي : التناقض ، والتعارض ، والتنافي ، والتدافع ، والتنافر ، والتعادي .

أمــا " **التناقض** " و " **التعارض** " فهما في الحقيقة من مصطلحات الأصوليين ، وغالبًا مــا يكــون التعارض أو التناقض في الأدلة ، بحيث يقتضي أحد الدليلين ثبوت أمر والآخر انتفاءه في محل واحد في زمان واحد[2] .

ويقــع التناقض في الكلام ، وهو ما سماه سيبويه بالمحال ، إذ قال : ((أما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدًا ، وسآتيك أمس))[3] .

وفي نــص سيبويه جمع بين الدلالة على المضي بالفعل " أتى" والدلالة على الاستقبال بالظــرف "غدًا" ، وجمع كذلك بين الدلالة على الاستقبال بالفعل المضارع المقترن بالسين " سآتي " والدلالة على المضي بالظرف " أمس " ، فتناقض الكلام و لم يستقم .

ومما عبر عنه النحاة بالتناقض في باب الاستناء مثلاً أنه يجوز التفريغ لجميع المعمولات للعمل فيما بعد "إلا" إلا المفعول معه ، والمصدر والحال المؤكدين ، فلا يقال : ما سرت إلا والنيل ، وما ضربت إلا ضربًا ، ولا تعث إلا مفسدًا ، لتناقضه بالنفي والإثبات[4] .

---

(١) الخصائص : ٦٢/٣ .

(٢) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ٤٣٧/١ .

(٣) الكتاب : ٢٥/١ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني : ١٥٠/٢ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل : ٤١٦/١ .

أي : إن قوله " ماضربت " مثلاً يعني نفي وقوع الضرب ، والتأكيد بالمصدر "ضربًا" يعني إثبات وقوع الضرب .

وهكذا يكون التناقض أو التعارض بمعنى التضاد عند النحويين .

أمـــا " **التـــنافي** " فله في الحقيقة طريقان : التنافي بطريق المضادة وهو ما يعنيه هذا البحث ، أو بطريق المخالفة[1] .

وســبق في تعريف التضاد لغويًا أن من معانيه التنافي ، والمقصود به في البحث امتناع اجتماع الضدين من الناحية النحوية في الكلمة أو التركيب .

أمـــا " **التدافع** " فقد عبر به بعض النحويين عن التضاد ، بمعنى أن معنى أحد اللفظين يدفـــع معنى الآخر ، أو أن الغرض منه يدفع الغرض من الآخر ، ويوضحه قول ابن جني في امتناع الجمع بين حذف الاسم وتوكيده في مثل " الذي ضربت نفسَه زيد " : ((هذا عندنا غير جائز ؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هـــنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض . وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان كذلك **تدافع** الحكمان ، فلم يجز أن يجـــتمعا ... وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفًا فلا يجوز توكيده **لتدافع** حاليه ؛ من حيث التوكـــيد للإســـهاب والإطـــناب ، والحـــذف للاختصار والإيجاز . فاعرف ذلك مذهبًا للعرب))[2] .

ومن نص ابن جني يتضح أن المقصود بالتدافع التضاد .

أمـــا " **التنافر** " فهو في الحقيقة (وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر الـــنطق بهـــا كالهعخع ومستشزرات)[3] ، أي : تنافر الحروف في الكلمة لحصول الثقل باجـــتماع ما تقارب مخرجه منها ، وقد يكون التنافر وفق هذا المعنى بين الكلمات كذلك ، و(تنافر الكلمات أن تكون الكلمات بسبب اجتماعها ثقيلة على اللسان)[4] .

وليس المقصود بالتنافر في البحث ما سبق ؛ لأن ذلك قضية صوتية ، إنما المقصود به :

---

(١) ينظر : الكليات : ٣١١ .

(٢) الخصائص : ٢٨٧/١ –٢٨٩ .

(٣) التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني : ٩٧ .

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ٥١٣/١ .

(جمـــع كلمـــة مـــع كلمـــة أخرى غير مناسبة لها)[1] من حيث الغرض ، أو المعنى ، أو الاختصـــاص ، بأن يكون معناها أو اختصاصها أو الغرض منها مضاد لمعنى أو اختصاص أو غرض ما اجتمعت معه .

يوضح ذلك قول ابن أبي الربيع : ((وأما " أنَّ " المفتوحة ، فلا تدخل اللام معها ؛ لأنها لا تـــدخل إلا علـــى المفـــردات أو ما جرى مجرى المفردات ... ، وهذه اللام إنما هي طالبة بالجمل ، **فتنافرا** ، فلم يجتمعا))[2] .

وأمـــا " **الـــتعادي** " فهو من معاني التضاد اللغوية على ما سلف ، وجاء في نصوص بعض النحويين أنه بمعنى تضاد المعنيين ، فهذا ابن جني يقول : ((ومن غلبة الحكم للطارئ حذف التنوين للإضافة؛ نحو : غلام زيد ، وصاحب عمرو . وذلك لأنهما ضدان ؛ ألا ترى أن التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه ، والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعـــده . فلمـــا كانـــت هاتان الصفتان على ما ذكرنا ، **تعادتا** وتنافتا ، فلم يمكن اجتماع علامتيهما))[3] .

ومما يجب بيانه أن هذه المصطلحات التي عبر بها النحاة وحملت على معنى "التضاد " تفاوتت في الاستخدام ، فأقلها استخدامًا : "التعادي" ، و " التنافر" ، وأكثرها استخدامًا : " التناقض " ، ثم " التنافي " ، ثم " التدافع " و" التعارض " .

ومـــن مصـــطلحات البحث الظاهرة في العنوان " **التعويض** "، وهو : (إقامة اللفظ مقـــام اللفـــظ)[4] ، أي إنـــه نوع من التعاقب بين اللفظين فإذا وجد أحدهما امتنع وجود الآخر ، فلا يجتمعان في الذكر ، ولا يحذفان معًا ، أي أنه لا بد من وجود أحدهما.

ولمـــا كان البحث متعلقًا بالأصول والفروع ، فإنه ينبغي توضيح المقصود بكل من الأصل والفرع .

والمعلوم أن أصول النحو قسمان :

أحدها : الأدلة الإجمالية (القياس ، والسماع ، واستصحاب الحال) ونص عليها أبو

---

(١) الكليات : ٥١٤/١ .

(٢) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ٨٧١/٣ .

(٣) الخصائص : ٦٥/٣ .

(٤) الكليات : ٢٩٣ .

البركات الأنباري[1] ، والإمام السيوطي[2] .

ثانيها : القواعد الكلية ، وقد أغفل الأصوليون ذكرها إلا السيوطي ، حيث أفرد لها كتابًا في مصنفه " الأشباه والنظائر في النحو " سماه القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع[3] ، وهو ما يعنيه هذا البحث .

والأصل في اللغة أساس الشيء[4] ، ويطلق " **الأصل**" في النحو على معان عدة منها " القاعدة"، فيكون بمعنى(القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات)[5] .

وقيل الأصل هو (ما يبنى عليه غيره)[6] ، وعلى هذا (فالأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد)[7] .

ومما سبق يتضح أن المقصود بالأصل : القاعدة الكلية التي يندرج تحتها عدد من الظواهر النحوية ذات الأحكام المتشابهة ، أو هو القاعدة الكلية التي ترد إليها الجزئيات والفروع .

فيكون الفرع على هذا : ما يبنى على غيره[8] ، بمعنى أن فروع القاعدة مبنية عليها .

وعليه تكون فكرة " الأصل " في النحو وسيلة إلى رد كل ظاهرة متجانسة إلى أصل واحد[9] .

---

(١) ينظر كتابه : لمع الأدلة : ٨٠ .

(٢) ينظر كتابه : الاقتراح : ١٣ .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ٩/١ .

(٤) ينظر معجم مقاييس اللغة : ١٠٩/١ (مادة " أصل") .

(٥) الكليات : ١٢٢ .

(٦) التعريفات :٤٩ ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ٢١٣/١ .

(٧) الكليات : ١٢٢ .

(٨) ينظر التعريفات : ٢١٣ .

(٩) ينظر : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : ١٣١ .

الدراسات السابقة :

تعددت الأسباب التي تمنع اجتماع بعض العناصر اللغوية على مستوى الكلمة والتركيب ، فأما ما يمتنع اجتماعه من حروف في بنية الكلمة فتلك قضية صرفية صوتية نالت حظها من البحث والدراسة ككراهة توالي الأمثال ، وامتناع التقاء الساكنين في غير الوقف ، وامتناع توالي إعلالين ، وامتناع اجتماع الحرف البدل مع الحرف المتبدل منه ، إلى غير ذلك من القضايا الصرفية .

وبحثي هذا معني بامتناع الاجتماع من الناحية النحوية ومحصور في ثلاثة أسباب هي : اتفاق المعنى ، والتضاد ، والتعويض .

ودراستي لفروع هذه الأصول الثلاثة مستمدة من المصادر النحوية ومن عدد من الدراسات الحديثة ، وهذه المصادر والمراجع تظهر للقارئ في الحواشي ، وقائمة المصادر والمراجع .

وقد مكنني البحث من الاطلاع على بعض الدراسات الحديثة التي لها علاقة بهذا البحث ولو بسبب بسيط ، وسأوردها هنا مبينًا ما أضافته هذه الدراسة وتفردت به :

١- الممنوع في النحو العربي : رسالة دكتوراة ، للباحثة : أمل إبراهيم جمعة ، جامعة القاهرة :

في هذه الرسالة تحدثت الباحثة عن المنع في سبعة فصول : الأول : المنع في المقدمات النحوية ، والثاني : المنع في الجملة الاسمية ، والثالث : المنع في الجملة الفعلية ، والرابع : المنع في الجملة الشرطية ، والخامس : المنع في مكملات الجمل ، والسادس : المنع في الأساليب ،والسابع : أسباب المنع وعلاقاته .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن المنع حكم نحوي ، وأنه ظاهرة نحوية لا يكاد يخلو باب من أبواب النحو منها .

وقد ورد في هذه الرسالة ذكر لبعض المسائل التي أوردتها في بحثي هذا دون أن تعنى بتحقيقها والرد على مخالفها ، أو ذكر ما يؤيدها ؛ لأن الباحثة لا يعنيها ذلك .

وتجلت إفادتي من هذه الرسالة في الفصل السابع الذي عني بذكر أسباب المنع وكان منها " الجمع " كسبب من الأسباب اللفظية ، وأشارت إلى أن من أسباب منع الجمع :

وجــود أداتين لمعنى واحد ، والجمع بين العوض والمعوض منه ، وقد ذكرت الباحثة لهذين السـببين بعـض الأمثلة دون بحث أو مناقشة ، ولم تشر لاتفاق المعنى وما يندرج تحته من مسائل غير ما ذكرته من أن من أسباب منع الجمع وجود أداتين لمعنى واحد .

كما ذكرت أن من أسباب المنع المعنوية " التضاد " ، وضربت له أمثلة قليلة دون بحث أو مناقشة .

ولـذا فـإن بحثـي هذا قد تفرد بمسائل جمة لم تذكرها الباحثة ، بالإضافة إلى بحث ومناقشة ما ذكرته من مسائل وفق تبويب أحسب أني لم أسبق إليه .

٢- قواعد التوجيه في النحو العربي : رسالة دكتوراة ، للباحث : عبدالله أنور سيد أحمد الخولي ، جامعة القاهرة :

وفي هذه الرسالة تحدث الباحث عن قواعد التوجيه في النحو العربي ، وذكر أنها قد تسمى قواعد التعليل أو الاستدلال ، كما يمكن تسميتها بالقواعد الكلية في النحو لتكون في مقابل القواعد الكلية في الفقه ، لكنه آثر تسميتها قواعد التوجيه .

وجـاءت هذه الرسالة في بابين : الأول تحت عنوان : أنواع قواعد التوجيه ، والثاني تحت عنوان : قواعد التوجيه والدرس النحوي .

وقـد جـاء في هذا البحث حديث عن قواعد التوجيه واجتماع شيئين ، وذكر أن النحاة ذكروا قواعد تثبت اجتماع شيئين ، كما ذكروا قواعد تنفي اجتماع شيئين .

وفي حديثه عن القواعد التي تنفي اجتماع شيئين ذكر اثنين وعشرين مثالاً تحدث عنها كقواعد كلية أو جزئية ، وهذه الأمثلة في الحقيقة من فروع الأصول الثلاثة التي تناولتها في بحثي هذا .

ويحسـب للباحث أنه تحدث عن قاعدة " العوض والمعوض منه لا يجتمعان " ، وبين أن المـبرد أول مـن ذكرها ، كما تحدث عن امتناع اجتماع حرفين لمعنى واحد كقاعدة من قـواعد التوجـيه ، لكنه لم يشر للقاعدة العامة التي تقول : " لا يجوز اجتماع شيئين لمعنى واحـد " ، والـتي تشمل امتناع اجتماع حرفين لمعنى واحد وغيره على ما بحثته في الفصل الأول مـن هـذا البحث ، كما ذكر أن قول النحاة : " الضدان لا يجتمعان " يعتبر قاعدة عامة ، وذكر لها مثالين مختلفي الموطن ضمن الأمثلة التي ذكرها .

وبهـــذا يتضح أن الباحث ذكر هذه القواعد ومثل لها ، ولم يكن بحثه معنيًا ببحثها كأصول نحوية لها فروعها في الأبواب المختلفة ، بل لم يناقش الأمثلة القليلة التي ذكرها ، ولم يعن بمناقشة رأي مخالفها ؛ لأن هدف بحثه ليس ذلك .

وعليه يتضح تفرد بحثي هذا بهذا التبويب ، وبهذا العدد من المسائل .

٣- "الـــتعويض وأثـــره في الدراســـات النحوية واللغوية" للدكتور : عبد الرحمن محمد إسماعيل :

وفـــيه بـــين أن التعويض من زرع النحو العربي وحصاده ، وهو نوع من التعاقب ، ووســـيلة من وسائل إصلاح النطق العربي ، وتناول في بحثه هذا تعريف التعويض وفرق بينه وبين الإبدال ، كما بين منهج العرب في التعويض لزومًا واختيارًا ، وذكر حديثًا مقتضبًا عن قاعدة " العوض والمعوض منه لا يجتمعان " ، وضرب لها بعض الأمثلة ، واعتذر عن ضرب الأمـــثلة التي تحقق هذه القاعدة وتنسجم معها لكون دراسته لا تتسع لذلك ، ثم تحدث عن بعـــض المسائل التي تحتمل التعويض وغيره ، كما تحدث عن بعض المسائل التي خلص فيها القـــول بالتعويض ، ثم تناول أنواع التعويض في العربية كالتعويض بالحركة أو الحرف .... إلخ ، وتوصل إلى أن التعويض أعم من النيابة والاستغناء في اللغة .

٤- " ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل" للدكتور : عبدالفتاح أحمد الحموز :

وفي هذا البحث تحدث المؤلف عن التعويض والإبدال والقلب وعما بينها من اتفاق أو اخـــتلاف ، مع بيان موقف النحاة من التعويض والإبدال ، ثم أفرد فصلاً للتعويض الذي يدور في فلك الحركة والحروف غير العاملة التي في بنية الكلمة ، وآخر للتعويض الذي يدور في فلك الاسم ، وثالث للتعويض الذي يدور في فلك الفعل، ورابع للتعويض الذي يدور في فلك الحرف غير ما مر .

والحقيقة أن الدكتور الحموز استطاع جمع المسائل التي حملت على التعويض وتبويبها تبويـــبًا جيدًا ، وجاءت المسائل المنسجمة مع القاعدة " العوض والمعوض منه لا يجتمعان" مـــوزعة في ثنايا بحثه وفق ما اقتضاه تبويبه ، ولم يفرد هذه القاعدة بحديث مستقل إلا ما قد يرد من التعليل بها عرضًا في بعض المسائل .

ومن التوصيف لما تناوله البحثان السابقان يتضح أن المسائل التي تنسجم مع القاعدة لم تجــد العناية من الباحثَين ؛ لأن غرضهما بحث التعويض كظاهرة وذكر المسائل التي تحمل علــيها ، ولهــذا اعتذر الأول عن ذكر المسائل المحققة لها كأصل من الأصول النحوية ، ولم يتعــرض الثاني لذكرها ؛ فأحببت المساهمة في دراسة هذه القاعدة كأصل من الأصول التي احتج بها النحاة ، ودراسة المسائل التي علل لامتناع الاجتماع فيها بهذه القاعدة ، وتحقيق ما إذا كان امتناع الاجتماع فيها بسبب التعويض أو غيره .

الفصل الأول :

مالا يجوز اجتماعه

لاتفاق المعنى

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : لا يجوز اجتماع تعريفين .

المبحث الثاني : لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد .

المبحث الثالث : مسائل أخر غير ما مر .

مدخل :

أثناء جمعي مسائل البحث وقفت على القاعدة التي ذكرها السيوطي في " الأشباه والنظائـــر" ، والـــتي تقول : (لايجتمع أداتان لمعنى)[1] ، ووجدت من ضمن فروعها التي ذكـــرها الســـيوطي امتناع الجمع بين أداتي تعريف كـــ"يا" و " أل " ، ثم وجدت أن قول الـــنحاة " لايجـــتمع تعريفان " أصل من أصولهم وله مسائل أخر لاينطبق عليها قولهم " لا يجتمع أداتان لمعنى " ؛ لكون المعرِّفين ليسا أداتين في كل الأحوال ، فعزمت على جعل امتناع تعـــريفين في مبحث مستقل بما فيها التعريف بالأداتين " يا " و " أل " ، وجعل بقية مسائل قاعـــدة " لا يجـــتمع أداتان لمعنى " في مبحث آخر ، وبذلك أكون درست مسائل أصلين نحويين يجتمعان في كون مانع الاجتماع هو اتفاق المعنى .

ثم رحـــت أبحث عن تعبير يعم الأصلين السابقين وغيرهما ، فرأيت أن يكون التعبير " لا يجوز اجتماع شيئين لمعنى واحد " ، واقتضى مني ذلك أن أبحث عند النحويين عن سند يدعم هذا القول ، فإذا بأبي علي الفارسي ينص عليه في غير كتاب من كتبه ، ويجعله أصلاً مـــن أصول النحاة ، بل ووجدت ذلك عند بعض متأخري النحويين المحققين كعبد القادر البغدادي .

فممـــا ذكـــره الفارســـي قوله : ((... وذلك أن من أصولهم ألا يجتمع شيئان لمعنى واحد ، فكما لم تُدخِل تأنيثًا على تأنيث فكذلك لا تدخل تنوينًا على تنوين))[2] .

وقـــوله في موضـــع آخر بيَّن فيه امتناع الجمع بين الحرفين " إنَّ " و " أنَّ " : ((ولا يجمعون بين شيئين لمعنى واحد))[3] .

وقـــوله : ((... كـــذلك لا يستقيم أن تجمع بين الواو والنون وبين بناء أدنى العدد لاجتماع شيئين بمعنى واحد في الكلمة))[4] .

وقال البغدادي : ((... وذلك أن هذا الجمع موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣٩٣/١ .

(٢) المسائل المنثورة : ٢٦١ .

(٣) المصدر السابق : ١٧٦ .

(٤) إيضاح الشعر : ١٥٦ .

القلة ؛ لئلا يكون ذلك كاجتماع شيئين لمعنى واحد وذلك مرفوض في كلامهم))[1] .

وبهـــذا يكون قولهم " لا يجوز اجتماع شيئين لمعنى واحد " أصلاً عامًا يندرج تحته أصلان هما : " لا يجوز اجتماع تعريفين " ، و " لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد " .

وأتســـاءل : هل هناك مسائل أخر ينطبق عليها هذا الأصل العام " لا يجوز اجتماع شيئين لمعنى واحد " غير ما ذكر في المبحثين ؟

الحقيقة أنني بحثت فوجدت مسائل أخر تدعم تعميم هذا الأصل ، فأفردت لها مبحثًا مســـتقلاً عـــنوانه " مسائل أخر غير ما مر " ، وهي في الحقيقة تُعدُّ تتمة لما ذكر في المبحثين الأولين من هذا الفصل .

(١) خزانة الأدب : ٨/٣٣-٣٤ .

المبحث الأول :

لا يجوز اجتماع تعريفين

تمهيد :

يتعــرف الاسم : بالعلمية ، والإضمار ، والصلة ، والإشارة ، والإضافة . وهذه أمــور معنوية ، كما يتعرف بالأداة وهناك أداتان لفظيتان يتعرف بهما هما : الألف واللام، والقصد بالنداء بالحرف .

ومما يجب توكيده هنا أن الاسم يتعرف بالقصد(الأداة "يا" ونحوها) ، كما يتعرف بالألف واللام .

وجمهور النحاة على أن ما يتعرف بالنداء هو المنادى المفرد .

ولم يجــز النحاة الجمع بين تعريفين من أنواع التعريف السابقة ؛ لأن في ذلك جمعاً بين شيئين متفقين في المعنى ، وطبيعة البنية التركيبية للغة العربية تأبى اجتماع شيئين متفقين معنى لحصول الغرض بأحدهما .

ولهذه القاعدة فروع أذكرها مجملة ، ثم أفصل الحديث عن كل فرع .

وهذه الفروع هي :

١- لا يجوز اجتماع تعريف العلمية والتعريف بالإضافة أو الألف واللام .

٢- اختلاف النحويين في الجمع بين تعريفي النداء والعلمية في الاسم العلم .

٣- لا يجوز اجتماع تعريف الإشارة والتعريف بالإضافة .

٤- الخلاف في تعريف الأسماء الموصولة هل هو بـــ (أل) ،أو بالصلة ، أو بهما معاً ؟

٥- لا يجوز اجتماع تعريف النداء والتعريف بالألف واللام .

٦- لا يجوز اجتماع تعريف الإضافة والتعريف بالألف واللام .

٧- ظرف الزمان (الآن) هل فيه اجتماع تعريفيين ؟

٨- لا يجوز اجتماع تعريفين في العدد .

ومـــا يجـــب توضـــيحه أن القاعدة القائلة : (لا يجوز اجتماع تعريفين) أصل من الأصول النحوية ، والنصوص التي سأوردها في بحث فروع هذه القاعدة تثبت ذلك .

الفرع الأول : لا يجوز اجتماع تعريف العلمية والتعريف بالإضافة أو الألف واللام :

(أ) لا يجوز اجتماع تعريف العلمية والتعريف بالإضافة :

يكـــاد يجمع النحويون على أن المعارف يضاف إليها ولا تضاف ، فلا يقال مثلاً : زيدُ جعفرٍ ؛ لأنهم لا يجمعون على الاسم تعريفين مجردين ، إذ يستغني بأحدهما عن الآخر ، فيقع الآخر ضائعاً[1] .

ولذلك فإن النحويين يخرجون إضافة الأعلام على التنكير ، وأنها عندما أضيفت زال تعريفها .

قـــال ســـيبويه : ((أمـــا زيدٌ ابنُ زيدِك ، فقال الخليل : هذا زيدٌ ابنُ زيدِك ، وهو القـــياس وهـــو بمترلة : هذا زيدٌ ابنُ أخيك ؛ لأن زيداً إنما صار هاهنا معرفة بالضمير الذي فيه ، كما صار الأخ معرفة به))[2] .

توضـــيح ذلك : أن زيداً نقل من تعريف العلمية إلى تعريف الإضافة ، وإنما عُرّف بالإضافة بعد تنكيره ، وتمثيل سيبويه له بالأخ من (أخيك) يدل على ذلك ؛ إذ لوبقي على تعريفه لم تجز إضافته لئلا يجتمع تعريفان .

يقول أبو سعيد السيرافي : ((لم يختلفوا أن الاسم العلم تجوز إضافته ، ومتى أضيف تعـــرّف بالإضافة ، وغير جائز أن يعرف بالإضافة إلا وقد نزع عنه التعريف الذي كان فيه ونكّر كقولك : " قام زيدكم " و " قعد زيدكم " وأشباه ذلك))[3] .

ولـــو كان "زيـــد" مخصوصاً بالواحد المعيّن لما جازت إضافته ، فلما تأول بواحد من الأمـــة المسماة به جرى مجرى الاسم النكرة كـــ " رجل " مثلاً فأضيف ؛ لأنه أصبح شائعاً في جنسه ، فإذا قيل : " زيدكم " فإن " زيداً " يقدر من الزيدين[4] ، فلما أصبح فيه اشتراك لفظي جاز إضافته للتعيين .

وقداستشـــهد النحويون بأبيات تشهد بصحة إضافة العلم إذا نكّر ، ومن ذلك قول الشاعر{من الطويل} :

---

(١) تنظر أمالي ابن الحاجب : ٦٨٤/٢ .

(٢) الكتاب : ٥٠٧/٣ .

(٣) شرح كتاب سيبويه : ١٥٥/١ .

(٤) ينظر المقتصد للجرجاني : ٧٥٥/٢ ، ٧٥٦ ، والمفصل للزمخشري : ١٢ .

عَلاَ زَيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكم بِأبيضَ ماضِي الشَّفرَتين يَمانِ[1] .

فإضافة " زيد " إلى الضمير في البيت تدل على أنه سلب منه تعريف العلمية وكسي التعريف بالإضافة إلى الضمير ، فجرى في تعريفه مجرى " أخيك " ، كما جاء عن سيبويه في نصه الآنف الذكر .

وقد حاول بعض النحويين تخريجه على أن الإضافة من قبيل إضافة الموصوف إلى قائم مقام الوصف ، أي : علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحبِكم ، فحذفت الصفتان، وجعل الموصوف خلفاً عنها في الإضافة[2] ، والصحيح أنه نكر ثم أضيف فتعرف بالإضافة .

ودلل ابن يعيش على تنكير الأعلام عند إضافتها بقوله :((الذي يدل على أن الاسم لا يضاف إلا وهو نكرة ، وأن ما لا يمكن تنكيره من الأسماء لا تجوز إضافته نحو : الأسماء المضمرة ، وأسماء الإشارة لا تقول : هو بكرٍ ، ولا هؤلاء زيدٍ ، كما تقول : غلامُ زيدٍ ، وأصحابُ بكرٍ ؛ لأن تعريف هذه الأسماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها ؛ وإذ قد علمت أن العلم متى أضفته ابتززته تعريفه وكسوته تعريفاً إضافياً فتعلم أنه إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة ، نحو : مررت بزيد رجل وعمرو امرأة ، إلا أنه يحدث فيه نوع تخصيص ، إذ جعلته : زيدَ رجلٍ ، و لم تجعله زيداً شائعاً في الزيدين))[3] .

وقد خالف النحويين في القول بأن العلم إذا أضيف نكر واكتسب التعريف بالإضافة الشيخ الرضي ، فأجاز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، فقال : ((وعندي : أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ... وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى ، نحو : زيد الصدقِ ، يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد . ومثله قولهم : مضرُ الحمراءِ ، وأنمارُ الشاءِ ، وزيدُالخيلِ ، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق))[4] .

والصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة من اشتراطهم تجريد المضاف من التعريف ،

---

(١) البيت لرجل من طيىء في شرح شواهد المغني:١٦٥/١، وبلا نسبة في المقاصد النحوية : ٣٧١/٣، والخزانة:٢٢٤/٢.
ومعنى النقا : الكثيب من الرمل ، والأبيض : السيف ، والشفرة : حد السيف .

(٢) ينظر شرح شواهد المغني : ١٦٦/١ ، وخزانة الأدب : ٢٢٤/٢ .

(٣) شرح المفصل : ٥٤/٢ ، ولابن الحاجب قول قريب من هذا في أماليه : ٣٨٨/١ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب : ٢٧١/٢ ، ٢٧٢ .

ومـــا ذكـــره الرضي من القليل النادر الذي يوقف فيه على السماع ، وهي حالة مسموعة جائزة عند العرب ، لكنها مقيدة بالاتصاف بالمضاف إليه كما ذكر هو نفسه .

(ب) **لا يجوز اجتماع تعريف العلمية والتعريف بالألف واللام :**

الأصـــل في (أل) أن تكون للتعريف ، فحقها أن تدخل على المنكر ليحصل له بها التعـــريف أمـــا دخولها على المعرفة فهو خلاف القياس ؛ لأنه معرفة بدونها ، فلا يحصل له بوجودها فيه مزيد تعريف فتكون زائدة ؛ فزيادتها إذن خلاف القياس[1] .

ودخول (أل) على الأعلام على ضربين ، كما ذكر أبو علي الفارسي[2] :

١-ما لا تدخله لام التعريف مثل : (طلحة)، (وعثمان)، و(بكر)، و(زيد) .

٢-مـــا تدخلـــه وتكون فيه زائدة لازمة ودخولها على هذه الأعلام إما لكونها مقارنة لجعلـــها أعلاماً مثل : (السموأل) ، و (اللات) ، فإن (أل) وجدت في هذين العلمين ونحوهما وقت التسمية بهما[3] .

وإمـــا لكونها كانت معرّفة في أسماء معينة ، ثم صارت أعلاماً بالغلبة ، فحكم على (أل) فيها بالزيادة لكون تعريف الاسم حينئذ صار بالعلمية لا بها[4] .

واختلف النحويون في التمثيل لها ، وأذكر هنا بعض الأمثلة ، ولا يعنيني تحقيق ما إذا كانت أعلاماً بالغلبة أم لا ؛ لأن هذا البحث ليس موطن تفصيل ذلك ، فمنها ما كان اسماً مـــثل : (الكـــتاب) لكـــتاب ســـيبويه، ومـــا كان صفة مثل: النابغة) ، و(الأعشى) ، و(الأخطل)، للشعراء المعروفين إلى غير ذلك من الأعلام التي تكون فيها اللام لازمة[5] .

والـــذي يعنـــيني هـــنا مـــا لا تدخلـــه لام التعريف مثل : (زيد) ، و(بكر) ، و(طلحـــة)، ونحوها ، فالقياس عدم دخول (أل) عليها ؛ (لأنها قد تعرفت بتعليقها على ماسمي بها ، واختصت من هذه الجهة ، فأغنى ذلك عن التعريف باللام)[6] .

أي إنها تعرفت بجعلها أعلاماً واستغنت عن التعريف بـــ (أل) .

---

(١) ينظر : (أل) الزائدة اللازمة مواضعها وأحكامها للدكتور عبد الرحمن الخضيري : ١٨ .

(٢) تنظر المسائل الحلبيات : ٢٨٥ .

(٣) ينظر شرح المفصل لابن الحاجب :١/٩٩- ١٠٠ ، ففيه تفريق بين اللازمة وغير اللازمة وأمثلة غير التي ذكرت هنا .

(٤) ينظر رصف المباني للمالقي : ١٦٤ ، والجنى الداني للمرادي : ١٩٦ .

(٥) ينظر تحقيق هذه المسألة في كتاب (أل الزائدة اللازمة) : ٢٩ – ٣٩ .

(٦) المسائل الحلبيات : ٢٨٥ .

وما ورد في الشعر من دخول (أل) على الاسم العلم كـ (زيد) و (عمرو) ، فقد خرجه النحاة على الضرورة والشذوذ[1] ، ومن ذلك قول الشاعر [من الرجز] :

بَاعدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصورِها[2]

وقول الآخر [من الطويل] :

وَجدْنا الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكاً شَديداً بأعباءِ الخلافةِ كَاهِلُه[3]

وقول الأخطل [من الطويل] :

وقَدْ كانَ مِنهمْ حَاجِبٌ وابنُ أُمِّهِ أبو جَنْدلٍ والزَّيدُ زَيدُ المعَارِكِ[4] .

وقد حمل النحاة اقتران الاسم العلم بـ (أل) في الشواهد السابقة على وجهين[5] :

أحدهما : أن تكون اللام زائدة غير معتد بها .

والثاني : أن يكون العلم نكر حتى قيل : (عمرو من العمرين) ، ثم عرف بالألف واللام ، فقيل : أم العمرو ، كما تقول : أم الرجل .

فالقول بأنها " غير معتد بها " ، أي : أنها وجدت في الاسم دون أن تؤثر فيه تعريفاً ، فهي زائدة ، وقد فسر النحاة زيادتها بعدم إفادتها التعريف ، وأن التعريف جاء من غيرها ، وهي هنا زائدة غير لازمة .

والقول بأن العلم نكر ثم عرف بـ (أل) ، أي : إنه لا يجوز أن تدخل (أل) على الاسم العلم مع بقائه على العلمية ؛ لأن في ذلك جمعاً بين تعريفين ، وأما إذا قدر فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به فإنه يجري مجرى النكرة فيعرّف بـ (أل)[6] .

قال ابن يعيش : ((وقد استبعد بعضهم دخول " اللام " على العلم فحمل ما جاء منه على أنها زيادة على حد زيادتها في " اللات "، و"العزى" ، و"الذي" ، و"التي"، و" الآن "))[7] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢٩٩/١ .

(٢) البيت لأبي النجم في المفصل : ١٣ واسمه الفضل بن قدامة ، وبلا نسبة في رصف المباني : ٧٧، والجنى الداني: ١٩٨ .
والمعنى : لقد أبعد حراس القصر عن أم عمرو أسير هواها ، وغلقوا الأبواب دون محبها .

(٣) البيت لابن ميادة في ديوانه : ١٩٢ ، وخزانة الأدب : ٢٢٦/٢ ، والدرر اللوامع ١: /٨٧ .

(٤) البيت للأخطل في ديوانه : ٣٧٩ ، والمفصل : ١٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب :٣٢٢/١ .
وحاجب : اسم شخص، وأبو جندل : كنية آخر ، ويروى (أبو خندف) .

(٥) ينظر المقتضد : ٧٥٧/٢ .

(٦) ينظر المصدر السابق : ٧٥٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٥/١ .

(٧) شرح المفصل : ٤٥/١ .

وهـــذا النص يحتاج إلى شيء من التوضيح والتعمق ، فإن ما ذكرفيه من أمثلة يدل علـــى تخريج وجود (أل) في الأعلام على أنها زائدة لازمة ، أي : أنها لا تفارق الاسم مع أنهـــا زائـــدة ، فـــ (اللات) و (العزى) من أسماء الأعلام التي لا تفارقها (أل) فهي فيها زائـــدة لازمة ، والأسماء الموصولة و (الآن) من الأسماء غير الأعلام التي تكون فيها (أل) ، فهي فيها زائدة لازمة كذلك .

والـــذي أريـــد توضـــيحه أنه سواء كانت (أل) زائدة لازمة كما في (اللات)، و(العزى) ، و (الذي)، و (التي) ، و (الآن) ، وغيرها مما تلزم فيه (أل) ، أم كانت زائدة غير لازمة كالذي أورد في ضرورة الشعر ، أم ما دخلت عليه (أل) للمح الصفة[1] . كما في (الحارث) ، و(العباس) ، و (الفضل) ، ونحوها مما تكون فيه (أل) زائدة غير لازمـــة ، فإنهـــا لا تفيد التعريف وهذه الأسماء متعرفة بالعلمية ، وسأفرد (الآن) والأسماء الموصـــولة بحديث مستقل وأحقق بم حصل التعريف فيهما: هل حصل (بأل) أو بالعلمية الجنسية على الزمان في(الآن) ، والصلة في (الذي) و(التي) ؟ .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه لا يجوز دخول (أل) المعرّفة على الاسم العلم لغرض تعريفه ؛ لأن ذلك خلاف القياس ، فالعلم متعرف بالعلمية، ودخول (أل) عليه لا يفيده تعريفاً ؛ لاستغنائه بتعريف العلمية ، وما ورد من ذلك في الشعر، فهو ضرورة وشذوذ لا يقاس عليهما .

---

(١) أي إن هذه الأعلام أوصاف في الأصل تجري على موصوفاتها ولحقتها (أل) للإيذان ببقاء أحكام الصفة فيها .

الفرع الثاني : اختلاف النحويين في الجمع بين تعريفي : النداء ، والعلمية :

اختلف النحاة في المنادى الذي كان قبل النداء معرفة مثل : (يازيد) بماذا تعرّف ؟ وانقسموا إلى فريقين :

الأول : أن العلم إذا نودي زال منه تعريف العلمية ، وحدث فيه تعريف النداء والقصد ، فلم يجتمع فيه تعريفان ، وإلى ذلك ذهب المبرد ، وتابعه أبو علي الفارسي ، والجرجاني ، وابن يعيش(١) .

والثاني : أن تعريف العلمية والنداء اجتمعا فيه ، وجاز ذلك ؛ لأن المنع إنما هو عن الجمع بين التعريفين إذا كان كل واحد منهما بعلامة لفظية .

وإليه ذهب ابن السراج ، وتابعه ابن عصفور وابن مالك(٢) .

فعلى رأي المبرد و من تابعه يتعرف العلم إذا نودي بالنداء والقصد ، لا بالعلمية ، وعلى رأي ابن السراج ومن تابعه يبقى العلم متعرفاً بالعلمية ، وإن قصد بالنداء .

وحجة المبرد ومن تابعه أن العلم إذا نودي نُكِّر حتى جُعل جنساً نحو قولك : زيدٌ من الزيدين ، كما تقول : رجلٌ من الرجالِ ، ثم خُص بالنداء من بين الجنس ، فقيل: يازيدُ، كما تقول : يارجلُ ، فيتعرف (رجل) بالنداء والقصد فتحذف منه الألف واللام ، فالعلم يجري مجرى (يارجل) فيجب ألا تدخل عليه (يا) النداء مع بقاء التعريف فيه ؛ لأنه قد يتعرف حينئذ بالقصد والنداء(٣) .

وحجة ابن السراج : أنه قد وقع في الأسماء المفردة مالا يشاركه غيره في اللفظ ، نحو : فرزدق ، وغير ذلك من الأسماء المفردة ، وزعم أن تنكير اللفظ هو أن تجعله من أمة كل واحد منهم له مثل لفظه ، قال : والفرزدق لا يلتبس به غيره(٤) .

وقد رجح ابن الوراق وأبو سعيد السيرافي رأي المبرد ، وردا رأي ابن السراج(٥) .

---

(١) ينظر : المقتضب :٢٠٥/٤ ، ٢٠٦ ، وعلل النحو : ٣٣٧ ، والمقتصد :٧٥٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٩/١ ، والارتشاف :٢١٨٣/٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي : ١٠٥٨/٢ .

(٢) ينظر : الأصول : ٣٣٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٨٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٤٩/٣ .

(٣) ينظر : المقتصد : ٧٥٥/٢ .

(٤) ينظر : الأصول : ٣٣٠/١ ، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٥٥/١ .

(٥) ينظر علل النحو : ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، وشرح كتاب سيبويه : ١٥٥/١ .

وأورد السيرافي ثلاث جهات تؤيد رأي المبرد ، وتضعف رأي ابن السراج[1] :

الأولى : أنهم لم يختلفوا أن الاسم العلم تجوز إضافته ومتى أضيف تعرّف بالإضافة ، وغير جائز أن يعرف بالإضافة إلا وقد نزع عنه التعريف الذي كان فيه ونكر كقولك : " قام زيدكم " ، و " قعد زيدكم " ، وأشباه ذلك .

والثانية : أنه ليس لعاقل أن يقول : ليس في العالم من اسمه الفرزدق أو لم يكن في العالم من اسمه الفرزدق سوى رجل واحد ؛ لأن أسامي الناس لا يحاط بها ولايؤتى عليها ، ولايدعي أحد علم ذلك .

والثالثة : أنه غير مستحيل أن يسمى الرجل ولده الساعة الفرزدق ، أو ينبز بعض الناس به .

ثم قال السيرافي : ((ومن الطريف أن الفرزدق الذي مثّل به لاشك أن تعرفه بالألف واللام اللتين فيه وإذا نزعتا عنه تنكر ، ونحن متى نادينا نزعناهما عنه ، وقلنا : يافرزدقُ ، فقد تنكر بنزع الألف واللام وتعرف بالنداء))[2] .

ولم يـر ابن يعيش ما أورده ابن السراج لازماً ، ونظّر للفرزدق بأسماء الأجناس كالشمس والقمر فتعرفهما بالألف واللام ، فإذا نزعناهما منها صارا نكرتين، وإن لم يكن لهما شريك في الوجود ؛ لأنه ليس مستحيلاً أن يخلق الله مثلهما ، قال : فإذا جاز ذلك في أسماء الأجناس كان في الأعلام أسوغ[3] .

وهو رأي جيد ، ولهذا فإنني أرجح المذهب القائل بأن العلم المنادى معرف بالنداء ، أما تعريف العلمية فقد زال عنه ، ولِما ورد عن ابن السراج نفسه من قوله : إن الإنسان أول ما يوضع له الاسم ليعرف به لا يعلم ذلك فإذا كررعليه علم أنه اسمه[4] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ١/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) المصدر السابق : ١/١٥٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١/١٢٩ .

(٤) ينظر : الأصول : ١/٣٣٠ .

الفرع الثالث : لايجوز اجتماع تعريف الإشارة وتعريف الإضافة :

أسماء الإشارة من الأسماء المعارف التي لا يجوز تنكيرها ، والنحاة نصوا على أن ما لا يجوز أن يتنكر لا يجوز أن يضاف(1) .

يقول سيبويه عن أسماء الإشارة: ((واعلم أن هذه الأسماء لا تضاف كما تقول : هذا زيدُك ؛ لأنها لا تكون نكرة فصارت لا تضاف ، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام))(2).

ودفـــع ابـــن الشجري ما يوهم إضافة اسم الإشارة إلى الكاف في مثل " ذاك " أو " ذلكم " ، وبين أن الكاف حرف للخطاب لا يحكم لموضعه بشيء من الإعراب ؛ لأنه لو حكـــم بأن هذه الكاف ضمير وجب الحكم (بأنه في موضع جر بالإضافة ، وأسماء الإشارة لا تصح إضافتها ؛ لأن ذلك جمع بين تعريفين ، تعريف الإشارة وتعريف الإضافة)(3) .

وعلى ما سبق فإن الكاف اللاحقة لأسماء الإشارة حرف مجرد للخطاب ،كما أنه في مثل : " النجاك" حرف مجرد للخطاب ، إذ لوكان ضميرًا مضافًا إليه لما جاز اقتران المضاف بالألف واللام .

---

(1) ينظر : الفوائد والقواعد : ٤٤٥-٤٤٦ .

(2) الكتاب : ٤١٢/٣ .

(3) أمالي ابن الشجري : ٧٦/١ .

الفرع الرابع : لا يجوز اجتماع تعريفين في الاسم الموصول :

الأسماء الموصولة نوع من أنواع المعارف الستة ، ولا خلاف بين النحويين في ذلك ، ولكنهم اختلفوا في جهة التعريف الحاصل فيها ، وانقسموا إلى فريقين :

الأول : أن الأسمـــاء الموصولة متعرفة بالصلة ، أي بالعهد الذي في صلاتها دون اللام التي فيها ، وأن اللام زائدة ، إلا أنها زيادة لازمة[1] .

الـــثاني : أن الأسمـــاء الموصـــولة معرفة بـــ (أل) إن كانت فيها ؛ نحو :(الذي) ، و(التي) وتثنيتهما وجمعهما ، فإن لم تكن (أل) فيها مثل : (مَنْ) ، و (ما) فإنها معرفة بنيتها ، إلا (أيًا) فإن تعريفها بالإضافة[2] .

وقد نُسب المذهب الأول إلى أبي علي الفارسي ، ووافقه في ذلك الكثير من النحويين وعللوا بما علل به .

إذ يعلـــل أبـــو علي الفارسي ما ذهب إليه بأن : ((" الذي " إنما يتعرف بالصلة ، وليس يتخصص بلام المعرفة ، ألا ترى أن أخوات " الذي " معارف ولا ألف ولا م فيهن ؟ وإنمـــا اختصصـــن بصـــلاتهن ، ولو اختص " الذي " بلام المعرفة للزم أن يكون في الاسم تعريفان ، وهذا خلف))[3] .

وأبـــو علي الفارسي هنا يؤكد أن التعريف حاصل بالصلة ؛ لأنه لو قيل بأنه حادث بالألف واللام لبقي (ما) و (من) وغيرهما بلا معرّف ، فالتعريف بالصلة مطرد في الأسماء الموصولة المقرونة بـــ (أل) والخالية منها ، ولو قيل بأن (الذي) ونحوه مما فيه(أل) مختص بالتعريف باللام إضافة إلى تعريف الصلة لأدى ذلك إلى اجتماع تعريفين : التعريف بالألف والـــلام ، وتعريف الصلة ، وهذا لا يجوز في عرف النحاة ؛ لأن فيه جمعاً بين شيئين متفقين لمعنى واحد .

فعلـــى هـــذا صـــح عنده أن الأسماء الموصولة متعرفة بالصلة ، وأن ما اقترن منها بـــ(أل)، فإن (أل) فيها زائدة لازمة لا تفيد تعريفاً .

وقد علل أصحاب هذا الرأي زيادة (أل) في الأسماء الموصولة ولزومها إياها بأن

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب :٣٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش :١٤١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور:١٣٥/٢ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٥٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور:١٣٥/٢ .

(٣) المسائل العضديات : ١٦٨ ، وينظر : إيضاح الشعر : ٤٥١-٤٥٢ .

هذه الزيادة إنما جيء بها لضرب من إصلاح اللفظ وتحسينه[1] .

ومقصـــودهم بإصلاح اللفظ وتحسينه أنّ (الذي) وأخواتها إنما جيء بها في الكلام توصـــلاً إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك أن الجمل نكرات فلا توصف المعارف بها ، لا يقـــال مثلاً : مررت بزيدٍ أبوه كريم ، على أن تكون الجملة وصفاً لزيد ؛ لأنه قد ثبت أن الجملـــة نكرة ، وزيد معرفة ، ولم يمكن تعريف الجملة بإدخال (أل) عليها ؛ لأن (أل) مـــن خـــواص الأسمـــاء ، فجاؤوا بـــ (الذي) متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل ، وجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة لـــ (الذي) ، فقالوا : مررت بزيد الذي أبوه منطلق ، وجعلوا (أل) في أولها لازمة ليحصل بها التعريف اللفظي[2] .

أي أن أصـــحاب هـــذا الرأي يزعمون أن (أل) زائدة لتعريف لفظ الموصول لا معناه[3] .

أما التعريف المعنوي فجاء من الصلة .

والمتأمل هذا القول يجد أنهم جمعوا على (الذي) وأخواتها تعريفين : تعريف لفظي من جهة (أل) ، وتعريف معنوي من جهة الصلة .

وهـــذا يتنافى مع قولهم: إن (أل) زائدة غير معرفة ؛ لأنها لو كانت معرفة للزم أن يكون في الاسم تعريفان : التعريف بالصلة ، والتعريف بـــ (أل) ، وهذا خلف ومحال على حسب تعبيرهم[4] .

هـــذا وقد نُسب الرأي الثاني في بعض المصادر إلى الأخفش ، وبه أخذ ابن عصفور واحتج له[5] .

واســـتدل أصـــحاب هذا الرأي بقولهم : ((إن التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام أوالإضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف))[6] .

وردوا على القول بأن من الموصولات ما لم تدخله (أل) فيبقى بلا تعريف مثل :

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معط : ٧٢٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤١/٣ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب :٣٤/٢، ٣٥ ، وشرح المفصل : ١٤١/٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١٤٠/٣ .

(٤) ينظر : المسائل العضديات : ١٦٨ ، وشرح ألفية ابن معط : ٦٩٠/١ .

(٥) ينظر : شرح الجمل : ٣٥/٢ .

(٦) المصدر السابق : ١٣٥/٢ .

(من) ، و (ما) بقولهم :((هي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام مثل (سَحَر) ، إذا أردت اليوم بعينه ؛ ألا ترى أنه معرفة، بدليل امتناعه من الصرف ، وليس فيه الألف واللام إلا أنه معدول عنهما))[1] .

وعلـــى هذا القول تكون (أل) التي في (الذي) وأخواتها مفيدة التعريف كالتي في (الـــرجل) مـــثلاً ، فهي كالاسم النكرة تستفيد التعريف بدخول (أل) عليها ، و (ما) و (من) مما ليس فيه (أل) بمنزلة (الذي) في التعريف ، فكأنها متضمنة (أل) فيها[2] .

ولا أمـــيل لهـــذا القول ؛ لأن جمهور النحاة على أن من أشكال التعريف التعريف بالصلة ، والقول بأن التعريف في الأسماء الموصولة بـــ " أل" ظاهرة أو متضمنة يلغي تعريف الصلة ، وهو ما لا يمكن إنكاره .

وأرجـــح أن التعريف في الأسماء الموصولة حاصل بالصلة ، وأن ما لزمته " أل " منها غير متعرف بها ؛ لأنه جيء بها لضرب من تحسين اللفظ، أي :وصف المعارف بالجمل ، ولا يعترض بما ظاهره التناقض من القول أن "أل" للتعريف اللفظي وأن التعريف المعنوي حاصل بالصـــلة ، فيكون في ذلك جمع بين تعريفين ؛ لأن مقصود النحاة بالتعريف اللفظي تحسين اللفظ ليمكن وصف المعارف بالجمل ، ولما لم يكن في ذلك معنى التعريف لم يمتنع .

وممـــا يجب بيانه أن " أي" الموصولة في نحو : " يعجبني أيُّهم قائم " مما قد يظهر فيه الإشـــكال حـــيث اجتمع فيها معرفان أحدهما الإضافة إلى المعرفة ، وثانيهما عهد الصلة ، فكيف اجتمع معرفان على معرَّف واحد ؟

أجـــاب عـــن ذلك أبو علي الفارسي ، إذ قال : ((فالقول في ذلك : إن "أيًا" إذا أضـــيف إلى المعـــرفة ، فقلـــت : " أيُّهم عندك " ، و " أي القوم عندك " ؟ فهي في هذه الإضافة غير مختصة اختصاص " غلامك " و" غلامهم " و " غلام الرجل " ؛ ألا ترى أنها في حال الإضافة شائعة ، وليس يراد بها واحد بعينه ، من حيث أنْ يُعنى به كل واحد من أجزاء

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٣٥ .

(٢) نقل فحوى هذا الكلام الدكتور عبد الرحمن الخضيري في كتابه (" أل" الزائدة اللازمة) : ٥٩ ، ٦٠ عن كتاب(المشكاة والنبراس على شرح كتاب الكراس) لأبي إسحاق العطار ، ورجح الخضيري الرأي الثاني محتجًا بما في الرأي الأول من التناقض .

المُبعَّض المضاف إليه . فلما كان كذلك كان بمترلة "مثلك" ونحوه مما لا يختص في الإضافة إلى المعارف لقيام الإبهام والشياع فيه . وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصل بالصلة ليختص ؛ ألا ترى أن الصلة تُخصِّص الموصول كما تخصص الصفة الموصوف))[1] .

والمفهوم من نص الفارسي الآنف أن " أيًا" لم تتعرف بالإضافة كما لم يتعرف "مثل" ونحـــوه بالإضافة فهي إذًا شائعة ، ويوضح شيوعها وإبهامها الصلة ، وعليه فليس في ذلك اجتماع تعريفين ؛ لأن تعريف الإضافة لم يحصل به التعيين .

ويمكن توجيه هذه المسألة توجيهاً آخر قريباً من السابق ذكره صاحب (رسالة " أي " المشـــددة)[2] ، وملخصـــه : أن إضـــافة " أي" ترفع إبهام الجنس ، فإذا قيل : يعجبني أي الرجال ، فقد علم الجنس المراد وهو " الرجال " ولكنه مع ذلك لا زال مبهمًا كما لو قيل : جـــاء رجل ، فاحتيج إلى رفع إبهام الشخص بذكر شيء من عوارضه المعهودة للسامع من قـــيام أو قعود أو نحوهما ، فإذا قيل يعجبني أي الرجال قام ، فقد أزيل إبهام الشخص بما قام من العهد بين السامع والمخاطب[3] .

ويجمـــع بين الرأيين الآنفين عدم حصول التعريف والتعيين بالإضافة ، وأن التعريف حاصـــل بالصلة ، وهما رأيان يصححان اطراد قول النحاة بأنه لا يجوز اجتماع تعريفين في اسم واحد .

(١) إيضاح الشعر : ٤٥٤ .

(٢) اسمه : عثمان بن أحمد بن عثمان النجدي الحنبلي (ت ١٠٩٧هـ) .

(٣) ينظر : رسالة " أي" المشددة : ٤٩- ٥٠ .

الفرع الخامس : لا يجوز اجتماع تعريف النداء ، والتعريف بالألف واللام :

هذه المسأله من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، فقد عقد لها أبو البركات الأنباري المسألة السادسة والأربعين من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين(١) ، كما عقد لها العكبري المسألة الواحدة والثمانين في كتابه التبيين(٢) .

وبدأ سيبويه رحمه الله تعليل هذه المسألة بما أورده عن الخليل ، إذ قال :

((زعم الخليل رحمه الله – أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء ، من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا قال : يا رجل ويا فاسق ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل ، ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة ، نحو " هذا " وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير الألف واللام ، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغني به عنهما))(٣) .

ويفهم من نص سيبويه السابق أن النداء تعريف بالقصد يغني عن التعريف بالألف واللام فلا يجتمعان .

وقال المبرد : ((اعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ، لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمترلة هذا وذاك ، ولا يدخل تعريف على تعريف ، فمن ثم لا نقول يا الرجل تعال))(٤) .

وزاد الزجاجي على ما ذكره المبرد قوله : ((والعلة في امتناع الجمع بينهما هي : أن حرف النداء يعرف المنادى بالإشارة والتخصيص ، والألف واللام يعرفانه بالعهد ، فلم يجز الجمع بين تعريفين مختلفين))(٥) .

قوله : "مختلفين" يوحي بأنه يجوز الجمع بين تعريفين متفقين .

والصحيح أنه لا يجوز على كل حال ، لا على وجه الاتفاق ولا على وجه

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٣١٢/١ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٤٤٤ .

(٣) الكتاب : ١٩٧/٢.

(٤) المقتضب : ٤٣٩/٤ .

(٥) اللامات : ٣٢ .

الاختلاف[1] .

ويكـــاد يجمع البصريون على الرأي السابق ، وهو أنه لا يجوز نداء ما فيه (أل) لما فيه من الجمـــع بـــين تعريفين : التعريف بالألف واللام ، والتعريف بالقصد ، وأما الكوفيون فقد أجازوا ذلك مطلقاً – في الشعر وفي سعة الكلام – نحو : يا الرجل ، ويا الغلام .

واستدلوا بالسماع كقول الشاعر [من الرجز] :

فيَا الغُلامانِ اللَّذانِ فرَّا إيَّاكُما أنْ تُكسباني شَرَّا [2]

وقول الآخر [من الوافر] :

فديتُكِ يا الَّتي تيَّمتِ قَلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عنِّي [3]

وقول الآخر [من الكامل] :

عبَّاسُ يا الملِكُ المُتوَّجُ والَّذي عَرفَتْ لهُ بيتَ العُلا عَدنانُ[4]

كما استدلوا بالقياس ، فقالوا :

١- إنـــه يجوز بالإجماع أن يقال في الدعاء :(يا ألله اغفر لنا) بدخول " يا " على لفظ الجلالـــة ، فيجوز إذن أن يقال : (يا الرجل) فكل منهما فيه (أل) وليست من أصل الكلمة[5] .

٢- إن " يـــا " تـــدخل على المضاف إلى معرفة مع أن الاسم الأول معرفة بالإضافة ، فكذلك الألف واللام[6] .

٣- إن التعريف بحرف النداء غير حاصل به ، ألا ترى أنك تقول : (يا رجلاً كلمني) فتـــناديه وهو نكرة وتنصبه ، ولو كانت " يا " للتعريف لم يجز ذلك ، وإنما يتعرف بالقصد ، فالألف واللام تجري مجرى القصد فكما يجتمع في قولك : يا رجل " يا "

---

(١) بمـــثل هـــذا القول وجه ابن السيد قول الزجاجي في تعليل منع الجمع بين الإضافة والألف واللام ، ينظر (إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص : ٢٠٧) .

(٢) البـــيت بـــلا نسبة في المقتضب :٢٤٣/٤، والإنصاف:٣١٢/١ ، والتبيين : ٤٤٦ . ولم أقف على اسم قائله ، وقوله : " إياكما أن تكسباني شرًا " روي في مكانه : " إياكما أن تعقبانا شرًا " وهو تحذير .

(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه وروايته (من اجلك..):١٩٧/٢، وخزانة الأدب :٢٩٣/٢، وهو من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، ومعنى تيمت : ذللت واستعبدت ، وقوله : (وأنت بخيلة بالود عني) : أي عليّ .

(٤) البيت بلا نسبة في المساعد :٥٠٣/٢، والهمع :٤٧/٣، والدرر:٣١/٣، ولم أعثر على اسم قائله ، والمتوج : المسوّد .

(٥) الإنصاف : ٣١٣/١ ، والتبيين : ٤٤٦ .

(٦) التبيين : ٤٤٦ .

والقصد ، يجتمع هاهنا الألف واللام و(يا)[1] .

هـــذا مـــا احـــتج به الكوفيون لمذهبهم من السماع والقياس وسأورد الآن ردود البصريين على أدلة الكوفيين مع التوضيح .

فأما شواهد الكوفيين فيمكن تلخيص ردود البصريين عليها في أمرين :

أولهما : أن التقدير في هذه الشواهد (يا أيها) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه[2] .

فيكون التقدير مثلاً : (يا أيها الغلامان ، ويا أيها الملك) .

ثانيهما : أن دخول حرف النداء على الاسم الذي فيه(أل) يكون في ضرورة الشعر[3] .

وأمـــا اجـــتماع (يـــا) مـــع لفظ الجلالة (الله) وفيه الألف واللام ، فقد اعتذر البصريون عنه من عدة أوجه :

الأول : أن الألـــف واللام في لفظ الجلالة عوض من حرف أصلي ، وهي التي أطلق عليها (أل) الزائدة اللازمة ، أي : أنها لازمة للاسم كأنها من أصوله لا تحذف منه .

قـــال سيبويه : ((اعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهـــم قـــد قالوا : يا ألله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمترلة الألف واللام التي من نفـــس الحروف ... وكأنّ الاسم – والله أعلم – (إله) ، فلما أدخل فيه الألف والـــلام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها . فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمترلة ما هو من نفس الحروف))[4] .

الثاني : أن الألـــف والـــلام ليســـتا للتعريف ؛ لأن اسم الله تعالى معرفة بنفسه ، لانفراده سبحانه ، والألف واللام زائدة[5] .

الثالث : أن هذا الاسم علم غير مشتق ، أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يرد

---

(١) المصدر السابق : ٤٤٦ .

(٢) ينظر الإنصاف : ٣١٤/١ .

(٣) ينظر المقتضب : ٢٤١/٤ .

(٤) الكتاب : ١٩٥/٢ .

(٥) التبيين : ٤٤٧ .

إليه فيترل مترلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام ، فكذلك هاهنا[1] .

توضيح هذا القول أن لفظ الجلالة علم جامد غير مشتق ، بل هو مرتجل للعلمية ، فهو علم على الرب تعالى ، وهو اسم لم يسم به غيره ؛ ولهذا لا يعرف له في كلام العرب اشتقاق ، و (أل) فيه كأحد حروفه ، فجاز نداؤه كما جاز نداء سائر الأعلام .

الرابع : أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم ، فلا يقاس عليها غيرها[2] .

الخامس : أن ذلك من خصائص اسم الله ، ولذلك جاز قطع الهمزة ووصلها، وخصائصه كثيرة[3] .

والبحث يميل إلى اعتماد الوجه الأول من هذه الأوجه ، فإن " أل " في لفظ الجلالة زائدة لازمة كأنها من أصوله لا تحذف منه ، وغير ممكن إسقاطها ؛ فلهذا جاز أن يختص بدخول " يا " عليه .

وأجاب العكبري عن قول الكوفيين (التعريف بالقصد لا بـ" يا ") من وجهين :

الأول : أن " يا " والقصد متلازمان في المنادى المبني فـ " يا " أحد جزأي أداة التعريف ، وهذا إنما يحتاج إليه فيما لم يتعين والألف واللام تعين .

الثاني : نسلم ذلك ، ولكن إنما تدخل " يا " للتخصيص ، ودخولها على النكرة المبهمة تخصيص ولكل واحد من الجنس مجهول ، وهاهنا لا جهالة ؛لأن الألف واللام تخصص وتعين ، فلا حاجة إلى مخصِّص آخر[4] .

ومما يجب توضيحه أن المنادى في قول الكوفيين "يا رجلاً كلمني " نكرة غير مقصودة وتختلف في المعنى عن " يا رجلُ كلمني " فالمقصودة تفيد التخصيص وما أورده الكوفيون نكرة غير مقصودة ولا مخصوصة ، وتعريف الألف واللام من جنس تعريف " يا "

---

(١) الإنصاف : ٣١٦/١ ، والنحويون مختلفون في أصل لفظ الجلالة "الله" ،وجمع الأقوال في ذلك السخاوي ، وذكر أن القول المعول عليه أنه اسم علم غير مشتق من شيء وهوما ذهب إليه جماعة من أهل العربية وجماعة من الفقهاء ؛ لأن الأقوال الأخرى ظن وتخمين لادليل عليه (سفر السعادة وسفير الإفادة : ١٥/١) .

(٢) الإنصاف : ٣١٦/١ .

(٣) التبيين : ٤٤٧ .

(٤) المصدر السابق : ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

مـــع القصـــد ، لأنك لو قلت في ضرورة الشعر: "ياالرجل" لكان كمعنى : " يا رجل " ، فكأن " يا " نائبة عن الألف واللام[1] .

وأمـــا دخول أداة النداء على المضاف إلى معرفة ، فلا وجه لاعتراض الكوفيين به ؛ لأن تعريف الإضافة غير تعريف الخطاب[2] .

فإذا ثبت أن " يا " مع القصد تفيد التعريف والألف واللام تفيد التعريف ، فإنه لا يجـــوز اجـــتماع تعريفين في الكلمة ؛ لأن من سنن العرب في كلامها أنه لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد .

ويرى الشيخ الرضي أن قولهم : إنما لم يجمعوا بين " يا " والألف واللام كراهة اجـــتماع حرفي التعريف فيه نظر ؛ لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة ، لايستنكر ، كما في (لقد)[3] .

فقـــد جمع فيها بين " اللام " وهي حرف يفيد التوكيد ، وبين " قد " وهي حرف يفيد التحقيق .

ثم قـــال : ((وقالوا ليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك : يا هذا ، ويـــا عـــبدالله ، ويـــا الله ، ويا أنت ، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما))[4] .

فالرضـــي يـــرى أنه يجوز اجتماع حرفين لمعنى إذا كان في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة .

فأمـــا احتجاجه بـــ " لقد " فيرده أن اجتماع الحرفين " اللام " و " قد " لتوكيد جملة الكـــلام وليس لمعنى واحد ، فلا يصح على هذا قول الرضي في مخالفته للنحويين ، وأما ما ورد مـــن اجتماع تعريفين متغايرين فقد أوردت وجه ذلك في (الله) و (يا عبدالله) ، وأما (يا أنت) فجمهور النحويين يمنعونه[5] .

---

(١) تنظر علل النحو لا بن الوراق : ٣٤١ .

(٢) ينظر : التبيين : ٤٤٧ .

(٣) ينظر شرح كافية ابن الحاجب : ٣٧٤/١ .

(٤) المصدر السابق : ٣٧٤/١.

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٤٦/٣ .

والرضـــي يخالـــف الـــنحويين أيضاً في العلم المنادى (يا زيد) ، فيذهب إلى جواز اجـــتماع تعريفـــي العلمية والنداء فيه ولا يسلب النداء تعريف العلمية منه ، وقد سبق بيان ذلك والرد عليه في المسألة الثانية من هذا المبحث(١) .

وأمـــا " ياهذا" ، فقد بين ابن يعيش علة الجمع بين تعريف النداء وتعريف الإشارة فيه، وفيما يلي نصه مع طوله لأهميته في التوضيح، إذ قال : ((فإن قيل فأنتم تقولون يا هذا " وهـــذا " معـــرفة بالإشارة ، وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جازهاهنا و لم يجز مع الألف واللام ؟ وما الفرق بين الموضعين ؟ فالجواب عنه من وجهين :

أحـــدهما : أن تعـــريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر لتعرفه لحاسة النظر ، وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ، ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو "هذا" وشبهه ؛ لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر .

والوجه الثاني : وهو قول المازني أن أصل " هذا " أن يشير به الواحد إلى واحد ، فلما دعوته نـــزعت مـــنه الإشـــارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء فصارت " يا " عوضاً من نزع الإشارة ، ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ، بإسقاط حرف النداء))(٢) .

وبذلك فإنه ليس في " يا هذا " جمع بين تعريفين متغايرين كما ذهب الرضي .

وثمـــة علـــة أخـــرى ذكرها ابن يعش ، وهي : ((أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد ، وهو معنى الغيبة ؛ وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين))(٣) .

فعلى هذا التعليل يكون مانع الاجتماع هو التضاد ، لا اتفاق المعنى .

والصحيح أن مانع الاجتماع اتفاق المعنى ؛ لأن النداء ، تعريف بالقصد والخطاب ، والألف واللام للتعريف ، فلا يجتمعان .

---

(١) ص : ٢٧- ٢٨ .

(٢) شرح المفصل : ٢/٩ .

(٣) المصدر السابق : ٢/٨ ، ٩ .

والخلاصة : أن الكوفيين يجيزون نداء ما فيه " أل" مطلقاً بينما لا يجيز البصريون دخول " يا " إلا على اسم الله تعالى مما فيه " أل " .

والراجح ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز دخول حرف النداء " يا " على المعرف بالألف واللام ؛ ووجه ذلك : (أن الألف واللام لتعريف المعهود ، و "يا" تعريف بالقصد والخطاب ، ولايجتمع على اسم واحد تعريفان ؛ لأن الغرض من التعريف التخصيص ، وإزالة الاشتراك ، وهذا يحصل بواحد ، فلا يجوز أن ينضم إليه آخر ، كما لا يجمع بين حرفي استفهام ، أو نفي ، أو حرفي جر)[١] .

ويستثنى لفظ الجلالة لما سبق ذكره من أوجه ، وأجاز سيبويه دخولها على الجمل المحكيّة، فقال : (ولوسميته : "الرجل منطلق" جاز أن تناديه، فتقول : يا الرجل منطلق)[٢] .

وأجاز محمد بن سعدان نداء اسم الجنس المشبه به ، نحو :(يا الخليفة جودًا) ؛ و(يا الأسد شدة) .

وصححه ابن مالك وحسنه قياسًا على ما ذهب إليه سيبويه من جواز نداء الجمل المحكية[٣] .

قال ابن مالك : ((وهو أيضًا قياس صحيح ؛ لأن تقديره : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحسن لتقدير دخول " يا " على غير الألف واللام))[٤] .

ومما يجب توضيحه أنه يتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام بجعله صفة لأي متلوة بهاء التنبيه نحو : يا أيها الرجل ، على أن تكون الألف واللام للجنس ، وقد نبه ابن مالك على ذلك ، فقال : ((ونبهت بجنسية الألف واللام على أنه لا يقال : يا أيها العباس ، ولا : يا أيها الصعق ؛ لأنهما علمان ، والألف واللام مع الأول للمح الصفة ، ومع الثاني للغلبة ، وكذا لا يقال : يا أيها الزيدان))[٥] .

---

(١) التبيين : ٤٤٤ .

(٢) الكتاب : ٦٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٥/٣ .

(٤) شرح التسهيل : ٢٥٥/٣ .

(٥) المصدر السابق : ٢٥٦/٣ .

الفرع السادس : لا يجوز اجتماع تعريف الإضافة والتعريف بالألف واللام :

الإضـــافة نوعان : إضافة معنوية (محضة) ، وإضافة لفظية (غير محضة) ، فالمعنوية تفــيد التعـــريف إن كـــان المضاف إليه معرفة ، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ، واللفظـــية تفـــيد التخفـــيف بحذف التنوين أو النون ، فيحصل في اللفظ اختصار وتخفيف بحذفهما .

ومقصـــدي في هذه المسألة الإضافة المعنوية المفيدة التعريف ، وفيها لا يجوز تعريف المضاف بالألف واللام ؛ لأنه لا يجوز اجتماع تعريفين على الاسم (التعريف بالألف واللام، والتعريف بالإضافة) ، وأما الإضافة اللفظية فيجوز فيها اجتماع الألف واللام مع الإضافة ، وسأبين تعليل النحاة لهذه المسألة بعد بيان الامتناع في الإضافة المعنوية .

يقـــول سيبويه : ((واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف في هذا الباب " باب الصفة المشبهة بالفاعل "))[(١)] .

ويفهـــم مـــن هذا النص أنه لا يجوز اجتماع الألف واللام مع الإضافة إلا في باب الصفة المشبهة وما جرى مجراها ؛ لأن الإضافة فيها ليست للتعريف وإنما هي للتخفيف .

وقـــد مثّل الزجاجي لامتناع اجتماع هذين المعرفين معللاً ذلك بقوله:((لا تقول : "هـــذا الغـــلامُ زيـــدٍ " ، ولا "هذا الصاحبُ عمرٍو " ، لأن الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين ، ولامتفقين ، بل من وجه واحد أبدًا ، إذا عرِّف))[(٢)].

ووقع في بعض نسخ " الجمل" عدم ذكر " ولا متفقين ..." ، ولهذا وجه ابن أبي الربيع ذلك بقوله :((إن تعريفين متفقين من كل جهة لا يمكن ، لابد في الشيئين أن يختلفا مـــن جهة ما ولو اتفقا من كل جهة لكانا واحداً ولم يكونا اثنين ، فكأنه قال : ولا يجتمع علـــى الاســـم تعريفان مختلفان، وأما المتفقان فلا يمكن))[(٣)] ، وهذا توجيه جيد من ابن أبي الربيع ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين تعريفين اتفقا أو اختلفا .

ومـــذهب الكوفيين جواز إضافة ما فيه الألف واللام المعرِّفتان ، قال الزمخشري : ((قضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم :

---

(١) الكتاب : ١/ ٩٩-١٠٠.

(٢) الجمل في النحو ، تحقيق د / علي الحمد : ١٤٤ .

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٢/٨٩٦ .

الثلاثةُ الأثوابِ ، والخمسةُ الدراهمِ فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء))[1] .

والبصريون يأبون ذلك لمخالفته القياس وأحكام النحو ، فإنه لم يرد في كلام الفصحاء كما ذكر الزمخشري الجمع بين التعريف بالألف واللام والإضافة ، واستشهد البصريون لذلك بالشعر، ومنه قول الفرزدق [من الكامل] :

مَازالَ مُذْ عَقدَتْ يَداهُ إزارَهُ　　　فَسَما وأَدْركَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ[2]

وقول ذي الرّمة [من الطويل] :

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْليمَ أو يَكشِفُ العَمَى　　　ثَلاثُ الأثَافي والرُّسومُ البَلاقعُ[3] .

والشاهد في البيتين السابقين تعريف المضاف إليه ، والاكتفاء بذلك عن تعريف المضاف ، يستوي في ذلك العدد وغير العدد .

وقد ضعف الرضي وغيره من النحويين مذهب الكوفيين ، قال الرضي : ((وما أجازه الكوفيون من : الثلاثة الأثواب ، وشبهه من العدد ضعيف))[4] .

ووجه الضعف أن إدخال اللام على المضاف إضافة معنوية غير جائز ؛ لأن تعريف المضاف في باب الإضافة يكون بالمضاف إليه لا بغيره ، وإذا كان التعريف حاصل بالإضافة فما الداعي إلى طلب التعريف من غيرها ؟[5] .

والقياس حاكم بأننا إذا أردنا إضافة المعرفة فإنه لا بد من سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة في التقدير كرجل وفرس ، ثم تكتسي تعريفاً إضافيا غير التعريف الذي كان فيها ، فإذا كان الاسم معرفاً بالألف واللام فلا يمكن اعتقاد التنكير فيه مع وجود الألف واللام ، فإذا سقطتا جازت إضافة الاسم وتعريفه بالإضافة[6] .

---

(١) المفصل في علم العربية : ٨٣ .

(٢) البيت في ديوان الفرزدق :٣٠٥/١ ، وشرح المفصل :١٢١/٢ ، والدرر اللوامع :١٤٠/٣ . وقوله : (عقدت يداه إزاره) كناية عن سعيه في طلب المجد وحرصه على اكتساب المحامد ودأبه على بلوغ اقصى غاية المكرمات ، ومعنى سما:علا وارتفع.

(٣) البيت في المقتضب :١٧٦/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ١٧٠، وشرح المفصل :١٢١/٢ . والأثافي : جمع أثفية وهي الحجارة التي توضع عليها القدور ، والبلاقع جمع بلقع وهي الخالية من السكان التي لا أنيس بها .

(٤) شرح كافية ابن لحاجب : ٢٦٨/٢ .

(٥) ينظر شرح المفصل للخوارزمي (التخمير) :٧/٢ ، فقد علل بمثل ما ذكر ومثل له .

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٢١/٢ .

وحـــين يعـــرف الاسم بالألف واللام ، فإنه يصير واقعاً على واحد بعينه كالأسماء المبهمة، والأسمـــاء المضـــمرة ، فكمـــا لا يصح إضافة هذه الأسماء ، فلا تصح إضافة ما فيه الألف واللام[1] .

وذهـــب ابن الحاجب إلى أن الفائدة تحصل بأحد التعريفين (التعريف بالإضافة ، أو التعريف بالألف واللام) ، فلا حاجة للجمع بينهما[2] .

وقـــال ابن عصفور: ((وإنما لم يجمع بين الألف واللام والإضافة ؛ لئلا يجمع على الاسم تعريفان .... وإن شئت قلت لم يجمع بين الألف واللام والإضافة ؛ لأن الألف واللام يعاقبان التنوين والإضافة، فكذا لا يجمع بين الألف واللام والإضافة))[3] .

ولا شك أن كلاً من التنوين ، والألف واللام ، والإضافة ، من خصائص الاسم ولا يجتمع منها اثنان في آن معًا إما لاتفاق المعنى ، أو اختلافه اختلاف تضاد .

يذكـــر ابن القواس : أن كل خاصيتي نوع (أي الأسماء والأفعال) إما أن يتفقا أو يخـــتلفا ، فإن اتفقا امتنع اجتماعهما كالألف واللام والإضافة في الاسم ، وإن اختلفا، فإن تضادا : لم يجتمعا كالتنوين والإضافة في الاسم[4] .

وهي قاعدة جيدة من وجهة نظر البحث .

أما الإضافة اللفظية فإنه يغتفر فيها وجود الألف واللام في المضاف بشرط وجودهما في المضـــاف إليه ، أو كون المضاف مثنى أو مجموعاً على حد المثنى ، فلو كان المضاف غير مثنى ولا مجموع على حد المثنى لم يضف مقروناً بالألف واللام إلى عار منهما[5] .

ولمـــا كـــان غرض الإضافة اللفظية التخفيف جاز إضافة المقرون بالألف واللام إلى متلبس بها ، وذلك في باب الصفة المشبهة وما جرى مجراها كاسم الفاعل ؛ لأنه لايكتسب بذلك تعريفاً . يقول سيبويه : ((أدخلوا الألف واللام على الحسن الوجه ؛ لأنه مضاف إلى

---

(١) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي :٢/٨٩٣ .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل :٢/٧٦ ، وينظر شرح الكافية للرضي :٢/٢٢٧ فقد ذهب الرضي إلى هذا القول.

(٣) شرح الجمل : ٢/٧٦ .

(٤) ينظر شرح ألفية ابن معط : ١/٢١٣ .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢/٩١٢ ، ٩١٣ .

معـــرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنِعَ ما يكون في مثله البتة))[1].

وســـبب جـــواز إدخال الألف واللام على الحسن الوجه وما شابهه أن " حسناً " في المعنى منفصل فإضافته غير حقيقية ، والتأويل فيه التنوين ، فكأنك قلت : حسنٌ وجهُه[2].

وأما إضافة المفرد المقرون بالألف واللام إلى عار منها (كالضاربِ زيدٍ)، فقد منعه جمهـــور النحاة ، وبين أبو الحسن الوراق علة ذلك ، فقال :((أما جواز الإضافة في التثنية والجمع ، فلأن النون إذا ثبتت وجب نصب الاسم بعدها كما يجب نصبه إذا نونت الاسم في قـــولك : ضـــاربٌ عمراً ، فكما أنه إذا حذفت النون خفضت الاسم ، وجب أيضاً إذا حـــذفت النون من التثنية والجمع أن تخفض الاسم . وأما قولك : " هذا الضاربُ زيداً " ، فالألـــف واللام قد قامت مقام التنوين ، فلم يكن في الاسم شيء يحذف منه لأجل الإضافة فلهذا لم يجز الجر فيه))[3] .

توضـــيح ذلك : أنه إذا حلي اسم الفاعل المفرد بالألف واللام مثل (الضارب)، فإن الألف واللام فيه معاقبة التنوين ، فإذا أضيف ، فقيل : " الضاربُ زيدٍ " لا يكون في "زيد" إلا النصب فيقال : " الضاربُ زيداً " ؛ لأنه ليس هناك غرض لفظي يقتضي التخفيف كما في حـــذف التـــنوين تخفيفاً واختصاراً ، وليس هناك غرض معنوي يقتضي التعريف ؛ لأنه متعـــرف بالألـــف واللام ، فتعريفه بالألف واللام يغني عن التعريف بالإضافة ، فلو عرف بالألـــف والـــلام مـــع إضافته لاجتمع على الكلمة الواحدة تعريفان، وهذا مخالف للقياس وأحكام النحو .

وخالف النحويين في ذلك الفراءُ حيث أجاز إضافة المفرد المقرون بالألف واللام إلى عار منهما ذكر ذلك الزمخشري ، وابن مالك ، وغيرهما[4] .

فمـــذهب الفـــراء أنه يجوز أن نقول : (الضاربُ زيدٍ) بإضافة اسم الفاعل المفرد المعرف بالألف واللام إلى عار منهما وهو (زيد) .

قال ابن يعيش : ((فأما الفراء فإنه أجاز ذلك نظراً إلى الاسمية ، وأن الإضافة لفظية لم

---

(١) الكتاب : ٢٠٠/١ .

(٢) ينظر الأصول في النحو : ١٣٤/١ .

(٣) علل النحو : ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٤) ينظر المفصل : ٨٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٩١٣/٢ .

يحصل بها تعريف ، والقياس ما ذكرناه))[1] .

ومقصده بالقياس هنا إعمال اسم الفاعل ، فنقول : ((الضارب زيداً))[2] .

وهذا مذهب جمهور النحاة ، وهو الصحيح .

وأمـــا مثل : (الضاربُ الرجلِ) ، أي : إضافة اسم الفاعل المفرد المقرون بالألف والـــلام إلى متحل بها ، فقد أجازه النحاة تشبيهاً بـــ " الحسن الوجه " ، قال ابن السراج : ((وقد قالوا : "الضارب الرجل" فشبهوه بـــ "الحسن الوجه" ، كما شبهوا الحسن الوجه به في النصب))[3] .

توضـــيح ذلـــك : أن (الضـــارب) أضـــيف إلى (الرجل) كما أضيفت الصفة المشبهة(الحسن) إلى (الوجه) ، وإذا عملت الصفة المشبهة (الحسن) النصب في (الوجه)، فقيل : (الحسن الوجهَ) ، فهي مشبهة بـــ (الضارب الرجلَ) .

وقـــد بـــين ابن يعيش وجه هذه المشابهة ، فقال :((وذلك من قبل أنه محمول على (الحسن الوجه) ومشبه به ، من جهة أن (الضارب) صفة كما أن (الحسن) صفة ، وما بعـــده يكـــون مجروراً أو منصوباً ، فنقول : (هذا ضاربٌ زيداً) و (ضاربُ زيدٍ)، كما نقـــول : (مـــررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً، وحسنِ الوجهِ)، فلما أشبهه جاز إدخال الألف واللام عليه))[4] .

وعلـــى كـــل حال فإن الحالات التي أجاز النحاة فيها دخول (أل) على المضاف إضافة لفظية هي[5] :

١ – أن يكون المضاف إليه متلبساً بـــ (أل) كالمقيمي الصلاةِ .

١ –أن يضاف الثاني إلى متلبس بها (بالألف واللام) كالضاربِ رأسِ الجاني .

٢- أن يكون المضاف مثنى نحو : " الضاربا زيدٍ "

---

(١) شرح المفصل : ١٢٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٢٢/٢ .

(٣) الأصول في النحو : ١٣٤/١ .

(٤) شرح المفصل : ١٢٣/٢ .

(٥) ينظـــر : شـــرح قطر الندى وبل الصدى لمصنفه : ٣٤٦ ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لإبراهيم بن القيم الجوزية : ٤٨٠/١ ، ٤٨١ .

٣- أن يكون المضاف جمع مذكر سالمًا نحو : " الضاربو زيدٍ " .

٤-أن يكـــون المضـــاف إليه مضافًا إلى ضميرعائد على ما فيه الألف واللام ، نحو : " مررتُ بالرجلِ الضاربِ غلامِه " .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن المضاف إضافة معنوية لا يجوز دخول (أل) عليه؛ لأن الغرض من الإضافة المعنوية التعريف و(أل) للتعريف ، فيؤدي هذا إلى الجمع بين تعريفين ، وهو ما لم تجزه العرب .

أمـــا المضـــاف إضافة لفظية ،فيجوز دخول (أل) عليه ؛ لأن الغرض من الإضافة اللفظية التخفيف ، فلا يكتسب المضاف بها التعريف .

الفرع السابع : ظرف الزمان (الآن) هل فيه اجتماع تعريفين ؟ :

(الآن) ظرف من ظروف الزمان ، معناه الوقت الحاضر ، والمشهور عند النحويين أن هذا الظرف مبني على الفتح ، ولكنهم اختلفوا في علة بنائه على أقوال متعددة(١) .

وتـــرتب على هذا الاختلاف في بناء (الآن) الحكم على (أل) أهي زائدة أم غير زائدة ؟

ومن هذه الأقوال :

قـــول أبي إسحاق الزجاج حيث ذهب إلى أن (الآن) بني ؛ لأن (أل) دخلته على غير عهد متقدم ، فهي فيه لإفادة معنى الإشارة ؛ فإن (الآن) بمعنى : (هذا الوقت) ، فشـــابه اســـم الإشـــارة في كونه تضمن معنى الإشارة ، واسم الإشارة مبنى ، فكذلك ما أشبهه(٢) .

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن (الآن) بني لتضمنه معنى (أل) التي للتعريف ، وليس تعريفه بـــ (أل) التي فيه ؛ لأن (أل) المعرفة تلحق الاسم تارة وتفارقه تارة ؛ نحو : (الرجل) و (رجل) ، أما التي في (الآن) فلم تسقط منه ، بل لازمة له ، فدل ذلك على أنها فيه ليست للتعريف بل زائدة ، وأن تعريفه بـــ (أل) أخرى تضمنها فبني(٣) .

وبـــتأمل الرأيين أعلاه نجد أن (الآن) على قول الزجاج تعرَّف بحضور مسماه كما تعرف اسم الإشارة ، فلا تكون (أل) فيه معرِّفة ؛ لأنه لايجتمع في اسم معرفان ، فلم يبق إلا أن تكون (أل) فيه زائدة .

وأمـــا علـــى قول أبي علي الفارسي فإن هذا القول صريح في أن تعريف (الآن) بتضمنه معنى (أل) أخرى ، وأن (أل) الظاهرة فيه زائدة ملازمة له لا تنفك عنه .

وعلى القولين فإن (أل) زائدة غير معرّفة والتعريف حصل بغيرها(٤) .

ورأى ابن جني أن قول الفارسي هو الصواب الذي لا بد من القول به(٥) .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢/٥٥ ، وشرح ألفية ابن معط : ١/٧٢٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/٢٤- ٢٥ .

(٣) ينظـــر : سر صناعة الإعراب :٢/٣٤ ، وأمالي ابن الشجري :٢/٢٦١، والإنصاف : ٢/٥٨، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري :١/٧٧ ، وشرح ألفية ابن معط :١/٧٢٧ ، والجنى الداني : ١٩٧ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ١٩٧ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢/٣٤ .

ورد قول الزجاج باستحالة أن يكون من أسماء الإشارة ؛ لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيها لام التعريف(١) .

و من النحويين من ذهب إلى أن (الآن) متعرف بـــ (أل) الظاهرة .

قـــال ابن يعيش : ((والذي أراه أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة ، وأما لزومها فعلى حسب إرادة معنى التعريف فيها ، بخلاف (الرجل) و (الغلام))(٢) .

وتوضـــيح ذلـــك أن (الآن) لما لم يحتج إليه إلا معرفاً دائماً لزمته (أل) ، بخلاف غيره مما عرف بـــ (أل) مثل : (الرجل) ، و (الغلام) ؛ فإنه قد يحتاج إليه معرفاً حيناً ، وقـــد يحتاج إليه منكراً حيناً آخر ، فلا تلزمه (أل) ، بل تدخله وتفارقه حسب الحاجة إلى ذلك .

وقـــد رجح الخضري القول بأن (أل) في (الآن) معرفة لا زائدة ، ورآه قولاً لا يمكن القدح فيه ؛ لأن القول ببنائه لا توجد له علة صحيحة(٣) .

ورجح هذا القول الدكتور الخضيري ؛ (لما فيه من إبقائها على أصلها في إفادة التعريف، فهو أولى من إدعاء إلغاء حرف موجود ، وتضمين الاسم معنى حرف آخر من لفظه ، فإن ما احتجوا به على زيادتها من كون (أل) لازمة لها لا تفارقها أهون وأخف من هذا الذي ادعوه من إلغاء لفظ موجود ثم تضمينه هو نفسه في الكلمة)(٤) .

وأمـــا من احتج بقول الزجاج فإن هذه الحجة عليهم لا لهم ؛ لأن معنى الإشارة لم يســـتفد إلا من وجود(أل) فيه لكونها للعهد الحضوري ، فهذا يقوي أن تكون(أل) فيها معرفةلا زائدة(٥) .

وأرجـــح ما ذهب إليه ابن يعيش من القول بأن (أل) في (الآن) معرفة لا زائدة مستأنسًا في ذلك بما ذكره كل من الخضري ، والخضيري في ترجيحهما لهذا الرأي .

---

(١) ينظر : المصدر السابق : ٣٣/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٠٤/٤ .

(٣) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٦١/١ .

(٤) " أل " الزائدة اللازمة : مواضعها وأحكامها : ٥٠ .

(٥) ينظر : المرجع السابق : ٥٠ ، ٥١ .

الفرع الثامن: لا يجوز اجتماع تعريفين في العدد :

إذا أريد تعريف العدد أدخلت الألف واللام على المضاف إليه إن كان مفرداً ، ثم يضاف إليه العدد فيتعرف بالإضافة ، نحو : ثلاثة الأثوابِ ، وأربعة الغلمةِ ، وعشر الجواري ؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف أوالتخصيص . وإن كان مركباً أدخلت الألف واللام على الاسم الأول منهما فتقول : عندي الأحدَ عشرَ درهماً . والثلاثةَ عشـرَ غلاماً ؛ لأنهما قد جعلا بالتركيب كالشيء الواحد ، فكان تعريفهما بإدخال " أل" في أولهما ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين وخالف في ذلك الكوفيون[1] .

وقد مرذكر شيء من ذلك عند الحديث عن عدم جواز اجتماع التعريف بالألف واللام والتعريف بالإضافة[2] ، وفي هذه المسألة أعرض اختلافهم في تعريف العدد المفرد والمركب بشيء من التفصيل .

يقول سيبويه : ((وتدخل في المضاف إليه الألف واللام ؛ لأنه يكون الأول به معرفة ... وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسةُ الأثوابِ وستةُ الأجمالِ))[3] .

أي إن العدد المفرد يتعرف بإدخال الألف واللام على المضاف إليه ، فنقول : (خمسةُ الأثوابِ) ، وهذا مذهب البصريين وهو المنسجم مع أصول الإضافة[4] .

وقد خالف الكوفيون ذلك فأجازوا القياس على ما سمع عن بعضهم : ((أخذت الثلاثةَ الدراهمَ يافتى ، وأخذت الخمسةَ عشرَ الدرهمَ . وبعضهم يقول : أخذت الخمسةَ العشرَ الدرهمَ ، وأخذت العشرين الدرهمَ التي تعرف))[5] .

فأجازوا تعريف العدد والمعدود (في المفرد)، وتعريف جزأي العدد المركب، وتعريف التمييز وهو خلاف القياس ؛ لأن ا البصريين يجمعون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجة على من خالفهم ، وإنما يتعرف المضاف بما أضيف إليه ، فكما لا يجوز

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦/٣٣ .

(٢) ص : ٤٢ من هذا البحث .

(٣) الكتاب : ١/٢٠٦ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٢/١٤ .

(٥) المقتضب : ٢/١٧٥ .

إضافة ما فيه (أل) من غير العدد كذلك لا يجوز : الثلاثةُ الأثوابِ[1] .

وقد سبق بيان الشواهد الشعرية التي تؤيد ما ذهب إليه البصريون من الاكتفاء بتعريف المضاف إليه عن تعريف المضاف لئلا يجمع بين تعريفين[2] .

ومـا اعـتمد عليه الكوفيون من إدخال الألف واللام على الأول والثاني في إضافة العـدد وغيره نُسب إلى الكسائي في حكايته عن العرب ، يقول ابن السراج : ((وكان الكسـائي يضـيفه ويدخل الألف واللام في كل ما كان مفسراً ، ويجيز:الرطلُ الزيتِ ، والرطلُ الزيتُ ، والخمسةُ الأثوابِ ، والخمسةُ الأثوابُ))[3] .

ومـا نقله الكوفيون يمكن مناقشته ، لأن حجتهم بأنه سمع عن العرب لا يحتج بها ؛ لأنـه ليس له نظير في قياس العربية ، وأن هذه الرواية ورد خلافها عن فصحاء العرب[4] ، فمـا ورد عن الفصحاء مما أورده البصريون يبطل رواية الكوفيين ، والقياس حاكم بأنه لا يضـاف مـا فـيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال كاسم الفاعل والمفعول والصـفة المشـبهة، هـذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الفراء وهو أحد أعمدة مدرسة الكـوفة يأبى ذلك ، قال ابن السراج : ((والفراء أيضاً يأباه ، إلا مع "الضارب الرجل" ، "والحسن الوجه"))[5] .

فهذا دليل على أن الرواية التي اعتمد عليها الكوفيون مخالفة للقياس .

وقد ضعف جمهور النحويين ما ذهب إليه الكوفيون ، وأوردت بعض نصوصهم عند الحـديث عن امتناع اجتماع التعريف بالألف واللام والتعريف بالإضافة ، وما ورد هناك يغني عن الإعادة[6] .

هذا فيما يتعلق بالعدد المفرد ، وأما العدد المركب فقد وقع في تعريفه الخلاف أيضاً

---

(١) ينظر : المصدر السابق : ١٧٥/٢ .

(٢) تنظر الصفحة : ٤٢ من هذا البحث .

(٣) الأصول : ٣٢١/١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٧٥/٢ .

(٥) الأصول : ٣٢١/١ .

(٦) تنظر الصفحة : ٤٢ من هذا البحث ، ويرى عباس حسن أن حجة الكوفيين هي الأقوى لاعتمادها على السماع الثابت ، فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غير أن المذهب البصري أكثر شهرة ، وأوسع شيوعًا ؛ فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته ؛ لتتماثل أساليب البيان اللغوي ، حيث يحسن التماثل والتوحد (النحو الوافي : ١٤/٣) .

بـــين البصريين والكوفيين ، وعقد الأنباري لهذا الخلاف المسألة الثالثة والأربعين في كتاب الإنصاف .

إذ أجاز الكوفيون إلحاق (أل) بجزأي العدد المركب ، فيقال :(الخمسةَ العشرَ درهماً) مثلاً ، واحتجوا بأن أبا عمرو حكى ذلك عن أبي الحسن الأخفش عن العرب[1] .

ومنع ذلك البصريون ؛ لأن العدد المركب كالاسم الواحد ، والاسم الواحد يعرف مـــن أوله، فلا ينبغي أن نعرف جزأيه فنجمع فيه علامتي تعريف ، بل ينبغي أن تلحق الأول منهما علامة التعريف ، كما تلحق أول الاسم المفرد[2] .

ويشهد لقول البصريين أن العرب عرفت الاسم المركب بتعريفه من أوله كقول الشاعر[من الوافر] :

تَفَقَّأَ فوقَهُ القَلَعُ السَّوَارِي وجُنَّ الخَازِبَارِ بهِ جُنونَاً[3] .

و" خاز باز " اسم مركب عرفته العرب بإدخال (أل) على أوله وهو الصحيح ؛ لأنـــه لما ركب بني فصار كالاسم الواحد ، فلا يعرف إلا بمثل ما يعرف به الاسم الواحد ، والاسم الواحد لا يتعرف إلا بأن تدخل الألف واللام في أوله خاصة ، ولا يعرف بأن تدخل الألف واللام في الوسط منه فكذلك العدد[4] .

فـــإذا ثـــبت أن (أل) في (العشر) من (الخمسة العشر درهما) ليست للتعريف لحصـــول التعـــريف بالأولى ؛ لأنه كالاسم الواحد يعرف من أوله ، فعلامَ نخرج اللام في (العشر) إذاً ؟ .

من النحويين من ذهب إلى أنها زائدة غير لازمة[5] .

والذي يميل إليه البحث أن القياس يأبى ما حكاه الكسائي عن العرب ، وقد ورد عن فصحائهم خلافه .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢٩١/١ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي : ٤٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٢٩١/١ ، وائتلاف النصرة : ٤٤ .

(٣) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه : ١٩٥ ، ولسان العرب (فقأ) : ٣٤٧/٥ ، وخزانة الأدب ٦: /٤٤٢ . ومعنى تفقـــأ : تشـــقق ، والقلع : جمع قلعة وهي قطعة السحاب التي تأخذ ناحية من السماء ، والسواري : السحابة التي تأتي ليلاً ، والخازباز : نوع من النبات .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨/٢ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٤٤/٢ .

المبحث الثاني :

لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد

تمهيد :

نظـــر النحاة العرب نظرات وظيفية في تركيب الجملة العربية بناء على استقراء شبه كامـــل لهـــذه اللغة الخالدة ، وتوصلوا إلى قواعد مطردة أو شبه مطردة تراعى طبيعة البنية التـــركيبية للغـــة العربية ، ومن هذه القواعد العامة أنه لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد ، كأداتي تعريف ، أو حرفي جر ، أو حرفي تأنيث ، أو حرفي عطف ... إلخ .

وبذلك تشكلت مادة نحوية وفق ظاهرة من ظواهر اللغة التركيبية تجمع مسائل متفقة من أبواب مختلفة تجتمع في قاعدة عامة هي : "لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد" ، وقبل أن أورد النصـــوص الـــتي تـــؤيد وجود هذه القاعدة كأصل من الأصول النحوية أنبه إلى أن الـــنحويين اختلفوا في التعبير عن هذه القاعدة ، فمنهم من عبر بالكراهية ، ومنهم من عبر بعدم الجواز ، ومنهم من عبر بغير ذلك ، وقد رأيت أن الأنسب التعبير بـــ "لا يجوز" .

ولا يكاد يخلو مؤلف نحوي من التعليل بهذه القاعدة ومن ذلك :

قول المبرد : ((واعلم أنه لا يحسن أن يلي " إنَّ " " أنَّ " ؛ لأن المعنى واحد))[١] .

وقول أبي علي الفارسي :((وأنت تقول :ضربت إما زيداً وإما عمراً...وتقول: وإما عمراً ، فتدخل عليه الواو ، ولا يجتمع حرفان لمعنى))[٢] .

وقوله أيضاً : ((وذلك أن من أصولهم ألا يجتمع شيئان لمعنى واحد))[٣] .

وقول ابن جني : ((وليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد))[٤] .

وقول العكبري : ((لا يجتمع في اسم واحد تعريفان ... كما لا يجمع بين حرفي استفهام أو نفي ، أو حرفي جر))[٥] .

وقول ابن يعيش : ((وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد))[٦] .

وقوله أيضاً : ((إذ من المحال اجتماع حرفين لمعنى))[٧] .

---

(١) المقتضب : ٣٤٢/٢.

(٢) الإيضاح : ١٢٥.

(٣) المسائل المنثورة : ٢٦١ .

(٤) الخصائص : ١٠٧/٣.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٤٤٤.

(٦) شرح المفصل : ٦٣/٨.

(٧) المصدر السابق : ١٥٢/٨.

وقول ابن هشام : ((والحرف لا يدخل على مثله في المعنى))[1] .

هـــذه النصـــوص وغيرها جعلت الإمام السيوطي يعقد قاعدة عامةهي :(لا يجتمع أداتان لمعنى)[2] .

وبهـــذا يصـــح القـــول بأنها أصل من الأصول النحوية المرعية، وقد تناولت في هذا المبحث فروعها .

وأتساءل : لماذا لم يجز العرب الجمع بين أداتين لمعنى واحد ؟

ويـــتلخص الجـــواب في : أن النحويين يقولون إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال فهي نائبة مناب الأفعال تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال ، إلا أن الأفعال اختصرت بالحـــروف فـــإن الأفعـــال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً ومفعولين وفاعلين وغير ذلك من معمولات الأفعال ، فاختصر ذلك كله بأن جعل في مواضعها مالا يقتضي شيئاً من ذلك ، ولـــذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ، و لم يكرهوا ذلك مع الأسماء والأفعال ؛ لأن في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف[3] .

فـــإذا كان الغرض من استعمال الحروف الدالة على المعاني إنما هو أن هذه الحروف أتـــى بها نائبة عن الأفعال اختصاراً ، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى واحد ، إذ فيه نقض لهذا الغرض[4] .

والمقصـــود بنيابتها عن الأفعال ((أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد نابت "ما" عن "أنفي" ، وإذا قلت : هل قام زيد ؟ فقد نابت هل عن "أستفهم" فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار))[5] .

و لم يستثن النحاة من قاعدة (لا يجتمع أداتان لمعنى) إلا التوكيد ، إذ ذكر ابن جني أنه لا ينكر اجتماع حرفين للتوكيد لجملة الكلام لأنهم أكدوا بأكثر من الحرف الواحد في

---

(١) مغني اللبيب ص : ٤٤٢.

(٢) الأشباه والنظائر : ٣٩٣/١ .

(٣) ينظـــر : الخصـــائص:١٠٧/٣، ١٠٨، وســـر صناعة الإعراب: ٢٨٠،٢٨١،٢/١ ، ٥١/٢ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبيرللشلوبين : ٣٠٤/١ ، ٣٠٥ ، والأشباه والنظائر: ٣٩٦/١.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦٣/٨.

(٥) سر صناعة الإعراب : ٢٨٠/١.

قولهم :(لتقومنّ) فاللام والنون جميعًا للتوكيد[1] .

وقد قُيِّد ذلك بوجود الفاصل بين حرفي التوكيد وأن هذا الاجتماع ليس لمعنى واحد كالأمر والنهي والإضافة مثلاً ، بل هو لتوكيد جملة الكلام ، وقد نص ابن جني على (امتناع اجتماع حرفين لمعنى واحد وجواز اجتماع حرفين لمعنى جملة الكلام في "لتقربنّ ")[2] ، ونحوه .

ولهذا فإن النحاة خرجوا ما ورد من الجمع بين حرفين لمعنى واحد كالنفي مثلاً على أن دلالة النفي تحصل بأحدهما، ويكون الآخر توكيدًا له ، أو زيادة ، أو ضرورة إن كان اجتماعهما في الشعر .

فهذه القاعدة من القواعد المطردة عند النحاة العرب ، وقد نص عليها علماء البلاغة كذلك ، فهذا ابن سنان الخفاجي يقول : ((والحروف التي تربط بعض الكلام ببعض وتدل على معنى في غيرها – كما يقول النحويون – يقبح تكررها في الكلام وإن اختلفت ألفاظها ، وذلك لأنها جنس واحد ومشتركة في المعنى ، وإن تميزت فائدة بعضها من بعض))[3] .

وقد جمعت تحت هذه القاعدة ، أو هذا الأصل النحوي : " لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد " ، عشرة فروع ، هي :

الفرع الأول : لا يجوز اجتماع أداتي نفي .

الفرع الثاني : لا يجوز اجتماع أداتي تأكيد دون فاصل .

الفرع الثالث : لا يجوز اجتماع أداتي تعدية .

الفرع الرابع : لا يجوز اجتماع أداتي استثناء .

الفرع الخامس : لا يجوز اجتماع أداتي جر .

الفرع السادس : لا يجوز اجتماع أداتي عطف .

الفرع السابع : لا يجوز اجتماع أداتي استقبال .

الفرع الثامن : لا يجوز اجتماع أداتي استفهام .

---

(١) ينظر : الخصائص : ٣/١٠٩ .

(٢) المصدر السابق : ٣/١١٠.

(٣) سر الفصاحة : ١٠٥ .

الفرع التاسع : لا يجوز اجتماع أداتي شرط .

الفرع العاشر : لا يجوز اجتماع أداتي تأنيث .

الفرع الأول : لا يجوز اجتماع أداتي نفي :

نص بعض النحويين على أن عدد حروف النفي ستة : اثنان لنفي الماضي وهما : " لم " ، و " لما" ، واثنان لنفي الحال وهما : " ما " ، و " إن "، واثنان لنفي المستقبل وهما : " لا" ، و" لن "[1].

و لم يجز النحويون اجتماع حرفي نفي للدلالة على معنى النفي في آن معاً وإن ورد في الكلام اجتماع حرفي نفي، فإن النحاة خرجوا ذلك على زيادة الثاني لتوكيد النفي وتقويته.

ورد في كتاب سيبويه قوله : ((وليس قولهم لا يكون في "ما" إلا الرفع بشيء ؛ لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول:(ولا ليس)(ولا ما)، فأنت تقول : ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبين ، وما عمرٌو ولا خالدٌ منطلقين ، فتشركه مع الأول في " ليس" وفي "ما"))[2].

وسيبويه في نصه السابق يرد على من لا يجيز عطف الثاني على الأول إلا بتقدير إعادة العامل بعد حرف العطف . ولو أعاد العامل بعد حرف العطف لأدى ذلك إلى الجمع بين نافيين هما : " ليس " و"لا" ، أو" لا " و " ما" ، وهذا غير جائز .

وبين السيرافي سبب منع إعادة العامل فقال : ((والذي منع من إعادة العامل أنك لا تجمع بين حرفي نفي ؛ فلم يجز إعادة " ما " و" ليس " بعد " لا "))[3].

وقد خرج النحاة ما ورد في الشعر من الجمع بين نافيين كـ"إنْ" و"ما" على زيادة أحدهما أو توكيده للآخر . والشواهد الواردة في ذلك كثيرة أعرض منها ما فيه صلة مباشرة بهذه المسألة ، ومن ذلك قول الشاعر { من البسيط } :

مَا إنْ يَكادُ يُخَلِّيهِمْ لِوِجْهَتِهِمْ　　　تَخالُجُ الأمرِ إنَّ الأمرَ مُشْتَرَكُ[4]

قال ابن جني معلقاً على البيت السابق :((جمع بين "ما" و"إن" وكلاهما لمعنى النفي ، وهما – كماترى– حرفان . وليست "إن" من قوله :

* مَا إنْ يَكادُ يُخلِّيهِمْ لِوجهَتِهِمْ *

---

(١) ينظر الأشباه والنظائر: ١٤٩/٢ .

(٢) الكتاب : ٦٠/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه : ٢٩/٣ .

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص:١٦٥،والخصائص :٢٨٣/٢، ولسان العرب :١٨١/١ .
ومعنى تخالج : تنازع . يقال تخالجته الهموم إذا كان له هم في ناحية وهم في ناحية كأنه يجذبه إليه .

بحرف نفي ، وإنما هي حرف يؤكد به ، بمنزلة "ما" و "لا" والباء، ومن، وغير ذلك ، ألا ترى إلى قولهم في الاستثبات عن زيد من نحو قولك جاءني زيد : أزيد إنيه؟ ، وفي باب رأيت زيداً : أزيداً إنيه ؟ فكما زيدت "إنْ" هنا توكيداً مع غير "ما" ، فكذلك زيدت مع "ما" توكيداً))[١] .

ومنه أيضاً قول الشاعر {من الوافر } :

طَعامُهُمُ لَئِنْ أَكَلوا مُعَدٌّ   ومَا إنْ لا تُحَاكُ لَهُمْ ثِيابُ[٢]

وقد خرج ابن جني اجتماع النافيين في البيت على أن " ما" وحدها للنفي ، و "إنْ" و "لا" جميعاً للتوكيد[٣] .

وقد اختلف النحويون البصريون والكوفيون في " إنْ" الواقعة بعد "ما" أنافية مؤكدة هي أم زائدة ؟ وهي من مسائل الخلاف التي أوردها الأنباري في الإنصاف[٤] .

حيث ذهب الكوفيون إلى أن "إنْ " إذا وقعت بعد "ما" ، نحو : " ما إنْ زيدٌ قائمٌ " فإنها بمعنى"ما" ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة ، واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾[٥] أي ما أنتم ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٦] ، أي ما كنتم مؤمنين ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾[٧] ، أي ما كان للرحمن ولد إلى غير ذلك .

فإذا ثبت أنها تكون بمعنى "ما" جاز أن يجمع بينها وبين "ما" لتأكيد النفي ، كالجمع بين"إنّ" واللام لتوكيد الإثبات .

وقال البصريون : الدليل على أنها زائدة أن دخولها كخروجها ؛ فإنه لا فرق في المعنى بين قول القائل : "ما إنْ زيدٌ قائمٌ " ، وبين "ما زيدٌ قائماً " ، فلما كان خروجها

---

(١) الخصائص: ٣ /١٠٨.

(٢) البيت لأمية في الخصائص: ٢٨٢/٢ ، وليس في ديوان أمية بن أبي الصلت وبلا نسبة في الخزانة : ١٤١/١١ ، والدرر : ٢٥٦/٦.ومعنى "حاك " : نسج .

(٣) الخصائص : ١٠٩/٣،١٠٨.

(٤) المسألة ٨٩ ، ج ٢ ، ص : ١٥١ — ١٥٤ .

(٥) سورة يس الآية : ١٥ .

(٦) سورة البقرة الآية : ٩٣ .

(٧) سورة الزخرف الآية : ٨١ .

كدخـــــولها تنزلت منزلة " مِنْ " بعد النفي، كما في قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾(١) ، أي ما لكم إله غيره .

وخرَّجوا "إنْ" في قوله تعالى : ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ على أنها ليست بمعنى "ما" ، وإنما هي شرطية وجوابه مقدر ، والتقدير فيه : إن كنتم مؤمنين فأي إيمان يأمر بعبادة عجل من دون الله تعالى ؟ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَـٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَـٰبِدِينَ ﴾ قالوا :لا نسلم أيضاً أنها هاهنا بمعنى "ما" ، وإنما هي شرطية ، وجوابه : فأنا أول العابدين أي الآنفين من قولهم : عبِد الرجلُ يعبَد عبَداً فهو عبِد وعابِد إذا أنف(٢) . وقد رد الأنباري على قول الكوفيين : (إنه جمع بين "إنْ" و"ما" لتوكيد النفي) بأنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً(٣) .

قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد معلقاً على هذا القول : ((هذه مغالطة ظاهرة ، لا يجوز أن نأخذ بها ، ولا أن نجدها صحيحة في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن النفي إذا دخل على النفي لا يكون الكلام إيجاباً على الإطلاق ، وبيان هذا أن النفي الداخل على النفي يكون على أحد وجهين :

الأول : أن يكون المراد به نفي النفي الأول ، وحينئذ يكون الكلام إثباتاً وإيجاباً .

والثاني : أن يكون المراد بالنفي الثاني تأكيد النفي الأول، وحينئذ يكون الكلام نفياً مؤكداً ، ولا يكون إثباتاً أصلاً ، وذلك وارد في التوكيد اللفظي ، فإنه إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه))(٤) .

وزَعْمُ الكوفيين أن "إنْ" المقترنة بـــ"ما" هي النافية جيء بها بعد "ما" توكيداً مردودٌ، وقد رُدَّ من وجهين ذكرهما ابن مالك(٥) :

---

(١) سورة الأعراف الآية : ٥٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف ، المسألة ٨٩ ، ج ٢ ، ص : ١٥١ – ١٥٤ بتصرف .

(٣) الإنصاف : ٢/ ١٥٣ .

(٤) حاشية محيي الدين عبد الحميد على الإنصاف (الانتصاف من الإنصاف) : ٢/٦٣٩-٦٤٠ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣٥٣/١، ٣٥٤ .

أحدهما : أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل ، كما لا يتغير لتكرير "ما" ، إذا قيل: ما ما زيد قائماً ،كما قال الشاعر { من الرجز } :

لا يُنسِكَ الأَسَى تَأَسِّياً فَما مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا[1]

فكرر "ما" النافية توكيداً ، وأبقى عملها .

ومقصوده هنا أن " إنْ " زائدة كافة لــ" ما" عن العمل ، ولوكانت مؤكدة للنفي لما بطل عمل" ما " كما لايبطل عملها إذا تكررت كما في البيت .

الثاني : أن العرب قد استعملت "إن" زائدة بعد "ما" التي بمعنى الذي ، وبعد "ما" المصدرية التوقيتية ، لشبههما في اللفظ بــ"ما" النافية ، فلو لم تكن المقترنة بــ"ما" النافية زائدة ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ .

أي إن مسوغ زيادة " إنْ " بعد " ما " الموصولة و" ما" المصدرية إنما هو شبهها بــ "ما" النافية ، ولو كانت غير زائدة مع النافية لما كان لزيادتها بعد الموصولة والمصدرية مسوغ .

وقد ورد عن ابن السكيت الإعمال في قول الشاعر { من البسيط } :

بَنِي غُدَانَةَ ما إِنْ أَنْتُمُ ذَهَباً ولا صَرِيْفَاً ولكنْ أَنتمُ الخَزَفُ[2]

وعلى هذا تكون "إن" نافية مؤكدة لــ" ما".ويرد عليه بأن جمهورالعلماء يروونه : (ما إنْ أنتم ذهبٌ) بالرفع على إهمال (ما)[3] .

وهذا الرأي القائل بأن "إنْ" مؤكدة للنفي بــ"ما" رأي ذهب إليه الفراء ، فقد ذكر أن اجتماع "ما" و"إن" النافيتين توثيق للكلام وتوكيد له ، وكذلك اجتماع "لا" و "ما" و "إن" في نحو قولهم : (لا ما إنْ رأيتُ مثلَك)[4] .

---

(١) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد : ٢٧٨ ، والجنى الداني : ٣٢٨ ، والخزانة : ١٢٠/٤ ، وهو مجهول القائل . ومعنى البيت : لا ينسك ما أصابك من الحزن على ما فقدته أن تتأسى بمن سبقك ممن فقد أحبابه ، فليس أحد ممنوعاً من الموت .

(٢) ينظر البيت برواية إبطال عمل "ما" في تخليص الشواهد : ٢٧٧ ، والدرر : ٩٥/١ ، وبرواية الإعمال في تعليق الفرائد : ٢٤٢/٣. ولم أقف على اسم قائله ، وغدانة : حي من يربوع في اليمن ، والصريف كل شيء لا خلط فيه.

(٣) تنظر الحاشية على شرح ابن عقيل (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ج ١، ص : ٢٨٠ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٧٤/١ ، ٢٦٢ ، وينظر كتاب : الأدوات النحوية في كتب التفسير للدكتور محمود الصغير ، ص : ٦٠٤ .

وهو رأي استحسنه علاء الدين الإربلي ، وإن ضعفه النحاة بأنه لم يجتمع حرفان لمعنى واحد للتأكيد، دون فاصل[1] .

قال ابن الحاجب : ((... وليس بجيد ، فإنهم لا يجمعون بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد، ومن ثم لم يقولوا : "إنّ لَزيداً قائمٌ " ، ولا" يا الرجل" ، وأشباه ذلك))[2] .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه لا يجوز اجتماع حرفين للدلالة على معنى النفي ، وما ورد من ذلك فإن الثاني منهما زائد لتوكيد الكلام ، وتوثيقه ، وتقويته[3] .

---

(١) ينظر جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي ، ص : ٢٥٢ .وينظر: الأشباه والنظائر : ٣٩٥/١.

(٢) شرح المقدمة الكافية : ٩٩٠/٣ .

(٣) سمى الدكتور محمود أحمد الصغير التوكيد بالحروف الزائدة : (التوكيد بتضافر الأدوات) ، ينظر : الأدوات النحوية في كتب التفسير : ٦٠٣ .

الفرع الثاني : لا يجوز اجتماع أداتي تأكيد من غير فاصل :

فرق ابن جني بين اجتماع حرفين لمعنى واحد ، وبين اجتماع حرفين لتوكيد الجملة، ورأى امتناع الأول وجواز الثاني ، وقد أشرت إلى ذلك في التمهيد لهذا المبحث .

وفي هذه المسألة الممتنع هو اجتماع حرفي تأكيد من غير فاصل وأما مع الفصل فهو جائز . ومن ذلك :

- امتناع اجتماع " إنّ " مع " أنّ " ، و " أنّ " مع " أنّ " كذلك .
- امتناع اجتماع " إنّ " مع " اللام " المؤكدة من غير فاصل .

*** امتناع اجتماع " إنَّ " مع " أنّ " ، و" أنَّ " مع " أنَّ " :**

قال سيبويه رحمه الله : ((اعلم أنه ليس يحسن لـ" أنّ " أن تلي " إنّ " ولا " أنّ "، كما قبح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداؤك الخفيفة ؛ لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء ... واعلم أنه ليس يحسن أن تلي " إنّ " " أنّ " ولا " أنّ " " إنّ " . ألا ترى أنك لا تقول إنّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول قد عرفتُ أنّ إنّك منطلقٌ في الكتاب))[1] .

وعلل المبرد ذلك وأجازه في الفصل بقوله : ((واعلم أنه لا يحسن أن يلي (إنّ) (أنّ) ؛ لأن المعنى واحد ... لا تقول : إنّ أنّ زيداً منطلقٌ بلغني . ولكن لو قلت : إنّ في الدار أنك منطلقٌ ، وإن في الدار أنّ لك ثوباً — حسن ؛ كما قال الله عز وجل :﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ ، ويجوز (وإنك لا تظمأ فيها) على القطع والابتداء))[2] .

فلكون معنى " إنّ " و " أنّ " واحداً وهو التأكيد لم يجز اجتماعهما من غير فاصل ، قال ابن يعيش : ((ولا تدخل " إنّ " المكسورة عليها(المفتوحة) وإن كانت في تقدير اسم مفرد لاتفاقهما في المعنى وهم لا يجمعون بين حرفي معنى بمعنى واحد،فإذا أريد ذلك فصلوا بينهما ،فقالوا : إنّ عندنا أنّ زيداً في الدارفــ"أن" واسمها وخبرها في تأويل اسم " إنّ "، والظرف خبر وإذا كانوا امتنعوا من الجمع بين اللام و" إنّ " مع تباين لفظيهما فلأن

---

(١) الكتاب : ٣/١٢٤ .

(٢) المقتضب : ٢/ ٣٤٣. والآية الواردة في النص من سورة طه : ١١٨-١١٩ ، وينظر : الأصول لابن السراج : ٢٤٣/١ ، فقد ذكر نحوًا مما ذكره المبرد ونص على القاعدة القائلة : ((لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد على حرف مثله)) ، وقصد بذلك تواليهما دون فاصل أما مع الفصل فهو جائز .

لا يجمعوا بين " إنّ " المكسورة والمفتوحة مع اتحاد اللفظ والمعنى كان ذلك أولى))[1] .

ودفع ابن يعيش ما قد يوهم أن سبب اجتماعهما هو التأكيد لتمكين المعنى ، فقال : ((ربما أوهم اجتماع "إنّ" المكسورة والمفتوحة تقصير إحداهما عن تفخيم المعنى ، وليس الأمر كذلك ، إذ اللام تفخم المعنى إذا قلت : لزيدٌ خيرٌ منك ، كما تفخم "إنّ" في قولك : إنّ زيداً خير منك . فسبيل اجتماعهما في الكلام سبيل اجتماع "إنّ" واللام ، وليس كذلك التأكيد لتمكين المعنى ، نحو: زيد زيد ، أو لإزالة الغلط في التأويل ، نحو : أتاني القومُ كُلُّهم أجمعون))[2] .

* **امتناع اجتماع " إنّ " مع " اللام " من غير فاصل :**

منع النحاة الجمع بين " إنّ " واللام المؤكدة من غير فاصل وأجازوه مع الفصل .

نص على ذلك المبرد فقال : ((لا تقول : لئنّ زيداً منطلق ؛ لأن اللام في معنى " إنّ " ، فإن فصلت بينهما بشيء حسن واستقام ، فقلت : إنّ في الدار لزيداً))[3] .

وتوضيح ذلك : أن اللام المؤكدة للابتداء حقها أن تكون في الصدر كما في نحو : (لَلعلمُ خيرٌ من الجهل) ، فإذا جيء بـ(إن) فقيل : (لَئنّ) بإدخال لام الابتداء المؤكدة على (إنّ) التي هي حرف توكيد كذلك ، امتنع الجمع بينهما ؛ لاتفاقهما في معنى التوكيد، فأخرت اللام وجعلت في الخبر .

وهنا يتبادر للذهن سؤال هو : لماذا أُخرت اللام دون (إنَّ) ؟

والعلة في ذلك كما ذكر الوراق أن اللام أولى بالتأخير؛ لأن (إنّ) عاملة ، والعامل أقوى مما ليس بعامل، فوجب تأخير الأضعف ، وهو اللام[4] .

وقد يسأل سائل فيقول : إذا كانت " إن " للتوكيد وجاز اجتماعها مع اللام المؤكدة إن فُصل بينهما ، فهلا اكتفي بتوكيد " إن " وحدها دون اللام ؟

أجاب الزجاجي عن هذا السؤال بأن اللام زيادة في التوكيد ، وتشديد له ، فلذلك جاز الإتيان بها وحدها وذكر نظائر لذلك في العربية مثل : قام القوم كلهم أجمعون ،

(١) شرح المفصل : ٨/٧١.
(٢) المصدر السابق : ٨/٧١.
(٣) المقتضب : ٢/٣٤٣.
(٤) علل النحو : ٤٤٧ ، وينظر الفوائد والقواعد : ٢٣٣.

وأحد التوكيدين يغني عن الآخر ، وكذلك : مررت بزيدٍ نفسِه عينِه ، ورأيت الرجلين أنفسَهما أعينَهما ، كل ذلك تشديد للتوكيد ، وفي واحد منهما كفاية[1] .

و هل في الجمع بين (إنّ) واللام مع الفاصل جمع بين أداتين لمعنى واحد ؟

بين الزجاجي وجه جواز الجمع بينهما مع الفاصل ، ونسبه للبصريين، فقال : ((لما كانت " إنّ " مؤكدة للجملة واللام مؤكدة للخبر جاز الـــجمع بينهما ، لأن " إنّ" توكيد للخبر عن زيد ، وقد أكدت الجملة ، واللام تؤكد الخبر ، فجاز الـــجمع بينـــهما لذلك))[2] .

ويميل البحث إلى أن (إنّ) واللام معاً لتوكيد الجملة والممتنع تلاصـــقهما ؛ لأن العرب تكره تلاقي حرفين لمعنى واحد –وهو هنا التوكيد– ، ولذا فصلت اللام عن " إن " وأخرت اللام وإن كانت في المرتبة قبل " إنّ " .

يدل على ذلك أنه إذا تغير لفظ (إن) جاز تصدير اللام . قال ابن جني:((ولما جفا عليها[3] اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ " إنّ " فيزول أيضاً ما كان مستكرهاً من ذلك فقالوا : (لهنّك قائمٌ) أي لئنّك قائمٌ))[4] .

أي إنه عندما تغير لفظ (إنّ) بقلب همزته (هاء) ، كأنه صار إلى لفظ آخر جاز أن تكون اللام في صدر الجملة كما هي مرتبتها في الأصل .

واستشهد ابن جني لذلك بقول الشاعر[5] [من الطويل] :

أَلا يَا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ برقٍ عَليّ كريمُ

ودلل البغدادي على أن المانع من إيقاع اللام قبل "إنّ" لفظي ، لا معنوي ، فقال : ((ليس يخلو امتناعهم من إيقاع اللام قبل "إن" من أن يكون ذلك من جهة المعنى ، أو من

---

(١) ينظر : اللامات : ٦٦ .

(٢) المصدر السابق : ٦٦ .

(٣) أي : على العرب .

(٤) الخصائص : ٣١٤/١ ، ٣١٥ .

(٥) البيت لمحمد بن سلمة في لسان العرب :٥٠/١٢ ، ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب :٣٣٨/١٠،٣٣٩،٣٥١ ، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي :٢٥٠ . والسنا : الضوء ، وقلل جمع قلة وهي أعلى الجبل ، وقلة كل شيء : أعلاه ، والحمى : المحظور الذي لا يقرب .

جهة اللفظ . فلا يجوز أن يكون من جهة المعنى بدلالة قولهم : إن في الدار لزيدًا ، فاللام قد وليت " إن" من جهة المعنى فثبت أن المكروه لفظهما))[1] .

و البحث يستأنس برأي ابن جني ، وما دلل به البغدادي ، ويرى مانع اجتماع " إن" و " اللام " لفظيًا ؛ لما في الجمع بين أداتي تأكيد من غير فاصل من الثقل ؛ ولذا فإن التوكيد يستثنى من القاعدة القائلة : لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد .

وقد حاول ابن يعيش أن يبرر الجمع بين " إن " و " اللام " مع الفصل رغم أن العرب لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد ، فقال : ((إنما جمعوا بينهما مبالغة في إرادة التأكيد ، وذلك أنا إذا قلنا : زيد قائم ، فقد أخبرنا بأنه قائم لا غير ، وإذا قلنا : إن زيداً قائم ، فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكداً كأنه في حكم المكرر ، نحو زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ ، فإن أتيت باللام كان كالمكرر ثلاثاً فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد ، وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر))[2] .

وهذا سر بلاغي ذكره البيانيون ، وأهل علم المعاني ، فإن الجملة إذا ألقيت إلىمن هو خالي الذهن استغني عن مؤكدات الحكم ، فيقال : زيدٌ ذاهبٌ ، ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً . وإذا ألقيت إلى طالب لها متردد في الحكم حسن تقوية الحكم بمؤكد وذلك بإدخال " إنّ " ، نحو : إنّ زيداً ذاهب . أو اللام نحو : لزيد ذاهب . ويسمى هذا النوع من الخبر طلبياً . وإذا ألقيت إلى منكر للحكم وجب توكيدها بحسب الإنكار، فتقول : إني صادق، لمن ينكر صدقك ، ولا يبالغ فيه. وإني لصادق ، لمن يبالغ في إنكاره . ويسمى هذا النوع إنكارياً[3] .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه لا يجوز اجتماع حرفين للدلالة على التأكيد من غير فاصل ، وإنما أجاز النحاة اجتماع حرفين للتأكيد مع مراعاة الفصل ؛ لأن المكروه هو الاجتماع دون فاصل.

فإذا تباعد الحرفان واختلفا لفظاً جاز اجتماعهما في الجملة الواحدة ، كما جاز الجمع بين حرف النداء والإضافة لتباعدهما في نحو: يا عبد الله وما أشبهه . ذكر ذلك ابن

---

(١) خزانة الأدب : ٣٣٧/١٠ .

(٢) شرح المفصل : ٦٥/٨ ، ٦٦ .

(٣) ينظر: الجنى الداني : ١٣٠ ، ١٣١ ، وينظر : الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ص : ٢٣ .

جني[1] .

ويميل البحث إلى ما ذهب إليه ابن جني من أن مانع الاجتماع لفظي ، لا معنوي ؛ لما في الجـــمع بين حرفي تأكيد متلاصقين من ثقل.

فيكون اجتماع أداتين لمعنى التأكيد مستثنى من القاعدة القائلة : لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد .

والسر في الجمع بينهما مع مراعاة الفاصل زيادة التوكيد .

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢/٥١ .

الفرع الثالث : لا يجوز اجتماع أداتي تعدية :

التعدية كما قال الرضي : ((أن يجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى أذهبت زيداً، جعلت زيداً ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد، فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة أي الجعل والتصيير كأذهبته ... ، وإن كان متعدياً إلى واحد صار بالهمزة متعدياً إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثاني لأصل الفعل ، نحو أحفرتُ زيداً النهرَ ، أي : جعلته حافراً له ... ، وإن كان الثلاثي متعدياً إلى اثنين صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة أولهما للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل))[1].

ويتعدى الفعل بواحد من ثلاثة : الهمزة ، أو تضعيف عين الفعل ، أو حرف الجر .

قال ابن جني : ((مررت بزيد ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي الفعل . فمن وجهٍ يعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له . كما أن همزة النقل في(أفعلت) وتكرير العين في (فعّلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته ؛ نحو قام ، وأقمته، وسار، وأسرته ، وسيَّرته . فلما كان حرف الجر الموصل للفعل معاقباً لأحد شيئين ، كل واحد منهما مصوغ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءاً من الفعل أو كالجزء منه))[2] .

وابن جني في نصه السابق يتحدث عن وجه اعتداد حرف الجر كبعض الفعل ، وقد اشتمل هذا النص على معديات الفعل، وبين فيه أن حرف الجر يعدي الفعل معاقباً الهمزة، أو التضعيف، وفي ذلك إشارة إلى عدم جواز اجتماع أداتي تعدية .فإذا عدي الفعل بالهمزة مثلاً ، فلا يجوز أن يعدى بالباء في التركيب نفسه ، فلا يقال: أذهبتُ بزيدٍ[3] .

ولهذا قال الفراء : ((ومن شأن العرب أن تقول : أذهبتُ بصرَه ؛ بالألف إذا أسقطوا الباء، فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من " أذهبت "))[4] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب :٨٦/١ .

(٢) الخصائص : ٣٤١/١ .

(٣) وكذلك إذا عدي بالهمزة مثلاً فإنه لايعدى بتضعيف العين ، قال ابن مالك : "ومثال الصائر متعديًا بعد أن كان لازمًا : أنزلت الشيء ونزّلته ، وأبنته وبيّنته ، وهذا من التعاقب الكثير بين الهمزة وتضعيف العين " (شرح التسهيل : ٩٣/٣) .

(٤) معاني القرآن :١٩/١.

وما ورد من التعدية بأداتين، فإنه يحمل على الغلط ، ولهذا قال الحريري :

((يقولون : أُدخِل باللص السجنُ ؛ فيغلطون فيه ، والصواب أن يقال : أدخِل اللصُ السجنَ ، أو دُخِل به السجنُ ؛ لأن الفعل يُعدى تارة بهمزة النقل ، كقولك : خرج زيد وأخرجته ، وتارة بالباء كقولك : خرج وخرجت به ، فأما الجمع بينهما فممتنع في الكلام كما لا يجمع بين حرفي استفهام))[١] .

هذا وقد اختلف النحويون في الهمزة والباء المعديتين هل هما بمعنى واحد أو لا؟

فذهب المبرد والسهيلي إلى أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة ، ورد عليهما بقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[٢] ؛ لأن الله تعالى لا يوصف بالذهاب مع النور[٣] .

وصحح الحريري القول بأنهما بمعنى واحد[٤] ، ويؤيده قول النحاس : ((" ذهبَ الله بنورهم " و "أذهبَ نورَهم " بمعنى واحد))[٥] .

وقال الرضي : ((جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر ، لكن معنى التعدية المطلقة : أن يَنقُـــل معنى الفعل ، كالهمزة والتضعيف ويُغيّره . وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو : ذهبت به وقمت به ، أي أذهبته ، وأقمته))[٦] .

واحتج له المرادي بقوله: ويؤيد أن باء التعدية بمعنى الهمزة قراءة اليماني ((أذهبَ اللهُ نورَهم))[٧] .

والصحيح أن الهمزة تقوم مقام الباء في التعدية ولا يجمع بينهما كما لا يجمع بين التضعيف والهمزة ، أو التضعيف والباء ؛ لأن من سنن العرب في كلامها عدم الجمع بين حرفين لمعنى واحد . ولهذا قال المالقي : ((اعلم أن الهمزة تقوم مقام الباء في التعدية

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص : ٥٨ .

(٢) سورة البقرة الآية : ١٧ .

(٣) ينظر القول في هذا الاختلاف في درة الغواص : ٥٨ ، والجنى الداني : ٣٨ .

(٤) ينظر درة الغواص : ٥٨ .

(٥) إعراب القرآن : ١٩٣/١.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب : ٢٥/٦ .

(٧) الجنى الداني : ٣٨ ، واليماني مقرئ اسمه : أبو القاسم بن أحمد بن عبد الصمد ، تصدى للقراءات وأتقنها ، توفى سنة ٧٨٢هـ (ينظر : الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة : ١٨٣٣/٢) .

ولا تجمع معها ، ويجري مجراهما التضعيف ، وذلك أنك تقول : قام زيد ، فلا يتعدى ثم تقول : أقمت زيداً ، فيصير يتعدى بالهمزة كما ذكر ، فإذا أدخلت بعد الفعل الباء بهذا المعنى سقطت الهمزة ، فتقول : قمت بزيد ، وإذا ضعَّفت الفعل بهذا المعنى سقطت الهمزة ، فتقول : قوّمت زيداً))[1] .

وقد خرج النحاة ما قد يوهم جواز الجمع بين حرفي التعدية في قراءة من قرأ : ((وشجرةً تخرجُ من طورِ سَيْنَاءَ تُنْبِتُ بالدُّهن))[2] بضم التاء وكسر الباء من " تنبت " على عدة أقوال : أحدها : أن " أنبت " بمعنى نبت ، والهمزة فيها أصلية لا للنقل، كما قال زهير بن أبي سلمى { من الطويل } :

رَأيتُ ذَوِي الحَاجَاتِ حَولَ بُيوتِهِمْ قَطِيْناً لَهُمْ حَتَّى إذَا أَنْبَتَ البَقْلُ[3]

فعلى هذا القول تكون هذه القراءة بمعنى قراءة من قرأ ((تَنبُتُ بالدهن)) بفتح التاء والمعنى أن الدهن ينبتها[4] ، فيكون (بالدهن) في موضع الحال أي تنبت وفيها الدهن[5] ، وقيل : هي مفعول ؛ أي تنبت بسبب الدهن[6] .

والثاني : أنه متعد ، والمفعول محذوف ، تقديره : تنبت ثمرها أوجناها ؛ والباء على هذا حال من المحذوف ؛ أي وفيه الدهن ؛ كقولك : خرج زيد بثيابه . وقيل : الباء زائدة ، فلا حذف إذاً ، بل المفعول الدهن[7] .

والثالث : إنما زيدت الباء لأن إنباتها الدهن بعد إنبات الثمر الذي يخرج الدهن منه ، فلما كان الفعل في المعنى قد تعلق بمفعولين يكونان في حال بعد حال ، وهما الثمرة والدهن ، احتيج إلى تقويته في التعدي بالباء[8] .

---

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٥١ .

(٢) سورة المؤمنون الآية :٢٠. وهي قراءة ابن كثير،وأبي عمرو ،وسلام،وسهل ورويس،والجحدري كما في البحر المحيط : ٣٧١/٦ ، وينظر : النشر في القراءات العشر : ٣٢٨/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر: ٣١٨ .

(٣) ينظر البيت في معاني القرآن للفراء :٢/ ٢٣٣ ، والكشاف :٤٥/٣، ودرة الغواص :٥٨ ، والقطين المستوطن أو الساكن في الدار .

(٤) درة الغواص : ٥٨ .

(٥) الكشاف للزمخشري : ٤٥/٣ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ١٨٧/٢ .

(٧) المصدر السابق :١٨٧/٢ ، وينظر البحر المحيط :٣٧١/٦.

(٨) درة الغواص : ٥٨ .

وقد رجح الحريري الرأي الثالث ورآه أحسن الأقوال وإليه يميل البحث ، وعليه فلا وجه لاحتجاج من احتج بالآية وفق هذه القراءة على جواز الجمع بين حرفي التعدية .

وكذلك قراءة أبي جعفر المدني[1] : ((يكادُ سَنَا بَرقِهِ يُذهِبُ بالأبصارِ))[2] .

وقد حمل الفراء قراءة الضم في (تنبت) و(يذهب) على معنى الهمزة ، إذ شبهوا دخول الباء وخروجها من هذين الحرفين بقولهم : خذ بالخطامِ ، وخذ الخطامَ ، وتعلّقت بزيد ، وتعلّقت زيداً . ورأى أن ذلك كثير في الكلام والشعر، وأنه لايستحبه لقلته[3] .

و دافع أبو حيان عن قراءة أبي جعفر وأنه لم يقرأ إلا بما روي ، وأن ذلك خرج على زيادة الباء ، أي يُذهب الأبصار ، وعلى أن الباء بمعنى"من" والمفعول محذوف تقديره : يُذهب النور من الأبصار[4] .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه لا يجوز الجمع بين أداتي تعدية ، فمتى عدي الفعل بالهمزة أو التضعيف لم يجمع بين واحد منهما وحرف الجر ؛ لأن الغرض تعدية الفعل فبأي شيء حصل أغنى عن الآخر ، ولا حاجة إلى الجمع بينهما[5] ، فلا يقال : أذهبت بزيد ، بل إما : الهمزة ، أو الباء[6] .

وماقد يرد في الكلام من الجمع بين همزة النقل والباء المعدية فإنه يخرَّج على أن الهمزة ليست للنقل وأن الفعل لازم وتعديته بالباء ، أو أنه تعدى بالهمزة والباء زائدة مقوية للنقل بالهمزة .

فحروف التعدية تتعاقب ولا تجتمع ، فمثلاً الفعل اللازم في قولنا : (قام زيد) نعديه بالهمزة ، فنقول : (أقمت زيداً) ، فإذا أردنا التعدية بالباء نسقط الهمزة ، فنقول : (قمت بزيد) ، وإن أردنا التعدية بالتضعيف نسقط الباء ، فنقول : (قوّمت زيداً) .

وهذا ينسجم مع القاعدة المطردة القائلة : لا يجوز اجتماع حرفين لمعنى واحد .

---

(١) يزيد بن القعقاع المخزومي المدني ، القارئ الثامن من أئمة القراءات العشر ، من مشايخه أبوهريرة وابن عباس ، ومن تلامذته مالك بن أنس ، كان إمام أهل المدينة في القراءة ، توفي سنة ١٢٧هـ (ينظر : الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة : ٢٩٢١/٣ ، ٢٩٢٢) .

(٢) سورة النور الآية: ٤٣ ، وتنظر هذه القراءة في : النشر في القراءات العشر : ٣٣٢/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : ٣٢٥.

(٣) ينظر : معاني القرآن ١٩/١ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٤٢٧/٦ ، وينظر : النشر في القراءات العشر : ٣٢٢/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٣٢٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦٥/٧ .

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر : ٣٩٣/١ .

الفرع الرابع : لا يجوز اجتماع أداتي استثناء :

للاستثناء عدة أدوات ، وهي أنواع : حروف ، وأسماء ، وأفعال ، ومتردد بين الحرفية والفعلية . ومجموعها ثماني أدوات ، منها حرفان وهما : "إلا" عند جميع النحويين و "حاشا" عند سيبويه وأكثر البصريين ، وفعلان وهما : " ليس" و "لا يكون" ، ومترددان بين الحرفية والفعلية فيستعملان تارة حرفين ، وتارة فعلين وهما : "خلا" عندجميع النحويين و "عدا" عند غير سيبويه ، واسمان هما : (غير)، و (وسوى)[1] .

وحروف الاستثناء " إلا" و "حاشا" و " خلا" لا يجوز الجمع بين اثنين منها .

يقول ابن السراج : ((اعلم أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف إلا ويكون الثاني اسماً ، مثل قولك : قام القوم إلا خلا زيداً ، هذا لا يجوز أن تجمع بين "إلا" و "خلا" فإن قلت : إلا ماخلا زيداً ، وإلا ما عدا جاز ، ولا يجوز إلا حاشا زيداً ، والكسائي يجيزه إذا خفض بـ "حاشا"))[2] .

أي إنه لا يجوز اجتماع حرفي استثناء فلا يجمع بين "إلا" "وخلا" إذا كانت "خلا" حرفاً بمترلة "حاشا" ، وتكون كذلك إذا لم تقترن بـ "ما" ، فإن اقترنت بها جاز دخولها عليها ؛ لأن "ما" إذا دخلت على " خلا ، وعدا " صارتا فعلين .

كما لا يجوز اجتماع "إلا" و "حاشا" ؛ لأن كلاً منهما حرف استثناء ، والاستثناء بأحدهما يغني عن الآخر فلا داعي للجمع بين حرفين لمعنى واحد .

وأجاز الكسائي دخول "إلا" على "حاشا" في الاستثناء نحو : قام القوم إلا حاشا زيدٍ ، وحكى ذلك أبو الحسن الأخفش عن العرب ، ومنعه البصريون مطلقاً ، وحملوا ما حكي من ذلك على الشذوذ[3] .

وقد وجه بعض النحويين قول الكسائي بإجازة دخول "إلا" على "حاشا" إذا كانت "حاشا" جارة بأن "حاشا" ضعفت في الاستثناء فقويت بـ"إلا" ، كما قويت "لكن" العاطفة بالواو لوقوعهاغير عاطفة،وكما قويت "هل"بـ"أم" في الاستفهام نحو :(أم هل)[4] .

---

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري : ٥٤٢/٢- ٥٤٤ .

(٢) الأصول في النحو : ٣٠٣/١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان : ١٥٣٦/٣ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني : ١١٦/٦ .

(٤) ينظر : شرح المعلقات العشر المذهبات للتبريزي : ١٩٩ ، والتصريح : ٥٩٦/٢ .

ومعنى هذا أن " حاشا" قد لا تكون حرفاً للاستثناء ، فقد ورد عن بعضهم أنها تأتي فعلاً وقد تأتي اسماً بمعنى (تتريه)[1] .

فأتي بـــ"إلا" الاستثنائية لتقوي معنى "حاشا" في الاستثناء .

والحق أن هذا شذوذ لا ينبغي أن يقاس عليه غيره[2] .

وقد نظّر القرافي لعدم جواز اجتماع حرفي استثناء بعدم جواز اجتماع حرفي توكيد من غير فاصل ، فقال : ((لا يجوز " قام القوم إلا خلا زيداً" ؛ لأن "خلا" بمترلة "إلا" وهي مخالفة للفظها ، فلا يجمع بينهما كما لم يجمع بين اللام وإن لهذه العلة ، بل قالوا : "إن زيداً لقائم"))[3] .

وفي نـــص القرافي لفتة جيدة مفادها أن مانع الاجتماع اختلاف اللفظين مع اتفاق المعنى ، فلا يجوز اجتماع لفظين مختلفين يتفقان معنى في موضع واحد ، ومعنى هذا أنه يجوز اجـــتماع لفظين متفقين لمعنى واحد على سبيل التأكيد فقط . يفهم هذا من قوله : ((ولو كـــررتَ "إلاإلا زيـــداً" جاز كما يجوز أن تكرر "إنَّ إنَّ زيداً منطلق " ؛ لأن هذا لا يوهم الفساد كما يوهمه الاختلاف بين اللفظين مع اتفاق المعنى في موضع واحد))[4] .

فيكون تكرير لفظ الحرف على سبيل التوكيد اللفظي كما في قول الشاعر[من الكامل]:

لالا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها ... أَخذتْ عَليَّ مَواثِقاً وعُهودَا [5]

وأما اجتماع الحرفين للدلالة على معنى واحد فلا يجوز استغناء بأحدهما عن الآخر .

وأمـــا مـــا أجـــازه ابن السراج وغيره من النحويين من وقوع " إلا" قبل "ما خلا" و "ماعدا" فقد خرجه الرضي على أنه يكون تكريراً معنوياً لكلمة الاستثناء[6] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٢٧/٢ ، ورصف المباني : ١٨٠ وما قبلها .

(٢) تنظـــر : حاشية محقق التصريح بمضمون التوضيح (د.عبد الفتاح بحيري) الحاشية رقم ٣ ج٢ ص:٥٦٩ نقلاً عن كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان(رسالة علمية ت د/حماد البحيري) ص : ٦٤٠.

(٣) الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين القرافي : ٩٤ .

(٤) المصدر السابق : ٩٤ .

(٥) البيت لجميل بن معمر العذري ، ينظر في ديوانه : ٥٨ ، والخزانة : ١٥٩/٥ ، والدرر : ٤٧/٦ . والشاهد تأكيد حرف الجـــواب " لا " بإعـــادة لفظـــه . ويرى محمد عيد أن الحرف إذا كان من غير حروف الجواب فإنه يؤكد لفظياً بطريقة خاصـــة هي : أن يعاد الحرف مرة أخرى لكن بشرط أن يتصل بحرف التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكَّد ، كقول المتهم أمام القاضي : (إنني إنني بريء) ، وما ورد على غير ذلك فهو نادر أوشاذ (النحو المصفى : ٥٩٦) .

(٦) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب :١٧٩/٢ .

وعلى ذلك أيضاً خرج الدماميني قول الكسائي بجواز دخول "إلا" على "حاشا" الجارة ، فقال : ((لكن الكسائي إنما يجيز ذلك في "حاشا" الجارة نحو : "قام القوم إلا حاشا زيدٍ" ، فيكون تكريراً معنوياً لكلمة الاستثناء ، على سبيل التأكيد ، ولا يخلو من نظر))[١] .

ومعنى هذا أنه جمع بين أداتي استثناء على جهة التأكيد .

والبحث يصحح ما ذكره القرافي من عدم الجمع بين حرفين مختلفين لفظًا متفقين معنى مستأنسًا بتعقيب الدماميني على رأي الكسائي بقوله : " ولا يخلو من نظر " .

فمذهب الكسائي إذًا شاذ ، لا يقاس عليه[٢] .

ومذهب البصريين المنع على كل حال جرَّت "حاشا" أو نصبت[٣] ؛ لأن في الجمع بين أداتي استثناء جمعاً بين أداتين لمعنى واحد ، ولا يجوز الجمع بين أداتين لمعنى واحد ؛ لأن إحداهما تغني عن الأخرى .

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١١٦/٦.

(٢) أورد القول بشذوذ رأي الكسائي أبوحيان في ارتشاف الضرب :١٥٣٦/٣ ، والدماميني في تعليق الفرائد :١١٦/٦ ، والأزهري في التصريح :٥٩٦/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٣٦/٣ ، وتعليق الفرائد : ١١٦/٦ ، والتصريح : ٥٩٦/٢ .

الفرع الخامس : لا يجوز اجتماع أداتي جر :

حـــروف الجرأوحروف الإضافة جيء بها مقوية وموصلة لما قبلها من الأفعال، أو ماهو في معنى الفعل في اللفظ أو التقدير ، إلى ما بعدها من الأسماء[1] .

وهـــي من خصائص الاسم فلا تدخل على الفعل ؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء .

ولم يجـــز العـــرب دخول حرف الجر على مثله ؛ لأن في ذلك جمعاً بين أداتين لمعنى واحد وعمل واحد .

ومـــا ورد من ذلك اعتذر عنه النحويون ، إما بالضرورة ، أو التوكيد والزيادة ، أو بكون الثاني اسماً لا حرفاً . ومن صور ذلك :

١- دخول " اللام على "كي" .
٢- دخول "من" على "عن" و"على" .
٣- دخول "عن" على "الكاف" .
٤- دخول "الكاف" على "الكاف" .
٥- دخول "اللام" على "اللام" .
٦- دخول "حاشا" على "اللام" .

وفيما يلي عرض لمذاهب النحويين وآرائهم حول هذه الصور :

الصورة الأولى : دخول "اللام" على "كي" :

ومـــن ذلك قوله تعالى:﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾[2] ، ومثل : "جئتك لكي تكـــرمني " ، وقـــد خرج النحويون ذلك على أن "كي" ناصبة للفعل بمنزلة "أنْ" وليست بجارة ؛ لأن حروف الجر لا يدخل بعضها على بعض[3] . وهذا مذهب البصريين .

وذهـــب الكوفيون إلى أن "كي" لا تكون حرف خفض ؛ لأنه من عوامل الأفعال وعـــوامل الأفعال لا يجوز أن تكون عوامل للأسماء ، ودللوا على ذلك بدخول "اللام" عليها في مثل : " جئتك لكي تفعل هذا " ؛ لأن اللام على أصل البصريين حرف خفض ، و"كي"

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩/٨ .

(٢) الآية : ٢٣ من سورة الحديد .

(٣) ينظر : الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع : ٢٣٩/٢ .

ليست حرف خفض ؛ لأن حرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض[١] .

ورد الأنباري حجة الكوفيين السابقة بأن "كي" على ضربين[٢] :

أحدهما :أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال ، وذلك إذا دخلت عليها "اللام" كقولك: "جئتك لكي تكرمني" ، فـ"كي" هاهنا هي الناصبة بنفسها من غير تقدير "أن" ، ولا يجوز أن تكون هاهنا حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، وهذا لا إشكال فيه.

والثاني : أن تكون حرف جر كاللام نحو: "جئتك كي تكرمني" ، فـ "كي" هذه حرف جر بمنزلة اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أنْ" ، كما هو منصوب بعد اللام بتقدير "أنْ" وحذفت فيهما طلباً للتخفيف . والذي يدل على أنها بمنزلة اللام أنها في معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: "جئتك كي تكرمني" ، وبين قولك: "جئتك لكي تكرمني" ، وإذا كانا بمعنى واحد ، فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل ؛ فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب .

وعلى هذا لا يجوز دخول لام الجر على "كي" إذا كانت جارة ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله ، فإن كانت "كي" مصدرية ناصبة بنفسها جاز دخول حرف الجر عليها .

الصورة الثانية :دخول (مِنْ) على (على ، وعنْ) :

وقد خرج النحاة ما ورد من ذلك على اسمية " على " و " عن " ، وجاء منه قول الشاعر [من الطويل] :

غَدَتْ مِنْ عَليهِ بَعدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبيداءَ مَجْهَلِ[٣]

قال سيبويه عن "على" في مثل البيت السابق : ((ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه))[٤] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٩٩/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ١٠١/٢ .

(٣) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ، ينظر في الكتاب :٢٣١/٤ ، والمقتضب :٥٣/٣ ، والمخصص :٥٧/١٤ . ومعنى " غدت من عليه " : انصرفت من فوق الماء ، والخمس ظمء من أظمائها ، وهو: أن ترد الماء ، ثم تغيب ثلاثًا ،ثم ترد ، ومعنى "تصل" : أي يسمع لأحشائها صليل من يبس العطش ، والقيض قشر البيضة الأعلى ، والمجهل: الصحراء التي لا علامة فيها .

(٤) الكتاب :٢٣١/٤ .

وقال الجرجاني : ((وأما كونها اسماً ففي نحو ما أنشده من قوله : "غدت من عليه"؛ لأن "مـــن" قـــد دخل عليه ، فهو بمنزلة قولك: غدت من أعلاه ، ولو كان حرفاً لم يدخله الجـــار ، كمـــا لا يجوز أن يدخل على الباء مثلاً حرف جر مثله ، كقولك:"خرجت من بالبصرة" وما أشبه ذلك))[1] .

وقـــد اتفـــق النحويون على أن "من" في الشاهد السابق وغيره داخلة على اسم لا على حرف ؛ لأنها لو كانت حرفاً لم يجز دخول حرف الجر عليها[2] .

وقد جاء في الحديث دخول "من" على "على" في قوله صلى الله عليه وسلم : ((إنما يكفي أحدَكم أنْ يضعَ يدَه على فخذِه ثم يسلمُ على أخيه من على يمينه وشماله))[3] .

قال ابن مالك : ((وفي قوله " من على يمينه" شاهد على استعمال "على" اسمًا ، وأن ذلك غير مخصوص بالشعر))[4] .

وقد وضح الجرجاني منع اجتماع حرفي جر بتمثيله بدخول "من" على الباء في قوله : "خرجت من بالبصرة " ، فـــ"من" حرف جر ، و"الباء" حرف جر ، ولا يجوز اجتماعهما لتعدية الفعل إلى الاسم ؛ لأن هذا المعنى يؤدى بأحدهما ، فالجمع بينهمايناقض الغرض الذي جيء بحروف الجر من أجله ، وهو الاختصار .

وإذا كـــان ذلك كذلك ، فإن "على" في الشاهد السابق اسم بمعنى " أعلى " ، أي "فـــوق" ، وهـــي في الحـــديث اسم كما نص ابن مالك ، ومعناه "جهة" أو "ناحية" كما يبدو .

وتدخل "من" على "عن" فيكون "عن" اسماً كذلك على مذهب البصريين ، قال ابن السراج : ((إذا قلت : جئت من عن يمينه ، فـــ "عن" اسم ومعناها ناحية))[5] .

وجاء على ذلك قول الشاعر [من الكامل] :

---

(١) المقتصد :٨٤٧/٢ .

(٢) ينظر : علل النحو لابن الوراق : ٢٠٧ .

(٣) مختصر صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب كراهية أن يشير بيده إذا سلم من الصلاة ، ص : ٨٨ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢١٠ .

(٥) الأصول : ٤٣٧/١.

فَلَقدْ أَرَاني لِلرِّماحِ دَرِيْئَةً   مِنْ عَنْ يَميني تَارةً وأَمامِي[1] .

على أن "عن" اسم بمعنى جانب لدخول حرف الجر " من " عليها .

قال البغدادي : ((واستشكل هذا بأن الكلمة إنما تعد حرفاً واسماً إذا اتحد أصل معنييهما ، والجانب ليس بمعنى المجاوزة))[2] .

وقد بين الزمخشري أن معنى جلس عن يمينه ((أي متراخياً عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه))[3] .

قال البغدادي : ((فيكون المراد الجهة المجاوزة لبدنه ، لا مطلق الجهة ، فيتحد أصل معنى " عن "))[4] .

وعلـــى هذا فلا حجة لمن ذهب إلى أن "عن" في الشاهد السابق وغيره ليست اسماً ؛ لعدم اتحاد معنى الناحية والجانب مع معنى المجاوزة .

و ذهـــب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ، إلى أن "عن" إذا دخل عليها "من" باقية على حرفيتها ، وزعموا أن "من" تدخل على حروف الجر كلها ، سوى : (مذ)، و(اللام)، و (في)[5] .

والـــذي يرجحه البحث أن "من" لاتدخل على "عن" إلا إذا كانت "عن" اسماً[6] بمعنى "جانب" أو "ناحية" .

الصورة الثالثة : دخول (عنْ) على (الكاف) :

إن مما دخل فيه حرف الجر على حرف الجر في الصورة الظاهرية دخول "عن" على الكاف في قول الشاعر [من الرجز] :

بِيضٌ ثَلاثٌ كَنِعاجٍ جُمِّ   يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ[7]

---

(١) البـــيت لقطري بن الفجاءة المازني في ديوانه : ١٧١ ، وأسرار العربية : ١٩٠ ، وخزانة الأدب :١٥٨/١٠. وفي رواية أخرى : " من عن يميني مرة وشمالي " ، والدريئة هي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي وهي مأخوذة من الدرء بمعنى المنع .

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : ١٥٨/١٠ .

(٣) المفصل في علم العربية : ٢٨٨،٢٨٩ .

(٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : ١٥٩/١٠ .

(٥) ينظر : الجنى الداني : ٢٤٣ .

(٦) ينظر : الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ٢٣٩/٢ .

(٧) البـــيت للعجاج في شرح شواهد المغني :٥٠٣/١ ، والدرر اللوامع :١٥٦/٤ ، وخزانة الأدب :١٦٦/١٠ . والنعاج : جمع نعجة وهي البقرة ، والجم : جمع جماء وهي التي لاقرن لها ، والمنهم : الذائب .

على أن الكاف اسم لا حرف ، ولو كانت حرفاً لما دخل عليها "عن" ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله[1] ، وهي هنا بمعنى " مثل" .

وضعف الصبان قول من قال : إن الكاف في البيت السابق حرف ، ومجرور "عن" محذوف موصـــوف بقـــوله : "كالبرد" ، فلا يكون فيه شاهد حينئذ ، فقال : ((يضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع))[2] .

الصورة الرابعة : دخول (الكاف) على (الكاف) :

ورد دخول الكاف على الكاف في مثل قول الشاعر [من السريع] :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن *[3] .

وخُرِّج على أن الكاف الثانية في هذا الشاهد اسم بمعنى "مثل" كما في الشاهد الذي قبله ، ولو لم يكن اسماً لما جاز أن يدخل عليه حرف جر مثله[4] .

ورآه أبو سعيد السيرافي ضرورة من ضرورات الشعر ، وخرج الكاف الأولى على أنها زائدة[5] .

وذهب ابن فارس إلى أن إدخال الكاف على الكاف في البيت السابق من باب الغلط وأن العرب لا تعرفه[6] .

ومـــن الـــنحويين مـــن رأى أنـــه يحـــتمل أن تكون الكاف الثانية تأكيدًا للكاف الأولى[7] .

والذي يميل إليه البحث أن دخول الكاف على الكاف ضرورة من ضرورات الشعر، لا أن الأولى حـــرف جر ، والثانية اسم ، ولا أن الثانية توكيد للأولى ، كما خرجه بعض النحويين .

---

(١) ينظر شرح المفصل للخوارزمي : ٣/٢٢٢ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢/٢٢٥ .

(٣) البيت لخطام المجاشعي ، ينظر في الكتاب : ١/٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨/٤٢ ، وصاليات : أراد بها الأثافي ، ويؤثفين : من أثفيت القدر جعلت له أثافي ، وهي الحجارة الثلاثة التي يوضع عليها القدر أثناء الطبخ .

(٤) ينظر : الفوائد والقواعد : ٢٤٠ ، وعلل النحو : ٢٠٨ .

(٥) ينظر : ضرورة الشعر :١٦٠ ، ١٦١ .

(٦) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة العربية : ٦٠ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٦/٨١ ، ورصف المباني : ٢٠٢ .

الصورة الخامسة : دخول (اللام) على (اللام) :

وكما دخلت الكاف على الكاف على جهة الشذوذ في الشعر ،كذلك دخلت اللام على اللام في قول الشاعر [من الوافر] :

فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بي   ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَواءُ[١] .

قال ابن جني : ((ليست اللام الثانية باسم ، وإن كانت قد دخلت عليها اللام الأولى ، لأنه لم يثبت في موضع غير هذا أن اللام اسم ، كما ثبت أن الكاف اسم ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإحدى اللامين زائدة مؤكدة ، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى ؛ لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به))[٢] .

فابن جني يراها حرفاً زائداً مؤكداً للام الأولى ويرى ابن فارس أن زيادة اللام على "لما" قبيح وأنه ليس للتأكيد ؛ لأنه لا يزيد الكلام قوة بل يقبحه ، وزعم أن العرب لا تعرفه[٣] .

والحق أن ما ورد في هذا البيت شاذ لا يحمل عليه غيره[٤] ، وقد وردت الرواية بخلافه ، فقيل إن الرواية الصحيحة لهذا البيت :

فَلا واللهِ لا يُلفَى لما بي   ومَا بِهِمُ مِن البَلوَى دَواءُ

وعلى هذا فلا شاهد فيه[٥] .

الصورة السادسة : دخول (حاشا) على (اللام) :

وأما دخول " حاشا" على اللام في مثل قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[٦] .

فالنحويون يخرجونه على انتفاء حرفية "حاشا" .

يقول ابن مالك عن "حاشا" : ((وإذا وليها اللام فارقت الحرفية بلا خلاف ، إذ لا

---

(١) البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب : ٣٠٨/٢ ، والدرر : ١٠٦/٤ ، وشرح شواهد المغني : ٥٠٥/١ .

(٢) سر صناعة الإعراب : ٢٩١/١ .

(٣) ينظر : الصاحبي : ٦٠ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٧/٧ ، ٤٣/٨ ، ١٥/٩ .

(٥) شرح شواهد المغني للسيوطي : ٥٠٦/١ .

(٦) سورة يوسف الآية : ٣١ .

يـــدخل حرف جر على حرف جر ، وإذا لم تكن حرفاً فهي إما فعل وإما اسم ، فمذهب المبرد أنها حينئذ فعل ، والصحيح أنها اسم ، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، فمن قال : "حاشى لله" فكأنه قال : تنزيهاً لله))[١] .

فـــابن مالـــك ينفي حرفية "حاشا" في الآية ويرجح كونها اسماً بمعنى " تنزيه" ، وقد خالفـــه في ذلـــك المالقي ، فذهب إلى أنها : ((فعل حذف آخره لكثرة الاستعمال وفاعله مضـــمر يعـــود علـــى يوسف عليه السلام ، ومفعوله محذوف اختصاراً كأنه قال : حاشى يوسفُ الفعلةَ لأجل الله ، وهذه التي مضارعها يحاشي ومعناه المجانبة))[٢] .

ومما يؤكد انتفاء حرفية "حاشا" في الآية أن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر إلا في الضرورة على سبيل التوكيد ، وقد سبق بيان ذلك في تخريج دخول الكاف على الكاف، أو الـــلام على اللام، وموطن ذلك الشعر، لا سعة الكلام ، وظاهر هنا بأنه لا ضرورة ولا توكيد[٣] .

وإذا ثبت أنها ليست حرفاً فهي إما فعل ، وإما اسم .

والبحث يرجح رأي ابن مالك في كونها اسمًا ، لما يترتب على كونها فعلاً من حذف وإضمار ، كما هو واضح من كلام المالقي .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه لا يجوز اجتماع حرفي جر ؛ لأن في ذلك جمعاً بين أداتين لغرض واحد ، وما جاء من ذلك فإنه يخرج على اعتبار الثاني اسماً ، أو ضرورة ، أو على سبيل التوكيد أو الزيادة .

---

(١) شرح التسهيل : ٢/٢٢٧ .

(٢) رصف المباني : ١٨٠ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٦/١٠٨ ، ١٠٩ .

الفرع السادس : لا يجوز اجتماع أداتي عطف :

حروف العطف كثيرة وهي : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وبل ، ولا ، ولكن ، وأم ، و أو ، وإما المكررة الثانية[1] .

و لم يجز النحويون اجتماع حرفين من الحروف السابقة للدلالة على العطف ؛ لأنه لا يجوز اجتماع حرفين لمعنى ، وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حرفي عطف ، وإن اجتمع حرفان مما سبق ، فقد خرجه النحويون على تجرد أحدهما من معنى العطف لمعنى آخر .

ولهذا قال ابن السراج : ((اعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فـإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق ، وذلك مثل قولهم : لم يقم عمرو ولا زيد ، الواو نسق ، و "لا" توكيد للنفي ، وكذلك قولك : والله لا فعلت ثم والله ، "ثم" نسق ، والواو قسم))[2] .

واختلف النحاة في "إما" الثانية في نحو : " جاء إما زيدٌ وإما عمرٌو" حيث اجتمعت مـع الـواو ، أهـي عاطفة أم لا ؟ كما اختلفوا في "لكن" إذا اجتمعت مع الواو في نحو : "ما قام زيد ولكن عمرو" أهي عاطفة أم غير عاطفة ؟

فذهب يونس ، وأبو علي الفارسي ، وابن كيسان ، وتابعهم ابن مالك إلى أن "إما" ليست بعاطفة.

وبـيان مذهب يونس كما أورده النحاة[3] : أن يونس يرفض أن تكون "إما" الثانية حـرف عطـف في مثل قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ﴾[4].

(ويعتمد يونس في رفضه على منطق العربية ، فهي لا تسمح أن يتباشر حرفان من معنى واحـد ، فـلا يقال مثلاً : ذهب فلان وثم جاء . ولا يقال : قعدت على في الأرض . ولا يقال : أهل جئت ؟ وإذن ، فإن "إما" الثانية لو كانت حرف عطف لاختل بناء اللغة ، فهو

---

(١) ينظر : التوطئة للشلوبيني : ١٩٦- ١٩٩ .

(٢) الأصول : ٥٩/٢ ، وينظر : التبصرة والتذكرة للصيمري : ٣٧/١ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢٢٤/١، و شرح الكافية الشافية : ١٢٢٦/٣، ومغني اللبيب: ٧٠ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ١١٥ .

يقيس هذه الظاهرة على ظواهر كثيرة تجتمع في قاعدة واحدة مطردة)[1] .

وقال أبو علي الفارسي : ((ليست "إما" بحرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة وأنت تقول : ضربت إما زيداً وإما عمراً ، فتجدها عارية من هذين القسمين . وتقول: وإما عمراً فتدخل عليه الواو ، ولا يجتمع حرفان لمعنى))[2] .

ومقصوده أن "إما" الأولى في "ضربت إما زيداً" ليست عاطفة مفرداً على مفرد ولا جملة على جملة فهي غير عاطفة ، و "إما" الثانية دخلت عليها واو العطف وبالواو حصل العطف ولو كانت "إما" الثانية عاطفة لما دخلت عليها الواو ؛ لأنه لا يجوز اجتماع حرفين لمعنى واحد .

وقد تابع ابن مالك يونس وأبا علي الفارسي وابن كيسان ، واحتج لكون "إما" الثانية غير عاطفة بالنظير، فهي (شبيهة بـ"لا" بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل : "لا زيد ولا عمرو فيها" . و"لا" هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن "إما" مثلها ، إلحاقاً للنظير بالنظير)[3] .

وأورد ابن عصفور الإجماع على أن "إما" الثانية غير عاطفة كالأولى ، وأنهم أوردوها من حروف العطف لمصاحبتها لها[4] .

وخالف الصيمري النحويين في ذلك ، إذ ذهب إلى أن "إما" الثانية عاطفة واستدل بأن ((الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام ؛ وذلك أن الواو معناها الجمع بين الشيئين ، و "إما" معناها أحد الشيئين ، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحد ، وهذا محال ، وإنما دخلت الواو ؛ لتؤذن أن "إما" الثانية هي الأولى ؛ لأن "إما" لا تستعمل في العطف إلا مكررة ، والعاطفة هي الثانية منهما ، فأما الأولى فللإيذان بالمعنى الذي بُنِيَ عليه الكلام من الشك وغيره))[5] .

فالصيمري يخالف النحاة تماماً ، فهو يرى أن الاعتداد بالواو عاطفة يؤدي إلى التضاد

---

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه لمحمد خير الحلواني ، ص : ٢٢٨ .

(٢) الإيضاح : ٢٢٤.

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٢٢٦/٣ .

(٤) ينظر : شرح الجمل : ٢٢٣/١ .

(٥) التبصرة والتذكرة : ١٣٨/١-١٣٩ ، وصحح المالقي قول الصيمري في رصف المباني : ١٠٠ .

وتـــناقض المعنى ، وغيره من النحويين يرى أن الاعتداد بـــ"إما" عاطفة فيه جمع بين حرفي عطـــف ولم يثبت الجمع بين حرفي عطف ، وما ذهب إليه الصيمري مردود بأن "إما" هنا مفـــيدة لتعيين أحد الشيئين غير عاطفة ، (وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى "أو" العاطفة ، ولا يلزم ذلك ، فإن معنى "أن" المصدرية هو معنى "ما" المصدرية ، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية)[1] ، فتضمُّن حرف معنى آخر لا يعني أن يعمل عمله .

والحقيقة أن "إما" ليست عاطفة لأمرين[2] :

أحـــدهما : لـــتقدمها علـــى المعطوف عليه إذا قلت : "قام إما زيد وإما عمرو" ، وحروف العطف لا تتقدم على المعطوف عليه .

والوجه الثاني : دخول "الواو" على الثانية كقولك : "وإما" ، والواو هي أم حروف العطـــف لا تخرج عنه ، فدل على أن "إما" ليست للعطف ؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله .

كمـــا اخـــتلف الـــنحاة في "لكن" في نحو: "ما قام زيد ولكن عمرو" على أربعة أقوال[3] :

أحدها ليونس : إن لكن غير عاطفة ، والواو عاطفة مفرداً على مفرد ، وقد قرر ابن مالك مذهب يونس هذا في شرح التسهيل ، فقال : ((إنها عنده حرف استدراك لا حرف عطـــف ، فإن وليها مفرد معطوف ، فعطفه بواو قبلها لا يستغنى عنها إلا قبل جملة مصرح بجـــزأيها ، نحو : ما قام سعد ولكن سعيد ، ولا تزر زيداً ولكن عمراً ، ولو كانت عاطفة لاستغنى بها عن الواو))[4] .

الثاني لابن مالك : إن "لكن" غير عاطفة ، والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٧٢/٦ .

(٢) الفـــوائد والقـــواعد للثمانيني : ٣٨١ . وذكر التعليلين ابن عصفور في شرح الجمل :٢٢٣/١ ، وزاد ابن القيم وجهين آخرين فجعل الأوجه التي تمنع "إما" أن تكون حرف عطف أربعة فذكر بالإضافة لماذكر : أنه يقال: جاءني إما زيد وإما عمـــرو ، فـــتقع "إما" بين الفعل والفاعل ، ومعلوم أن الفاعل كالجزءمن الفعل فلا يصح الفصل بينهما بالعاطف . وأن العطـــف لا بـــد أن يكون عطف جملة على جملة أو مفرد على مفرد . وإذا قيل : ضربت إما زيدًا وإما عمرًا . فـــ"إما" الأولى لم تعطف زيدًا علىمفرد ولا يصح عطفه على الجملة بوجه (بدائع الفوائد :٢٢٩/٤ ، ٢٣٠) .

(٣) ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب : ٢٩٠ .

(٤) شرح التسهيل : ٢٠٢/٣ .

جملـــة صـــرح بجميعها ، قال : فالتقدير في نحو : (("ما قام زيد ولكن عمرو" ولكن قام عمرو ...، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو : "قام زيد ولم يقم عمرو"))[1] .

الـــثالث لابن عصفور : إن "لكن" عاطفة ، والواو زائدة لازمة أو رد ذلك صاحب مغـــني اللبيب[2] ، قال المرادي : ((وعليه ينبغي أن يحمل كلام سيبويه والأخفش ؛ لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مثّلا للعطف بها مثّلا مع الواو))[3] .

الرابع لابن كيسان : أن "لكن" عاطفة ، والواو زائدة غير لازمة[4] .

وأرجـــح إن "لكـــن" لا تكون حرف عطف مع دخول الواو عليها ؛ لأنه لا يجتمع حـــرفان مـــن حروف العطف ، مستأنسًا في ذلك بقول السهيلي :((فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو ، فالواو هي العاطفة دونه))[5] .

وقول الشيخ الرضي : ((وهي مع الواو ليست عاطفة اتفاقاً))[6] .

وإنما تكون "لكن" عاطفة إذا لم تدخل الواو معها ، وذلك في مثل : ما قام زيد لكن عمرو، وما ضربت زيداً لكن عمراً ، وما مررت بزيد لكن عمرٍو .

ومـــا يتصـــل بامتناع اجتماع حرفي عطف ما استدل به أبو علي الفارسي من أن "حتى" ليست حرف عطف في قول امرئ القيس [من الطويل] :

سَرَيتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَانِ[7]

ودلل على أنها ليست للعطف بدخول حرف العطف عليها في قوله : "وحتى الجياد"، وحرف العطف لا يدخل على مثله[8] .

وعلى هذا فإن "حتى" في البيت ابتدائية لا عاطفة .

---

(١) مغني اللبيب : ٢٩٠ ، وينظر شرح التسهيل : ٢٠٢/٣ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٢٩٠.

(٣) الجنى الداني : ٥٨٧ .

(٤) مغني اللبيب : ٢٩٠ .

(٥) نتائج الفكر في النحو : ٢٠٢ .

(٦) شرح الكافية :١٩٢/٦ .

(٧) البـــيت في ديـــوان امـــرئ القيس : ٩٣ ، والدرر :١٤١/٦ ، وشرح شواهد المغني :٣٧٤/١ . ومعنى تكل : تتعب ، والأرسان : جمع رسن ، وهو الحبل .

(٨) ينظر : المسائل البصريات : ٦٨٦/١ .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فـــإن وجد شيء من ذلك في كلامهم يخرج أحدهما على أنه ليس بحرف عطف ؛ فطبيعة البنـــية التـــركيبية للغتنا العربية تمنع أن يتوالى حرفان من معنى واحد كحرفي عطف ، فإذا كانـــت "إما" أو "لكن" أو"لا" أو "حتى" عاطفة ، وكانت الواو قبلها أدى ذلك إلى توالي حرفين من قبيلة واحدة[1] ، والعربية لا تسمح أن يتوالى حرفان من معنى واحد ؛ ولهذا خرج النحاة هذه الحروف الواقعة بعد الواو على أنها غير عاطفة .

---

(١) ينظر : المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه : ٢١٧ ، ٢٢٨ .

االفرع السابع : لا يجوز اجتماع أداتي استقبال :

ينصـــرف الفعل المضارع إلى الاستقبال بقرائن كثيرة ذكرها أبو علي الشلوبيني في "التوطـــئة" وأحصـــاها ابن أبي الربيع في " البسيط " ، وهي : نواصب المضارع كلها، ما ينصب بنفسه ، وما ينصب الفعل بعده بإضمار " أنْ " وهي عشرة ، والجوازم كلها ماعدا " لم " و لمـــا " وهـــي أربـــع عشرة ، ونونا التوكيد و " لا " النافية الأكثر فيها أن تنفي المستقبل ، وظرف الزمان المستقبل (غدًا) ، والسين وسوف ، فالمجموع ثلاثون كلمة[1] .

والحروف من هذه المخلصات هي السين وسوف ، ونواصب المضارع (أن — لن — كي — إذن) وما ينصب الفعل بعده بإضمار " أن " ولام الأمر ، ولا الناهية ، وإنْ ، وإذ ما (الجازمتين) ، ونونا التوكيد ، و " لا " النافية .

قـــال ابـــن يعيش : ((هذه الحروف موضوعة للاستقبال ، أي إنها تفيد الاستقبال، وتقصر الفعل بعدها عليه))[2] .

وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فهي متفقة في المعنى ، ولذلك لم يجـــز النحويون الجمع بين حرفي استقبال ؛ لأن في ذلك جمعاً بين أداتين لمعنى واحد وهذا لا يجوز ، وما وقع من ذلك اعتذر عنه النحويون على ما سيظهر فيما يأتي .

قـــال أبو علي الفارسي مبيناً عدم الحاجة إلى الجمع بين حرفي استقبال :((لما كانت " أن " وأخـــواتها إنمـــا تدخل لتفيد الاستقبال و " لا " تنفي الأشياء مستقبلاً ، لم تحتج أن تـــدخل علـــى السين و " سوف " ؛ لأنها لو دخلت على السين وسوف وهي مع " يقوم " لكان المعنى الذي يستفاد بها وهي داخلة على السين وسوف مستفاداً بها أنْ لو لم تقع . وإذا كان هذا هكذا لم يحتج إليه))[3] .

أي إن " أنْ " وغيرهـــا من حروف الاستقبال لا يجوز دخولها على السين وسوف مثلاً ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الجمع بين حرفي استقبال ، فلا يقال : (أن سوف يقوم) ؛ لأن معنىالاستقبال يحدث بأحدهما فلا حاجة إلى الجمع بينهما وهما يدلان على معنى واحد، هو الاستقبال، ولوجمعنا بينهما لكان في ذلك نقض للغرض الذي جيء بحروف المعاني من أجله،

---

(١) ينظر : التوطئة : ١٣٧– ١٣٨ ، والبسيط : ٢٤٢/١ .

(٢) شرح المفصل : ١٤٨/٨ .

(٣) المسائل المنثورة : ١٣٨ .

وهو الاختصار .

وقـد اخـتلف البصريون والكوفيون في الجمع بين ناصبين من نواصب المضارع . فمنعه البصريون ؛ لئلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد ، هو الاستقبال ، وأجازه الكوفيون في بعض المواضع مثل : ((جئت لكي أن أكرمك ، فتنصب " أكرمك" بـ (كي) ، و " أنْ" توكيد لها ، ولا عمل لها))[1] .

واستشهد الكوفيون لقولهم بالشعر، كقول الشاعر [من الطويل] :

أَردتُ لِكَيما أَنْ تَطيرَ بِقِربَتي فَتترُكَها شَنًّا ببيداءَ بَلْقَعِ[2] .

وقول الآخر [من الطويل] :

فقالتْ : أكُلَّ النَّاسِ أصبحتَ مانِحاً لسانَكَ كَيمَا أنْ تَغُرَّ وتَخدَعَا؟[3] .

كمـا احـتجوا بالقياس ، فقالوا : ((" أنْ " جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العـرب ، فدخلت "أنْ" توكيداً لها (أي لكي) ، لا تفاقهما في المعنى وإن اختلفا في اللفظ ... ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك))[4] .

واحـتج البصريون لعدم جواز إظهار " أن " بعد " كي " ونحوها بأن " كي " بدل مـن اللفـظ بـ " أن " ونظَّروا لذلك بـ " ما " حينما صارت بدلاً عن الفعل في مثل : " أمـا أنـت منطلقاً انطلقت معك " ، أي : ((أن كنت منطلقاً انطلقت معك ، فحذف الفعل وجعلت " ما " عوضاً عنه ، وكما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد "ما " ؛ لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه ، فكذلك ها هنا))[5] .

والمعروف أن "كي" إما أن تكون ناصبة للفعل بنفسها بمعنى "أن" فتكون مصدرية، ويلـزم اقتـرانها باللام لفظًا أو تقديرًا ، فإذا قيل: جئت لكي تكرمني فـ" كي" هنا ناصبة للفعل بنفسها ، لأن دخول اللام عليها يعين أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها ، وإما أن

---

(١) الإنصاف : ١٠٧/٢ .

(٢) لم أقف على اسم قائله ، ينظر البيت في : رصف المباني : ٢١٦ ، ومغني اللبيب : ١٨٨ ، وخزانة الأدب :١٦/١ ومعنى الشن : القربة البالية ، والبلقع : المقفرة .

(٣) البـيت لجمـيل بن معمر العذري ، في ديوانه : ١٢٥ ، والمغني : ١٨٨ ، وشرح شذور الذهب : ٢٨ ورواية الديوان : " لسانك هذا كي تغر " ، وهي الرواية الصحيحة ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٤) الإنصاف : ١٠٨/٢ ، ١٠٩ .

(٥) المصدر السابق : ١٠٩/٢ .

تكـــون حرف جر بمعنى اللام وذلك إذا دخلت على "ما" الاستفهامية أو المصدرية أو "أنْ" المصدرية ، ويجوز فيها الأمران فيما عدا ذلك[1] .

وفي حـــال كونها غير ناصبة للفعل بنفسها ، فإن "أن" لا تظهربعدها في الكلام ؛ لأنها تؤدي معناه ولا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد .

وما استشهد به الكوفيون من النقل لا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه[2] :

أحدها : أن الشاهد الأول غير معروف ولا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة .

والـــوجه الـــثاني : أن يكـــون قد أظهر "أن" بعد "كي" لضرورة الشعر ؛ وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام .

والـــوجه الثالث : أن يكون الشاعر أبدل "أن" من "كيما" لأنهما بمعنى واحد ، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه .

وأمـــا احتجاجهم بالقياس وقولهم : (إن التأكيد من كلام العرب ؛ فدخلت "أن" للتأكيد) ، فيجاب عليه بأنه :((إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع ؛ لأنه قد جاء عن العـــرب كثيراً متواتراً شائعاً ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذاً نـــادراً لا يعـــرج علـــيه ، ولم يثـــبت ذلـــك الشاذ النادر أيضاً عنهم ؛ فوجب ألا يكون جائزاً))[3] .

ومن النحويين من أبطل شاهد الكوفيين الأول بأن هذه الرواية لم تثبت ، وأن الرواية الصحيحة[4] :

.... لسانَك هذا أنْ تغُرَّ وتَخدَعَا

وأمـــا "كي" الواردة في بيت جميل بثينة الآنف الذكر فإنها حرف جر لا غير ، فلو كانت ناصبة لأدى هذا إلى الجمع بين ناصبين وهو غير جائز[5] .

وقد نص ابن هشام على أنه لا يجوز أن يدخل الحرف المصدري على مثله[6] .

---

(١) ينظر الجنى الداني : ٢٦٣-٢٦٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١٠٩/٢ .

(٣) المصدر السابق ١٠٩/٢ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٢ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز : ٣٥٨ .

(٦) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٨٨- ٢٨٩ .

فلما كانت غير ناصبة جاز اجتماعها مع "أنْ" .

وذهب الكوفيون أيضاً إلى أنه يجوز إظهار "أنْ" بعد لام الجحود للتوكيد ، نحو : "ماكان زيد لأن يدخل دارك " و "ماكان عمرو لأن يأكل طعامك" ، وتكون لام الجحود على قولهم ناصبة بنفسها[1] .

ومنع البصريون إظهار " أن" مع لام الجحود ، ودللوا على عدم جوازه بوجهين : ((أحدهما : أن قولهم " ما كان زيد ليدخل ، وما كان عمرو ليأكل " جواب فعل ليس تقديره تقديراسم، ولا لفظه لفظ اسم ؛ لأنه جواب لقول قائل : " زيد سوف يدخل، وعمرو سوف يأكل" ، فلو قلنا : " ما كان زيد لأن يدخل " ، و " ما كان عمرو لأن يأكل " بإظهار "أن" لكنا جعلنا مقابل "سوف يدخل" و "سوف يأكل " اسمًا ؛ لأن " أن" مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم ؛ فلذلك لم يجز إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك : " إياك وزيداً " .

والوجه الثاني : أن التقدير عندهم ما كان زيدٌ مقدرًا لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجب المستقبل من الفعل ، و "أنْ" توجب الاستقبال ، فاستغني بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر "أنْ"))[2] .

وتوضيح ذلك : أن لام الجحود يُنصب الفعل المضارع بعدها بإضمار "أن" ،فلا يجوز إظهارها بعدها ؛ لأنها قد صارت بدلا من اللفظ بـ "أن" ، فلو جمعنا بينهما لكان في ذلك جمع بين أداتين لمعنى واحد ، وهذا لا يجوز لأن في إحداهما غنى عن الأخرى .

ونقل السيوطي عن أبي حيان السبب في جواز إظهار "أن" مع " لام كي " وعدم جوازه مع " لام الجحود" ، فقال : ((السبب في ذلك أن "لم يكن ليقوم" و "ماكان ليقوم" إيجابه كان سيقوم ، فجعلت " اللام" في مقابلة السين ، فكما لايجوز أن يجمع بين "أن" الناصبة وبين السين أو سوف ، كذلك لا يجمع بين "أن" واللام التي هي مقابلة لها))[3] .

ومعنى ذلك أنه امتنع الجمع بين "أن" والسين أو سوف ؛ لأن في الجمع بينهما جمعاً بين أداتين لمعنى واحد هو الاستقبال ، فكذلك لا تجتمع "أن" مع لام الجحود المقابلة للسين

---

(١) تنظر المسألة ٨٢ من الإنصاف ٢/١١٨- ١٢٠ .

(٢) الإنصاف : ٢/١١٩-١٢٠ .

(٣) لأشباه والنظائر ٢/٣١٥ .

للسبب نفسه .

والســـين وسوف لا يجتمعان أيضاً ، ومانع اجتماعهما اتفاق معناهما ، فهما مختصان بالدخول على المضارع وتخليصه للاستقبال ، وكل خاصتين من خصائص الأفعال إن اتفقتا معنى أو تضادتا لم يجز اجتماعهما[1] .

وخلاصـــة القـــول في هذه المسألة : أنه لا يجمع بين حرف من نواصب المضارع وحرف تنفيس ، ولا بين "كي" إذا كانت ناصبة و"أن" ، فلا يقال : جئت كي أن أزورك (أي أنه لا يجمع بين ناصبين) ، ولا بين السين وسوف ؛ لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا يجوز الجمع بين حرفين متفقين في المعنى ، وهو مذهب البصريين .

والبحث يميل إليه ويرجحه ، وما استشهد به الكوفيون من النقل هو من باب الضرورة الشعرية ، وهو خلاف القياس ، فإن ما أوردوه غير شائع في كلام العرب ، بل هو شاذ نادر لم يثبت عن فصحاء العرب .

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معط : ٢١٣/١ .

الفرع الثامن : لا يجوز اجتماع أداتي استفهام :

الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد ، فالاستفهام مصدر استفهمت ، أي طلبت الفهم . ولما كان الاستفهام معنى من المعاني لم يكن بد من أدوات تدل عليه، إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني ، وحروفه ثلاثة : الهمزة ، وهل ، وأم[1] .

وبقية أدوات الاستفهام غير الثلاثة السابقة أسماء ، والمقصود في هذه المسألة هو حروف الاستفهام .

وتأتي هذه الحروف لمعان متعددة منها الاستفهام ، فإذا اجتمع حرفان من هذه الحروف في الكلام فإن أحدهما يخرج عن معنى الاستفهام إلى معنى آخر ؛ لأن في ذلك جمعاً بين حرفي استفهام، ومن أصول النحويين المرعية أنه لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد.

ولهذا قال أبو البقاء العكبري : ((ولا يجتمع على اسم واحد تعريفان ... كما لا يجمع بين حرفي استفهام أو نفي ، أو حرفي جر))[2] .

وقد خرج النحاة ما ورد من اجتماع حرفي استفهام مثل "أم هل" ، و "أهل" على أن أحدهما خرج عن معنى الاستفهام إلى معنى آخر .

وقد وردت شواهد من الشعر العربي فيها جمع بين حرفي استفهام ، منها قول علقمة ابن عبدة الفحل [من البسيط] :

هَلْ ما عَلِمتَ وما استُودِعتَ مَكتُومُ ... أَمْ حَبلُها إذْ نَأَتْكَ اليومَ مَصْرومُ ؟
أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ ... إِثْرَ الأَحبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ ؟[3]

وبالبيتين السابقين استشهد سيبويه على دخول "أم" المنقطعة على "هل"، والفرق بين " أم" المتصلة ، و " أم " المنقطعة هو أن : ((المتصلة هي المعادلة لهمزة التسوية ، نحو قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[4] ،أو لهمزة الاستفهام التي

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨/١٥٠ .

(٢) التبيين : ٤٤٤ .

(٣) البيتان في ديوان الشاعر : ٥٠ ، وكتاب سيبويه : ٣/١٧٨ ، والخزانة : ١١/٢٩٤، وتوجيه اللمع : ٢٩٠ ، ونأتك أصله نأت عنك ، ونأت بمعنى بعدت ، ولم يقض عبرته أي: لم يشتف من البكاء ، والبين الفراق ، والمشكوم من الشكم وهو المكافأة بحسن الصنيع .

(٤) سورة البقرة الآية : ٦ .

طلب بها وبـــ"أم" ما يطلب بـــ"أي" نحو : أقام زيد أم قعد؟))[1] .

والمـــنقطعة هي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين[2] ، وتقع في الغالب بين جملتين مســـتقلتين في معناهما ، أي إنه ليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثاني ، وهذا هو السبب في تسمية "أم" بالمنقطعة أو بالمنفصلة[3] .

واخـــتلف في معناها ، فقال البصريون : ((إنها تقدر بـــ"بل" والهمزة مطلقاً . وقال قوم : إنها تقدر بـــ"بل" مطلقاً))[4] .

وقـــد خـــرج النحاة "أم" في البيتين السابقين على أنها المنقطعة ، وقد أجاز سيبويه دخـــول "أم" المنقطعة على حروف الاستفهام إلا الهمزة وعقد لذلك باباً سماه : ((هذا باب بيان "أم" لم دخلت على حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف "أي الهمزة"))[5] .

وفي البـــيت الثاني من الشاهد السابق دخلت "أم" على "هل" ولا يجوز اعتبارهما معاً حـــرفي استفهام ؛ لأنه لا يجوز اجتماع حرفين لمعنى واحد ، فبأي منهما حصل الاستفهام: بـــ"أم" أم بـــ"هل" ؟ وما معنى الخارج عن معنى الاستفهام منهما ؟

ومما يجب توضيحه أن (هل) تأتي بمعنى (قد)[6] في مثل قوله تعالى : ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾[7] .

وقد سبق أن " أم " المنقطعة تكون بمعنى "بل" .

فهـــل جـــردت "أم" مـــن معنى الاستفهام ، وصارت بمعنى "بل" ، وانفردت "هل" بالاستفهام ؟ أم أن "هل" جردت من معنى الاستفهام ، وصارت بمعنى "قد" ، وانفردت "أم" بالاستفهام ؟ قولان أصحهما الأول ، إذ لا يجوز تقدير "هل" هاهنا بـــ"قد" ؛ لوقوع الجملة الاسمية بعدها ؛ لأن " قد" لا تدخل على الجملة الاسمية[8] .

---

(١) الجنى الداني : ٢٠٥ .

(٢) ينظر : الجنى الداني : ٢٠٥ .

(٣) ينظر : النحو الوافي لعباس حسن : ٣ /٥٩٧ .

(٤) الجنى الداني : ٢٠٥ .

(٥) الكتاب ٣: /١٨٩ .

(٦) ينظر : المصدر السابق : ١/١٠٠ ، ١٨٩/٣ ، وينظر : رصف المباني : ٤٠٧ .

(٧) سورة الإنسان الآية : ١ .

(٨) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١٠٨/٣ ، ١٠٩ ، والهمع : ٣٩٥/٤ .

فإذا لم يجز تقدير"هل" بـــ" قد" ، ولم يجز الجمع بين استفهامين ، فكيف يخرج هذا الاجتماع ؟

أورد ابـــن الشجري في ذلك قولين موجزهما : أن "أم" في البيت منقطعة بمعنى "بل" مجردة من الاستفهام ، أو أن أحد الحرفين زائد دخوله كخروجه ، والأولى ألا يكون الزائد "هل" لوقوعها حشواً ؛ لأن الأغلب أن يكون الزائد أولاً[١] .

والقول الأول هو الأقرب .

والصـــحيح أن "أم" المنقطعة تتجرد من معنى الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام حرفاً كانت أم اسماً[٢] .

ويـــبدو - والله أعلم - أن "هل" تكون بمعنى " قد" إذا قرنت بالهمزة كما في قول زيد الخيل [من البسيط] :

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا　　　أَهَلْ رَأَونا بِسَفحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ ؟[٣] .

فقـــوله :" أهـــل" ، أي : "قد رأونا"، وبهذا البيت استدل ابن مالك على أن (هل) بمنزلة (قد)[٤] .

وأورد المرادي أن بعضهم أنكر أن تكون "هل" بمعنى "قد" وأنه يحتمل أن يكون في ذلك جمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد[٥] .

والـــذي يـــبدو لي أنه ليس في الجمع بين الحرفين : "الهمزة" ، و "هل" هنا جمع بين أداتـــين لمعـــنى واحـــد على سبيل التوكيد ، بل يخرج ذلك على خروج أحدهما عن معنى الاســـتفهام إلى معـــنى آخـــر فــــ "هل" هنا معناها "قد" ، إذ لا يجوز أن تكون "هل" للاستفهام ؛ لأن الهمزة لا تكون لمعنى آخر غير الاستفهام فيؤدي هذا إلى اجتماع استفهامين وهو غير جائز ، فالقول بأن "هل" بمعنى "قد" يتحتم إذا دخلت عليها همزة الاستفهام .

ولهذا قال ابن جني : ((ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على "هل" ولو كانت

---

(١) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١٠٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١٧٦/٦ .

(٣) ينظـــر البـــيت في الجنى الداني : ٣٤٤ ، والدرر : ١٤٦/٥ ، وشرح شواهد المغني : ٧٧٢/٢. ويربوع حي من اليمن، والقاع المستوى من الأرض ، والأكم : تل والجمع آكام ، وأكم .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٤٢٧/٣ .

(٥) ينظر : الجنى الداني : ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

علــى مافيها من الاستفهام لم تلاق همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد . وهذا يدل على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر))[1] .

وعلل التبريزي دخول حرف الاستفهام على مثله بتعليل آخر في شرحه لقول عنترة ابن شداد [من الكامل] :

هَلْ غَادرَ الشُّعَراءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ   أَمْ هَلْ عَرفتَ الدَّارَ بعدَ تَوَهُّمِ ؟[2] .

فقــال : ((إنما دخلت "أم" على "هل" وهما حرفا استفهام ؛ لأن "هل" ضعفت في حــروف الاستفهام فأدخلت عليها "أم" ، كما أن لكن ضعفت في حروف العطف ؛ لأنها تكــون مــثقلة ومخففة من الثقيلة وعاطفة ، فلما لم تقو في حروف العطف أدخلت عليها الواو))[3] .

والصــحيح أن الأكثــر في "هل" أن تكون للاستفهام ، ولا يميل البحث إلى القول بضعفها فيه ، والذي يظهر أن "أم" في البيت منقطعة بمعنى "بل" و"هل" للاستفهام .

وممــا يجــب توضــيحه أن "أم" عندما تخلو من الاستفهام فإنها تدخل على أدوات الاســتفهام عدا الهمزة قال سيبويه : ((تقول أم من تقول ، أم هل تقول ، ولا تقول : أم أتقول ؟))[4] .

وبــين الأعلم الشنتمري علة ذلك ، فقال : ((لم تدخل "أم" على الألف لأن "أم" نظير الألف في التعديل والتسوية وأنهما حرفان ليسا باسمين ، والألف هي الأصل في حروف الاســتفهام ، وكــان حقها أن تدخل على سائر حروف الاستفهام ولكنها لما خصت في اســتعمالها بالاســتفهام أو بالجــزاء استغنى عن حرف الاستفهام وحرف الجزاء لدلالتها عليها))[5] .

وقد جاء في القرآن الكريم دخول "أم" على "هل" في قوله تعالى : ﴿ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِى

---

(١) الخصائص : ٤٦٣/٢ .

(٢) ينظر البيت في : أشعار الشعراء الستة الجاهلين للشنتمري : ٤٣٦ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني : ٢٣٤ ، وشرح المعلقات السبع المذهبات للتبريزي : ١٩٩ . ومعنى المتردم : الموضع الذي يستصلح لما اعتراه من الوهن .

(٣) شرح المعلقات العشر المذهبات : ١٩٩ .

(٤) الكتاب : ١٨٩/٣ .

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٨١٠/٢ .

﴿ الظُّلُمَـٰتُ وَالنُّورُ ﴾[1] وتخريجه على ما سبق في شواهد الشعر ، ودافعي إلى ذكر ذلك أن الصفار ذهب إلى منع دخول "أم" على "هل" وغيرها ، لأنه جمع بين أداتي معنى ، وقال :لا يحفظ منه إلا قوله: (أم هل كبير بكى)[2] .

وقد رد المرادي مثل هذا القول ،ووصفه بالوهم وذلك بقوله عن "أم" : ((ولكونها قد تخلو مـــن الاستفهام ، دخلت عليها أدوات الاستفهام ، ما عدا الهمزة وهو فصيح كثير . ووهم من زعم أنه قليل جداً ، لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد))[3] .

وقال أبو حيان عن قول الصفار: ((وهذا ... يدل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله))[4] .

وخلاصـــة القول في هذه المسألة : أنه لا يجوز اجتماع أداتين للدلالة على الاستفهام فإن ورد في الكلام ما ظاهره اجتماع أداتين للاستفهام ، فإن إحداهما تخلع دلالة الاستفهام مـــن الأخـــرى ، وتَخْـــرُجُ الأخرى إلى معنى غير الاستفهام ، فمثلاً (("أم" فيها معنيان : أحـــدهما الاستفهام ، والآخر العطف فلما احتيج إلى العطف فيها مع "هل" ، خلعت منها دلالة الاستفهام ، وبقي العطف بمعنى "بل" للترك))[5] .

وكذلك في مثل : " أهل" ، فإن "هل" هنا بمعنى " قد" ، ولو لم تكن بمعنى " قد" لما جاز دخول الهمزة عليها ، إذ من المحال اجتماع حرفين لمعنى[6] .

---

(١) سورة الرعد الآية : ١٦ .

(٢) ينظر هذا الرأي في همع الهوامع : ٥/٢٤٥ .

(٣) الجنى الداني : ٢٠٦.

(٤) ارتشاف الضرب : ٤/٢٠١٠ ، وينظر : همع الهوامع : ٥/٢٤٥ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٨/١٥٣ .

(٦) ينظر : المصدر السابق : ٨/١٥٢ .

الفرع التاسع : لا يجوز اجتماع أداتي شرط :

لم يجز النحاة الجمع بين أداتي شرط ، كما لم يجيزوا الجمع بين حرفي جر أو استفهام أو نفي .... إلخ ، وما ورد مما يوهم ظاهره أن فيه جمعًا بين أداتي شرط حاول النحاة تخريجه على وجه من الوجوه التي ستوضح في الآتي من الكلام .

فمما يوهم أن فيه اجتماعَ أداتي شرط قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1] .

فهل "ما" شرطية كما أن " أي" قبلها شرطية فيكون في الكلام اجتماع أداتين لأداء معنى الشرط ؟ وإذا لم يكن كذلك فما فائدة "ما" هنا ؟

للنحاة في ذلك عدة آراء ، وهي :

الأول : أن "ما" زائدة للتأكيد[2] ، أي : إنها صلة لتأكيد الإبهام في "أي".

الثاني : أن "ما" شرطية وجمع بين أداتي شرط كما جمع بين حرفي جر[3] على وجه الشذوذ ، نحو قول الشاعر[من الطويل] :

فأَصْبحْنَ لا يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ أَصعَّدَ عَنْ جَوِّ السَّمَا أَمْ تَصَوَّبَا[4]

وسهل ذلك اختلاف لفظي الأداتين[5] .

ويؤيد هذا الرأي ما قرأ به طلحة بن مُصرّف[6] : (أَيًّا مَنْ تدعوا)، فقيل : "مَنْ "

---

(١) سورة الإسراء ، الآية : ١١٠ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب : ٤١٢ ، والكشاف : ٣٧٨/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٩٨/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٩٤/٢ ، والبحر المحيط : ٨٧/٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١٣٨/٣ .و(أيًا) اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط ، وهو (تدعوا) ؛ لأنه بمعنى (تُسمّوا) ، وحذف مفعوله الأول ، وتنوين "أي" تنوين عوض عن المضاف إليه ، أي : أي اسم تسموه ، و"ما" صلة لتأكيد الإبهام في "أي" (حاشية الخضري : ٧٤٦/٢) ، وللباحث رأي في تنوين (أي) سيوضح في الفصل الرابع عند الحديث عن التعويض بالتنوين .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٨٧/٦ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي :٤٢٩/٧.

(٤) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه : ٢١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٢١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٧٠ . قال ابن عصفور : " فأدخل "عن" على الباء تأكيدًا "(ضرائر الشعر : ٧٠) .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٣٣/٢، والتبيان في إعراب القرآن : ٩٤/٢، والبحر المحيط :٨٧/٦ .

(٦) أقرأ أهل الكوفة في عصره ، واسمه : طلحة بن مصرِّف بن عمرو بن كعب اليامي الهمذاني الكوفي . من مشايخه : أنس بن مالك ، كان يسمى سيد القراء ، وهو من رجال الحديث الثقات ومن أهل الورع والنسك . توفى سنة ١١٢هـ (تنظر ترجمته في : الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة : ١٠٧٩/٢ ، ١٠٨٠ .

زائـــدة في هذه القراءة على مذهب الكسائي ، وقيل إنها شرطية ، وقد جمع بينهما تأكيدًا كما تقدم[1] .

الـــثالث : مـــن الـــنحويين من جعل "ما" بعد "أي" الشرطية زائدة أو عوضًا من الإضـــافة[2] ، ولا يستحســـن البحث القول بالتعويض ؛ لأنها لو كانت عوضًا لم تجتمع مع الإضـــافة في قـــوله تعالى : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾[3] ؛ لأنه (لا يجتمع العوض والمعوض منه، بل الصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد)[4] .

الرابع : ذكر الأنباري أن (يعقوب الحضرمي كان يقف على قوله : "أي" ، ويجعل "مـــا" شرطًا في موضع نصب بـــ(تدعوا) . و(تدعوا) مجزوم بـــ"ما" ، ويكون "أي " عنده منصوبًا بفعل مقدر ، وتقديره : أيًا تدعوا)[5] .

ويلحظ الباحث براعة التفكير النحوي عند العلماء ، وكيف تخلصوا مما ظاهره الجمع بـــين أداتين لمعنى واحد بهذه الأقوال المتعددة ، والتي تدل على اطراد امتناع اجتماع أداتين لمعنى واحد .

والـــرأي الذي يرجحه البحث أن "ما" زائدة ، وهي صلة لتأكيد الإبهام في " أي"، ولـــيس ببعـــيد أن تكـــون شرطية مؤكدة للشرط في " أي" ، والتوكيد مستثنى من امتناع اجتماع أداتين لمعنى واحد ، وسهل الجمع بينهما اختلاف اللفظين ، ويؤيد ذلك ما ورد من قراءة طلحة بن مصرف (أيًا من تدعوا) ففيها جمع بين "أي" و"من" الشرطيتين على سبيل الـــزيادة أو التوكيد لتوثيق الكلام وتقويته ، لا على سبيل أن الأداتين اجتمعتا لأداء معنى واحد هو الشرط .

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٨٧/٦ ، والدر المصون :٤٢٩/٧ ، ٤٣٠ .

(٢) ذكر ذلك الجزولي في المقدمة الجزولية : ٤٢ ، وابن عصفور في شرح الجمل : ٤٦٠/٢ ، وذكره عن الجزولي السيوطي في الأشباه والنظائر : ١٤٨/١ .

(٣) سورة القصص ، الآية : ٢٨ .

(٤) الأشباه والنظائر : ١٤٨/١ .

(٥) البـــيان في غريب إعراب القرآن : ٩٨ . ويعقوب الحضرمي هو : يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وهو نحوي ، لغوي ، مقرئ كان عالمًا بالعربية ووجوهها ، والقرآن واختلافه . من مصنفاته "الجامع" جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات . توفي سنة ٢٠٥هـ (تنظرالموسوعة الميسرة : ٢٩٢٥/٣-٢٩٢٧) .

ويؤيد الترجيح الأول قول أبي عثمان المازني عن مثل : " أيُّ مَنَ تضرب أضرب " : ((والحجـــة عندي أن أيًا استفهم به وفيه معنى الجزاء وكذا كل حروف الجزاء ، فلو أضفته علـــى هذه الهيئة كنت مستفهمًا به وفيه معنى الجزاء ، كان محالاً، لأن "مَنْ" جزاء ، و"أي" جزاء ، فلا يجتمع حرفا جزاء))[1] .

ونـــص المازني صريح في النص على امتناع اجتماع أداتي جزاء ، ويخرج ما ظاهره الجمـــع بـــين أداتي جـــزاء كمـــا في المثال السابق على أن دلالة الجزاء خلعت من إحدى الأداتين[2] .

(١) مجالس العلماء للزجاجي : ٦٤ .

(٢) ينظر السابق : ٦٤ .

الفرع العاشر : لا يجوز اجتماع أداتي تأنيث :

الاسم من حيث النوع أو الجنس قسمان : مذكر ومؤنث . وقد ميز النحاة الاسم المؤنث تأنيثاً لفظياً ومعنوياً بعلامات يعرف بها ، وهي[1] :

١- التاء المتحركة في آخر الاسم ، نحو : عائشة ، وفاطمة .

٢- ألف التأنيث المقصورة كحبلى ومها ، والممدودة كحمراء ، وصحراء .

فإذا لحقت الاسم علامة من هذه العلامات دلت على تأنيثه ، ولا يجوز اجتماع علامتين منها للدلالة على هذا المعنى ؛ لأن في ذلك جمعاً بين أداتين لمعنى واحد ، وهو ما لم يجزه النحويون .

ومن صور منع الجمع بين علامتي تأنيث :

١- لا يجوز اجتماع التاء في مثل : "مسلمة" مع تاء الجمع المؤنث .

٢- لا يجوز اجتماع التاء مع الألف المقصورة إن لم تكن للإلحاق .

٣- لا يجوز اجتماع التاء مع الألف الممدودة .

الصورة الأولى : لا يجوز اجتماع (التاء) في مثل : (مسلمة) مع تاء الجمع المؤنث :

إذا أردنا جمع الاسم المؤنث بالتاء جمع مؤنث سالماً ، فإننا نحذف التاء الأولى ، نحو : " مسلمة " و " مسلمات " ، ((وإنما حذفت التاء من "مسلمة" ؛ لأنها علم التأنيث ، والألف والتاء في "مسلمات" علم التأنيث ، ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث))[2] .

فالتاء تدخل في الاسم المفرد المذكر لتؤنثه فيقال في "مسلم" مسلمة ، فإذا جمعت "مسلمة" بالألف والتاء حذفت التاء التي في المفرد ، فلا يقال "مسلمتات" فيجمع بين علامتي تأنيث : علامة تأنيث المفرد ، والعلامة التي هي للجمع ، استغناء بعلامة الجمع عن علامة المفرد .

يقول ابن جني في باب "الامتناع من نقض الغرض" : ((فلو ذهبت تلحق العلامة لنقضت الغرض . وذلك أن التاء في "قائمة" قد أفادت تأنيثه ، وحصلت له حكمه ، فلو ذهبت تلحقها علامة أخرى فتقول : "قائمتات" لنقضت ما أثبت من التأنيث الأول ، بما تجشمته

---

(١) ينظر : اللمع في العربية لابن جني : ١٢٢ ، وهناك من الأسماء المذكرة ما لحقته علامة التأنيث في اللفظ فيكون مؤنثاً لفظًا مذكرًا معنى كحمزة وطلحة وموسى وعيسى .

(٢) المقتضب : ٦/١ .

من إلحاق التأنيث الثاني له ؛ لأن في ذلك إيذاناً بأن الأول به لم يكن مؤنثاً ، وكنت أعطيت اليد بصحة تأنيثه لحصول ما حصل فيه من علمه ، وهذا هو النقض والبداء البتة))[1] .

وظاهر كلام ابن جني أنه إذا أنث اللفظ بعلامة من علامات التأنيث فإنه لا يؤنث بغيرها مع وجودها ؛ لأنه لا يجوز اجتماع علامتي تأنيث في الاسم الواحد ، ولو أنث الاسم بعلامة أخرى مع وجود الأولى لأدى إلى نقض غرض التأنيث الأول ، وكأنه لم يعتد بالتأنيث الأول وقد سبق أن أنث اللفظ به ، وفي ذلك نقض للغرض .

فالصحيح أن يستغنى بتأنيث الجمع عن تأنيث المفرد .

وكان حذف التاء الأولى أولى ؛ ((لأن في الثانية زيادة معنى ، ألا ترى أن الأولى تدل على التأنيث فقط ، والثانية تدل على التأنيث والجمع ، وهي حرف الإعراب ، فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى ، فهي وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً ؛ فصار هذا بمنزلة ما حذف لالتقاء الساكنين ؛ فإنه وإن كان محذوفاً لفظاً إلا أنه ثابت تقديراً فكذلك ها هنا))[2] .

فعلامة التأنيث الثانية تدل على ما تدل عليه الأولى من التأنيث وتزيد عليها بالدلالة على الجمع ، ولهذا حذفت الأولى استغناء بالثانية عنها ؛ لأنه كما يقول أبو حيان : ((لا يوجد في كلام العرب ما أنث بحرفين))[3] .

الصورة الثانية : لا يجوز اجتماع (التاء) مع الألف المقصورة :

وكذلك لا يجوز الجمع بين التاء والألف المقصورة إذا كانت للتأنيث ، فإن كانت للإلحاق جاز الجمع بينهما لأن الألف المقصورة حينئذ زائدة لغير معنى .

يقول أبو علي الفارسي : ((ألا ترى أنك إذا سميت بـ "أرطى" امتنع دخول التاء على الاسم ، ولم يجز كما كان يجوز في حال النكرة))[4] .

أي إن الألف المقصورة في "أرطى" اسماً علماً ، علامة للتأنيث ، فلا تدخل التاء عليها ؛ لأنها دالة على معنى آنذاك ، أما حال كونها نكرة فهي ليست كذلك (ليست

(١) الخصائص : ٢٣٥/٣ .

(٢) الإنصاف : ٤٧/١ .

(٣) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر : ١٥٧/٢ عن أبي حيان .

(٤) المسائل العسكريات : ٢٤١ ، وقال في " إيضاح الشعر " : ٢٠٠ : " ولا يدخل تأنيث على تأنيث ".

للتأنيث) فيجوز دخول التاء عليها .

فإن كانت للإلحاق جاز دخول التاء عليها وتنوينها في النكرة فنقول "أرطاة" .

ولهذا قال ابن يعيش : ((الدليل على أن ألف " أرطى" للإلحاق لا للتأنيث أنه سمع عـــنهم " أرطاة " بإلحاق تاء التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر ؛ لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث))[1] .

ومـــا قـــيل في "أرطى" يقال في "علقى" ونحوها ، فإن الألف المقصورة في "أرطى" و "علقى" مثلاً تكون للتأنيث إذا لم يدخل عليها التاء ، فلا يقال : " أرطاة " و" علقاة " فإذا لحقتها التاء فالألف لغير التأنيث والتأنيث حاصل بالتاء ، والألف زائدة لغير معنى ، أي إنها للإلحاق بـــ (جعفر)[2] ؛ لأنه لا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد .

ومـــا قـــيل في المقصورة يقال في الممدودة قال ابن جني : ((مثل ذلك من الممدود قولهم : طرفاء وطرفاءة ... فمن قال : "طرفاء" فالهمزة عنده للتأنيث ومن قال : "طرفاءة" فالتاء عنده للتأنيث ، وأما الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث))[3] .

وإذ كنا حذفنا تاء تأنيث المفرد لتاء تأنيث الجمع ، لئلا نجمع بين علامتي تأنيث فهل هـــذا حاصل مع جمع ما أنث بالألف المقصورة كـــ" حبلى" مثلاً ؟ وهل في "حبليات" جمع بين علامتي تأنيث ؟ أجاب عن ذلك ابن سيدة ، فقال : ((ليس سبيل الألف سبيل التاء ؛ لأن الألـــف لا تثـــبت على لفظ التأنيث وإنما تنقلب ياء ، وليست الياء للتأنيث ، فإذا قلنا "حبليات" لم نجمع بين لفظي تأنيث))[4] .

وقـــد أشـــكل علـــى بعض النحاة وجود علامتي تأنيث في مثل : "إحدى عشرة"، و "اثـــنتي عشـــرة" ؛ ولهذا قال المبرد : ((فإن قال قائل : فما بالك قلت : إحدى عشرة و"إحـــدى" مؤنـــثة و"عشرة" فيها هاء التأنيث ؟ ... فالجواب في ذلك أن تأنيث "إحدى" بالألف ، وليس بالتأنيث الذي على جهة التذكير ، نحو : قائم وقائمة ، وجميل وجميلة ، فهما اسمان كانا بائنين فوصلا ، ولكل واحد منهما لفظ من التأنيث سوى لفظ الآخر ، ولو

---

(١) شرح المفصل : ١٤٧/٩ .

(٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح : ٨/٥ ، وحاشية الصبان : ٩٤/٤ .

(٣) الخصائص : ٢٧٣/١ .

(٤) المخصص : ٨٩/١٧ ، ٨٠ .

كان على لفظه لم يجز))[1] .

وتوضيح هذا الجواب أن "إحدى" و "عشرة" اسمان منفصلان في الأصل فانفرد كل منهما بعلامة ، والممتنع هو اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، ثم ركبا فبقي كل اسم بعلامـــته هذا من جهة ، والجهة الأخرى أن علامتي التأنيث مختلفتان لفظاً ، والممتنع اتفاق لفظهما .

هذا مضمون جواب المبرد في النص السابق .

ولابن يعيش تعليل جيد في هذه المسألة ، وهو أنه ((لم يمتنع دخول التاء عليها؛ لأن ألف التأنيث بمترلة ما هو من نفس الحرف ، ، ألا ترى أنهم قالوا : "حبلى" و "حبالى" ، فلم يســـقطوا الألـــف في التكسير كما أسقطوا التاء في نحو : قَصْعَة وقِصَاع وجفنة وجفان ، وقالـــوا : حبلـــيات ، فلـــم يســـقطوا ألف التأنيث لاجتماعها مع التاء كما حذفوها في "مســـلمات" لاجتماعها مع التاء ؛ فلذلك يسقطونها مع ثلاثة من العشرة ولا يسقطونها من عشرة مع "إحدى"))[2] .

ومن وجهة نظر البحث أن تعليلي المبرد لا يثبتان عند التحقيق ، فالأول مردود بأن الاســـم المركب كالاسم الواحد يؤنث بعلامة واحدة كما أسلفنا فلا ينبغي أن نؤنث جزأيه فـــنجمع علامـــتي تأنيث ، وإذا صح أن الاسم المركب كالكلمة الواحدة فإنه لا يجوز جمع علامتي تأنيث فيه .

وأمـــا الـــثاني فإنـــه مردود بأن العرب تمنع اجتماع علامتي تأنيث متفقتين لفظاً أو مختلفتين كما سبق توضيحه من منع الجمع بين التاء والألف المقصورة ، وقد خرج النحاة ما ورد منها على أن الألف للإلحاق وليست لمعنى التأنيث .

ومـــا ذكـــره ابن يعيش من أن الألف لا تسقط مع تاء الجمع في مثل " حبليات " فالحقيقة أنها قلبت "ياء" ، وليست الياء للتأنيث .

والـــذي يمـــيل إليه البحث أنها تُخرَّج على قول آخر ذكره بعض النحويين ، وهو ((أن ألف " إحدى " للإلحاق كألف "معزى" إلا أن التركيب منع من تنوينها))[3] .

---

(١) المقتضب : ١٦٣/٢ .

(٢) شرح المفصل : ٢٦/٦ .

(٣) الأشباه والنظائر : ٣٩٥/١ .

علماً بأن "أحد" لا يؤنث إلا بالألف ((لكن لا يقال إحدى إلا مع غيرها ، نحو : إحدى عشرة ، وإحدى وعشرون))[1] فلما كان في الجزء الثاني تأنيث بالتاء (عشرة) أغنى عن التأنيث بالألف وهي وإن كانت ظاهرة في اللفظ إلا أنها لغير معنى التأنيث .

ومما يؤكد عدم جواز اجتماع الألف المقصورة والتاء للدلالة على التأنيث ما نقله السيوطي عن ابن هشام من قوله : ((لا يجوز كسرتُ لزيد رباعيتين علياتين وسفلاتين ؛ لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء ، واجتماع علامتي تأنيث لا يجوز))[2] .

الصورة الثالثة : لا يجوز اجتماع (التاء) مع الألف الممدودة :

ومما يتعلق بعدم جواز اجتماع تأنيثين أنه لا يجوز اجتماع التاء مع الألف الممدودة في الاسم ، فلا يقال مثلاً : حمراءة ، ولا صفراءة[3] .

قال ابن جني : ((قالوا :صحراوات، فأبدلوا الهمزة واواً ؛ لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث))[4] .

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث ؛ لأنه إنما جيء بعلامة التأنيث للدلالة على هذا المعنى (التأنيث) ، وهو حاصل بعلامة واحدة، فالمجيء بعلامة أخرى يؤدي إلى الجمع بين أداتين لمعنى واحد ، وهذا فيه نقض للغرض الذي جاءت حروف المعاني من أجله، وهو الاختصار .

وهناك من ذهب إلى أن في الجمع بين علامتي التأنيث نوعاً من الثقل فمانع الاجتماع عنده لفظي ، لا معنوي ، وعنده أنه إذا قيل مثلاً : "ثلاثة مكتبات" فإن الجملة تصبح ثقيلة بالتأنيث في جزأيها ، فتحتم حذف التاء مع المفرد المؤنث حتى لا يدخل تأنيث على تأنيث ، فيحدث نوع من الثقل[5] .

ويرى البحث أن مثل هذا القول جدير بالتقدير فيضاف إلى المانع المعنوي .

والحق أن من ينطق "مسلمات" بحذف تاء التأنيث الأولى يجد خفة في اللفظ ، بخلاف

---

(١) المصباح المنير للفيومي : ٢٤٩ .

(٢) الأشباه والنظائر : ٣٩٤/١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣٣٥/٣ .

(٤) الخصائص : ٢١٤/١ .

(٥) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي للدكتور : أحمد عفيفي ، ص : ٣٦٧ .

القائل "مسلمتات" فإن الكلمة ثقلت بعلامتي التأنيث .

وعلـى ذلك يمكن تخريج وجود علامتي تأنيث في مثل "إحدى عشرة" على أنه لا يحدث في الواحد إذا ركب تغيير نظراً لخفته وكذلك الاثنين[1] .وهو رأي ليس ببعيد.

ومما يجب بيانه أنه كما لم يجز الجمع بين علامتين لمعنى واحد في الكلمة كالتأنيث علـى ما سبق ، فإنه لا يجوز جمع ما كان على وزن جمع القلة نحو " أفعال" بالألف والتاء ، (وذلك أن " أفعالاً" للعدد القليل ، والألف والتاء أيضًا له ، فلا يستقيم أن يجتمع في الكلمة شيئان لمعنى)[2] .

وكذلك لا يجوز الجمع بين الواو والنون ، وبين بناء القلة للسبب نفسه[3] .

بمعـنى أن جمع التصحيح موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال القلة كـ " أفعال" ونحوها ، (لئلا يكون ذلك كاجتماع شيئين لمعنى واحد، وذلك مرفوض في كلامهم)[4] .

ويستطيع الباحث ان يخرج بفائدة يجب إثباتها في نهاية دراسة مسائل هذا المبحث قبل إثباتها في نتائج البحث ، وهي : أن النحاة لم يجيزوا الجمع بين أداتين لمعنى واحد إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة ، إذ أجازوا الجمع بين الأداتين المتفقتين في المعنى إذا اختلف لفظهما ، وقد اجتمعتا لتؤكد إحداهما الأخرى كما في نحو : " ما إن زيد منطلق " ،فـ "ما" و "إن" مختلفان في لفظهما ومعناهما واحد ، وهو النفي ، ويؤكد أحدهما الآخر[5] .

---

(١) المرجع السابق : ٣٣٠ .

(٢) إيضاح الشعر : ١٧٢ .

(٣) ينظر : المصدر السابق : ١٥٦ .

(٤) خزانة الأدب : ٣٤/٨ .

(٥) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٧٨٥/٢ ، وقواعد التوجيه في النحو العربي : ٢٢٠ .

المبحث الثالث :

مسائل أخر مانع الاجتماع فيها اتفاق المعنى

١- لا يجوز اجتماع إعرابين من مكانين :

الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة، أو سكون، أو ما يقوم مقامهما ، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله، وهو الأكثر ، كالضمة ، والفتحة، والكسرة في نحو : ضرب زيدٌ غلامَ عمرٍو، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع : لا نولُك أن تفعل ، ولعمرُك ، وكنصب : سبحانَ اللهِ، ورويدَك ، وكجر: الكُلاع وعرِيْط من ذي الكلاع وأم عريط[١] .

فدلالة الرفع مثلاً تحدث بالضمة أو ما ينوب منا بها كالواو ، ولا يجوز نسبة دلالة واحدة إلى شيئين ، فنجعل الإعراب بالحركة (الضمة) والحرف (الواو) معاً ، فنجمع على الكلمة إعرابين متفقين من مكانين ؛ (لأنه لم توجد قط في كلام العرب كلمة معربة بإعرابين)[٢] .

وقد سبق سيبويه إلى بيان امتناع اجتماع رفعين أو نصبين أو جرين في اسم واحد، فقال : ((لو سميت رجلاً بمسلمِين قلت : هذا مسلمون ، أو سميته برجلَين قلت : هذا رجلان ، لم تثنه و لم تجمعه ...من قبل أنه لا يكون في اسم واحد رفعان ولا نصبان ولا جران ولكنك تقول : كلهم مسلمون ، واسمهم مسلمون ، وكلهم رجلان ، واسمهم رجلان . ولا يحسن في هذا إلا هذا الذي وصفت لك وأشباهه . وإنما امتنعوا أن يثنوا (عشرين) حين لم يجيزوا (عشرونان) ، واستغنوا عنها بأربعين . ولوقلت: ذا لقلت مئتانان وألفانان، واثنانان . وهذا لا يكون . وهو خطأ لاتقوله العرب))[٣] .

أي أنه لا يجوز تثنية ما سمي بجمع مذكر سالم ، ولا جمع ما سمي بمثنى جمع مذكر سالماً كما مثل في النص ؛ لأن في ذلك جمعاً بين علامتي إعراب ، وهما الألف والواو (مسلمونان أو مسلمانون) ، وكذلك الألف والألف (ألفانان) ، والواو والواو (مسلمونون) في حالة الرفع، ، والياءان في حالتي النصب والجر . فلما كان في ذلك استلزام اجتماع إعرابين في كلمة واحدة لم يجز[٤] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٨/١.

(٢) ينظر : الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع ١٣٥/٢.

(٣) الكتاب : ٣٩٢/٣ ، ٣٩٣.

(٤) ينظر : همع الهوامع : ١٤٠/١.

ولهذا فإن النسب إلى جمع المذكر السالم في مثل : " هذه قِنَّسْرُونَ ويَبْرُونَ " إذا لم تكن النون معتقب الإعراب يكون بحذف النون والواو لمجيء حرفي النسب، فيقال : " هذا رجلٌ قِنَّسْرِيٌّ ويَبْرِيٌّ " ، ولو أثبتا لكان في الاسم رفعان، ونصبان، وجران ، أحدهما في ياء النسب والآخر في الواو، أو الياء[1] .

و مما يتصل بامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة اختلاف النحويين في إعراب الأسماء الستة على مذاهب أوصلها السيوطي في الهمع إلى اثني عشر مذهباً، منها : أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً[2] .

وقد نسبه المبرد في المقتضب ، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف، وابن يعيش في شرح المفصل إلى جمهور الكوفيين ، ونسبه ابن الشجري في أماليه ، والعكبري في التبيين إلى الفراء ، ونسبه السيوطي في الهمع إلى الكسائي ، والفراء[3] .

فمذهب الكوفيين إذاً أن الأسماء الستة معربة من مكانين، ومذهب البصريين أنها معربة من مكان واحد ، وملخص حجة الكوفيين أن الأسماء الستة المعتلة المضافة معربة من جهتين بحركة مفردها وبالحرف ؛ للإجماع على إعرابها بالحركات مفردة ، فتلك الحركات موجودة في حال إضافتها ، فيقولون : الضمة والواو علامة الرفع ، والفتحة والألف علامة النصب ، والكسرة والياء علامة الجر[4] .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : ((إنما قلنا إنه معرب من مكان واحد ؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى - وهو الفصل ، وإزالة اللبس ، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض ، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك – وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين ؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة))[5] .

---

(١) ينظر الكامل للمبرد : ٦٣٥/٢.

(٢) تنظر هذه المذاهب في الهمع ١٢٣/١-١٢٧.

(٣) ينظر : المقتضب ١٥٣/٢ ، والإنصاف ٢٤/١ ، وشرح المفصل ٥٢/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٤٣/٢ ، والتبيين :٩٠ ، والهمع : ١٢٥/١.

(٤) ينظر الإنصاف ٢٤/١ ، وهذا تلخيص عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي في كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٢٨ .

(٥) الإنصاف :١/ ٢٦ ، ٢٧ .

ونظّر الأنباري لما ذكره البصريون بقوله : ((ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة...لأن كل واحدة من التاءين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث ، وتقوم مقامها ، فلم يجمعوا بينهما ؛ فكذلك هاهنا))[1] .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين إعرابين ، كما لا يجوز الجمع بين تعريفين ولا تأنيثين[2] ، وما ذكره الكوفيون مردود بما يلي :

(١) أنـــه لا يوجد في كلام العرب معرب له إعرابان ، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاجت إلى عاملين فبطل ما قالوه[3] .

(٢) أن الإعـــراب يفـــرق بـــين المعاني ، والفرق يحصل بعمل واحد فلا حاجة إلى آخر[4] .

(٣) أنه يفضي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات الإعراب ، وهو قولك : " فوك " و" ذو مـــال" ، فإن ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هو كل الكلمة ، فإذا كان ذلك إعراباً فأين المعرب ؟

ولا يصح قياسه على قولهم : "هذا امرُؤٌ ، ورأيتُ امرَءاً ، ومررتُ بامرِئٍ "، فإن الراء والهمزة تختلف حركتهما ، لأنا نقول حركة الراء تابعة لحركة الهمزة ، وليست إعراباً ، كما أن الحركة قبل حروف المد تابعة لها وليست إعراباً[5] .

قال ابن عصفور : ((وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف فمذهب فاسد ؛ لأن العامل لا يحدث علامتي إعراب في معرب واحد ، وأيضاً فإنه يؤدي إلى بقاء "فيك" و"ذي مال" على حرف واحد ؛ لأن الإعراب زائد على الكلمة))[6] .

وضعف ابن يعيش مذهب الكوفيين من قبل أن الإعراب أمارة على المعنى ، وذلك يحصل بعلامة واحدة و لم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها[7] .

---

(١) المصدر السابق : ٢٧/١.

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢٤٣/٢.

(٣) ينظر : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص: ٢٨ ، وينظر الإنصاف :٢٧/١.

(٤) ينظر : التبيين : ٢٠٠ .

(٥) ينظر : المصدر السابق : ٢٠٠.

(٦) شرح الجمل : ١٢١/١.

(٧) ينظر : شرح المفصل : ٥٢/١.

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه لا يجوز اجتماع إعرابين من مكانين في الكلمة ، كما لا يجوز الجمع بين تعريفين ولا تأنيثين ؛ لأن في ذلك جمعاً بين شيئين لمعنى واحد ، والإعراب أمارة على معنى ، وذلك المعنى يحصل بعلامة واحدة تحدث بعامل واحد ، ولا يمكن لعامل واحد إحداث علامتي إعراب في كلمة واحدة .

٢- لا يجوز اجتماع علامتي إشارة بدخول إحداهما على الأخرى :

مـــن المعلوم أن اسم الإشارة " هذا " ونحوه يشار به إلى شيء حاضر ، وأنه إذا كان في الحضرة أكثر من جنس فإنه لابد من ذكر اسم الجنس ، فيقال : هذا الرجل مثلاً ، وهذا الذكر يدفع اللبس ويعرف بالمشار إليه .

وإذا لم يكن في الحضرة إلا واحد ، فإنه يكفي أن يقال : هذا ، فالإشارة لاتقع إلا عليه ، ولا يجوز أن يقال في هذه الحالة : هذا الرجل ؛ ولهذا قال الجرجاني : ((وإذا لم يكن بحضرتك إلا واحد ، كفى أن تقول : هذا ؛ لأن الإشارة لا تقع إلا إليه .فإن ذكرت الجنس نحو : هذا الرجل ، كان تأكيدًا ، ولا يجوز أن يقال : إن الألف واللام في قولك : " هذا الرجل "، للإشارة ؛ لأن اللام لو كان يتضمنها لاستغنى عن " هذا " وما أشبهه ، وامتنع من الاجتماع معه ، إذ لا يجمع بين علامتين متفقتين))[1] .

والجرجاني هنا يقصد أن في "أل" دلالة على الإشارة إلى الجنس فلا يظن أنهما كلمة إشارة ، ولما لم يكن في الحضرة إلا جنس واحد فإنه يكتفى بالإشارة إلى هذا الجنس باسم الإشارة " هذا " ، أو بإلحاق هذا الجنس " أل " ، فيقال : " الرجل" مثلاً ، ولا يجمع بينهما إلا على سبيل التأكيد ؛ لأنه لا يجوز اجتماع شيئين لمعنى واحد .

٣- لا يجوز اجتماع اسمين موصولين صلتهما واحدة :

لم يجز المحققون من النحاة الجمع بين اسمين متفقين معنى ، كما لم يجيزوا الجمع بين أداتين لمعنى واحد على ما جاء في المبحث السابق .

وقد جاء في حديث النحاة عن مسائل التمرين الجمع بين اسمين موصولين في مثل : " الذي الذي في داره عمرو " ، ونبه ابن السراج إلى أن الجمع بين موصولين لم يجيء في

---

(١) المقتصد : ٩٢٣/٢ .

كلام العرب، وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبًا لهم[١] ،كما رأى غيره من النحاة كابن هشام دخول الموصول على الموصول في بعض القراءات القرآنية شاذاً[٢] ، كقراءة زيد بن علي العجلي الكوفي((والذين مَنْ قبلكم))[٣] .

ورأى الزمخشري هذه القراءة مشكلة ، وذهب إلى أن وجهها على إشكالها أن يقال : أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدًا[٤] .

و لم أجد من أجاز اجتماع اسمين موصولين من غير تأويل أو تخريج إلا الفراء ، إذ قال : ((العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما ، فمن الأسماء قول الشاعر[٥] [من الطويل]:

مِن النَّفَرِ اللائي الذينَ إذَا هُمُ   يَهَابُ اللِّئامُ حَلقَةَ الباب قَعْقَعُوا

فجمع بين اللائي والذين ، وأحدهما مجزئ عن الآخر))[٦] .

فأما الجمع بين الأداتين لتؤكد إحداهما الأخرى إذا اختلف لفظهما ، فهو جائز عند النحاة على ما سلف في المبحث السابق ، ولهذا قال الأعلم الشنتمري : ((قد يجتمع الحرفان في معنى واحد فيؤكد أحدهما الآخر))[٧] .

والفراء وسع القاعدة فجعلها شاملة الحروف والأسماء ، وهذا الشاهد الذي استشهد به رواه الرواة ، فلم يجمعوا بين (اللائي والذين)[٨] ، قال البغدادي : ((وجميع من روى هذا البيت رواه : (من النفر البيض الذين) ، أو (من النفر الشم الذين) ، و لم أر من رواه :

---

(١) ينظر الأصول في النحو : ٢/ ٣٥٤ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٥٣٢ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢١ . و لم أقف على هذه القراءة فيما توفر لي من كتب القراءات كالمحتسب ، والإتحاف ، والنشر ، تنظر في : مغني اللبيب : ٥٣٢ ، والبحر المحيط : ٢٣٤/١ ، والدر المصون : ١٨٧/١ ، وزيد بن علي العجلي الكوفي إمام حاذق ، كان شيخ الإقراء ببغداد ، توفى سنة ٣٥٨هـ . (تنظرترجمته في : الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة : ٩٢٨/١-٩٣٠) .

(٤) ينظر الكشاف : ٩١/١ .

(٥) البيت لأبي الربيس عباد بن طهفة أو عباد بن عباس، وهو في معاني القرآن للفراء : ٨٤/٣، والأصول : ٣٥٤/٢ ، وإيضاح الشعر للفارسي : ٤٤٢ . والقعقعة : الصوت،والمراد أنهم لا يتهيبون لقاء الناس .

(٦) معاني القرآن : ٨٤/٣ .

(٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٧٨٥/٢ .

(٨) ينظر : الأصول في النحو : ٣٥٥/٢ .

(من النفر اللائي الذين) إلا النحويين))[١] .

ولو سلم الباحث صحة هذه الرواية التي أوردها النحويون ، وذهب إلى أن الموصول الثاني في القراءة الشاذة وفي البيت توكيد للموصول الأول ، فلا يكون للموصول الثاني صلة ؛ لأنه إنما أتي به للتأكيد ، لو سلم ذلك فإن القياس لا يجيزه ؛ (لأن القياس إذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته لأنها من كماله ، وإذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه لافتقاره إليه ولا يعيدونه وحده إلا في ضرورة ، فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذي الصلة بمترلة جزء منه)[٢] .

ويتساءل الباحث: كيف يخرج البيت والقراءة إذا لم يكن الموصول الثاني تأكيدًا للأول ؟

وجوابه : أن النحاة جعلوا الصلة للموصول الثاني في البيت وهو خبر مبتدأ محذوف ، والمبتدأ المحذوف والموصول الثاني في موضع الصلة للموصول الأول ، وتقديره : (من النفر اللائي هم الذين إذا هم) ، وجاز حذف المبتدأ وإضماره لطول خبره ، وكتخريج البيت تخرج القراءة ، ويكون التقدير : (والذين هم مَنْ قبلكم)[٣] .

ولا شك أن في تخريج النحاة هذا تعسفاً ، والذي يميل إليه البحث هو ما ذكره ابن السراج من أنه لم يرد الجمع بين موصول وموصول في كلام العرب[٤] ، وما ورد من ذلك فهو شاذ[٥] .

٤- لا يجوز اجتماع طلبين على مطلوب واحد :

نص النحاة على أن " إنّ " وأخواتها لا يجوز دخولها على مبتدأ في خبره معنى الطلب ، وبينوا العلة مع كل أداة من هذه الأدوات[٦] .

والمعلوم أن الترجي بـ " لعل " ، والتمني بـ " ليت " طلب ، فإذا قيل : ليت زيدًا قائمٌ ، ولعل زيدًا قائمٌ ، فإن تمني القيام ورجاءه طلب[٧] .

---

(١) خزانة الأدب : ٨٣/٦ .

(٢) البحر المحيط : ٢٣٤/١ ، وينظر : الدر المصون : ١٨٨/١ ، وروح المعاني : ١٨٧/١ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٢٣٤/١ ، والدر المصون : ١٨٨/١ .

(٤) ينظر : الأصول : ٣٥٤/٢ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ٥٣٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٩٥/٦ .

(٧) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٩/١ .

ولما كان الطلب ثابت بكل من " ليت " ، و " لعل " لم يجز الإخبار عنهما بجملة الطلب ، فلا يقال مثلاً : ليت محمدًا اضربه .

قال الرضي في معرض حديثه عن علل منع دخول أخوات " إنَّ " على مبتدأ في خبره معنى الطلب : ((وأما " ليت ولعل " ، فلأنهما لطلب مضمون الخبر ، فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب آخر ، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد))[1] .

أي : إنه لا يجوز الإخبار عن " ليت ولعل " بالطلب ؛ لأنهما للطلب ، فالإخبار عنهما بالطلب يؤدي إلى جمع شيئين لمعنى واحد ، ولا يجوز في العربية اجتماع شيئين لمعنى واحد .

٥- لا يجوز اجتماع قسمين في تركيب واحد :

من المعلوم أن لام الابتداء أحد الحرفين الموجبين اللذين يتلقى بهما القسم ، وهما : اللام ، و" إنَّ " ، مثل : واللهِ لَزيدٌ قائمٌ ، وواللهِ إنَّ زيدًا لَعاقلٌ ، وقد تتعرى اللام من القسم وتخلص للابتداء في مثل : " لَعمرُك لأفعلنَّ أو لأقومنَّ .

وعلل الفارسي تجردها للابتداء وخلوها من معنى القسم في المثال السابق بامتناع دخول القسم على القسم[2] .

وقال ابن جني : ((فهذه اللام لام الابتداء معراة من معنى الجواب ، وذلك أن قولك " لعمرك " قسم ، ومحال أن يجاب القسم بالقسم ، فلا يجوز إذن أن يكون التقدير : واللهِ لَعمرُك لأقومنَّ ، كما يجوز إذا قلت : لَزيدٌ قائمٌ ، أن يكون تقديره : واللهِ لَزيدٌ قائمٌ))[3] .

وهذا يعني أن أحد القسمين يغني عن الآخر إذا اجتمعا في تركيب واحد .

---

(١) شرح الكافية : ٩٥/٦ .

(٢) ينظر : المسائل المشكلة (البغداديات) : ٢٣٧ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ٦١/٢ .

٦- لا يجوز اجتماع مدحين بوقوع أحدهما على الآخر ودخوله عليه :

مـــن المعــروف أن " نِعْـــمَ " فعل مدح ، وأن اسم التفضيل مدح ، وقد نص ابن السـراج علـى أنه لا يجوز أن يقال : " نِعمَ أفضلُ الرَّجلين أخوك " ؛ لأن " نعم " مدح ، واسم التفضيل مدح ، والمدح لا يقع على المدح[١] .

وفي هذا التركيب الذي منعه ابن السراج جاء فاعل " نعم " مضافًا إلى ما فيه " أل" ، وهو مما يشترط في فاعل " نعم " ، فالظاهر يجيز هذا التركيب إلا أن ابن السراج يرى أن دلالة المدح مستفادة من " نعم " و " أفعل " التفضيل ، فيغني أحدهما عن الآخر[٢] .

٧- لا يجوز اجتماع خطابين :

لم يجز النحاة اجتماع خطابين، كما لم يجيزوا اجتماع استفهامين ، ونحوه، مما فيه جمع بين أداتين لمعنى ، فلم يجيزوا الجمع بين النداء بالياء مثلاً ، وبين الخطاب بالكاف، فلا يقال : (يا غلامك) ؛ لأن النداء خطاب، والكاف للخطاب، وفي هذا جمع بين خطابين ، وما ورد من الجمع بين ضمير الخطاب التاء، وبين كاف الخطاب، فقد خرجه النحاة على ما سأوضحه .

ففـــي مثل قول العرب : (أرأيتَكَ فلاناً ما حاله) اجتمع ضمير الخطاب (التاء) و(كاف الخطاب) ، وورد ذلك في القرآن الكريم أيضاً . قال تعالى :﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَـٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾[٣] . وقال جل اسمه : ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٤] .

فهل الكاف فيما سبق للخطاب كما أن التاء للخطاب ؟ أم أن أحدهما جرد من معنى الخطاب ؟ وما المعنى الذي أتي به من أجله إذا جرد من معنى الخطاب ؟ .

أجاب سيبويه – رحمه الله – عن ذلك ، فقال : ((مما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب : أرأيتَك فلاناً ما حاله ، فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع ، ولو لم تُلحق

(١) ينظر : الأصول في النحو : ١/١١٤ .
(٢) ينظر : قواعد التوجيه في النحو العربي (رسالة دكتوراه) لعبد الله سيد الخولي : ٢٢٥ .
(٣) سورة الأنعام الآية : ٤٠ .
(٤) سورة الإسراء الآية : ٦٢.

الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك : يا زيد ، ولحاق الكاف كقولك : يا زيد ، لمن لو لم تقل له يا زيد استغنيت . فإنما جاءت الكاف في (أرأيتَ) والنداء في هذا الموضع توكيداً . وما يجيء في الكلام توكيداً لو طرح كان مستغنى عنه ، كثير))[1] .

ويفهم من كلام سيبويه أن الكاف في مثل هذه التراكيب حرف وليست باسم فلا محل له من الإعراب ، وجيء به لتوكيد الخطاب الأول الواقع بالتاء التي هي في محل رفع فاعل، ولذلك فإنه يستغنى عنه لو حذف ، فلا حاجة للكاف هنا ، كما أنه لا حاجة لنداء المقبل عليك .

يؤيد ذلك قول الأخفش : ((فهذا الذي بعد التاء من قوله (أرأيتَكم) إنما جاء للمخاطبة . وترك التاء مفتوحة كما كانت للواحد ، وهي مثل كاف (رويدك زيداً) إذا قلت : (أروِدْ زيداً) فهذه الكاف ليس لها موضع فتسمى بجر ولا رفع ولا نصب ، وإنما هي من المخاطبة مثل كاف "ذاك"))[2] .

أي إن " الكاف " حرف خطاب لا موضع له من الإعراب .

هذا وقد ذكرالفراء أن للعرب في(أَرَأَيْتَ) لغتين ومعنيين :

((أحدهما : أن يسأل الرجلُ الرجلَ : أرأيتَ زيداً بعينك ؟ فهذه مهموزة . فإذا أوقعتها على الرجل منه قلت: أرأيتك على غير هذه الحال ؟ تريد : هل رأيت نفسك على غير هـــذه الحال . ثم تثني وتجمع ، فتقول للرجلين: أرأيتماكما ، وللقوم : أرأيتموكم ، وللنسوة : أرأيتنَّكن، وللمرأة أرأيتِكِ . والمعنى الآخر أن تقول : أرأيتَك ، وأنت تريد : أخبرني وتهمزها وتنصب التاء منها ؛ وتترك الهمزة إن شئت ، وهو أكثر كلام العرب ، وتترك التاء موحدة مفتوحة للواحد والواحدة والجميع مؤنثه ومذكره . فتقول للمرأة : أرأيتَك زيداً هل خرج ، وللنسوة : أرأيتَكن زيداً ما فعل . وإنما تركت العرب التاء واحدة لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعاً على نفسها ، فاكتفوا بذكرها في الكاف ، ووجــــهوا التاء إلى المـــذكر والتوحيد ، إذ لم يكن الفعل واقعاً . وموضع الكاف النصب وتأويله رفع ؛ كما أنك إذا

---

(١) الكتاب : ٢٤٥/١ .

(٢) معاني القرآن :٤٨٩/٢ .

قلت للرجل : دونك زيـــداً ، وجدت الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعـــنى رفـــعاً لأنها مأمورة))[1] .

والفراء هنا يخالف سيبويه والأخفش وغيرهما من البصريين ، فيرى أن ((التاء هي حرف خطاب ، وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استعيرت ضمائر النصب للرفع))[2] ، ويرده صحة الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قط مرفوعة[3] .

وعلل ابن الشجري إفراد الضمير على اللغة الثانية السابقة في قول الفراء بقوله : ((إنما أفرد الضمير في هذا النحو ، لأنه لو ثنى وجمع ، فقيل : أرأيتماكما وأرأيتموكم ، وأرأيتنـــّكنّ ، كان ذلك جمعاً بين خطابين، ولا يجوز الجمع بين خطابين، كما لا يجوز الجمع بين استفهامين))[4] .

ووضح ابن الشجري قوله السابق قائلاً : ((يوضح لك هذا أنك تقول : ياغلامي ويا غلامنا ويا غلامهم ، ولا تقول : يا غلامكم ، لأنه جمع بين خطابين ، خطاب النداء والخطاب بالكاف ، فلذلك وحدوا التاء في التثنية والجمع ، وألزموها الفتح في الحالين ، وفي خطاب المرأة إذا قلت أرأيتَكِ ، لأنهم جردوها من الخطاب))[5] .

وعلى هذا القول تكون التاء مجردة من الخطاب في (أرأيتَك) ونحوها، والكاف منفردة به، وهي حرف لا محل له من الإعراب، بمنزلة الكاف من (ذاك) ونحوها، وبذلك لايكون في هذا التركيب جمع بين خطابين على ما سبق توضيحه ؛ لأنه أفرد التاء مع التثنية والجمع ، والممتنع هو تثنية التاء وجمعه ؛ (لأنه لو ثنى وجمع فقيل : أرأيتماكما وأرأيتموكم وأرأيتنكن ، كان ذلك جمعاً بين خطابين ، و لا يجوز الجمع بين خطابين ، كما لا يجوز الجمع بين استفهامين)[6] .

وأما ما ورد من الجمع بين خطاب النداء والخطاب بالكاف فلم يرتضه النحاة ، ورآه بعضهم محالاً، ولذلك قال المبرد : ((اعلم أن إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب

(١) معاني القرآن للفراء : ٣٣٣/١.
(٢) البحر المحيط : ١٢٩/٤.
(٣) ينظر مغني اللبيب : ١٨٧ .
(٤) أمالي ابن الشجري : ١٣/٢.
(٥) السابق : ١٤/٢ .
(٦) الأشباه والنظائر : ٢١٩/٤.

محال ، وذلك لأنك إذا قلت : (يا غلامك) أقبل ، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف))[1] .

وأجاز ذلك في الندبة(فيجوز يا غلامك ، ويا أخاك ؛ لأن المندوب غير مخاطب ، وإنما هو متفجع عليه)[2] .

واحتج لذلك أبو علي الفارسي ، حيث قال : ((يقوي هذا الذي سلكه تركهم للتاء في (أرأيتَ) على حالة واحدة للمذكر والمؤنث وللاثنين والجميع ،كأنه لما صارت علامة الخطاب فيما بعد التاء خرجت هي من أن تكون علامة خطاب ، ألا تراها على حالة واحدة في جميع الأحوال ، كما لم يجتمع هنا علامتان للخطاب كذلك لم يجتمع في " يا غلامك "))[3] .

أما ما ذهب إليه المبرد من إجازة ذلك في الندبة ، فقال عنه أبو علي : ((فأما ما قاله في المندوب فلوقال قائل : إنه لا يجوز أيضاً كما لا يجوز في المنادى ، من حيث كان منزلاً منزلة المخاطب ، وإن كان ميتاً لكان قولاً ، ألا ترى أنه بُني كما بُني المخاطب لوقوعه موقع حرف الخطاب ، فالبناء يدل على أنه بمنزلة المخاطب المواجه))[4] .

ونقل السيوطي عن أبي علي الفارسي قوله : ((ولو قال : (ياذاك) كان (ذا) قد وقع موقع الخطاب فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً ، وهو أشبه بالأول))[5] .

أي إنه شبيه لـــ (يا غلامك) حيث اجتمع فيه خطابان خطاب النداء والخطاب بالكاف .

وما ورد من نداء ضمير المخاطب في مثل : (يا أنت) ، و (يا إياك قد كَفَيْتُك) خرجه بعض النحاة على الشذوذ والندرة[6] .

---

(١) المقتضب : ٢٤٥/٤.

(٢)المصدر السابق : ٢٤٥/٤.

(٣) المسائل البصريات : ٥٧٨/١ ، وقال الثمانيني عن " يا غلامك " : " إما ان يكون قد جمعت في الاسم بين علامتي خطاب وهذا لا يجوز ، أو يكون لما أضفت المنادى إلى كاف الخطاب خرج من أن يكون مخاطبًا ، وإذا خرج من الخطاب بطل أن يكون منادى فإذا بطل أن يكون منادى فسد الكلام " (الفوائد والقواعد : ٤٣٩) .

(٤) المصدر السابق : ٥٧٩/١ .

(٥) الأشباه والنظائر : ٣٩٧/١ .

(٦) ينظر المقرب لابن عصفور : ٢٤٣ ، والهمع : ٢٦/٣ ، والتصريح : ١٢/٤ .

وقد قال سيبويه : ((زعم الخليل –رحمه الله– أنه سمع بعض العرب يقول : يا أنت . فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد ، وإن شئت قلت :" يا " فكان بمنزلة يا زيد ، ثم تقول : إياك أعني))[1] .

وعلى ذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب بناء المنادى ؛ (لأنه وقع موقع اسم الخطاب ؛ لأن الأصل في " يا زيد " أن تقول : " يا إياك " أو " يا أنت " ؛ لأن المنادى لما كان مخاطباً كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب ، فيقال : " يا إياك " أو " يا أنت ")[2] .

ومذهب جمهور النحاة أنه لا ينادى الضمير ، والعلة في عدم جواز نداء ضمير المخاطب أنه لا يحسن الجمع بينه وبين النداء ؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر[3] .

وما استُدل به من قول الشاعر { من الرجز } :

يَامُرَّ يَا ابنَ وَاقِعٍ يَا أَنتَا   أنتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا[4]

قال عنه ابن عصفور : ((وقد ينادى المضمر المخاطب في نادر كلام ، أو ضرورة شعر، وتكون صيغته صيغة المنصوب ؛ نحو ما حكي من قول بعضهم : " يا إياك قدكفيتك" وقد تكون صيغته صيغة المرفوع))[5] . واستشهد بالبيت السابق .

كما خُرِّج على أنه يجوز أن يكون المنادى محذوفاً، و(أنت) مبتدأ ، والثاني توكيد لفظي له[6] .

قال خالد الأزهري : ((وأجاب المانع عن المثال وعن البيت بأن " يا " فيهما للتنبيه لا للنداء ، و" إياك" في المثال من باب الاشتغال ، و " أنت " الأول في البيت مبتدأ ، والثاني كذلك ، أو توكيد ، أو بدل ، أو فصل ، والموصول خبر))[7] .

---

(١) الكتاب : ٢٩١/١.

(٢) الإنصاف : ٣٠٣/١ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ٤٦/٣ .

(٤) البيت لسالم بن دارة الغطفاني في نوادر أبي زيد : ٤٥٥ ، وبلا نسبة في الإنصاف : ١/ ٣٠٣. وورد في رواية أخرى : (يا أبجر بن أبجر يا أنتا ...) .

(٥) المقرب : ٢٤٣.

(٦) ينظر : الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي : ٢٧/٣ .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح : ١٢/٤ .

و نقل السيوطي عن الأبذي في شرح الجزولية قوله : ((لم يجمع بين حرف النداء ، وضمير الخطاب ؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر))[1] .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه لا يجوز اجتماع خطابين في كلام واحد ، وماورد من اجتماع التاء والكاف في (أرأيتَك) ونحوها ، فإن التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف مجرد عن الضمير ، فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى[2] .

وما ورد من الجمع بين النداء وضمير الخطاب كـ"يا أنت" ، فإنه نادر وشاذ على مذهب الجمهور[3] .

٨- لا يجوز اجتماع " كِلا " مع الأفعال الدالة على حدوث الفعل من اثنين :

في العـربية أفعـال تدل على حدوث الفعل من اثنين بصيغتين هما : تفاعل ، وافتعل كتصارع الرجلان واصطرعا ، وتخاصما واختصما ... إلخ ، وقد بين أبو علي الفارسي أنه لا يجوز في شيء من هذه الأفعال أن يؤكد بـ " كِلا " ؛ (لأنها لا تكون إلا من اثنين ... فلمـا علـم من المعنى واللفظ أنه لا يكون إلا من فاعلين صار التأكيد بـ " كِلا " لايفيد فيها)[4] .

بمعـنى أن هـذه الأفعال نص في حدوث الفعل من طرفين ، فلو ذُهب للتأكيد على حصول الفعل من الاثنين بـ " كِلا " لم يكن لهذا التأكيد فائدة ؛ لأنه (إنما يجيء بالتوكيد لئلا يُتوهَّم النقصان ولا الزيادة)[5] .

ولا شـك أن " كِلاَ" اسم مفرد مصوغ للتثنية ، فلا يجوز أن يقال مثلاً : اختصم الـرجلان كلاهمـا ، بـل يقـال : اختصم الرجلان دون التأكيد بـ"كلا " ؛ لأن الفعل " اختصـم " يعلـم منه أنه لا يكون إلا من اثنين ، فلا وجه للإتيان بما يؤكد حصوله من اثنين ؛ فيكون في ذلك جمع بين شيئين لمعنى واحد ، وهو ما لم يجزه النحاة .

---

(١) الأشباه والنظائر : ٣٩٧/١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٣٩٧/١ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٤٦/٣ .

(٤) المسائل الشيرازيات : ٤٦٦/٢ .

(٥) المصدر السابق : ٤٦٧/٢ .

الفصل الثاني :

مالا يجوز اجتماعه للتضاد

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : لا يجوز اجتماع أداتين متضادتين .

المبحث الثاني : لا يجوز اجتماع علامتين متضادتين في اسم واحد .

المبحث الثالث : الأدوات التي لا يجوز اجتماعها مع بعض الأسماء والأفعال للتضاد .

المبحث الرابع : مسائل أخر مانع الاجتماع فيها التضاد .

المبحث الأول :

لا يجوز اجتماع أداتين متضادتين في المعنى

تمهيد :

ممـــا لا شك فيه أن الأدوات مفردات ذات ارتباطات ودلالات تركيبية سياقية يستخدمها المتكلم ليقيم بها علاقة بينها وبين ما حولها من الكلام .

ومـــن المعلوم أن معنى الأداة النحوية لا يتحقق حتى تدخل حيز التعبير ، فيكون لها مهمة ووظيفة نحوية ، تساعد على إنجاز مقاصد الكلام[١] .

ولاشـــك كـــذلك في أن الأداة تدخل على الجملة لتدل على معنى لم يكن في الجملـــة قبل دخول الأداة عليها ، كالتوكيد ، والإثبات ، والنفي ، والحال ، والاستقبال ، .... إلخ .

وفي هذا المبحث سيكون الحديث عن امتناع اجتماع أداتين متضادتين معنى ؛ لأن تركيب الجملة يقتضي أن يتسق معنى الأداة مع ما هي في حيزه ، فلا يجوز أن تجتمع مع أداة أخرى تضادها معنى ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تناقض الكلام .

فمثلاً : لا يجوز إثبات حصول الفعل في المستقبل باستخدام السين أو سوف ، مع نفيه بـــ " لن " أو بـــ " لا " في تركيب واحد ، فلا يقال : " سوف لن يحدث " ، ولا " سوف لا تخفض معوناتها" ، كما هو لدى بعض الكتاب المعاصرين[٢] . والتركيب بذلك مثبت منفي في آن معًا ؛ لأن " سوف " لإثبات حدوث الفعل في المستقبل و " لن " لنفيه ، ولا يجوز اجتماع إثبات ونفي في تركيب واحد .

وفي الفصـــل الأول مـــن هـــذا البحث ثبت امتناع اجتماع أداتين متفقتي المعنى ، فامتناع اجتماع أداتين متضادتي المعنى أولى .

قـــال ابن الحاجب:((فإذا كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فالجمع بين حرفين مختلفين أبعد))[٣].

وقال ابن أبي الربيع: ((ولا يجمع بين حرفين متضادين في الأصل))[٤] .

---

(١) ينظر : التحليل النحوي أصوله وأدلته ، د/ فخر الدين قباوة ، ص : ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٢) ينظر : أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ، د/ أحمد مختار عمر ، ص : ١٦٨ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل : ٢/٢٥١ .

(٤) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ٣/٨٧٦ .

وقد جمعت في هذا المبحث سبع مسائل ، هي :

١ ـــ لايجوز اجتماع " لام " البعد مع " ها " التنبيه في اسم الإشارة .

٢- لا يجوز اجتماع " لام " الابتداء مع " أنّ ، وليت ، ولعل ، ولكن ، وكأن " ، ولا مع حروف النفي .

٣- لا يجوز اجتماع " ليت " ، و "سوف " .

٤- لا يجوز اجتماع " مِنْ " الجارة ، مع " أل " في اسم التفضيل .

٥-لا يجوز اجتماع " نون " التوكيد ، مع " لم " ، و " لما " .

٦- لا يجوز اجتماع " السين " ، و " سوف " ، مع " لن " .

٧- لا يجوز اجتماع " قد " ، مع حرف استقبال ، أو نفي .

وفيما يلي بحث هذه المسائل .

(١) لا يجوز اجتماع " لام " البعد مع "هاء " التنبيه في اسم الإشارة :

اختلف النحاة في مراتب اسم الإشارة ، والمشهور أن له ثلاث مراتب : قربى، ووسطى، وبعدى ، فالمجرد عن الكاف واللام كـ " ذا " ونحوه للقربى ، وما صاحب الكاف وحدها للوسطى نحو : " ذاك " ، وما صاحب الكاف واللام نحو " ذلك " للبعدى(١) .

والمعروف عند جميع النحويين أنه لا يجوز ذكر " هاء " التنبيه مع اللام ، ولهذا قال ابن مالك :

بالكافِ حرفًا دونَ لامٍ أو معَهْ   واللامُ إنْ قَدَّمْتَ " هَا " مُمْتَنِعَهْ(٢)

والغرض من إدخال الهاء في اسم الإشارة أن ينبه المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة ، ولهذا لا تأتي إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره(٣) . وأما الغرض من إدخال اللام فهو الدلالة على بعد المشار إليه(٤) .

وقد اختلفت نصوص النحويين في التعليل لامتناع اجتماع " لام " البعد ، و" هاء " التنبيه في اسم الإشارة ، ويمكن تصنيفها والرد عليها على النحو التالي :

(١) التعليل بتوكيد الإشارة ، قال الزجاج : ((ويقبح " هذلك " ؛ لأن اللام قد أكدت معنى الإشارة))(٥) . وكأن الزجاج هنا يذهب إلى أن الهاء لتوكيد الإشارة واللام كذلك ووجود أحدهما يغني عن الآخر ، فكأن اتفاق المعنى هو المانع . والبحث لا يميل لهذا القول ؛ لأن دخول الهاء في اسم الإشارة لمعنى يخالف معنى دخول اللام .

(٢) التعليل بالتعاقب دون الإشارة إلى نوعه ، قال الزجاجي : ((ولا يجمع بينها وبين الهاء التي للإشارة ؛ فأنت تقول : ذاك زيد ، وذلك زيد ، وهذا زيد ، ولا يجوز : هذلك زيد ، فتجمع بين اللام و(ها)، لأنهما يتعاقبان))(٦) .

---

(١) ينظر : المساعد : ١/١٨٥ .

(٢) ينظر البيت في ألفية ابن مالك في النحو والصرف مع إعراب مفرداتها : ٢١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٣/٢٢٧ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٣٥ ، ورصف المباني : ٢٥٠ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١/٦٨ .

(٦) اللامات : ١٤٢ .

(٣) التعلـــيل باتفـــاق اللام والهاء في الدلالة على التراخي والبعد في المشار إليه ، قال ابن الخشـــاب : ((ويـــبين أنهـــا للبعد أنها لا تجمع في الاستعمال مع " ها " التي للتنبيه لاتفاقهمـــا في الدلالة على التراخي والبعد في المشار إليه))[١] . والبحث لا يميل لهذا الرأي لكون الهاء لا تدل على البعد ، وإنما تكون للتنبيه لما يمكن رؤيته .

(٤) التعليل بتدافع معنيي اللام والهاء ، قال ابن يعيش : ((... لأن "ها " التنبيه واللام لا يجتمعان ، لأن " ها " للقريب واللام للبعيد ، والبعد والقرب معنيان متدافعان))[٢] . وهو رأي يميل إليه البحث .

(٥) التعلـــيل بكـــراهة كثرة الزوائد ، قال ابن مالك : ((ولا تلحق المقرون باللام ، فلا يقال : " هذلك " ، كرهوا كثرة الزوائد))[٣] . ولم ير أبو حيان هذا التعليل جيداً ؛ (لأن كـــل زائدة منهما هي لمعنى لا تدل عليه الزائدة الأخرى ، فاللام زائدة تشعر بالبعد ، والكاف للمخاطب ، والهاء تنبيه له)[٤] . وهو رأي جيد من أبي حيان .

(٦) التعليل بتضاد المعنيين ، ويُفهم من قول السهيلي : ((الأظهر أن اللام تدل على تراخ وبعد في المشار إليه ، وأكثر ما تقال في الغائب وما ليس بحضرة المخاطب ، و"ها" تنبيه للمخاطب لينظر ، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن بصره ، فلذلك لم يجتمعا))[٥] .

(٧) التعليل باتفاق المعنى ، ويُفهم من قول أبي حيان : ((وزعم بعض النحويين أن "ها " تنبـــيه ، وأن اللام أيضًا تنبيه ، فلا يجتمعان))[٦] . ورده أبوحيان بأنه ليس بشيء ؛ (لأن اللام ليست للتنبيه ، فقوله دعوى لا دليل عليها)[٧] .

(٨) التعلـــيل بالـــتعويض ، فتكون اللام عوضًا من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار إليه ، (ولذلك لا يجوز الجمع بينهما ، فيقال : "هذلك " ، لئلا يجمع بين العوض

---

(١) المرتجل : ٣٠٢ .

(٢) شرح المفصل : ٣/١٣٦ .

(٣) شرح التسهيل : ١/٢٣٨ .

(٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل : ٣/١٩٨ .

(٥) ينظر : المصدر السابق : ٣/١٩٨ ، وينظر : همع الهوامع : ١/٢٦٣ .

(٦) التذييل والتكميل : ٣/١٩٨ .

(٧) المصدر السابق : ٣/١٩٨ .

والمعوض منه ، بخلاف الكاف فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض)[1] .

والباحث لا يرى التعويض في هذه المسألة وإن كان أو ردها السيوطي ضمن فروع القاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) ؛ لأن اسم الإشارة يستعمل بدون الهاء واللام ، ومن لوازم هذه القاعدة أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما ، وربما دفع القائل بهذا القول رؤية التعاقب بين الهاء واللام فخرجه على التعويض .

والذي يرجحه البحث من هذه الآراء أن ما نع اجتماع اللام والهاء في اسم الإشارة هو تدافع وتضاد دلالتيهما : فالهاء لتنبيه الحاضر المشاهد ، واللام للبعيد الغالب غيابه .

(١) الأشباه والنظائر : ١/١٥٠ .

(٢) لا يجوز اجتماع لام الابتداء مع غير " إنّ " من أخواتها ، ولا مع حروف النفي :

لام الابتداء هي اللام المقوية مدلول الجملة الخبرية المجردة[١] ، وتدخل في موضعين : أحدهما: المبتدأ ، نحو : قولة تعالى :﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم﴾[٢] ، والثاني: بعد "إنّ "، وتفيد بالإضافة لتوكيد مضمون الجملة تخليص المضارع للحال[٣] .

وتمتنع لام الابتداء من الاجتماع مع بعض الأدوات لتضاد المعنى .

والأدوات التي لا تجتمع معها هي :

(أ) أنّ :

أســـلفت أن لام التوكيد تقع بعد " إنّ " ، فتدخل على خبرها مؤكدة ، فيقال :إنَّ زيـــدًا لقـــائمٌ ، وعلى الاسم إذا تأخر ، نحو: إنَّ في الدار لَزيدًا ، وعلى معمول الخبر ، إذا توســـط بيـــنه وبين الاسم ، نحو : إنَّ زيدًا لَطعامَك آكلٌ ، كما أن من مواضعها بعد "إنَّ" اتصالها بضمير الفصل ، وهو لا يقع إلا بين الاسم والخبر [٤] ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾[٥] ، وعلـــى ذلك فإن اللام لا تكون إلا مع جملة خبرية ، فهي مســـتحقة صدر الكلام ، إلا أنها أخرت في باب "إنَّ" كراهة اجتماع حرفين مؤكدين كما سلف في الفصل الأول ، ولهذا علقت أفعال القلوب عن العمل ؛ لكيلا يتصدرن عليها عند الإعمـــال ، وجاءت معها "إنَّ" مكسورة الهمزة ، فيقال :علمتُ إنَّ زيدًا لَخارجٌ ، وظننتُ إنَّ في الدارِ لَزيداً[٦] .

ولا يجوز فتح همزة "إنَّ" إذا وقعت اللام في خبرها . يقول سيبويه : ((تقول ، أشهد إنَّـــه لمنطلقٌ ، فأشهد بمترلة قوله : والله إنَّه لذاهبٌ . و" إنّ" غيرعاملة فيها "أشهد" ؛ لأن هـــذه اللام لا تلحق أبدًا إلا في الابتداء . ألا ترى أنك تقول :أشهد لعبدُ الله خيرٌ من زيد ، كأنك قلت : واللهِ لَعبدُالله خيرٌ من زيد ، فصارت "إنَّ" مبتدأة حين ذكرت اللام هنا ، كما كان عبدالله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام . فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة ،

(١) ينظر : جواهر الأدب : ٨٧ .

(٢) سورة الحشر ، الآية: ١٣.

(٣) ينظر : مغني اللبيب :٢٣٠.

(٤) ينظر : الجنى الداني : ١٣٢.

(٥) سورة آل عمران ، الأية :٦٢.

(٦) ينظر : الفوائد والقواعد : ٢٣٤.

كمـــا أن عبد الله لا يجوز هنا إلا مبتدأ . ولو جاز أن تقول : أشهد أنك لذاهب ، لقلت أشهد بلذاك . فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء ، وتكون " أشهد" بمنزلة " والله"))[1] .

ويفهم من نص سيبويه أن اللام توجب كسر همزة "إن" إذا دخلت في خبرها ؛ لأنها في التقدير قبل "إنَّ" ، فهي تمنع الفعل السابق لـــ"إنَّ" من فتح الهمزة ، وتعلقه عن العمل ، ولـــولا وجود اللام لفتحت الهمزة ، ووقع الفعل على "أنَّ" ، فقيل :أشهدُ أنَّه منطلقٌ ؛ لأن "أنَّ" ومـــا بعدها في تأويل مفرد ، أي : مفعول ، أو فاعل ، أو اسم مجرور ، أو نحو ذلك ، فإذا وجدت اللام فلا تكون "إنَّ" إلا مكسورة ؛ لأن لها صدر الجملة .

فهناك إذًا تضاد بين اللام و"أنَّ" من حيث إن اللام (إنما قطعت ما قبلها عن العمل فيما بعدها لفظاً ؛ لأن لها صدر الجملة ، فلو عمل ما قبلها فيما بعدها لكان من حيث عمل مـــا قبلها فيما بعدها قد صارت آخرًا ،ومن حيث لها الصدر ينبغي أن تكون أولاً ، فكان يتدافع اجتماع هذين المعنيين)[2] .

قـــال ابن أبي الربيع : ((فإذا صح أن "أنّ" المفتوحة لا تقع إلا في مواقع المفردات أو مـــا جـــرى مجرى المفردات ، تبين لك أن لام الابتداء تضاد "أنّ" ؛ لأن لام الابتداء طالبة بالجملـــة ، وإذا دخلت على الجملة علقت ما قبلها فلم يعمل فيما بعدها ...، و"أنّ" طالبة بعمـــل مـــا قبلها في موضعها ، فقد تناقضا، ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت أنَّ زيدًا قائم ، بفتح "أنَّ" ، فإذا أدخلت اللام قلت : ظننت إنَّ زيدًا لقائم))[3] .

ومما يجب توضيحه أن بعض النحويين كالسيوطي نسب إلى المبرد القول بجواز دخول الـــلام في خـــبر "أنّ" المفتوحة ، والصحيح أن المبرد يوافق سيبويه في أن لام الابتدا توجب كسر همزة " إن" إذا دخلت في خبرها[4] .

وما ورد من قول الشاعر [من الرجز] :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ العَلِي   أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطي[5]

---

(١) الكتاب : ١٤٦/٣ .

(٢) الـــفوائد والـــقواعد : ٢٣٤.

(٣) البســـيط في شـــرح جمل الزجاجي : ٧٨٦/٢ ، وينظر الإيضاح في شرح المفصل :١٧٧/١، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ٨٧١/٣. .

(٤) ينظر الهمع : ١٧٥/٢ ، و ينظر تحقيق هذه المسألة في المقتضب : ٣٤٤/٢ ، الحاشية : ٢ لمحققه محمد عبد الخالق عضيمة .

(٥) الرجز بلا نسبة في الخصائص :٣١٥/١ ، ورصف المباني :٢٣٧، وخزانة الأدب:٣٢٣/١٠ ، ولم أقف على اسم قائله .

رآه الرماني شاذاً لا يقاس عليه ، ولا يلتفت إليه[1] .

وأورده ابن عصفور من الضرائر[2] .

وقال عنه المالقي وعن غيره : ((وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه في العربية))[3] .

وخلاصـــة المســـألة : أن "أنّ" طالبة لعمل ما قبلها في موضعها ، ولا تدخل إلا في مواضـــع المفردات أو ما جرى مجراها ، واللام قاطعة عمل ما قبلها ، وهي طالبة بالجمل ، فتنافرا ، فلم يجتمعا[4] .

(ب) لعل ، ليت ، لكن ، كأن :

لما كان مصحوب لام الابتداء في الأصل المبتدأ، وكان معنى الابتداء باقيًا مع دخول "إنّ" اختصـــت بدخولها معها لذلك[5] دون سائر أخواها . وقد علل النحويون لامتناع لام الابتداء من الدخول مع أخوات "إنّ" بتعليلات متعددة يمكن حصرها في تعليلين :

الأول : ذكـــره ابـــن اجني في (سر الصناعة) ، ومفاده : أن "إنّ" لما كانت تشارك اللام في إجابة القسم ، وفي أن كلاً منهما حرف توكيد أدخلوا اللام على خبرها مبالغة في التوكيد . ولما لم يكن في أخوات "إنَّ" شيء يجاب به القسم لم تدخل اللام خبرها[6] .

والـــثاني : ذكـــره جل النحويين ، وهو : أن أخوات "إنّ" تغير معنى الابتداء ، وتنقله إلى التشبيه ، والترجي ، والاستدراك ، والتمني ، وهذه اللام لام الابتداء فلا تدخل إلا عليه[7] .

ويمكن التوفيق بين هذين الرأيين وإظهار منافاة لام الابتداء لأخوات (إنَّ) بالقول :

إنما لم يُجَب بأخوات "إنّ" القسم ؛ لأن جواب القسم خبر ، وأخوات "إنّ" ليست أخـــبارًا وعليه فإن الكلام مع "إنّ" واللام خبر ، ومع ((ليت ولعل)) غير خبر؛ لما فيها من التمني، والترجي ، والتوقع ، فالمعنيان متنافيان ، وأما مع "كأنَّ" فإن العرب استغنت

(١) ينظر : معاني الحروف : ٥٣.

(٢) ينظر : ضرائر الشعر :٥٧.

(٣) رصف المباني : ٢٣٨.

(٤) ينظر : الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ٨٧١/٣.

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ١ /٤٠٧.

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ /٥٣.

(٧) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب :٢١٧/١، وشرح المفصل لابن يعش : ٨/ ٦٤، والتهذيب الوسيط في النحو :١٣٠.

بالكـــاف عنها ، فقيل : لَزيدٌ كالأسدِ ، ولم تجعل " كأن" جوابًا للقسم ، فلا يقال : والله كأنَّ زيدًا أسدٌ[1] .

وأمـــا مـــع "لكن" فقد بين وجه المنافاة معها ابن الحاجب ، فقال : ((وليس وجه المـــنافاة بيـــنهما في الظهـــور كالمنافاة التي في " ليت" ، ووجه المنافاة هو أن وضع "لكن" للمخالفـــة بين ما بعدها وما قبلها ، فهي لا تأتي إلا متوسطة بين كلامين متغايرين ، واللام مـــنقطع مـــا بعدها عما قبلها ؛ فجاءت المنافاة لذلك ، إذ لا يمكن اجتماع حرفين أحدهما يقتضـــي الاتصـــال والآخر يقتضي الانفصال ؛ لأنهما يؤديان إلى كون الشيء متصلاً غير متصل ، ومنفصلاً غير منفصل ، وذلك باطل))[2] .

وممـــا يجب توضيحه أن الكوفيين أجازوا دخول اللام في خبر "لكن" ، واحتجوا بقول الشاعر [من الطويل] :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّـــهَا لَعَمِيـــدُ[3]

وقالـــوا : إن الأصـــل في "لكنَّ" : "إنَّ" زيدت عليها "لا" والكاف، فصارتا جميعا حـــرفا واحداً[4] . فيكون دخول اللام بعد " لكنَّ " اعتبارًا ببقاء معنى الابتداء معها ، كما بقي مع (إنّ)[5] .

والبصريون يمنعون ذلك ويجيبون عن البيت بالآتي :

(١) أنـــه شـــاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ، وأنه لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم[6] .

(٢) أنـــه محمـــول على أن أصله (لكن إنني) ، ثم حذفت همزة "إنّ" ونون "لكن" ، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر (إنَّ) ، أو حمل على أن لامه زائدة[7] .

---

(١) بنظر : الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ٣/٨٧٠ ، ٨٧١ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٢/١٧٤.

(٣) البـــيت مجهـــول القائل ، ينظر في : تخليص الشواهد : ٣٥٧، والجنى الداني :١٣٢، وجواهر الأدب :٨٧ ، والعواذل : جمع العاذل ،وهو اللائم والعميد : الذي أضناه العشق.

(٤) ينظر : الإنصاف :١/١٩٣،١٩٤، والتبيين :٣٥٧، وائتلاف النصرة : ١٧٢.

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ١/٤١٠.

(٦) ينظر : الإنصاف : ١/١٩٦، واللباب في علل البناء والإعراب : ١/٢١٧، وشرح التسهيل : ١/٤١١.

(٧) ينظر : شرح التسهيل : ١/٤١١، و التبيين :٣٥٦ ، وائتلاف النصرة : ١٧٣.

وأمـــا قـــول الكوفيين : إن اللام دخلت في خبر "لكن" من حيث إن أصلها "إنّ" ، فـــرده البصريون بأن معنى الابتداء مع (لكن) لم يبق كبقائه مع "إن" ؛ (لأن الكلام الذي فيه "إنّ" غير مفتقر إلى شيء قبله ، بخلاف الذي فيه (لكن) ، فإنه مفتقر إلى الكلام قبله ، فأشبهت "أنّ" المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها)[١] .

وخلاصـــة المسألة :أن أخوات "إنّ" لا يجوز اجتماعها مع لام الابتداء ؛ لأن اللام يكـــون الكلام معها للابتداء ، وأخوات "إنّ" يتغير معها المعنى ، وينتقل إلى معنى الترجي ، والتشبيه، والتمني ، والاستدراك ، وهذا ينافي وضع اللام ؛ ولهذا لم تجتمع معها . وما ورد عن الكوفيين فهو شاذ لا يقاس عليه ، وسوغته ضرورة الشعر[٢] .

(ج) *حرف النفي* :

حـــروف النفي مما لا يجوز دخول لام الابتداء عليه ؛ لتضاد معنى النفي مع التوكيد بـــاللام ، فـــلا يقـــال مثلا : ما زيد لقائم ، كما لا يقال : إن زيدًا لَلا قائم ؛ (لأن اللام للإيجـــاب والتحقيق ، و(ما) للنفي ، فلا يجوز اجتماعهما في حال ، فيكون الكلام محققـــًا منفيًا)[٣] .

وقد علل ابن مالك امتناع اجتماع أداة النفي مع اللام بتعليل آخر ، فقال : ((فلو كان الخبر منفيًا لم يجز اتصالها به ؛ لأن أكثر النفي بما أوله لام ، فكره دخول لام على لام ، ثم جرى النفي على سنن واحد ، فلم يؤكد بلام خبر منفي إلا في نادر الكلام))[٤] .

وتوضـــيح هذا التعليل أن أول أكثر أدوات النفي " لام " ، فإذا دخلت عليها اللام اجـــتمعت الأمثال ، فيقال : للا ، وللم ، وللن ، ولليس . فالعلة عند ابن مالك هي الثقل باجتماع المثلين ، ثم اطرد المنع في بقية أدوات النفي كـــ (ما)[٥] .

وقـــد عقـــب أبو حيان على هذا التعليل بقوله : ((أصل هذه اللام أن تدخل على الاسم المبتدأ ، وإذا كان الاسم المبتدأ قد دخل عليه حرف النفي لم تدخل هذه اللام عليه ،

---

(١) شرح التسهيل : ٤١١/١.

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢١٧/١.

(٣) اللامات : ١٢٠.

(٤) شرح التسهيل :٤٠٨، وينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٣٥٥،٣٥٦.

(٥) ينظر :جواهر الأدب :٩٠.

ولا "إنّ" أيضا ، فإذا قلت : ما زيد منطلق ، أو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، فلا يجوز أن تدخل لام الابتداء على هذا المبتدأ، فكذلك إذا كان الخبر منفيا لا تدخل عليه هذه اللام))[1]

وفي كلام أبي حيان السابق دليل على تضاد معنى اللام مع حرف النفي سواء كانت في المبتدأ أو في خبر"إنّ" .

وقد جاءت شواهد توهم إجازة دخول اللام على حرف النفي ، ومنها قول الشاعر[من الوافر]:

وأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وتَرْكًا لَلا مُتَشَابِهَانِ و لا سَوَاءُ[2]

وخرجه ابن جني على أن "لا" بمعنى "غير" ، إذ قال : ((فإنما أدخل اللام وهي للإيجاب على " لا " وهي للنفي من قبل أنه شبهها بـ"غير" ، فكأنه قال : لَغير متشابهين))[3] .

واستشهد به الرضي على أن دخول اللام على حرف النفي شاذ[4] .

وخلاصة المسألة : أنه لا يجوز دخول حرف النفي مع لام الابتداء ؛ لأن اللام للإثبات والتحقيق والتوكيد ، وحرف النفي للجحد ، فالمعنيان متناقضان .

(٣) لا يجوز اجتماع " ليت " و " سوف " :

المعلوم أن " ليت " حرف ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، ويفيد تمني حصول شيء مستحيل الحصول في الأمر الغالب ، كما أنه من المعلوم أن " سوف " حرف يفيد إثبات حصول الفعل في المستقبل .

وقد منع النحاة الجمع بين " ليت " ، و "سوف " ؛ فلا يقولون : ليت زيدًا سوف يقوم[5] ؛ (لأن " ليت " لِمَا لَم يثبت ، و "سوف " لما يثبت)[6] .

ومن التعليل يتضح التضاد بين معنيي "ليت"، و"سوف"، فلا يجوز اجتماعهما في التركيب .

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :١١٤/٥.

(٢) البيت لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب :٣٣١،٣٣٠/١٠،والدرر ١٨٤/٢،وتخليص الشواهد : ٣٥٦ ومعنى البيت : أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين ،ولا قريبين من السواء .

(٣) سر صناعة الإعراب :٥٥/٢ .

(٤) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : ١٢٠/٦ .

(٥) ينظر : الارتشاف : ١٢٤١/٣ .

(٦) همع الهوامع : ١٥٨/٢ .

(٤) لا يجوز اجتماع "من" الجارة مع "أل" في اسم التفضيل :

حدد النحاة لاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات ، هي :

(١) أن يكون مجرداً من "أل" والإضافة ، ومن شرطه أن يؤتى بعده بـــ"من" جارة للمفضول .

(٢) أن يكون مقروناً بـــ "أل" .

(٣) أن يكون مضافاً .

فـــلا يستعمل اسم التفضيل إلا مقروناً بـــ"من" أو بـــ"أل" أو مضافاً ، فلا يخلو عن الجمـــيع ولا يجتمع اثنان منها إلا نادراً[١] ؛ لأن المقصود بوضعه ، وهو تفضيل الشيء على غيره لا يتأتى إلا بأحدها ، فأما مع "من" والإضافة فظاهر ، لأن المفضل عليه مذكور معهما فـــيقال : زيدٌ أفضلُ من عمرٍو ، وزيد أفضل الناس ، وأما مع "أل" فالمفضل عليه في حكم المذكور ظاهراً ، لأنه يشار بـــ"أل" العهدية إلى معين مذكور ، فتكون "أل" إشارة إلى أفعل المذكـــور معـــه المفضـــل عليه ، فمثلاً إذا طُلب شخص هو أفضل من زيد ، فقيل: عمرو الأفضل ، أي ذلك الأفضل أي الشخص الذي قيل : إنه أفضل من زيد[٢] .

وقـــد ذكر النحاة أنه لا يجوز دخول "أل" على مثل "خير منك" ونحوه ؛ لأن "أل" تعاقب "من" فلا تجامعها[٣] .

ولا يقع اسم التفضيل مع "من" إلا نكرة ، يقول سيبويه : ((وتقول فيما لا يقع إلا منوناً عاملاً في نكرة ، وإنما وقع منوناً ؛ لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم لـــه أبداً مظهراً أو مضمرًا ، وذلك قولك : هو خير منك أباً ... ولا يعمل إلا في نكرة ، كما أنه لا يكون إلا نكرة))[٤] .

وهـــو وإن كـــان نكـــرة فهوا أقرب إلى المعارف ؛ يقول المبرد : ((وما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف ، نحو قولك : هذا خيرٌ منك))[٥] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٤/٤٣٥ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٤/٤٣٥ ، وشرح ألفية ابن معط : ٢/١٠٠٥ ، ١٠٠٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/١١٢ .

(٤) الكتاب : ١/٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٥) المقتضب : ٤/٢٨١ .

وبناء على ما سبق فإن اسم التفضيل لا تجتمع فيه "أل" و "من" ، وإنما هو بـ"من" أو بالألف واللام ، فيقال : زيد الأحسن ، وزيد أحسن من عمرو ؛ ولا يقال : زيد الأحسن من عمرو .

والتساؤل : لماذا لم يجز اجتماع "أل" و "من" في اسم التفضيل ؟

بين ابن جني في الخصائص باب (الامتناع من نقض الغرض) وجه المنع ، فقال: ((ومن ذلك امتناعهم من إلحاق "من" بـ" أفعل" إذا عرفته باللام ؛ نحو : الأحسن منه ، والأطول منه وذلك أن "من" – لعمري – تكسب ما يتصل به : من "أفعل" هذا تخصيصاً ما ؛ ألا تراك لو قلت : دخلتُ البصرةَ فرأيتُ أفضلَ من ابنِ سيرينَ لم يسبق الوهم إلا إلى الحسن رضي الله عنه فبـ"من" ما صحت لك هذه الفائدة ، وإذا قلت : الأحسن ، أو الأفضل ، أو نحو ذلك فقد استوعبت اللام من التعريف أكثر مما تفيده "من" من حصتها من التخصيص ، فكرهوا أن يتراجعوا بعد ما حكموا به من قوة التعريف إلى الاعتراف بضعفه ، إذا هم أتبعوه "مِنْ" الدالة على حاجته إليها ، وإلى قدر ما تفيده : من التخصيص المفاد منه))[1] .

ويفهم من نص ابن جني أن "من" مع اسم التفضيل تفيد التخصيص ، و "أل" إذا دخلت عليه استوعبت من التعريف أكثر مما تفيده "من" من التخصيص ، فلو جمع بينهما لكان نقضاً للغرض وتراجعاً عما حكم به من قوة التعريف إلى ما هو دونه ، فلما لم يجز الجمع بينهما لما ذكر عاقبوا بينهما، فإذا وجد أحدهما سقط الآخر ، ولم يجز أن يسقطا معاً لئلا يذهب ذلك القدر من التخصيص المفاد من "من" والتعريف المفاد من الألف واللام[2] .

وقال الزمخشري عن اسم التفضيل : ((وتعتوره حالتان متضادتان : لزوم التنكير عند مصاحبة "من" ، ولزوم التعريف عند مفارقتها ، فلا يقال : زيدٌ الأفضلُ من عمرٍو ، ولا زيدٌ أفضلُ))[3] .

وبين ابن يعيش النص السابق بكلام طويل مفاده : أن الأصل في باب التفضيل أن يكون موصولاً بـ"مِنْ" ومعناه الدلالة على ابتداء التفضيل ، ولذلك فإنه لا بد من "من"

---

(١) الخصائص : ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٥/٦ .

(٣) المفصل : ٢٣٣ .

ظاهــرة أو مضمرة لإفادة هذا المعنى ، ولا يجوز تعريفه والحالة هذه لا بالألف واللام ، ولا بالإضافة ؛ لأنه بمنزلة الفعل ، والفعل لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه موضوع للخبر ، والمراد من الخبر الفائدة ، فلو عرف لم يبق مفيداً ، وهو في معنى الفعل لأمرين :

الأول : أنه إذا قيل : زيد أفضل منك ، فإنما المراد أن فضله يزيد على فضلك ، فهو عبارة عن الفعل والأمر .

والــثاني : أنه متضمن المصدر وزيادة ، فكان كالفعل الدال على الحدث والزمان ، فلما كان الفعل لا يضاف ولا تدخله لام التعريف ، لم تدخل على ما هو في معناه ، فلذلك لا تقول : زيد الأفضل من عمرو ، ولا الأحسن من خالد(١) .

فابن يعيش يجعل اسم التفضيل عند اقترانه بــ"من" كالفعل من حيث إنه لا يضاف ولا يعرف بــ"أل" ؛ لأن المراد به الخبر ، والخبر لا يكون إلا نكرة .

ولعل مقصوده أن اسم التفضيل عندما يكون نكرة ، فإنه لا بد من ذكر "من" معه ليذكــر معها المفضل عليه ، فيحصل الغرض من وضع اسم التفضيل ، لأن الغرض من اسم التفضـــيل لا يتحقق بمثل : " زيد أفضل" ، فلا بد من ذكر "من" معه ليذكر معها المفضل علـــيه ، فيقال: زيد أفضل من عمرو . وبمثل هذا التوجيه علل المحققون من النحويين امتناع الجمع بين "أل" و "من" مع اسم التفضيل .

قـــال ابن الحاجب : ((إنما يذكرون "من" ليبينوا بعدها المفضل عليه ، فكان الجمع بينهما عبثاً لا فائدة فيه))(٢) .

وقـــال ابـــن مالـــك : ((ثم نبهت على استغناء أفعل التفضيل عن "من" ومجرورها بالإضافة ، أو بالألف واللام))(٣) .

وقـــال الرضي : ((إنما لم يجتمع من الثلاثة شيئان ، لأن كل واحد منهما يغني عن الآخر في إفادة ذكر المفضول ... ، ولا فائدة في ذكر واحد منهما إلا ذاك فكان ذكر الآخر إذا ذكر أحدهما لغواً))(٤) .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٩٥/٦ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٦٥٥/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١١٣٤/٢ .

(٤) شرح الكافية : ٤٣٧/٤ .

فهناك إذاً تعليلان لامتناع اجتماع "من" و "أل" مع اسم التفضيل :

الأول : أن في الجمع بينهما نقضًا للغرض ، لأنه إذا قرن بـ"أل" دل على قوة التعريف ، فإذا لحقت "من" بعد ذلك دلت على ضعفه ، فلا يجتمعان لانتقاض الغرض .

الثاني : أن المقصود بوضع اسم التفضيل تفضيل الشيء على غيره ، ولا يتأتى ذلك إلا بواحد من الثلاثة : "أل" ، أو الإضافة ، أو "من" فإذا وجد أحدها أفاد ذكر المفضول فاستغنى به عن ذكر الآخرين ، وهو تعليل جيد وإليه يميل البحث مستأنساً بما ذكره ابن الحاجب ، وابن مالك ، والرضي .

ومما يجب توضيحه أن أبا عمر الجرمي أجاز الجمع بين "أل" و"من" في الشعر[1] .

ونسب ابن جني جواز الجمع بينهما إلى الجاحظ[2] ، وكذلك فعل ابن يعيش في شرح المفصل[3] ، وابن هشام في المغني[4] .

واستدل الجاحظ على ذلك بقول الشاعر [من السريع] :

ولَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وإِنَّمَا العِـزَّةُ لِلكَـاثِرِ[5] .

وخرج العلماء هذا البيت على واحد من ثلاثة أوجه[6] :

(١) أن "من" هذه ليست متعلقة بـ" أفعل" التفضيل المذكور ، وإنما هي متعلقة بـ" أفعل" آخر منكر محذوف ، أي : ولست بالأكثر أكثر منهم .

(٢) أن "أل" هذه زائدة زيادتها في الحال والتمييز ، ونحوهما ، فيكون أفعل التفضيل نكرة .

(٣) أن "من" في هذا البيت ليست متعلقة بالأكثر الذي هو أفعل التفضيل ، وتحت هذا

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٢٥٣/٨ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١٠٣/٦ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٥٣٧ .

(٥) البيت للأعشى وهو ميمون بن قيس في ديوانه : ١٩٣ ، ونوادر أبي زيد : ١٩٦ ، والخصائص : ١٨٥/١ ، ١٣٦/٣ ، وهو من كلام له يهجو فيه علقمة بن عِلاثة ، ويفضل عليه عامر بن الطفيل ، وذلك في المنافرة التي وقعت بينهما . و (الحصى) العدد ، والمراد به هنا عدد الأعوان و الأنصار ، والعزة : القوة والغلبة ، والكاثر : بمعنى الكثير .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١١٣٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٣١/٤ ، وشرح ألفية ابن معط : ١٠٠٦/٢ ، وزاد فيه أنه شاذ ، ومغني اللبيب : ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، وعدة السالك إلى أوضح المسالك : ٢٦٤/٣، ٢٦٥ .

قولان :

أحـــدهما : أهمـــا مـــع مجـــرورها متعلقان بـــ " ليس " لما فيه من معنى الفعل ، وهو النفي[1] .

وثانيهما : أهما مع مجرورها متعلقان بمحذوف يقع حالاً من اسم "ليس" ، والتقدير : ولست حالة كونك من هؤلاء الناس بالأكثر حصى[2] .

والذي يراه البحث أن البيت شاذ[3] ، غير جار على الاستعمال العربي الفصيح .

وخلاصة المسألة : أنه لا يجتمع في اسم التفضيل اقترانه بـــ"أل" ، وجر المفضل عليه بـــ"من" ؛ لأن "أل" إذا اقترنت بـــ" أفعل" التفضيل أغنت عن "من" ، و "من" تخصص ما يخصـــص بـــاللام ، فـــيقال : زيد أفضل من عمرو ، فإذا قيل : الأفضل دخل فيه عمرو ، وغـــيره ، فــــ "من" تقتضي تفضيله على المجرور بها لا غير ، و "أل" تقتضي تفضيله عليه وعلى غيره[4] .

وبهـــذا أكون قد وفقت بين القول بنقض الغرض ، والقول بالاستغناء بأحدهما عن الآخر ، وإن كنت أميل إلى القول بأن المانع الاستغناء بأحدهما عن الآخر .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٥٣٨ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٢٣٤/٣ ، وخزانة الأدب : ٢٥٥/٨ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معط : ١٠٠٦/٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ١٠٤/٦ .

(٥) لا يجوز اجتماع " نون التوكيد " مع "لم" و "لما" :

نون التوكيد ضربان : ثقيلة ، وخفيفة ، وهما من حروف المعاني ، والمراد بهما التأكيد ، وهما مختصتان بالأفعال المستقبلة ، وتؤثران فيها تأثيرين : أحدهما لفظي وهو إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً ، والآخر معنوي وهو إخلاص الفعل للاستقبال[(١)] ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[(٢)] .

و"لم" و "لما" حرفا نفي مختصان بجزم المضارع ونفي معناه ، وبقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي ، فيكون الفعل معهما مضارعاً في صورته وفي إعرابه ، ولكن زمنه ماض ، إلا إذا دخلت أداة الشرط على "لم" فإنه يصير بعدها المضارع مجرداً للمستقبل المحض ويبطل تأثير "لم" في قلب زمنه للماضي مثل : مَن لم يقدِّمْهُ الحزمُ يؤخِّرْهُ العجزُ[(٣)] .

وبناء على ما سبق فإن كلاً من نوني التوكيد ، و "لم" ، و "لما" مختص بالفعل المضارع إلا أن نوني التوكيد تخلصانه للاستقبال و "لم" و "لما" يقلبان زمنه للمضي ، فلا يجوز اقتران نون التوكيد بالمضارع المنفي بـ"لم" و "لما" لتضاد المعنى ، ولهذا اشترط النحاة للفعل الذي تدخل عليه نون التوكيد ألا يكون ماضياً ، ولا حالاً ، فلا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب كالقسم ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتمني ، والتحضيض[(٤)] .

قال ابن الخباز : ((اعلم أن المنفي بـ"لم" و "لما" يضعف دخول النون عليهما؛ لأنهما تقلبان معناه إلى المضي ، والمنفي بـ "ما" لا يجوز دخولها عليه ؛ لأنها مخلصة للحال ، ويجوز دخولها على المنفي بـ"لا" و "لن" ؛ لأنهما تخلصانه للمستقبل))[(٥)] .

فلما كانت نون التوكيد للاستقبال امتنع اجتماعها مع دليل المضي كـ"لم" و "لما"، أو دليل الحال كـ"ما" .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٧/٩ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٣٢ .

(٣) ينظر : النحو الوافي : ٤١٣/٤ ، ٤١٤ .

(٤) ينظر : المفصل : ٣٣٠ ، والكناش في فني النحو والصرف : ١٢٧/٢ .

(٥) توجيه اللمع : ٥٢٨ ، ٥٢٩ .

وقد جاء في ضرورة الشعر توكيد الفعل بالنون مع "لم" كقول الشاعر[من الرجز] :

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا   شَيْخَاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[١]

فقوله : " ما لم يعلما " يريد به : " ما لم يعلمنْ " بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفاً ، فيكون الشاعر قد أكد المضارع المنفي بـــ " لم " على سبيل الضرورة الشعرية .

قال سيبويه : ((شبهه بالجزاء حيث كان مجزوماً وكان غير واجب ، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار))[٢] .

وقـــال : ((وقد يقولون : أقسمت لما لم تفعلنّ ؛ لأن ذا طلب فصار كقولك : لا تفعلن))[٣] .

فســيبويه يخـــرج البـــيت علـــى الضرورة ، ويحتج للنون فيه بأنه شبهه بالشرط ، والمعروف أن أداة الشرط إذا دخلت على "لم" جاز اقتران الفعل بنون التوكيد كما أسلفت في صدر المسألة ؛ واحتج لدخول النون في قول العرب : " أقسمتُ لَمَّا لم تَفْعَلَنَّ " (بأن فيه معنى الطلب فصار كالأمر والنهي ، كأنه قال : لا تفعلنّ)[٤] .

وقال صاحب حماة : ((وهذا مشبه بالنهي ؛ لأن "يعلم" مجزوم مثل النهي ، وألف "يعلما" ألف نون التأكيد ، كان "يعلمن" فوقف عليها بالألف))[٥] .

وقـــال الجـــرجاني عن البيت : ((وهذا أضعف من قولك : ما يخرجنّ زيد ، لأن المضارع مع "لم" بمعنى الماضي ، والماضي لا تدخله النون البتة))[٦] .

وقـــوله : "مـــا يخرجنّ زيد" يعني أن "ما" تخلص للحال ، فلا يجوز دخول النون في الفعل معها ، وما ورد منه ضعيف وأضعف منه دخول النون مع "لم" .

---

(١) الرجـــز للعجاج في ملحق ديوانه : ٣٣١/٢ ، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي ، أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خـــزانة الأدب : ٤٠٩/١١ ، ٤١١ ، وشرح شواهد المغني : ٩٧٣/٢ ، والشاعر يصف قمعاً ، وهو آلة تجعل في فم الوطاب تحلب فيه الإبل ، وقد علا ذلك القمع رغوة شبهها بشيخ على كرسي متزمل في ثياب .

(٢) الكتاب : ٥١٦/٣ .

(٣) المصدر السابق : ٥١٦/٣ .

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٩٥٩/٢ .

(٥) الكناش في فني النحو والصرف : ١٢٧/٢ .

(٦) المقتصد : ١١٣١/٢ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٤٣/٩ .

ورأى المالقـــي أن دخـــول نـــون التوكيد في مثل الشاهد السابق موقوف على السماع[1].

وعده ابن هشام أقل حالات اقتران الفعل بنون التوكيد[2] ، وخرجه الأزهري على أن "لم" للنفي ، والنفي أشبه النهي معنى[3] ، فجاز دخول النون في المضارع مع "لم" .

وخلاصـــة المسألة : أن توكيد المضارع المنفي بالحرف "لم" قليل قلة ذاتية تدخله في حكـــم النادر الذي لا يصح القياس عليه ؛ لأن "لم" حرف يقلب زمن المضارع للمضي ، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل ، فيتعارضان[4] .

قال عباس حسن : ((وهو رأي يَحْسُنُ الاقتصار عليه))[5] .

---

(١) ينظر : رصف المباني : ٣٣٥ .

(٢) ينظر أوضح المسالك : ٩٨/٤ .

(٣) ينظر : التصريح : ١٩٠/٤ .

(٤) ينظر : النحو الوافي : ١٧٧/٤ .

(٥) المصدر السابق : ١٧٧/٤ .

(٦) لا يجوز اجتماع السين و"سوف" مع " لن" :

سـوف والسـين حرفان يخلصان الفعل المضارع للمستقبل ويترلان منه مترلة "أل" التعريف من الاسم ، فهما غير عاملتين فيه لكنهما مختصتان به .

و" لن " حرف من نواصب المضارع يخلصه للمستقبل .

و" السين وسوف" وإن كانتا تخلصان المضارع للمستقبل ، إلا أن زمان " سوف " أكثـر تراخياً من زمان السين[١] ، وهما يفيدان إثبات حدوث الفعل في المستقبل[٢] ، بينما "لن" لنفي حدوث الفعل في المستقبل ، مثل : لن يخرجَ زيدٌ غداً[٣] .

ومن هنا كانت " لن " نقيضة السين وسوف .

قـال سيبويه : ((...والسين التي في قولك : سيفعل ، وزعم الخليل أنها جواب لن يفعل))[٤] .

وسـيبويه في نصـه السابق يتحدث عن السين في معرض حديثه عن الكلمات التي تكـون على حرف واحد ، ويفهم من قوله أن السين لإثبات الفعل في المستقبل ، كما أن "لن" لنفي حدوثه فيه ، وعليه فإن "لن" نقيض السين وسوف ، وذلك أنه إذا قيل: (سوف أقوم) أو (سأقوم) فضد هذا أن يقال : (لن أقوم)[٥] .

وعلى هذا فإن السين وسوف لا يجوز اجتماعهما مع " لن " لتناقض المعنيين .

يقول المالقي : ((اعلم أن "لن" حرف ينفي الأفعال المضارعة ، ويخلصها للاستقبال معـنى وإن كـان في اللفـظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال ، وإنما كان ذلك لأنها كالجـواب لمن قال : سيفعل ، ولا يجتمع مع السين ؛ لأنها مختصة بالإيجاب ، كما أن "لن" مختصة بالنفي فتناقضا))[٦] .

ووجـه التـناقض أن "لن" ((تنفي ما أثبته السين وأخلصته في الاستقبال ، يقول المخبر : "سيقوم زيد" فتخلص السين الفعل للاستقبال والإثبات ، فيقول النافي : " لن يقوم

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معط : ٢١٢/١ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ١٤٦ .

(٣) ينظر : حروف المعاني : ٨

(٤) الكتاب : ٢١٧/٤ .

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٨٠/١

(٦) رصف المباني : ٢٨٥ .

زيد" ، فينفي المثبت الذي أثبتته السين))[1] .

ولا يجوز الجمع بين حرف نفي وحرف إثبات في حال واحدة ، فيكون الكلام منفياً مثبتاً ، فإذا أريد نفي الاستقبال أتى بـــ"لا"، في مقابلة السين ، وبـــ"لن" في مقابلة "سوف" نحو : "لا أفعل" تنفي المستقبل القريب ، ونحو "لن أفعل" تنفي المستقبل البعيد[2] .

ولا يجـــوز الجمـــع بـــين "سوف" و "لا" ، ولا بين "سوف" و "لن" ، فلا يقال : "ســـوف لا أفعـــل" ، ولا "سوف لن أفعل" كما يقول كثير من الناس ، وبينهم جمهرة من كـــتاب العصر[3] ؛ لأن في ذلك جمعاً بين الضدين ، حيث يكون الكلام مثبتاً منفياً في حال واحدة وهو محال .

---

(١) الفوائد والقواعد : ٥٠١ .

(٢) ينظر : جامع الدروس العربية للغلاييني : ١٩٨/٣ .

(٣) ينظر المرجع السابق : ١٩٨/٣ ، وأخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين : ١٦٨ .

(٧) لا يجوز اجتماع " قد" مع حرف استقبال ، أو نفي :

تختص " قد" الحرفية بالفعل ، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم ، وناصب ، وحرف تنفيس[١] .

وهي حرف يفيد التحقيق والتقريب في الحال[٢] .

وأتساءل : لماذا اشترط النحاة لدخول " قد" على الفعل المضارع تجرده من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ؟

إن هـذا الشـرط لا شك يجعل الباحث يفكر في معاني هذه الأدوات التي لا يجوز اجـتماعها مـع "قد" ، فيجد أنها إما أن تدل على الإثبات في المستقبل ، أو على النفي في المستقبل كذلك ، أو على الأمر والنهي المتوقع وقوعهما في المستقبل .

يضـاف إلى ذلـك أن " قـد" لا تجتمع مع حروف النفي سواء النافية للحال ، أو الاستقبال ؛ لتنافي معانيها مع معنى "قد" .

وهذه الأدوات المنافية لـ"قد" هي :

(أ) **السين وسوف** :

لا يجـوز أن تجـتمع " قـد" مـع السين ، ولا مع "سوف" ؛ (لأن " قد" للحال ، والسـين ، وسـوف ، تخلصان الفعل للاستقبال ، ولا يجوز أن يكون الفعل الواحد للحال والاستقبال في حال واحد)[٣] .

(ب) **الأمر والنهي** :

لاشـك أن من جوازم المضارع لام الأمر ، و "لا" الناهية ، ولا يجوز أن يجتمعا مع " قد" ؛ (لأن الأمر والنهي لم يقعا بعد ، فلم يكن فعل تقربه " قد" وتثبته للحال)[٤] .

(ج) **حروف النفي** :

ومـن حروف النفي : "ما" ، و "لن" ، و "لا" ، ولا يجوز اجتماع "قد" مع حرف النفي سواء كان مع الماضي ، أو المضارع .

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٢٥٤ .

(٢) تقرير هذا المعنى في مسألة امتناع اجتماع (قد) مع الفعل في خبر (عسى) ، ص : ٢٠٩ .

(٣) الفوائد والقواعد : ٢١ .

(٤) المصدر السابق : ٢٢ .

يقول الفراء : ((فإذا رأيت " فَعَل" بعد "كان" ففيها " قد" مضمرة ، إلا أن يكون مع " كان" جحد فلا تضمر فيها " قد" مع جحد ؛ لأنها توكيد والجحد لا يؤكد ؛ ألا ترى أنك تقول : ما ذهبت ، ولا يجوز : ما قد ذهبت))[1] .

فقـــوله : " مـــا قد ذهبت " نفي للذهاب بـــ"ما" ، وذكر "قد" معها إثبات له ، فيكون الكلام منفياً مثبتاً ، وهذا تناقض وتضاد لا يجوز اجتماعه في التركيب .

ولا يجـــوز اجـــتماع " قد" مع "لن" ، فلا يقال : قد لن أذهب مثلاً ؛ (لأن " لن" تنفـــي المستقبل و " قد" تثبت الحال ، ولا يجوز أن يكون الفعل منفياً مثبتاً في حالة واحدة ... وإن شـــئت أن تقـــول : " لـــن" تنفي المستقبل ، فلم يبق شيء تثبته " قد" وتقربه من الحال)[2] .

كما لا يجوز أن تدخل " قد" على "لا" النافية ؛ (لأن "لا" تنفي المستقبل ، فلم يبق شيء تثبته " قد")[3] ، فلا يقال : قد لا أذهب .

(د) **أدوات الشرط** :

أدوات الشـــرط مما لايجوز اجتماعه مع "قد" ، فلا يقال مثلاً : إنْ قد قامَ زيدٌ قمتُ، ((وإنمـــا لم تقع "قد" بعد الشرط ؛ لأنها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال ، والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه ، وقلبه إلى الاستقبال))[4] .

وخلاصـــة المسألة : أن " قد" حرف يفيد التحقيق والتقريب في الحال ، فلا يجوز اجتماعه مع حرف يدل على إثبات الاستقبال ، أو نفيه ، أو توقعه ، كما لا يجوز اجتماعه مع حرف النفي للماضي ، أو المضارع ؛ لما في ذلك من تضاد المعنى ، وتناقضه ، وتدافعه .

---

(١) معاني القرآن : ٢٨٢/١ .

(٢) الفوائد والقواعد : ٢١ .

(٣) المصدر السابق : ٢٢ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح : ٣٦٤/٤ .

المبحث الثاني :

لا يجوز اجتماع علامتين متضادتين في اسم واحد

تمهيد :

جعل النحاة لكل قسم من أقسام الكلمة علامات يعرف بها ، وتميزه من غيره .

قال ابن مالك في علامات الاسم :

بِالجرِّ والتَّنوينِ والنِّدَا و "أَلْ"   وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تمييزٌ حَصَلْ[١]

وقال في علامات الفعل :

بِـ" تا" فَعَلْتَ ، وَأَتَتْ ، و"يَا" افْعَلِي   و"نونِ" أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي[٢]

والعلامة في اللغة السمة[٣] والمَعْلَم : مكانها ، والعلامات في النحو العربي هي الملامح المميزة التي تلحق الكلمة أو الجملة وتؤدي إلى إضافة بعض المعاني اللغوية والصوتية والتركيبية والدلالية ؛ فهناك فرق بين "رجل والرجل" و "كتاب" و "كتاب النحو" و "قائم" و "قائمة" ، وهذا الفرق يرد إلى العلامات: الألف واللام ، والتنوين ، وتاء التأنيث[٤] .

فالعلامة إذاً تؤدي وظيفة ومعنى حين لحاقها الكلمة اسماً كانت أو فعلاً .

وحين تلحق العلامة الكلمة للدلالة على معنى التعريف مثلاً ، فإنه يجب ألا تلحقهاعلامة أخرى للدلالة على معنى التنكير ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يجمع بين علامتي : تعريف وتنكير في كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان كما ذكر الأنباري[٥] .

وكل علامتين من علامات الاسم إما أن يتفقا، وإما أن يختلفا ، فإن اتفقا امتنع اجتماعهما كالألف واللام والإضافة ، وإن اختلفا فإن تضادا لم يجتمعا كالتنوين والإضافة ، وإن لم يتضادا جاز اجتماعهما كالألف واللام والتصغير[٦] .

فأما امتناع الاجتماع لاتفاق المعنى فقد ورد في الفصل الأول .

وفي هذا المبحث من هذا الفصل سأتحدث عن امتناع اجتماع علامتين متضادتين في الاسم الواحد ، وذلك في إحدى عشرة مسألة ، وهي :

---

(١) ينظر البيت في إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : ٨٠/١ .
(٢) ينظر : المصدر السابق : ٨٣/١ .
(٣) لسان العرب لابن منظور ، مادة " علم " .
(٤) ينظر: كتاب "العلامة في النحو العربي" للدكتور محمود سليمان ياقوت : ١١ .
(٥) ينظر : الإنصاف : ٢٥/٢ ، ٢٦ ، وهو قول أهل المنطق .
(٦) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٢٢٧/١ .

١ـ لا يجوز اجتماع الألف واللام ، والتنوين .

٢- لا يجوز اجتماع التعريف ، والتنكير في الاسم الواحد .

٣- لا يجوز اجتماع التنوين ، والإضافة .

٤- لا يجوز اجتماع النون ، والإضافة .

٥- لا يجوز اجتماع علامة الندبة مع تنكير الاسم وإبهامه .

٦- لا يجوز اجتماع التنوين ، ومانع الصرف .

٧- لا يجوز اجتماع متضادين في الاسم الممنوع من الصرف .

٨- لا يجوز اجتماع علامتي تأنيث وتذكير في الاسم .

٩- لا يجوز اجتماع التثنية والجمع في اسم واحد .

١٠- لا يجوز اجتماع إلزام العلم لام التعريف ، وجمعه جمع تكسير .

١١- لا يجوز اجتماع جمع الكثرة ، وعلامة التصغير .

(١) لا يجوز اجتماع الألف واللام والتنوين :

"أل" والتنوين خاصتان من خصائص الاسم ، ولكل منهما غرض ومعنى ، فـ "أل" تدخل على الأسماء دون غيرها لتعرفها ، وهذا الدخول عارض يزول بزوال الحاجة إلى التعريف[١] .

والتنوين كما يقول الأشموني :((نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لاخطاً لغيرتوكيد))[٢] .

وقد اختلف في الوظيفة النحوية للتنوين ، وليس هذا البحث موطن بيان هذا الاختلاف، والذي يعنيني هنا أن التنكير وظيفة من وظائف التنوين ، لا أنه علم للتنكير في كل موضع كما ذهب إبراهيم مصطفى حين قال :((ومعنى التنوين غير خفي ، فهو علامة التنكير وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أول الاسم ، هي "أل" ، وجعلت للتنكير علامة تلحقه وهي التنوين))[٣] .

والمقصود في بحث هذه المسألة أن "أل" والتنوين لا يجتمعان ، فهل مانع الاجتماع معنوي ؛ بمعنى أن "أل" علامة التعريف ، والتنوين علامة التنكير فلم يجتمعا لتضاد معنييهما ؟ أو أن مانع الاجتماع لفظي يتعلق بالثقل والخفة ؟ ولعلي أقف على ترجيح مناسب من خلال نصوص النحويين .

والنحويون مختلفون في علة دخول التنوين الأسماء ، فذهب سيبويه إلى أن ((التنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون))[٤] .

وكأن مراد سيبويه هنا أن التنوين يلحق الأسماء لخفتها فهو لا يلحق الفعل ؛ لأنه ثقيل، وكذلك ما شابه الفعل من الأسماء لا يلحقه التنوين ؛ لأنه لما شابه الفعل ثقل فلم يحتمل الزيادة[٥] . والاسم الأمكن (المنصرف) اسم خفيف يحتمل الزيادة ؛ ولذا لحقه التنوين .

---

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش : ١٥٢ — ١٥٥ .

(٢) حاشية الصبان علي الأشموني : ٦٢/١ .

(٣) إحياء النحو : ١٦٥ .

(٤) الكتاب : ٢٢/١ .

(٥) ينظر توجيه اللمع لابن الخباز : ٧٦ .

وقـــد عقـــد الزجاجي في كتابه "اللامات" باباً ذكر فيه ما يمتنع اجتماعه مع الألف واللام اللتين للتعريف ومنه التنوين ، وذهب إلى أنه لا يجوز اجتماع الألف واللام مع التنوين علـــى حال من الأحوال ، وبين أن حجة البصريين في ذلك ((أن التنوين دخل الأسماء فرقاً بـــين المنصرف المتمكن منها والممتنع من الصرف بنقله مضارعاً للفعل ، فإذا دخلت الألف والـــلام عليه مكنته فردته إلى الأصل فانصرف كله فاستغنى عن دلالة التنوين ؛ لأنه لا معنى للجمع بين دليلين على معنى واحد لا فضل لأحدهما على الآخر))[1] .

ومقصـــوده أن الألف واللام ، والتنوين ، علامتان لتمكين الاسم في باب الاسمية ، فـــإذا لحقـــت إحداهما الاسم دلت على تمكنه وبعده عن مشابهة الفعل ، فلا داعي للجمع بينهما لحصول الغرض بإحداهما .

ثم عـــرض علة الكوفيين في امتناع اجتماع التنوين والألف واللام ، وملخصها : أن التنوين لازم الأسماء فرقاً بينها وبين الأفعال وألزم الأسماء ؛ لأنها أخف من الأفعال ، والألف والـــلام لا تدخل على الأفعال ؛ لأنها لا تعتورها المعاني التي من أجلها تدخل الألف واللام علـــى الأسمـــاء ، فلما دخلت الألف واللام على الأسماء فارقت شبه الأفعال، فاستغني عن التنوين ودلالته، فأسقط[2] .

أي إن التـــنوين زيادة تلحق الاسم لخفته ولا تلحق الفعل لثقله ، فجعلت زيادتها في الاسم علامة للفرق بين الاسم والفعل ، والألف واللام لا تدخل على الأفعال ، فإذا دخلت علـــى الاســـم دلت على أنه ليس فعلاً ولا شبيهاً به ، وحينئذ يستغنى عن التنوين لحصول الغرض بالألف واللام ، وهو وجود علامة تفرق بين الاسم والفعل .

والملحوظ على الرأيين – رغم اختلافهما في التعليل لدخول التنوين الأسماء – أنهما يـــتفقان في التعلـــيل لامتناع اجتماع التنوين والألف واللام ، فكل منهما دليل على تمكين الاسم ، ويستغنى بأحدهما عن الآخر، فلا يجتمعان .

وأمـــا التعليل لدخول التنوين الأسماء فإن ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح من وجهة نظر البحث .

---

(١) اللامات : ٣٠ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ٣١ .

وأما اتفاقهم في تعليل امتناع اجتماع التنوين والألف واللام ، فإنه لا يخلو من نظر ؛ إذ تـدخل علامـة التصغير الاسم مع وجود الألف واللام فيه ، وهي علامة من علامات الاسم ، فلماذا لم يستغن بإحداهما عن الأخرى ؟

إن هـذا القول من وجهة نظر البحث مرجوح ، لأن "أل" تدخل لمعنى ، والتنوين يـدخل لمعنى آخر فلا يجتمعان ، ولهذا قال ابن جني : ((اعلم أن التضاد في هذه اللغة جار مجـرى التضـاد عند ذوي الكلام ، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ مـنهما فـأزال الأول. وذلك كـ"لام" التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه ؛ كـرجل والرجل ، وغلام والغلام . وذلك أن اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير ، فلما ترادفا على الكلمة تضادا فكان الحكم لطارئهما وهو اللام))[1] .

فـابن جني يعلل لامتناع اجتماع التنوين والألف واللام بتضاد معنييهما ، فإن "أل" للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير فلا يجتمعان .

وذهب العكبري إلى تعليل امتناع اجتماع التنوين والألف واللام من وجهتين :

((أحدهما : أن الاسم ثقل بالألف واللام ، فلم يحتمل زيادة أخرى .

والثاني : أن الألف واللام يعرِّف الاسم ، فيصير متناولاً لشيء بعينه ، فيثقل بذلك ، بخلاف النكرة فإنها أخف الأسماء))[2] .

وبالنظر في تعليلي العكبري يتبين أن الثقل هو المانع فيهما ، وهو تعليل ليس بالبعيد.

وقـال ابـن يعيش الصنعاني عن التنوين : ((لم يجمع بينه وبين الألف واللام ؛ لأن الألـف واللام للتعريف ، والتنوين للتنكير ، ولا يجتمع في الكلمة الواحدة تعريف وتنكير ، وقـيل : لأن الألـف واللام زائدان ، والتنوين زائد ، ولا يجتمع في الكلمة زائدان فتصير مستغرقة بالزوائد))[3] .

فعلى التعليل الأول مانع الاجتماع تضاد المعنى ، وعلى التعليل الثاني مانع الاجتماع لفظي ، وهو ثقل الكلمة باجتماع زائدين .

وبناء على ما تقدم فإن للنحويين ثلاثة تعليلات لامتناع اجتماع التنوين ، والألف

---

(١) الخصائص : ٦٢/٣ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٧٧/١ .

(٣) التهذيب الوسيط في النحو ص : ٤١٢ .

واللام ، وهي :

١- أنهما دليلان على تمكن الاسم في باب الاسمية ، فوجود أحدهما يغني عن الآخر .

٢-أن الألــف والــلام للتعــريف ، والتنوين من دلائل التنكير ، فلا يجتمعان لتضاد معنييهما[١] .

٣-أن الاســم لايحــتمل زيــادتين إحداهما في أوله ، والثانية في آخره ، فلا يجتمعان تخفيفًا .

ولا يميل البحث للتعليل الأول ؛ لأن لكل من التنوين والألف واللام دلالة غير تمييز الاســم مــن الفعل ، أو المنصرف من غير المنصرف ، على اختلاف التعليل لدخول التنوين الأسماء .

ولأنه لا مانع من اجتماع علامتين من علامات الاسم إذا لم يختلف معناهما اختلاف التضاد كالألف واللام والتصغير مثلاً .

والذي يميل إليه البحث أن مانع الاجتماع معنوي ولفظي ، فالمعنوي هو تضاد معنى التنوين مع معنى الألف واللام على ما ذكر .

واللفظي هو أن مانع الاجتماع راجع إلى سبب صوتي هو الثقل في النطق والميل إلى الخفة[٢] .

والتعلــيل بالثقل هو الأقرب ، فالاستعمال العربي المأثور جرى على عدم الجمع بين التنوين والألف واللام حتى لا يصعب النطق .

والــبحث يرجح التعليل بالسبب الصوتي(الثقل)، ويدلل على ضعف التعليل بتضاد المعنيين بأن التنوين يحذف مع "أل" الزائدة غير المعرفة ، وذلك في مثل "الزيد" ونحوه .

---

(١) التعبير بـــ ((من دلائل التنكير)) هو الأصوب من وجهة نظر البحث ؛ لأن التنوين يكون لغير التنكير في بعض المواضع ، مثل الاســـم العلم (زيد ونحوه) . ولهذا قال الرضي في شرح الكافية : ٧٧/١ : ((إنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير)) .

(٢) ينظر اللامات (دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية) لعبد الهادي الفضلي : ٣٨ .

(٢) لا يجوز اجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد :

أسلفت في الفصل الأول أنه لا يجوز اجتماع تعريفين في الاسم استغناء بأحدهما عن الآخر[١] ، وفي هذه المسألة الممتنع هو اجتماع تعريف من جهة ، وتنكير من جهة أخرى في اسم واحد ؛ لما في ذلك من التضاد والتناقض .

ولا شـك أن ممـا يعـرف الاسم الإضافة إلى نوع من أنواع المعارف ، أو اقترانه بـ"أل" ، أو تعريفه بالعلمية .

فـإذا أريـد تعريف النكرة بالإضافة فإنه لا بد من الإضافة إلى معرفة ، ولا يتحقق تعريفها بإضافتها إلى نكرة ؛ لأن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص ، لا التعريف ، والمعلوم أن الإضافة المعنوية تفيد التعريف أو التخصيص .

وقـدعلم من الفصل الأول أنه لا يجوز اجتماع تعريفين في الاسم ، فمثلاً إذا عرف الاسم بـ"أل" لا يجوز تعريفه بالإضافة، وإذا عرف الاسم بالعلمية فإنه لا يجوز إضافته وهو بـاق علـى تعـريفه بالعلمـية ، فإذا نكر جازت إضافته ، فإن أضيف إلى معرفة استفاد التعـريف ، وإن أضيف إلى نكرة استفاد التخصيص ، كما أن الاسم المعرف بـ"أل" إذا جرد منها جازت إضافته ، فإن أضيف إلى معرفة تعرف ، وإن أضيف إلى نكرة تخصص .

ولا يجـوز إضافة الاسم مع بقاء التعريف فيه سواء كانت الإضافة إلى معرفة أو إلى نكـرة ؛ لأنه بالإضافة إلى معرفة يجتمع تعريفان ، والقياس أنه لا يجوز اجتماع تعريفين في الاسم ، وبالإضافة إلى النكرة يجتمع على الاسم تعريف بالأداة أو بالعلمية وتنكير بالإضافة إلى النكرة ، فيكون الاسم معرفاً منكراً ، وهذا تضاد لا يجوز اجتماعه في الاسم .

وقـد نص سيبويه على أن الاسم لا يكون نكرة وهو مضاف إلى معرفة ، وأنه إذا أريـد تنكيره أضيف إلى نكرة ، إذ قال : ((ونظير هذا " قيسُ قفة آخرُ منطلقٌ " ... أراد في "قـيس قفة" ما أراد في قوله : "هذا عثمانُ آخرُ" ، فلم يكن له بد من أن يجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة ، لأنه لا يكون الاسم نكرة وهو مضاف إلى معرفة))[٢] .

فالمضاف في نص سيبويه "قيس " وهو علم نكّر فجازت إضافته ، ثم أضيف إلى نكرة

---

(١) ص : ٢٠-٥١ .

(٢) الكتاب : ٩٧/٢ .

فتخصص بالإضافة وبقي على تنكيره ، ولو كان باقياً على تعريفه لم تجز إضافته إلى النكرة .

وقد بين الجرجاني العلة في ذلك بقوله : ((كذلك قولك : زيدُ رجلٍ ، ولو قدرت أنك أضفت زيداً وهو معرفة حتى كأنه لا يكون هذا الاسم لغير الواحد المعين كنت متعرضاً للإحالة ، إذ التعريف والتنكير ضدان فاجتماعهما ظاهر الفساد))[1] .

فاعتقاد التعريف في العلم تمنع إضافته لامتناع اجتماع تعريفين بإضافته إلى معرفة ، وتضاد التعريف والتنكير بإضافته إلى نكرة .

وأما ما عُرّف بالأداة فقد نص ابن السراج على منع إضافته إلى نكرة ؛ لأن الألف واللام يمنعان الإضافة ((فلا يجوز أن تقول : هو " الحسنُ وجهٍ " من أجل أن هذه إضافة حقيقية على بابها ، لم تخرج فيه معرفة إلى نكرة ولا نكرة إلى معرفة ، فالألف واللام لا يجوز أن يدخلا على مضاف إلى نكرة ، ولو قلت ذلك لكنت قد ناقضت ما وضع عليه الكلام ؛ لأن الذي أضيف إلى نكرة يكون به نكرة ، وما دخلت عليه الألف واللام يصير بهما معرفة ، فيصير معرفة نكرة في حال وذلك محال))[2] .

فتحلية الاسم بـ"أل" يعني أنه معرفة وإضافته إلى نكرة يعني أنه نكرة ، ((ولا يجوز أن يكون الاسم معرفة ونكرة في حال واحدة))[3] .

وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الفراء أجاز إضافة ما فيه "أل" إلى النكرة ولم يرتضه ، إذ قال : ((ولم يقولوا : الحسن وجهٍ ، والثلاثة أثوابٍ لا يجوز من جهة القياس ، ولا حكي عن العرب ، وأجازه الفراء قياساً وهو خطأ))[4] .

والصحيح أنه لا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة إضافة المعرفة إلى النكرة ؛ لأنه على غير طريق الإضافة[5] .

ومما ورد مما ظاهره أنه معرف بالألف واللام مضاف إلى نكرة في العدد كما في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه :((ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ فَأَتَى بِالأَلْفِ دِينَارٍ))[6] .

---

(١) المقتصد : ٢/٨٧٣ .

(٢) الأصول في النحو : ١/١٣٤ .

(٣) الفوائد والقواعد : ٧٩ .

(٤) الملخص في ضبط قوانين العربية ص : ٤٢٧ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٣٧ .

(٦) ينظر الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الكفالة ، الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها : ٣/٢٠٤ .

والحديث : ((ثُمَّ قَرَأَ العَشْرَ آيَاتٍ خَوَاتِيمَ سُورَةِ آلِ عِمرانَ))[1] خرجه ابن مالك من ثلاثة أوجه : أحدها : وهو أجودها أن يكون أراد بالألف ، ألف دينار ، على إبدال ألف المضاف من المعرَّف بالألف واللام . ثم حذف المضاف ، وهو البدل ، لدلالة المبدل منه عليه . وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر .

والوجه الثاني : ان يكون الأصل : جاءه بالألف دينار ، والمراد بالألف الدنانير فأوقع المفرد موقع الجمع ، ثم حذفت اللام من الخط لصيرورته بالإدغام دالاً ، فكتب على اللفظ .

والـــوجه الثالث : أن يكون "الألف" مضافًا إلى "دينار" ، والألف واللام زائدتان ، فلذلك لم يمنعا من الإضافة[2] .

وقـــد وجـــد في كلام المحدثين من كتاب وغيرهم هذا الأسلوب في تعريف العدد، وذكـــر شيئًا من ذلك نهاد الموسى كقولهم : مشروع الألف كتاب ، وقولهم : لعبة الثلاث خشبات في السياسة العربية[3] .

وذهـــب نهـــاد الموسى إلى ان إدخال "أل" على المضاف ترتد إلى تلك البوادرعند الكـــتاب من قديم كقول ابن سلام : (وصيّرنا أصحاب المراثي طبقة بعد العشر طبقات)[4] ولكـــن المحدثين توسعوا فيها حتى غلبت على الطريقة الفصحى في تعريف العدد المضاف ، وكأنمـــا انقلب الأمر ؛ فانحسرت الظاهرة الغالبة إلى حد القلة واتسعت الظاهرة الضيقة إلى مدى الغلبة[5] .

وبناء على ورود إدخال "أل" على العدد المضاف في الحديث النبوي أجاز مجمع اللغة العربية ذلك فأصدر قراره القائل : يجوز إدخال "أل" على العدد المضاف دون المضاف إليه مثل : الخمسة كتب ، والمئة صفحة ، والألف كتاب[6] .

والقياس النحوي أن تدخل "أل" على المضاف إليه و يجرد العدد المضاف من "أل " ، فيقال : رحلة ألف الميل ، وبين سبع وعشر السنوات مثلاً ، ولكن ربما لم يكن هذا الأسلوب

---

(١) ينظر الحديث في صحيح البخاري ، كتاب العمل في الصلاة ، باب استعانة اليد في الصلاة : ٢/٥١٥ .

(٢) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك : ٥٧- ٦٠ .

(٣) ينظر : الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي : ٣٩ .

(٤) طبقات فحول الشعراء : ١٦٩ .

(٥) ينظر : الصورة والصيرورة : ٣٩ .

(٦) ينظر : أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين : ١٧١ .

مستساغًا في أذن السامع ، وكان غريبًا على لسان المتكلم [1] ، وعليه فإنه يجوز عند الباحث إضـــافة ما فيه "أل" إلى النكرة مع العدد فقط ، كما أجازه مجمع اللغة العربية وأما مع غيره فلا ، مع الميل لتخريج ابن مالك الأول .

وخلاصة القول أنه لا يجوز إضافة المُعَرّف ؛ لأنه لو أضيف إلى معرفة كان جمعاً بين تعـــريفين، ولـــو أضيف إلى نكرة حصل من المعرفة تعيين المسمى، ومن النكرة عدم تعيينه فيتنافيان[2] .

---

(١) ينظر : المرجع السابق : ١٧١ .

(٢) ينظر : الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة : ٢١٤/١ ، ٢١٥ .

(٣) لا يجوز اجتماع التنوين والإضافة :

الإضافة عند النحويين أن يتصل آخر الاسم الأول بأول الثاني من غير تنوين ولا فاصل يحجز بينهما في اللفظ[١] ، وهي على ما أسلفت في الفصل الأول نوعان : معنوية ولفظية .

ومن أحكام الإضافة بنوعيها حذف التنوين الذي كان موجوداً في المضاف قبل إضافته .

وقد علل النحاة لامتناع اجتماع التنوين والإضافة بتعليلات مختلفة ، وسأتناولها هنا عرضًا وتحليلاً ، ثم أرجح ما يرجحه الدليل مستأنساً بنصوص العلماء .

يقول ابن جني في باب "الحكم للطارئ" : ((ومن غلبة الحكم للطارئ حذف التنوين للإضافة ؛ نحو غلام زيد ، وصاحب عمرو . وذلك لأنهما ضدان ؛ ألا ترى أن التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه ، والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده . فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا ، تعادتا وتنافتا ، فلم يمكن اجتماع علامتيهما . وأيضاً فإن التنوين علم للتنكير، والإضافة موضوعة للتعريف، وهاتان أيضاً قضيتان متدافعتان))[٢] .

وبهذين التعليلين علل جل النحاة[٣] ، فالتنوين دليل التنكير والانفصال غالباً ، والإضافة دليل التعريف والاتصال غالباً ، والكلمة الواحدة لا تكون معرفة منكرة متصلة منفصلة في حالة واحدة[٤] . وبه علل البصريون وهو من وجهة نظر البحث تعليل حسن .

وذهب الكوفيون إلى أن مانع الاجتماع أن التنوين والإضافة خصيصتان من خصائص الاسم فلم يجتمعا[٥] .

وقد أبطل الأنباري هذا الرأي باجتماع حرف الجر مع لام التعريف في مثل :

---

(١) ينظر : الفوائد والقواعد للثمانيني : ٣٥١ .

(٢) الخصائص : ٦٥/٣ .

(٣) ينظر : شرح اللمع لابن برهان العكبري : ١٢/١ ، والإنصاف : ٢٥/٢-٢٦ ، وأسرار العربية : ٢٠٦ واللباب في علل البناء والإعراب : ٧٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٧٥/٢ ، والبسيط في شرح الجمل : ٨٩٦/٢ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام : ٣٤٥ .

(٤) ينظر : كشف المشكل في النحو : ٥٠٩ ، وينظر: التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني : ٤٠٨

(٥) ينظر: الإنصاف : ٢٥/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٥١ .

" مررت بالرجل " فإنهما يجوز اجتماعهما وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء[1] ، كما أبطله ابن الخباز بمثل قولهم : ("قُرَيْشِيٌّ" وفيه جمع بين التصغير وياء النسب وهما خصيصتان)[2] . علاوة على التنوين .

ومعنى هذا أنه يجوز اجتماع خاصتين أو أكثر من خصائص الاسم إذا لم يحصل تضاد ، فتعليلهم بذلك لا يصح .

وأورد ابن يعيش الصنعاني تعليلاً آخر هو : ((أن التنوين زائد ، والإضافة زائدة ، ولا يجتمع في الكلمة زائدان ، فتصير مستغرقة بالزوائد))[3] .

وبتأمل هذا النص يلحظ أن المانع لفظي فالتنوين من علامات الاسم اللفظية ، كما أن الإضافة من خواصه اللفظية ، فهو يرى أن الكلمة لا تحتمل هذين الزائدين معًا ، ويلحظ من هذا التعليل أن سبب المنع راجع لصعوبة النطق ، وهو بذلك وجه حسن للتعليل .

وذكر الشيخ ياسين تعليلا مخالفاً لما سبق فقال : ((إن قيل : لم حذف التنوين في الإضافة ؟ فالجواب : أنه حرف من حروف المعاني ، فهو كلمة كواو العطف ، وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلا كالشيء الواحد))[4] .

والمعنى أن المضاف والمضاف إليه متلازمان لا ينفصلان فإذا نوّن المضاف ، فإن التنوين يعتبر فاصلاً ؛ لأنه كغيره من الحروف يحصل به الفصل ، ولهذا يسقط من الاسم عند إضافته .

فشدة اتصال المضاف بالمضاف إليه تمنع الفصل بالتنوين أو غيره على ما يفهم من النص .

وذهب بعض المحدثين إلى أن هذه التعليلات النحوية غير مقبولة ولا مقنعة ، وذلك لأن التعليل الحق هو الاستعمال المأثور الذي جرى على حذف التنوين من المضاف[5] .

وهذا في الحقيقة ليس تعليلاً ، وإنما هو تقرير ووصف محض لظاهرة مستخدمة ،

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢/٢٥ ، ٢٦ .

(٢) توجيه اللمع : ٢٥١ ، والحق أنه اجتمع ثلاث خصائص : التصغير ، والنسب ، والتنوين والممتنع هو حصول التضاد .

(٣) التهذيب الوسيط في النحو : ٤٠٨ .

(٤) حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح : ٢/٢٤ .

(٥) ينظر كتاب : ظاهرة التنوين في اللغة العربية للدكتور عوض المرسي (الحاشية ٣) ، ص : ١٣٧ .

لأنه يمكن أن يُتساءل : ولماذا جرى استعمالهم المأثور على حذف التنوين من المضاف ؟

ويميل البحث إلى تعليلين من التعليلات الآنفة الذكر، وهما :

١-أن التـــنوين يضـــاد الإضافة ؛ لأن الإضافة تدل على الاتصال ، والتنوين يدل على الانفصال فلا يجمع بينهما .

٢-أن في الجمع بين التنوين والإضافة نوعاً من الصعوبة في النطق ، ولهذا لم تجمع العرب بينهما ، وجرى على ألسنتها حذف التنوين من المضاف .

(٤) لا يجوز اجتماع النون والإضافة :

حكم نون المثنى ونون جمع المذكر السالم حكم التنوين في الإضافة ، إذ يحذفان كما يحذف التنوين .

ومن أمثلة ذلك في التثنية قوله تعالى :﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَـٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾[1]، وفي جمع المذكر السالم قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[2] .

والنحويون مختلفون في علة لحاق النون المثنى وجمع المذكر السالم ، وترتب على هذا الاختلاف اختلاف التعليل لحذف النون مع الإضافة .

وجعل ابن جني لهذه النون ثلاثة أحوال[3] :

الأول : أن تكون عوضاً من الحركة والتنوين في كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافاً، ولا معرفاً بلام المعرفة مثل : رجلان ، فرسان ، غلامان .

الثاني : أن تكون عوضاً من الحركة وحدها مع لام المعرفة وذلك نحو : الرجلان ، والزيدان .

الثالث : أن تكون عوضاً من التنوين وحده مع الإضافة، وذلك نحو : قام غلاما زيد .

واختلف النحويون في هذه الأحوال أيضًا ، و رجح بعضهم أن النون عوض من التنوين والحركة معاً[4] ، و ليس هذا موطن بحث هذا الخلاف ، والمقصود أن نون المثنى وجمع المذكر السالم لا تثبت عند الإضافة كما لا يثبت التنوين ، فهل معنى النون هو معنى التنوين ؟ وهل تؤديان الوظيفة نفسها ، وبالتالي يصدق عليهما تعليل وحكم واحد ؟

إن النحاة حين وضعوا الأحوال الثلاثة السابقة فرقوا بين النون والتنوين ، إذ وجدوا أن النون تثبت مع الألف واللام ، فنقول : " الغلامان " و "المسلمون" والتنوين لا

---

(١) سورة الكهف الآية : ٨٠ .

(٢) سورة السجدة الآية : ١٢ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢/١١٩ – ١٣٠ ، والمقتصد : ١/١٩٠ ، و شرح المفصل : ٤/١٤٥ – ١٤٦ ، و رصف المباني في حروف المعاني : ٣٤٠ .

(٤) ينظر المقتصد : ١/١٩٠ – ١٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش :٤/١٤٥ .

يثبت ، فلماذا تثبت النون مع الألف واللام وتحذف مع الإضافة ، مع أن التنوين يحذف للإضافة والألف واللام معاً ؟

وقد علل بعض النحويين ثبوت النون مع الألف واللام لكونها قويت بالحركة ، وأنها ليست كالتنوين في الدلالة على التنكير والانصراف والإعراب ، فتكون في الاسم الذي لا ينصرف نحو : أحمرين، وأحمدين ،وفي الاسم العلم نحو الزيدين ، وفي المبني نحو "اللذان" و "اللذين" فهذا كله يقوي أنها ليست كالتنوين في تلك الأوجه[1] .

ولا يرى الباحث في جل هذا التعليل مسوغاً قوياً ؛ لأن الاسم إذا ثني بعُد عن شبه الفعل بالتثنية إذ الفعل لا تصح تثنيته ، فيزول عنه منع الصرف لزوال شبه الفعل عنه ، وأما النون في المبنيات كالاسم الموصول واسم الإشارة (في حال التثنية)، فالمعروف أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا يجوز أن تتنكر، فلا يجوز أن يثنى شيء منها إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة ، فقيل : هذان ، واللذان ، وهذين ، واللذين ؛ لئلا تختلف التثنية[2] . ويؤيد هذا أنها لا تضاف .

وأما دلالة التنوين على التنكير فإن التنوين لا يدل على التنكير في كل موضع ، فلا يصح التعليل بذلك ، والتعليل الذي يميل إليه البحث ((أن النون دخلت عوضاً من الإعراب والتنوين ، ثم حركت فقويت بحركتها ، ثم طرأت الألف واللام ، فلم تقو على إسقاط النون لقوتها بالحركة ، وإنما قويت الألف واللام على إسقاط التنوين لضعفه وموته بالسكون))[3] .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التنوين يحذف مع الألف واللام ؛ لأنهما علامتان تمكنان الاسم في الاسمية، وفي كل منهما كفاية عن صاحبه في تمكين الاسم ، وليست النون لتمكين الاسم فجاز اجتماعها مع (أل)[4] .

ومن جهة ثالثة فإن حذفها مع الألف واللام ربما يوقع في لبس ؛ لأنهم قد يلحقون

---

(١) ينظر : رصف المباني : ٣٣٩ – ٣٤٠ .

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب : ١٣١/١ – ١٣٢ .

(٣) الفوائد والقواعد : ١٢٦ .

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو : ١١١ .

الواحد المنصوب ألف الإطلاق في القوافي وأواخر الآي[1] نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ﴾[2] ، ونحو قول الشاعر [من الوافر] :

أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا وقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا[3]

فلو سقطت النون في حال دخول الألف واللام لم يعلم أواحد هو أم مثنى .

والوجه الأول هو الأقرب ؛ لأنه يمكن رده إلى أن العرب عندما خف عليهم النطق بالنون المتحركة مع المعرف بالألف واللام جرى في كلامهم الجمع بينهما ، ولكن دون قصد إلى هذه العلة .

هذا توضيح كان لابد منه في علة اجتماع النون مع الألف واللام . فما وجه امتناع اجتماع النون مع الإضافة ؟

سبق أن أوضحت أن النون عوض عن التنوين في الإضافة، فكما يحذف التنوين للإضافة يحذف النون كذلك . وعلل بعضهم ذلك بأن النون زيادة في آخر الكلمة ، والإضافة زيادة كذلك ، فتجتمع الزيادتان في موضع واحد ، والعرب تكره ذلك كما تكره أن تجمع بين حرفين متقاربي المعنيين[4] .

وذكر المالقي أن النون حذفت مع الإضافة ؛ ((لأنهما يتضادان ، إذ الإضافة دليل الاتصال والنون دليل الانفصال))[5] .

وهذا تعليل مقبول من وجهة نظر البحث ، إذ إن المضاف والمضاف إليه كاسم واحد ، والنون والتنوين يفصلان الكلمة فزيادة النون والتنوين مع الإضافة نقض للغرض من الإضافة[6] .

---

(١) ينظر: شرح المفصل : ١٤٥/٤ .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية : ٦٧.

(٣) البيت لجرير في ديوانه : ٨١٣ ، والخصائص : ٩٦/٢ ، وخزانة الأدب : ٦٩/١ ، ٣٣٨ ، ١٥١/٣ .
و " عاذل " منادى محذوف منه حرف النداء ، ومرخم "عاذلة " من عذل بمعنى لام .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٣١/١

(٥) رصف المباني : ٣٣٩ ، وابن هشام ذكر ذلك وبين أن العلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين ؛ لكون النون قائمة مقام التنوين (ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ٣٤٥) .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٥/٤ .

ومـــن الـــنحويين من ذهب إلى أن في إثبات النون مع الألف واللام وإسقاطها مع الإضــافة نـــوعاً من التعادل، ((وذلك أن هذه النون لحقت تقوية لعلامة التثنية والجمع لما لحقهـــا من الضعف بزوال الحركة والتنوين اللذين كانا في آخر المفرد . والتنوين يسقط مع الألـــف واللام ومع الإضافة والحركة تثبت معهما ، فلو أسقطوا النون معهما لغلبوا عليهما حكـــم التنوين ولم يبقوا للحركة أثراً ، ولو أثبتوا النون معهما لغلبوا عليهما حكم الحركة، ولم يـــبقوا للتـــنوين أثراً ، وكان الأعدل أن يثبتوا النون مع أحدهما ويسقطوها مع الآخر إشـــعاراً بالأمـــرين وعـــدلاً بينهما ، فأثبتوا النون مع الألف واللام تغليباً لحكم الحركة ، وأسقطوها مع الإضافة تغليباً لحكم التنوين))[1] .

وعلـــى ذلـــك تكون النون مع الألف واللام عوضاً من الحركة ، وتكون النون مع الإضـــافة عوضـــاً من التنوين ، فثبتت مع الألف واللام، وحذفت مع الإضافة للمعادلة بين الحركة والتنوين .

ولا يمـــيل الـــبحث لمثل هذا التعليل العقلي مع حسنه ، والراجح من هذه التعليلات اثنان :

الأول :كراهة اجتماع زائدين في موضع واحد (النون والإضافة) ، ويمكن رده إلى سبب صوتي هو الثقل ، وأنه أثر عن العرب عدم الجمع بينهما .

والـــثاني :أن النون كالتنوين يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال فلم يجتمعا للتضاد .

والـــبحث يرى أن هذين التعليلين متداخلان ؛ لأن في الفصل زيادة لفظ التنوين أو النون وفي الوصل حذفهما ، ففي الزيادة ثقل وفي الحذف خفة ، ولاشك أن الاتصال يضاد الانفصال ؛ وبهذا التوفيق يصح عند الباحث التعليلان السابقان .

وأشـــير هـــنا إلى أن الدكتور مهدي المخزومي قد أنكر أن يكون التخفيف غرضاً ترتكب من أجله الإضافة (اللفظية) ، وذهب إلى أن حذف التنوين ليس للتخفيف ؛ لأنه

---

(١) البسيط في شرح الجمل : ٨٩٢/٢ ، وسبق إلى هذا القول ابن جني في سر الصناعة : ١٣٠/٢ ، وينظر : الفوائد والقواعد : ١٢٧ .

لو كان للتخفيف لما استعمل الوصف كاسم الفاعل ونحوه منوناً في حال ، لأن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف ومادام التنوين ثقيلاً كما زعموا فيجب حذفه دائماً للتخفيف الذي يتطلبه الاستعمال[1] .

وقد رد الدكتور أحمد عفيفي هذا القول مستشهداً ببعض النصوص كقول سيبويه : ((ليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى))[2] .

وقول ابن يعيش : ((وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفاً ، وإذا زال عنه التنوين عاقبته الإضافة ، والمعنى معنى ثبات التنوين))[3] .

والنصان يدلان دلالة قاطعة على أن التنوين يحذف في الإضافة اللفظية للتخفيف ، ولا يرى الباحث مبررًا لما أنكره الدكتور المخزومي ، بل يرى أنه يمكن إضافة صفة التخفيف إلى فوائد الإضافة المعنوية بالإضافة إلى التخصيص أوالتعريف ، وهو ما ذهب إليه الدكتورعفيفي[4] .

---

(١) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٧٨ .

(٢) الكتاب : ١/١٦٦ .

(٣) شرح المفصل : ٦/٦٨ .

(٤) ظاهرة التخفيف في النحو العربي : ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٥) لا يجوز اجتماع علامة الندبة مع تنكير الاسم وإبهامه :

الندبة كما عرفها ابن مالك : ((إعلان المتفجع باسم من فقده بموت ، أو غيبة كأنه يناديه نحو : "وازيداه"))[١] .

ومـــن التعريف يتضح أن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب[٢] ، ويحقق هذا الإعـــلام بالتفجع بأعرف الأسماء والتخصيص لا الإبهام ؛ لأن الندبة على البيان كما ذكر سيبويه[٣] .

فـــإذا كان هذا الغرض من الندبة فإن النحاة لم يجيزوا أن تندب النكرة ، ولا الأسماء المـــبهمة كأسمـــاء الإشـــارة ، والأسماء الموصولة ؛ ((لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود في النكرة والمبهم))[٤] .

وقـــد بـــين سيبويه قبح نداء النكرة وكذلك المبهم ، ووضح أن سبب كره العرب ذلـــك : ((أنـــه تفاحش عندهم أن يحتلطوا ، وأن يتفجعوا على غير معروف . فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ؛ لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم))[٥] .

وقـــد وضح النحاة أنه لا يندب من الأسماء إلا العلم ، أو المضاف إذا كان المندوب مشهوراً به ؛ ليكون عذراً للنادب ، كقولك : (وازيداه) ، (واعبد الملكاه)[٦] .

والمعروف أن النكرة العامة لا تدل على شيء بعينه والمبهم شبيه بها ، وغرض الندبة إظهـــار الألم ، والحـــزن ، والتفجع بأشهر أسماء المندوب ليعرفه السامع ؛ ولهذا فإن تضاد المعنـــيين : معنى الندبة ، ومعنى النكرة والمبهم يمنع اجتماع علامة الندبة مع النكرة والمبهم لاختلاف الغرضين اختلاف تضاد .

قال ابن يعيش : ((وجب ألا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها ؛ لكي يعرفه

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١٣٤١/٣ .

(٢) ينظر المصدر السابق : ١٣٤١/٣ .

(٣) الكتاب : ٢٧٧/٢ .

(٤) ينظر شرح المكودي على ألفية ابن مالك : ٢٤٩ .

(٥) الكتاب : ٢٢٧/٢ ، و(يحتلطوا) في النص من الاحتلاط وهو الضجر والغضب .

(٦) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٤٢/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٤١/٣ .

الســامعون ، فيكون عذراً له عندهم ، ويعلم أنه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله ، فلهذا المعنى لا تندب نكرة ولا مبهم ، فلا يقال : وارجلاه ، واهذاه))[1] .

أي إن في ندبــة المعروف تخصيصًا وتعيينًا ، ولا يتحقق هذا المعنى في ندبة النكرة ؛ لدلالتها على العموم ، ولا في الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة .

وعلــى كــل حــال فإن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفــيين ، فمذهب الكوفيين : أنه يجوز ندبة النكرة ، والأسماء الموصولة ، وحجتهم في ذلــك أن الاســم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة ، نحو : "وارَكْبَاه" ، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها كالأعلام ، بدليل : ((وا مَن حفرَ بئرَ زمزماه))[2] .

ومذهب البصريين : أنه لا يجوز ندبة الاسم النكرة ، ولا المبهم .

وقــد أجــاب الأنباري عن حجة الكوفيين بأن الاسم النكرة ((باق على إبهامه ، والمــندوب يجب أن يندب بأعرف أسمائه ، وأما الأسماء الموصولة وإن كانت قد تخصصت بالصــلة فإنهــا لا تخلــو عن إبهام ؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجمل ، والجمل في الأصل نكرات))[3] .

وأمــا قولهم : " وا مَن حفرَ بئرَ زمزماه " فقد أجاب عنه سيبويه – رحمه الله – بما أورده عــن الخليل بأن ذلك لا يستقبح ؛ لأن هذا معروف بعينه[4] ، ثم عقب- رحمه الله- بقوله : ((وكأن التبيين في الندبة عذر للتفجع))[5] .

فعند سيبويه أن حافر بئر زمزم معروف ، وهو : ((عبدالمطلب جد النبي ﷺ))[6] .

ومــع ذلــك عده الأنباري شاذاً[7] ، وحالة خاصة خرجت على الشائع المسموع المقيس .

---

(١) شرح المفصل : ١٤/٢.

(٢) ينظر الإنصاف : ٣٣٧/١ ، وائتلاف النصرة : ٤٩ .

(٣) الإنصاف : ٣٣٦/١ .

(٤) ينظر الكتاب : ٢٢٨/٢ .

(٥) المصدر السابق : ٢٢٨/٢

(٦) الإنصاف : ٣٣٦/١ .

(٧) ينظر : المصدر السابق : ٣٣٦/١ .

والذي يميل إليه البحث أنه إذا عُرِف المندوب جازت ندبته كما في المثال (وا مَن حفرَ بئرَ زمزماه) ، وأما إذا أبهم فلا تجوز ندبته ؛ لعدم حصول الفائدة من معنى الندبة ، فالندبة متوقفة على شهرة الاسم مطلقاً[1] .

(١) ينظر شرح ألفية ابن معط : ٢/١٠٥٨ .

(٦) لا يجوز اجتماع التنوين ومانع الصرف :

صرف الكلمة إجراؤها بالتنوين[(١)] ، ومنعها الصرف عدم إلحاقها التنوين ، والتنوين المقصود هنا هو تنوين التمكين . وقد سماه النحاة تنوين الصرف ، أي : إن الاسم ينصرف به من مشابهة الحرف والفعل إلى الاسمية المحضة (الاسم المتمكن الأمكن) .

والأصل في الأسماء هو الصرف ، وأصل الصرف هو التنوين[(٢)] .

والأسمـــاء المعربة منها ما ينون ، ومنها ما لا يجوز أن يلحقه التنوين ، فمالا يجوز أن يلحقـــه التنوين هو الممنوع من الصرف . وقد اختلف النحاة في عدد موانع الصرف ، إذ أوصلها بعضهم إلى أحد عشر سبباً والمشهور منها تسعة، هناك ما يمنع الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين، وهناك ما يمنع الصرف لعلتين، ولهذا فالاسم الممنوع من الصرف قسمان :

١- ما يمتنع صرفه لعلة واحدة تقوم مقام علتين وهو نوعان :

أ – المـــؤنث بألف التأنيث (المقصورة والممدودة) كحبلى ، وصحراء ، وجعلها النحاة بمترلة علتين (لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة ولزومها بمترلة تأنيث ثان ، فهو علة ثانية)[(٣)] .

ب – صـــيغة منتهى الجموع كـــ (مساجد ، ومصابيح) ولكون هذا الجمع ((لا نظير له في الآحاد ، صار بعدم النظير ، كأنه جمع مرتين))[(٤)] .

ولهذا تجد النحاة يعبرون عن هاتين العلتين بالعلة المكررة[(٥)] .

٢- ما يمتنع صرفه لعلتين إحداهما معنوية ، والأخرى لفظية ، فالعلة المعنوية محصورة في علتين: العلمية والوصفية ، والعلة اللفظية : وزن الفعل ، والتأنيث ، والألف والنون الزائدتان ، والعجمة ، والعدل ، والتركيب المزجي ، وألف الإلحاق.

فينضم للوصفية : العدل ، ووزن الفعل ، وزيادة الألف والنون .

وينضم للعلمية واحدة من العلل السبع[(٦)] .

---

(١) لسان العرب ، مادة " صرف " .

(٢) ينظر : الفوائد والقواعد للثمانيني : ٥٩٤ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح : ٢٠٨/٤ .

(٤) شرح المفصل : ٦٣/١ .

(٥) ينظر : المفصل : ١٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٩٥ ، ٦٠ ، ٦٣ .

(٦) ينظر : ظاهرة التنوين في اللغة العربية : ١٤٨ .

وليس المقصود هنا تفصيل الحديث عن هذه العلل ؛ لأن غرضنا بحث سبب امتناع هذه الأسماء بهذه العلل من التنوين .

وقد نص سيبويه على أن التنوين علم الخفة وتمكين الاسم في باب الاسمية ، إذ قال : ((التنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة على ما يستثقلون))[1] .

فهل في الأسماء الممنوعة من الصرف ثقل منعها التنوين ؟ وما وجه هذا الثقل ؟

يقول الزجاج : ((التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم ، وقد يكون متمكنٌ لا تنوين فيه ، فيترك التنوين في المتمكن الذي هو ثقيل عندهم ، وذلك كل ما لا ينصرف غير منون ؛ ليفصل بين المستوفي التمكن وبين الناقص التمكن))[2] .

فالزجاج ينص على أن الاسم الممنوع من الصرف ثقيل وهذا الثقل منعه التنوين ، ولكن من أين أتاه الثقل ؟

نص سيبويه على أن مشابهة الاسم للفعل تثقله ، لأن الفعل ثقيل فقال : ((واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع أُجري لفظه مجرى ما يستثقلون))[3] .

وهذا الثقل في الممنوع من الصرف له علاقة وثيقة بالأصل والفرع في النحو العربي ، ولهذا جعل الثمانيني من المقدمات لباب ما ينصرف وما لا ينصرف بيان الأصل والفرع ، وسأورد هنا ما ذكره مع ما فيه من طول لأهميته، إذ يقول :((إن الاسم أصل ، والفعل فرع عليه ، والنكرة أصل ، والتعريف فرع عليها ، والتذكير أصل والتأنيث فرع عليه ، وما أشبه التأنيث من الألف والنون الزائدتين ، والاسم المركب فهو يجري مجرى التأنيث في الفرعية ، والموصوف أصل ، والصفة فرع عليه لأنها تابعة له ومفتقرة إلى تقدمه، والاسم المعدول فرع على ماعدل عنه ، والعجمة فرع على العربي ، والتثنية والجمع فرع على الواحد فإذا عرف الإنسان هذه الأصول بان له الفرع من الأصل ؛ لأن جميع ما لا ينصرف إنما هو فرع))[4] .

ومن هذا النص يتضح أن علل المنع من الصرف جميعها فرعية ، فهل الفرعية دليل الثقل المعنوي واللفظي ؟

---

(١) الكتاب : ٢٢/١ .

(٢) ما ينصرف وما لاينصرف :٣.

(٣) الكتاب : ٢١/١ .

(٤) الفوائد والقواعد : ٥٩٤ .

نص سيبويه على ثقل المعرفة وخفة النكرة ، فقال عن مثل "أربع" و "أيدع" : ((لاتنصرف في المعرفة ؛ لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال ، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم))[1] .

إن التعريف فرع على ما قدمت ، ونص سيبويه السابق يثبت ثقله ، فهل أصلية التنكير دليل على الخفة؟

نص ابن يعيش على أن ((النكرة هي الأصل ، وهي الأخف عليهم والأمكن عندهم ، والمعرفة فرع ، فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها التنوين دليلاً على الخفة ؛ ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها))[2] .

ولعل هذا المثال يكفي لبيان ثقل الفرع عن الأصل في الممنوع من الصرف ، و بيان ذلك في العلل المتبقية ليس موضوع هذا البحث .

فإذا ثبت أن الفرع أثقل من الأصل ، وأن الفرعية تجعل الاسم يشابه الفعل في الثقل ، فكيف إذا اجتمعت فرعيتان ؟ إن ذلك يزيد الاسم ثقلاً ويجعله يشبه الفعل من جهتين ؛ ولهذا قال ابن يعيش: ((إذا اجتمع في الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع ، أوعلة واحدة مكررة ... فإنه يشبه الفعل من وجهين ، ويسري عليه ثقل الفعل ، فحينئذ منع الصرف ، فلم يدخله جر ولا تنوين))[3] .

والذي أقصده من بحث هذه المقدمات أن أصل إلى أن التنوين علم الخفة وتمكين الاسم في باب الاسمية ، وأن مانع الصرف يجعل الاسم ثقيلاً كالفعل .

فيكون حذف التنوين من الاسم الممنوع من الصرف بسبب الثقل المعنوي ، أي : خفة الأصل وثقل الفرع ، وكذلك الثقل اللفظي المتمثل في صعوبة النطق .

فالجمع بين التنوين ومانع الصرف في الاسم جمع بين متضادين لفظاً ومعنى .

والتنوين علامة التصرف، وما ذكر من علل يوجب منع التصرف، فيجب حذف التنوين[4] .

---

(١) الكتاب : ١٩٤/٣ .

(٢) شرح المفصل : ٥٧/١ .

(٣) المصدر السابق : ٥٨/١ .

(٤) ينظر: أسرار العربية : ٢٢٣ .

(٧) لا يجوز اجتماع متضادين في الاسم الممنوع من الصرف :

أسلفت أن علل منع الصرف تسع ، وأنه إذا اجتمع في الاسم علتان فرعيتان من هذه العلـــل التســـع ، أو علة واحدة تقوم مقام علتين ، فإن الاسم يمنع الصرف ، ووضحت ما ينضم للعلمية من هذه العلل ، وما ينضم للوصفية[(١)] .

وقد وضح ابن الحاجب أن العلمية (لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه)[(٢)] ، ويعني بكون العلمية مؤثرة : أن يكون منع صرف الاسم متوقفاً عليها[(٣)] .

وهـــذا احتراز من أن يكون لا أثر للعلمية كرجل سمي بـــ"مساجد" أو "حمراء" فإنه لا أثر للعلمية فيه لاستقلال الحكم بالجمعية وألف التأنيث .

والمعروف أن العلم إذا نكر انصرف إذا كانت علميته مؤثرة .

وذكر ابن الحاجب ((أن العلمية لا تجامع شيئاً من العلل وهي مؤثرة إلا وهي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل ، فإنها تجامعهما وليست شرطاً فيهما))[(٤)] .

ومعنى هذا أن العدل ووزن الفعل ليس شرط علتيهما العلمية ، فوجب استثناؤه من عموم ما حكم عليه بأن العلمية شرطه .

وقـــد ذكـــر ابـــن الحاجـــب أيضًا أن العدل ووزن الفعل متضادان فلا يكون إلا أحدهما[(٥)] ؛ لأن أوزان المعدولات لا توافق أوزان الفعل .

وقـــد بـــين الرضي هذه الأوزان وذكر أن العدل ، ووزن الفعل ، والجمع المتناهي كمساجد ، ونحوه لا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين[(٦)] :

الأول : أن كل واحد منهما يضاد الآخرين ؛ لأن أوزان العدل إما فُعال ، أو مَفعَل أو فُعَل، أو فَعَـــل أو فَعَـــال كثُلاث ، ومَثْلَث ، وأُخر ، وسَحَر ، وأمس عند تميم ، وقَطَام عندهم أيضـــاً ، وليس شيء منها وزن الفعل ، ولا أوزان الجمع الأقصى ، وليس الجمع أيضاً من أوزان الفعل .

---

(١) ينظر : ص : ١٦٦ من هذا البحث .

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب : ٣١٤/١ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي : ١٦٤/١ .

(٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : ٣١٥/١ .

(٥) ينظر : المصدر السابق : ٣١٥/١ .

(٦) شرح الكافية : ١٦٧/١ ، ١٦٨ .

الثاني : أنه لو لم يتضاد الثلاثة أيضاً لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ، إذ العلم يكون إذًا منقولاً مما اجتمع فيه اثنان منهما ، فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية .

فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها ، فإذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف أيضاً .

ومما تقدم يعلم أنه لما كان للفعل أوزان مخصوصة تغاير أوزان المعدولات وجب أن لا يجتمع العدل ووزن الفعل في الاسم الممنوع من الصرف ، فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما لامتناع اجتماعهما .

فإذا نكّر العلم مع أحدهما بقي الاسم على سبب واحد ؛ ((لأن العلمية ليست شرطاً في العلة الأخرى التي هي العدل أو وزن الفعل))[1] ، فيصرف ؛ لأن العلة الواحدة لا تمنع الصرف .

ويرى الرضي أنه يمكن أن يرتكب الجمع بين العدل ووزن الفعل كما في "دُئِل" وغيرها ، إذ قال: ((وكما يمكن أن يقال في "إصمت" علم المكان القفر ، إذ أصله "أُصُمت" بضمتين ، فعدل إلى إصمت في حال العلمية ، ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالها بالتأثير دونها ، لأنه إنما عدل علماً كما قلنا في "شُمس بن مالك" فإذ نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف ، لأن العدل وإن حصل فيه لأجل العلمية ، لكنه لا يخرج العلم إذا نكر عن صيغته ، ومن أين له أن صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الأوزان))[2] .

فالرضي هنا يرد على ابن الحاجب ، ويرى إمكانية اجتماع العدل ووزن الفعل، والذي يميل إليه البحث أن ما ذهب إليه ابن الحاجب هو الراجح والقياس ، وما ذكره الرضي حالة مسموعة عن العرب لا يقاس عليها .

---

(١) أمالي ابن الحاجب : ٥٣٣/٢ .

(٢) شرح الكافية : ١٦٨/١ .

(٨) لا يجوز اجتماع علامتي تذكير وتأنيث في الاسم :

الجمـــع بـــين علامة تذكير وعلامة تأنيث في اسم واحد جمع بين ضدين ، وعلامة التذكير المقصودة هنا هي الجمع بالواو والنون ، وعلامة التأنيث هي التاء .

وتتصـــل هـــذه المســـألة اتصـــالاً وثيقاً بجمع الاسم المذكر معنى المؤنث لفظاً مثل "طلحة" ، ونحوه .

و"طلحة" اسم مذكر لحقته علامة التأنيث، فهل يجمع بالواو والنون، أو بالألف والتاء؟

وإذا جاز جمعه بالألف والتاء وهو اسم مذكر، فلماذا لم يجز جمعه بالواو والنون ؟

نص سيبويه على أن مثل "طلحة" لا يجمع إلا بالألف والتاء ، بخلاف "حبلى أو حمراء" مثلاً إذا سمي بهما رجل فإنهما يجمعان بالواو والنون ، لا بالألف والتاء .

وســـأورد هـــنا نص سيبويه في هذه المسألة مع طوله ؛ لأن تعليلات النحويين بعده تدور حول ما ذكره ، إذ قال : ((زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طلحة أو امرأة أو سلمة أو جـــبلة ، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء ، كما كنت جامعه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امـــرأة على الأصل ، ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث ، قالوا : رجل ربعة وجمعوها بالتاء . فقالـــوا ربعـــات ، ولم يقولـــوا : ربعُون . وقالوا : طلحة الطلحات ، ولم يقولوا : طلحة الطلحـــين . فهذا يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك ، كما أنه إذا صار وصفاً للمذكر لم تذهب الهاء))[١] .

وهـــذا يعني أنه إذا سمي رجل " طلحة" ، فإنه يراعى عند جمعه اللفظ ، واللفظ هنا مـــؤنث ، والأصل فيما لحقته تاء التأنيث في المفرد أن يجمع بالألف والتاء ، فيراعى اللفظ عند الجمع ، ولا يراعى المعنى .

وأجاز سيبويه جمع المؤنث بالألف إذا سمي به رجل بالواو والنون كحبلى وحمراء ، فقال : ((أما (حبلى) فلو سميت بها رجلا أو (حمراء) أو (خنفساء) لم تجمعه بالتاء ، وذلك لأن تـــاء التأنيث تدخل على هذه الألفات فلا تحذفها .. فغلب على (حبلى) التذكير حيث صارت الألف لا تحذف وصارت بمنزلة ألف (حبنطى) التي تجيء للتأنيث))[٢] .

---

(١) الكتاب : ٣٩٤/٣ .

(٢) المصدر السابق : ٣٩٤/٣ .

أي إن مـثل(حبلـى ، وحمـراء) ، ونحوهما يجمع بالواو والنون ، فيقال: حبلون ، وحمراوون ، وكنت قد ذكرت في الفصل الأول أن مثل "حبلى" يجمع بالألف والتاء وليس في ذلـك جمع بين تأنيثين ؛ لأن الألف تقلب إلى الياء وليست الياء للتأنيث ، أو تقلب إلى الواو وليست الواو للتأنيث .

وظاهـر كلام سيبويه السابق أنه يجوز الجمع بين ألف التأنيث وعلامة الجمع المذكر السالم ؛ لأن ألف التأنيث كحرف من حروف الكلمة لا تحذف ، ومثل لذلك بعدم حذفها لتاء الجمع في مثل (حبليات) ، والوجه في ذلك أنه بقلب الألف إلى ياء ، أو إلى واو ، فإن لفظ التأنيث قد تغير، وأبدل به لفظ آخر .

وقـد فصـل المبرد بين التأنيث بالتاء والتأنيث بالألف بقوله : ((ما كان فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة ، فهي لازمة له ؛ لأنها لم تدخل على بناء مذكر))[1] .

فالتاء زيادة على لفظ المذكر ، والألف لازمة للاسم ، فما أنث بالتاء لا يجوز جمعه جمـع مذكر سالماً ، وما أنث بالألف يجوز جمعه جمع مذكر سالماً إذا سمي به رجل ؛ ((لأن الألف لا تثبت ، وإنما يثبت ما هو بدل منها))[2] .

ومـن ذلـك يعرف أنه لا يجوز الجمع بين علامة تذكير وعلامة تأنيث في الاسم ، فيكون مؤنثاً مذكراً في حال واحدة .

وقـد اختلف البصريون والكوفيون في جمع مثل "طلحة" بالواو والنون ، فالبصريون يجمعـونه بالألف والتاء ، ولا يجيزون جمعه بالواو والنون ، والكوفيون يجيزون جمعه بالواو والنون ، فيقال في (طلحة) : (طلحون)[3] .

وحجـة البصـريين في هذه المسألة أن في (طلحة) تاء التأنيث ، والواو والنون من علامات التذكير ، ولا يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان[4] .

وحجة الكوفيين أن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة ،

---

(١) المقتضب : ٧/٤

(٢) المصدر السابق : ٨/٤ .

(٣) ينظـر : المخصص : ٧٩/١٧ ، والإنصاف : ٤٤/١ – ٤٨ ، والتبيين : ٢١٩ – ٢٢٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٢١/١ – ١٢٣ ، وائتلاف النصرة : ٣٠ .

(٤) ينظر : المخصص : ٧٩/١٧ ، والتذكرة والتبصرة : ٦٣٩/٢ ، والإنصاف : ٤٥/١ ، وائتلاف النصرة :٣٠.

فكـــان جمعه كغيره من الأسماء ، وكما أن كل ما في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة كـــــ"حبلـــى" و "حمراء إذا سمي به رجل يجوز جمعه بالواو والنون ، ولا خلاف أن ما في آخره ألف تأنيث أشد تمكناً مما في آخره التاء[1] .

وكنت قد ذكرت قبل إيراد هذا الخلاف تفريقاً بين التأنيث بالتاء والتأنيث بالألف ، وعلم من هذا التفريق أو الفصل أن الألف كحرف من حروف الكلمة ، وأنها لا تثبت عند الجمـــع بالألف والتاء أو الواو والنون ، والذي يثبت ما أبدل منها من ياء أو واو ، فيصح على ذلك أنه ليس في جمع مثل "حبلى" أو "حمراء" بالواو والنون جمع بين تذكير وتأنيث ؛ لأن ما أبدل من الألف ليس علامة للتأنيث .

وأمـــا الـــتاء فهـــي زيادة على لفظ المذكر أتي بها لمعنى التأنيث فنقول في (مسلم) (مسلمة) ، وما كان مؤنثاً بالتاء فإنه يجمع بالألف والتاء لا بالواو والنون ، وعلى ذلك فما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ، وما ذهب إليه الكوفيون مردود من ثلاثة أوجه[2] :

أحـــدها : أنه لم يسمع من العرب ذلك ، ولو كان جائزاً لسمع ولو على الشذوذ والندرة .

والـــثاني : أن تـــاء التأنيث من حكم الألفاظ ، والواو والنون من علامات الألفاظ أيضاً ، فلو جمع بالواو والنون لتناقض ؛ لأن تذكير اللفظ ضد تأنيثه .

والثالث : أنهم أجازوا جمعه بالألف والتاء ، وقالوا : [من الخفيف]

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظُمَاً دَفَنوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ[3]

ولو جاز بالواو والنون لوجب و لم يجز غيره اعتباراً بالمعنى وهو التذكير .

ولا شـــك أن مـــثل "طلحة" مؤنث لفظاً مذكر معنى ، فالكوفيون يجمعونه بالواو والنون باعتبار المعنى كما جمع (موسى ، وعيسى) على "موسون" و "عيسون" ، والبصريون يجمعونه بالألف والتاء باعتبار اللفظ . فلماذا أجاز البصريون جمع (موسى ، وعيسى) بالواو والنون ، و لم يجيزوا جمع (طلحة) بالواو والنون ؟

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٤٤/١ — ٤٥ ، وائتلاف النصرة : ٣٠ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٢٠ .

(٣) البـــيت لعبدالله بن قيس الرقيات في ديوانه : ٢٠ ، والتذكرة والتبصرة : ٦٣٩/٢ ، وخزانة الأدب : ١٠/٨ ، ١٤ ، وروايته في ديوانه : (نصر الله .....) وسجستان : ناحية كبيرة وولاية واسعة ، وطلحة الطلحات : طلحة بن عبيدالله الخزاعي .

لاشـــك أن فيما ذكر آنفاً إجابة على هذا ، وللعكبري في جمع (موسى ، وعيسى) بالواو والنون وجهان[1] :

أحـــدهما : أن الألف لازمة موضوعة مع الاسم من أول وضعه ، فجرت مجرى بقية حروفه .

والـــثاني : أنها لا تبقى على لفظها في جمع المؤنث ، بل تبدل نحو (صحراوات) فإذا كانت كذلك جاز ألا يعتبر بدلالتها على التأنيث ، بل يغلب فيها حكم اللازم ، بخلاف تاء التأنيث فإنها غير لازمة فغلب فيها حكم العلامة .

وعلى ذلك فإن التاء علامة لفظية زائدة على الكلمة للتأنيث ، كما أن الواو علامة لفظية زائدة على تذكير الكلمة .

ولفظ "طلحة" مؤنث بعلامة ، فلا تجعل علامته الواو التي هي من علامات المذكر .

وقـــد جلّـــى العكبري هذه المسألة ممثلاً بـــ"جعفر" اسماً لامرأة فلو أريد جمعه لجمع بالألف والتاء اعتباراً بالمعنى ، ولم يجمع بالواو والنون ؛ لما لم تكن هناك علامة التأنيث ، فإذا كان فيه علامة وجب أن تراعى فلا تبدل بعلامة أخرى[2] .

ولا حجة لمن احتج بمثل "عيسى ، وموسى" ، ونحوهما لما ذكر من تعليل .

---

(١) التبيين : ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢) ينظر : السابق : ٢٢٢ .

(٩) لا يجوز اجتماع التثنية والجمع في اسم واحد :

ذكرت في الفصل الأول أنه لا يجوز تثنية المثنى ولا جمع المذكر السالم ؛ لأن تثنيتهما تؤدي إلى جمع علامتي إعراب في كلمة واحدة[١] .

وفي هذه المسألة حديثي عن تثنية الجمع بجميع أقسامه وأنواعه ، وهدفي الوقوف على تعليل النحاة لما منعت تثنيته من هذه الأنواع .

فأما الجمع المذكر السالم فقد بيّن سيبويه أنه لا يثنى ؛ لئلا يجتمع في الاسم رفعان ، أو جران ، أو نصبان ، وذلك إذا سمي به مفرد على ما أسلفت في الفصل الأول .

ومن النحويين من يرى أن مانع تثنية جمع المذكر السالم وتثنية المثنى هو الثقل ، وهو رأي ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل[٢] ، ومقصوده أنه عندما نجمع في الكلمة علامتي تثنية أو علامة تثنية وجمع ، فإن الاسم يثقل بالعلامتين ، ويصعب النطق وهو رأي جيد من وجهة نظر البحث .

ولم يختلف النحاة في منع تثنية المثنى وجمع المذكر السالم ، وحصل الخلاف في تثنية جمع التكسير، فذهب ابن مالك إلى جواز تثنيته باستثناء ما كان على صيغة منتهى الجموع لعدم شبه الواحد[٣] .

وقال غيره : تثنية الجمع واسم الجنس غير مقيسة[٤] .

والذي أريد الوصول إليه في هذه المسألة هو الإجابة عن التساؤل القائل : هل في تثنية جمع التكسير جمع بين ضدين ؟ .

بمعنى أن التثنية تدل على أن العدد اثنان ، والجمع يدل على أنه أكثر من اثنين ، فيجمع بين دليلين متدافعين في كلمة واحدة .

لقد نص ابن يعيش على أن تثنية الجمع مخالفة للقياس ، وذهب إلى تدافع التثنية والجمع فقال : ((القياس يأبى تثنية الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ،

---

(١) ينظر المبحث الثالث من الفصل الأول، المسألة الأولى ، ص : ١٠٦ .

(٢) ينظر : ٦٢/١ .

(٣) في شرح التسهيل : ١٠٥/١ ، وينظر الهمع : ١٣٨/١ ، ١٤٠ .

(٤) هو قول أبي حيان في التذييل والتكميل : ٦٥/٢ ، وينظر : وضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي : ٣٢٣/١ .

والتثنـــية تـــدل على القلة فهما معنيان متدافعان ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة))[1] والمقصود هنا جمع التكسير .

وقد أجاز الزمخشري تثنية الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين[2] ، وارتضى ابن يعـــيش مثل هذا التخريج على تأويل الإفراد في مثل : إبلان وغنمان وجمالان ، وأنهم ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد ، وضموا إليه مثله فثنوه[3] .

وجاء على ذلك قول الشاعر : [من البسيط] :

لأصْبَحَ الحيُّ أَوْبَادَاً ولَمْ يَجِدُوا عندَ التَّفرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنِ[4]

وخـــرج الـــنحاة تثنية جمع التكسير (جمال) في هذا البيت على أنه جعل الجمال صـــنفين : ((صـــنفاً لتـــرحلهم يحملون عليها أثقالهم ، وصنفاً لحربهم يركبونه إذا جنبوا خيلهم))[5] .

وذهب ابن عصفور إلى أن اسم الجمع وجمع التكسير لا يثنيان إلا في ضرورة شعر ، أو في نادر كلام ، وعلل لذلك بأنهما لا يعطيان بعد التثنية إلا ما يعطيان قبلها[6] .

ويمـــيل الـــبحث إلى عدم جواز تثنية جمع التكسير لتدافع المعنيين من جهة ، ولعدم حصـــول الفائدة من التثنية من جهة أخرى ، وما ورد منه فإنه يخرج على تأويل الجماعتين وهو في الشعر ضرورة وفي النثر نادر[7] .

---

(١) شرح المفصل : ١٥٣/٤.

(٢) ينظر : المفصل : ١٨٦ .

(٣) ينظر: شرح المفصل : ١٥٣/٤ .

(٤) البـــيت لعمرو بن عدّاء الكلبي شاعر إسلامي ، ينظر في : خزانة الأدب : ٥٧٩/٧ ، ولسان العرب مادة " وَبَد " ، وبلا نسبة في المفصل : ١٨٧ ، وأوباد جمع وَبَد بفتحتين والوَبَد بالتحريك شدة العيش وسوء الحال ، والهيجاء : الحرب.

(٥) خزانة الأدب : ٥٨٥/٣ .

(٦) ينظر شرح الجمل : ١٣٨/١ ، ١٣٩ .

(٧) ينظر : المصدر السابق : ١٣٨/١ .

(١٠) لا يجوز اجتماع إلزام العلم لام التعريف وجمعه جمع تكسير :

تـأتي "أل" زائدة في بعض الأعلام للدلالة على لمح الأصل كما في الحسن والحارث والعباس ، وزيادتها في هذه الأعلام غير لازمة .

وهـذه الأعـلام الـتي لحقـتها "أل" غير اللازمة أوصاف في الأصل تجري على موصوفاتها.

قـال سـيبويه : ((وزعم الخليل – رحمه الله – أن الذين قالوا : (الحارث والحسن والعباس) إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه ، و لم يجعلوه سمي به ، ولكنهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه . ومن قال (حارث ، وعباس) فهو يجريه مجرى " زيد "))[١] .

أي : إن مـن ألحق هذه الأعلام "أل" لم يجعلها كأنه سمي بها ، وإنما جعلها أوصافاً مفيدة معنى الاسم في المسمى ، كما تكون الصفة فإقرار "أل" للإيذان ببقاء أحكام الصفة ، ومـن لم يثـبت "أل"، وقال : (حارث وعباس) خلصها اسماً علمًا ، وعرّاها من مذهب الوصفية في اللفظ وإن لم تعر من روائح الصفة على كل حال[٢] .

ويعلم من هذا أننا إذا أردنا الإشارة إلى بقاء معنى الصفة في الاسم فإننا نلحقه "أل" لتدل على معنى الصفة تلميحاً ، فإذا كان لحوق "أل" مثل " عباس وحارث وحسن" للدلالة على هذا المعنى ، فإنه لا يجوز لنا أن نجمع مثل هذه الأسماء جمع تكسير مع وجود "أل" التي للمـح الصفة ؛ لأن جمعها دليل غير الصفة ، و إلحاق "أل" دليل الصفة ، وفي هذا تضاد وتدافع ؛ ولهذا قال أبو علي الفارسي : ((من قال : "الحارث والعباس" فجعل الاسم كأنه الشـيء بعيـنه لم يجـز لـه أن يكسره تكسير الأسماء ، فلا يقول : " الحوارث "فيجعله كالقوادم))[٣] .

ثم وضـح أبو علي الفارسي أن المانع من ذلك هو التضاد والتدافع ، فقال : ((ألا ترى أن إلزامه لام التعريف دلالة على إجرائه مجرى الصفة ، وإذا كسره تكسير الاسم جعله بمترلة غير الصفة ، فيتدافع أن يُلزِم شيئين كل واحد يمنع الآخر ويدفعه ، كما لم يجز تحقير

---

(١) الكتاب : ١٠١/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤٣/١ .

(٣) المسائل البصريات : ٨٥٦/٢ .

"فلوس" وجمال؛ لأن هذا الجمع للتكسير ، والتحقير للتقليل ، فلا يجمع على الاسم ما يدفع كل واحد الآخر))[1] .

وتوضيح هذا التضاد أو التدافع : أن لحاق "أل" لهذه الأعلام علامة ودلالة على أن الأصـــل فـــيها الصفة ، فهذه الأسماء أوصاف في الأصل تجري على موصوفاها ، فنقول : مررت بالرجل الحارث ، والعباس والحسن ، ثم غلبت هذه الصفة بحذف موصوفاها وقيامها مقامها ، حتى اطرح ذكرها معها فاستعملت أعلاماً[2] .

وعـــند جمع هذه الأسماء التي لحقتها "أل" للمح الصفة جمع تكسير ، فإن ذلك يعني أنهـــا غير صفة فيجتمع على الاسم دليلان : أحدهما للصفة، والآخر لعدمها ، فيؤدي ذلك إلى التضـــاد. ومـــن هـــنا فإنه لا يجوز الجمع بين لحاق "أل" للمح الصفة في مثل : حارث وعباس ، وجمعها جمع تكسير لتناقض الدلالتين .

---

(١) المصدر السابق : ٢/٨٥٦ .

(٢) ينظر : المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب : ٢٩٥ .

(١١) لا يجوز الجمع بين جمع الكثرة وعلامة التصغير:

لا شك أن الجمع والتصغير علامتان من علامات الاسم ، ومن الجمع ما يجوز تصغيره ومنه مالا يجوز تصغيره ، والمراد بالجمع هنا جمع التكسير ، وهو نوعان : جمع قلة ، وجمع كثرة ؛ فجمع القلة قصد به النحاة من الثلاثة إلى العشرة، والكثرة ما فوق العشرة[١] .

ويصغر جمع القلة على لفظه وله أوزان أربعة : أفعُل ، وأفعَال ، وأفعِلة ، وفِعلة .

وكل شي خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد[٢] .

والتصغير (تقليل كثير ، وتحقير عظيم ، وتقريب شيء من شيء)[٣] .

ولما كان التصغير تقليلاً لم يجتمع مع ما يدل على الكثرة[٤] .

قال سيبويه : ((سألت الخليل عن تحقير "الدور" فقال : أرده إلى بناء أقل العدد ؛ لأني إنما أريد تقليل العدد ، فإذا أردت أن أقلله وأحقره صرت إلى بناء الأقل ، وذلك قولك : أديئر ، فإن لم تفعل فحقرها على الواحد ، وألحق تاء الجمع ؛ وذلك لأنك ترده إلى الاسم الذي هو لأقل العدد))[٥] .

أي إنه إذا أريد تحقير جمع الكثرة ، فمن طرق تحقيره أن يُرد إلى جمع القلة إن كان له جمع قلة كما مثل سيبويه ، أو يرد إلى لفظ الواحد ، ثم يُصغر ويُجمع بالألف والتاء إن كان مؤنثاً أو مذكراً غير عاقل، فإن كان هذا المفرد لمذكر عاقل صُغر ثم جُمع بالواو النون .

ومن ذلك يعلم أنه لا يصغر جمع الكثرة على لفظه ، فلماذا ؟

قال المبرد : ((لو صغرت ما هو للعدد الأكثر لكنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال ، وهذا هو المحال))[٦] .

أي إن تصغير الجمع إنما هو تقليل للعدد ، فإذا صغر ما يدل على الكثرة من الجمع فإن في ذلك جمعاً بين نقيضين لا يجتمعان ، ولهذا قال السيرافي : ((إنما صغرت العرب الجمع القليل ؛ لأن تصغير الجمع إنما هو تقليل للعدد ، فاختاروا له الجمع الموضوع للقلة ؛

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي : ٣٦٩/٤ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه : ٤٩٠/٣ .

(٣) الفوائد والقواعد : ٧٦٢ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٧٧/٢ .

(٥) الكتاب : ٤٩٠/٣ ، ٤٩١ .

(٦) المقتضب : ١٥٧/٢ .

لأن غـــيره من الجموع جعل للتكثير ، فإذا صغروا فقد أرادوا القلة ، فلم يجمع بين التقليل بالتصغير والتكثير بلفظ الجمع الكثير ؛ لأن ذلك يتناقض))[1] .

وقد عبر النحاة عن هذا التناقض بالتدافع والتضاد والتنافي[2] ، أي : إن ((وجود ياء الـــتحقير يقتضي كونه دليلاً على القلة ، وكونه مثالاً موضوعاً للكثرة دليل الكثرة ؛ وهذا يجـــب مـــنه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيراً . وهذا مالا يجوز لأحد اعتقاده))[3] .

فالتصـــغير يضـــاد ، أو يدفع، أو ينافي، أو يناقض الكثرة؛ ولهذا لم يجز تصغير جمع الكثرة.

وذهب ابن عصفور إلى تعليل آخر ، فقال : ((إنما لم تصغر جموع الكثرة ؛ لأنه لا فائدة في تصغيرها ، ألا ترى أن دراهم تقع على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرة ، فإن صـــغرتها فإنك تقصد تقليلها وليس لك ما يعطي ذلك ؛ لأن كل عدد يقل ويكثر بالإضافة إلى غيره بخلاف جموع القلة لأنها تقع على العشرة فما دونها ، فإذا قللت علم أن العدد أقل من عشرة ولا يتصور ذلك فيما كان من الجموع للكثرة))[4] .

أي إن جمع الكثرة لما لم يكن له حد أعلى ينتهي عنده ، فإنه لا فائدة في تقليله ؛ لأن القليل إنما يعرف إذا عرف الكثير وحدد ، وهو رأي لا بأس به وإن كان العربي عندما صغر جمع القلة و لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لم يعتمد ذلك لهذه العلة أو لسابقتها ، ولكني لا أنكر ما للمعنى من أهمية في هذه المسألة .

وممـــا يجـــب التنبيه إليه أن الكوفيين أجازوا تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد فأجازوا أن يقال في "رُغْفَان" : "رُغَيْفَان" كما يقال في "عُثْمَان" "عُثَيْمَان" ، وزعموا أن "أُصَيْلانا" تصغير "أُصْلان" جمع أصيل[5] .

---

(١) نقل هذا النص عن السيرافي عبدالسلام هارون في تحقيقه لكتاب سيبويه (حاشية رقم ١) : ٤٩٠/٣ .

(٢) ينظر : التكملة للفارسي : ٥١٢ ، والفوائد والقواعد : ٧٨٥ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٠٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٣/٥ ، وشـــرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٩١٦/٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٢٦٧/١ ، وشرح ألفية ابن معط : ١٢١٥/٢ ، وهمع الهوامع : ١٤٦/٦ .

(٣) الخصائص : ٣٤٢/١ .

(٤) شرح الجمل : ٢٩١/٢ .

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٩١٦/٤ ، ١٩١٧ ، وهمع الهوامع : ١٤٦/٦ .

وقد رد البصريون زعم الكوفيين هذا من وجهين :

((أحـــدهما : " أن معنى " أُصَيْلان " هو معنى " أَصِيل " فلا يصح كونه تصغير جمع ؛ لأن تصغير الجمع جمع في المعنى .

الــثاني : أنـــه لو كان تصغير " أصلان " لقيل " أصَيْلين" ؛ لأن " فُعلان " و" فِعلان " إذا كُسِّـــرا قـــيل فيهما " فَعَالين "كـــ " مُصْران" و " مَصَارين "... و"غِربان " و "غَرابين " .

وكـــل مـــا كســـر على " فَعَالين "يُصغر على " فُعَيلين" . فبطل كون " أصيْلان" تصغير " أصْـــلان " جمـــع " أصيل " . وإنما " أصيلان " من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبره ونظيره قولهم في " إنسان " : " أُنَيْسَان "))[1] .

ويمكـــن القول بأن هذا الجمع الذي أجاز الكوفيون تصغيره له نظير من المفرد ، مما أوحى أن هذا البناء أو الصيغة قليل محدود معدود كالمفرد ، فخالف جمع الكثرة المطلق .

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١٩١٧/٤ (بتصرف) .

المبحث الثالث :

الأدوات التي لا يجوز اجتماعها مع بعض الأسماء أو الأفعال للتضاد

تمهيد :

في هـــذا المـــبحث سيكون الحديث عن الأدوات التي لا يجوز اجتماعها مع بعض الأسمـــاء أوالأفعـــال لتضـــاد معنى الأداة مع ما ما تدخل عليه من فعل أو اسم في تركيب الجملة .

ولا شك أنه لكي يكون الكلام مستقيماً ، فإنه لا بد من تطابق المعاني في التركيب النحوي وتناسبها، ولا بد من وضع الشيء في محله .

يقـــول سيبويه في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة" : (أماالمحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس)[1].

ومما يلحظ في هذا النص أن سيبويه يربط بين صحة التركيب النحوي وبين المعنى . فالظـــرف "أمـــس" يستعمل مع الفعل في الزمن الماضي، والصحيح نحوياً أن يقال: " أتيتك أمـــس" ، ولا يقال سآتيك أمس . والظرف "غداً " يستعمل مع فعل يدل على المستقبل . فالصحيح نحوياً أن يقال : سآتيك غداً [2] .

وهكـــذا جـــرى الـــنحاة على ضرورة استقامة الكلام من حيث التركيب النحوي والدلالي .

وفـــيما يلـــي أعرض الأدوات التي لا يجوز اجتماعها مع الاسم المعرفة للتضاد ، ثم أتناول الأدوات التي لا يجوز اجتماعها مع بعض الأفعال كذلك .

(١) الكتاب : ١/ ٢٥.

(٢) ينظر : التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه ، د/محمود سليمان ياقوت : ٢٧٠،٢٧١.

أولاً : الأدوات التي لا يجوز اجتماعها مع الاسم المعرفة للتضاد :

هـــناك أدوات مختصـــة بالدخـــول على النكرة من الأسماء ، وقد حدد النحاة هذه الأدوات ، وعـــدوا دخـــولها على معرفة من المعارف دليلاً على فقدان هذه المعرفة التعريف واكتسابها التنكير[١] ؛ لأن معاني هذه الأدوات تنافي معنى التعريف ، ولهذا اختصت بالنكرة دون المعرفة .

وهذه الأدوات هي :

(١) "مِنْ" الاستغراقية :

"مِـــنْ" الاســـتغراقية هـــي الـــزائدة الداخلة على نكرة منفية ، ومعنى دلالتها على الاســـتغراق : ((التنصـــيص على كون النكرة مستغرقة للجنس))[٢]، فهي تحدث معنى الاســـتغراق بعـــد أن لم يكن موجوداً فمثلاً : ما جاءني رجل ، يجوز أن نقول بعده : بل رجـــلان أو ثلاثـــة ، فـــإذا قلت : من رجل امتنع الإضراب بـــ(بل)[٣]، لأن "من" رفعت الاحتمال ودلت على العموم .

وقـــد تستعمل لتوكيد الاستغراق ، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم مثل "أحد" ونحوه ، فإذا قيل مثلاً : ما قام أحد ، أو قيل ما قام من أحد ، فهما سيّان في إفهام العموم دون احتمال ، لكن دخول "من" لتوكيد الاستغراق[٤] .

مما سبق يتضح وجوب توافر شرطين لزيادة "من" عند جمهور البصريين :

الأول : أن يكـــون مـــا قبلها غير موجب ، أي : يكون مسبوقاً بنفي أو نهي ، أو استفهام بـــ"هل" .

الثاني : أن يكون مجرورها نكرة[٥] .

وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً وهو : أن تكون النكرة عامة[٦] ، ورده المرادي بأن "من"

---

(١) ينظر : التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل للدكتور محمود أحمد نحلة : ١٤٣ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ١٣/٦ .

(٣) ينظر : جواهر الأدب : ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٣١٦ .

(٥) ينظر : المقرب : ٢٧١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٩٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١١/٦ ، وتوضيح المقاصد : ٧٥٠/٢ ، والجنى الداني : ٣١٧ ، ٣١٨ ، والمساعد : ٢٥٠/٤ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣/٨ ، والملخص في ضبط قوانين العربية : ٥١٢ .

قد تزاد مع النكرة التي ليست من ألفاظ العموم[١] .

فالنحاة على أن "من" الاستغراقية لا تدخل إلا على نكرة .

يقـــول المبرد: ((تقول : ما جاءني عبد الله ، فإذا قلت :ما جاءني من رجل لم يقع ذلـــك إلا للجـــنس كله ، ولو وضعت في موضع هذا المنكر معروفاً لم يجز ، لو قلت : ما جاءني من عبدالله كان محالاً ؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس))[٢] .

ويفهـــم مـــن نـــص المبرد أن "من" الاستغراقية لا يجوز اجتماعها مع الاسم المعرفة للتـــناقض في المعنى ، فـــ"من" تدل على استغراق أفراد الجنس والتعميم ، والاسم المعرفة فيه تعيين وتحديد فهو غير شائع ، فالمعنيان على هذا متضادان .

وقال الهروي : ((واعلم أن "من" الزائدة للتوكيد لا تدخل على المعرفة ، ولا تدخل في الإيجـــاب، لا تقـــول : "ما جاء ني من عبدالله" ، ولا تقول : "جاء ني من رجل" ، ولا "جاءني من الرجل"))[٣] .

وجمهـــور النحويين على أن "من" لا تزاد مع المعرفة وكذلك في الإثبات والإيجاب ، كمـــا مثل في النص السابق بل تكون زائدة مع نكرة ذات نفي نحو قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾[٤] ، أو نهي نحو : لا تضرب من أحد ، أو استفهام بـــ"هل" نحو قوله تعـــالى : ﴿ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾[٥] ، لا غيرهـــا مـــن أدوات الاستفهام[٦] .وخالف الجمهورَ الأخفشُ والكسائي وهشام فأجازوا دخول "من" الاستغراقية في النفي ، والإيجاب ، والنكرة ، والمعرفة ، ووافقهم ابن مالك[٧] .

قال ابن مالك : ((وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة . وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً))[٨] .

---

(١) ينظر الجنى الداني : ٣١٩ .

(٢) المقتضب : ٤٢٠/٤ .

(٣) الأزهية في علم الحروف : ٢٣٠ .

(٤) سورة الأعراف الآية : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ .

(٥) سورة الملك الآية : ٣ .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ٢١٦/٤ ، ٢١٧ .

(٧) ينظر : المصدر السابق : ٢١٥/٤ ، وينظر شرح التسهيل : ٩/٣ ، والجنى الداني : ٣١٨ .

(٨) شرح التسهيل : ٩/٣ .

واستدلوا بشواهد منها قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾[2] .
وقولهم : إنه سمع : " قد كان من مطر" .

وتأول المانعون وهم جمهور النحاة ما أوردوه من أمثلة على حذف الموصوف في الآية الأولى ، أي : لقد جاءك نبأ من نبأ ونحوه ، وعلى أن "من" تبعيضية في الآية الثانية[3] .

وأما قولهم : "قد كان من مطر" ، فهو على الحكاية ، كأن قائلاً قال : هل كان من مطر ؟ فأجيب بقوله : قد كان من مطر ، وقيل إن "من" تبعيضية[4] .
ومذهب الجمهور هو الراجح وما خالفه فهو متأوَّل .

وخلاصة المسألة : أن "مِنْ" الزائدة تأتي لمعنيين : (التنصيص على العموم ،وهي الزائدة في نحو : "ما جاءني من رجل" ونحوه ، فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ... وتوكيد العموم ، وهي الزائدة في نحو : "ما جاءني من أحد أو من ديَّار "فإن أحداً و ديَّاراً صيغتا عموم)[5] .

ويشترط لزيادتها أن يكون مجرورها نكرة ، وأن يكون فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأً ، وأن يكون ما قبلها غير موجب ، ولا يجوز أن يكون مجرورها معرفة ؛ لأن المعرفة تدل على التعيين ولا شيوع فيها ، و "من" الاستغراقية للشيوع والتعميم في الجنس ، فالمعنيان متضادان ، ولهذا فإن "من" الاستغراقية والاسم المعرفة لا يجتمعان ، وما ورد من ذلك فهو متأوَّل عند جمهور النحويين على ما سلف .

---

(١) سورة الأنعام : ٣٤ .

(٢) سورة الأحقاف : ٣١

(٣) ينظر الهمع : ٢١٧/٤ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٤٤/٢ .

(٥) مغني اللبيب : ٣١٦ ، ٣١٧ .

(٢) رب :

وهي حرف من حروف الجر عند البصريين حقه التصدير[١] ، واختلف في معناه بين التقليل والتكثير ، فمن النحويين من أخلصها للتقليل[٢] ، ومنهم من أخلصها للتكثير[٣] ، ومنهم من ذهب إلى أنها غالباً ما تكون للتقليل[٤] ، ورأى ابن مالك أنها أكثر ما تكون للتكثير والتقليل بها نادر[٥] ، ورأى ابن هشام أنها تكون للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً[٦] ، وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام ورجحه أبو حيان[٧]، ورأى ابن باذش وابن طاهر أنها لمبهم العدد فيكون تقليلاً وتكثيراً [٨] .

والراجح أنها على مذهب الجمهور حرف تقليل [٩] .

وإنما حرصت على الوقوف على القول الراجح في معنى "رب" ؛ لأهمية معرفة ذلك في توجيه مسألة تنافي "رب" مع الاسم المعرفة .

وقد نص سيبويه على أن "رب" لا يليها إلا نكرة ، فقال : ((و "رب" لا يكون ما بعدها إلا نكرة))[١٠] .

وقال معقباً على قول جرير [من البسيط] :

يا رُبَّ غَابِطِنَا لَو كانَ يَعْرِفُكُمْ لاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُم وحِرْمَانَا[١١]

---

(١) ينظر : الارتشاف : ١٧٣٧/٤ ، والجنى الداني : ٤٣٨ ، وصحح القول بحرفيتها ابن مالك في شرح التسهيل : ٤٣/٣، والكوفيون والأخفش ووافقهم ابن الطراوة يعدونها اسماً ، والراجح أنها حرف ، ينظر : الجنى الداني : ٤٣٩ ، وجواهر الأدب : ٤٥٢ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٣٩/٤ ، ١٤٠ ، والأصول : ٤١٦/١ ، وحروف المعاني : ١٤ ، والأزهية : ٢٥٩ ، والفوائد والقواعد : ٣٣٦ ، والمفصل : ٢٨٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٤٦/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٠٠/١ ، ورصف المباني : ١٨٨.

(٣) ينظر الارتشاف : ١٧٣٧/٤ ، والجنى الداني : ٤٤٠ .

(٤) ينظر : الارتشاف : ١٧٣٨/٤ ، والهمع : ١٧٥/٤ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٤٤/٣ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب : ١٤٢ .

(٧) ينظر : الارتشاف : ١٧٣٨/٤ .

(٨) ينظر : المصدر السابق : ١٧٣٨/٤ . وابن باذش هو : علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري المعروف بابن باذش ، كان من أحفظ الناس لكتاب سيبويه ، توفى سنة : ٥٢٨هـ (الموسوعة الميسرة : ١٥٥٥/٢ – ١٥٥٦) . وابن طاهر هو : محمد ابن طاهر بن علي بن عيسى الأنصاري الأندلسي ، كان عالماً باللغة ، توفى سنة ٥١٩هـ (الموسوعة الميسرة : ٢١٢٠/٣) .

(٩) ينظر : الجنى الداني : ٤٤٠ ، وجواهر الأدب : ٤٥٤ .

(١٠) الكتاب : ١٠٨/٢ .

(١١) ينظر البيت في ديوان جرير : ١٦٣، والكتاب : ٤٢٧/١ ، والمقتضب : ١٥٠/٤، والرواية في الديوان: (لو كان يطلبكم) .

(("رب" لا يقع بعدها إلا نكرة ، فذلك يدلك على أن "غابطنا" ... نكرة))[1] .

وسيبويه هنا يدلل على أن الواقع بعد "رب" نكرة وإن كان معرفاً لفظاً ، فكأن المعنى : يا رُبَّ غابطٍ لنا[2] .

ومضى النحاة في أثر سيبويه على أن "رب" مختصة بالنكرات [3] .

ولهم في ذلك تعليلات ، منها قول المبرد : ((رب معناها الشيء يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً ؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه))[4] .

وقول الثمانيني : ((اختصت بالدخول على النكرة ؛ لأن النكرة تدل على الكثرة فيصح فيها التقليل ، تقول : "رب رجل أدركته" ، و "رب غلمان ملكتهم" ، أي : ذلك قليل))[5] .

وعلى القولين السابقين يتضح الربط بين دلالة " رب " على التقليل ، وبين معنى الاسم النكرة . فلما كانت "رب" (تدل على التقليل ، والنكرة تدل على التكثير ، وجب أن تختص بالنكرة التي تدل على التكثير ؛ ليصح فيها التقليل)[6] .

وعلى هذا فامتناع دخول "رب" على الاسم المعرفة سببه (امتناع قبول المعرفة التقليل ؛ لأنها إما قليلة ، كالرجل ، وزيد، أو كثيرة ، كالرجال ، والزيدين)[7] .

قال ابن الحاجب : ((ولا تدخلِ إلا على نكرة ؛ لأن الغرض يحصل بذلك ، فلو عرف وقع التعريف ضائعاً))[8] .

وقال ابن عصفور : ((ولا يخفض بـ"رب" إلا نكرة ؛ لأن المفرد بعدها في معنى

---

(١) الكتاب : ٤٢٧/١ .

(٢) يقول الشنتمري عن هذا الشاهد : ((فغابطنا في نية التنوين والانفصال))(تحصيل عين الذهب : ٢٤٢) ، وهكذا خرج النحاة ما وقع بعد "رب" مما ظاهره أنه معرفة على التنكير ، ومنه : "ربَّهُ رجلاً" فالنحاة خرجوه على أنه جارٍ مجري النكرة ، وبه قال الفارسي في الإيضاح : ٢٠١ ، وذهب الزمخشري وابن عصفور إلى أنه نكرة ، ينظر : الجنى الداني : ٤٥٠ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٣٩/٤ ، والأصول : ١/ ٤١٦ ، ٤١٩ ، وحروف المعاني : ١٤، ومعاني الحروف : ١٠٦، والمفصل : ٢٨٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٤٦/٣ ، ورصف المباني : ١٨٩ .

(٤) المقتضب : ١٣٩ – ١٤٠ .

(٥) الفوائد والقواعد : ٣٣٦ .

(٦) أسرار العربية : ١٩٥ .

(٧) جواهر الأدب : ٤٥٤ .

(٨) شرح المقدمة الكافية : ٩٤٩/٣ ، وينظر الإيضاح في شرح المفصل : ١٥٠/٢ .

جمع ولا يكون المفرد في معنى جمع إلا نكرة))[1] .

وقال الشيخ الرضي عن "رب" و "كم" : ((وإنما وجب دخولها على النكرة ، لأن النكرة محتملة للقلة والكثرة ... والمعرفة إما دالة على القلة فقط ، كالمفرد والمثنى المعرفين ، وإما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ؛ و "رب" و "كم" علامتان للقلة والكثرة ، وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل ، حتى يصير بها نصاً))[2] .

وعلـــى قول الرضي هذا يكون السبب أنه لما كان التقليل والتكثير لا يكونان إلا في النكـــرات، جـــيء بـــ"رب" ؛ لتنص على المحتمل القلة ، وبـــ"كم" ؛ لتنص على المحتمل الكثرة .

ومـــن هذه التعليلات يظهر أن الاسم المعرفة فيه تحديد وتعيين ، والاسم النكرة فيه إبهـــام ولا تحديد فيه ، وهو في الغالب كثير فتدخل عليه "رب" لتفيد معنى القلة فيه ، ومن هنا كان معنى "رب" يضاد وينافي معنى الاسم المعرفة ، فلا يجوز اجتماعهما .

واعتذر النحاة عن رواية الجرفي قول الشاعر [من الخفيف] :

رُبَّما الجَامِلِ المُؤَبَّلِ فِيهِمْ وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[3]

(بـــأن الـــرواية بالرفع ، وإن صحت بالجر خرج على زيادة "أل" ؛ ولأنها إما للقلة ، أو للكثـــرة، وغـــير النكرة لا يحتملها ، لأن المعرفة إما للقلة فقط كالمفرد ، والمثنى ، أو للكثرة فقط كالجمع ، وما لا يحتملهما لا يحتاج إلى علامة يصير بها نصاً)[4] .

وخلاصة المسألة : أن "رب"من الأدوات المختصة بالنكرات ومعناها التقليل، والاسم النكـــرة يحـــتمل القلة والكثرة فناسب دخول "رب" عليه لمعنى القلة ، وامتنع دخولها على الاسم المعرفة ؛ لأنه لا يقبل التقليل ، فلا يتحقق فيه معنى "رب" ، فهو مناف له . وما ورد من دخولها على المعرفة لفظاً ، فإنه يخرج على التنكير .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٠٣ ، ٥٠٤ .

(٢) شرح الكافية : ٦/٣٩ .

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه : ٣١٦ ، والأزهية : ٩٤ ، ٢٦٦ ، وخزانة الأدب : ٩/٥٨٦ ، ٥٨٨ ، والجامل : القطيع مـــن الإبـــل ولا واحد لها من لفظها ، والمؤبل : اسم مفعول من أبل الرجل تأبيلاً أي اتخذ الإبل واقتناها ، والعناجيج : الخيل طوال الأعناق ، والمهار بكسر الميم جمع مُهر وهو ولد الفرس والأنثى مهرة .

(٤) همع الهوامع : ٤/١٧٧ ، ١٧٨ .

(٣) "لا" النافية للجنس :

المراد بـ"لا" النافية للجنس عند النحويين التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله[١] ، وهي لا تدخل إلا على نكرة بإجماع البصريين[٢] ، فلا تعمل في معرفة ؛ من قبل أنها تنفي نفياً عاماً مستغرقاً ، وهذا إنما يكون في النكرات ، ولا يتصور في المعارف[٣] .

قال سيبويه : ((فـ"لا" لا تعمل إلا في نكرة كما أن "رب" لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن "كم" لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في نكرة ، لأنك لا تذكر بعد "لا" إذا كانت عاملة شيئاً بعينه ، كما لا تذكر ذلك بعد "رب"))[٤] .

فسيبويه ينص على اختصاص "لا" بالدخول على النكرة دون المعرفة مثلها في ذلك مثل "رب" و "كم" ، وعلل ذلك بأن ما بعدها إذا كانت عاملة غير معين فهو شائع في جنسه ، ويوضح ذلك المثال ، فإذا قيل : لا رجلَ في الدار ، فليس القصد إلى رجل بعينه ، وإنما النفي لصغير الجنس ، وكبيره ، وقليله ، وكثيره ، فلا تقع المعرفة هنا ؛ لأنها لا تدل على الجنس[٥] .

وقد اقتفى النحاة أثر سيبويه في القول باختصاص "لا" بالاسم النكرة[٦] ، وأنها عاملة فيه لما فيه من العموم فتكون "لا" تنصيص على هذا العموم[٧] ، ولا يكون ذلك في الاسم المعرفة ، إذ ليس لفظ المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها[٨] ، فعلى هذا يكون موضوع "لا" منافياً لما في الاسم المعرفة من التعيين ، فلا يجوز اجتماع "لا" مع الاسم المعرفة .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣٦٠/١ ، والهمع : ١٩٤/٢ .

(٢) ينظر : الارتشاف : ١٣٠٦/٣ ، والهمع : ١٩٤/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١٠٣/٢ ، و الهمع : ١٩٤/٢ .

(٤) الكتاب : ٢٧٤/٢ .

(٥) ينظر المقتضب : ٣٥٧/٤ .

(٦) ينظر المقتضب : ٣٦٠/٤ ، والأصول : ٣٨٠/١ ، والإيضاح للفارسي : ١٩٣ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب : ٥٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٢١/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٢/٥ .

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٤٤٦/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٧٧/٥ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢١٨/٢ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١١٢/٤ .

قال سيبويه : ((اعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأن "لا" لا تعمل في معرفة أبداً))[1] .

وقال ابن الخشاب : ((ولا يجوز أن تعمل "لا" في معرفة لانحطاطها عن رتبة ما شبهت به في العمل ، ووضعها لنفي الجنس إذا عملت))[2] .

وقد جاءت شواهد يخالف ظاهرها ما نص عليه النحويون من اشتراط عمل "لا" النافية للجنس في الاسم النكرة ، حيث وقعت الأسماء فيها معارف ، لكنها مؤولة عند العلماء بالنكرات .

ومنها قولهم : "قضية ولا أبا حسن لها" .

وقول ابن الزبير الأسدي [من الوافر] :

أَرَى الحاجاتِ عِندَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ بِالبِلادِ[3] .

وقول الشاعر [من الرجز] :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ وَلا فَتَىً مِثْلُ ابنِ خَيْبَرِيِّ[4]

وهذه الشواهد ونحوها مؤولة عند البصريين بالنكرات على وجهين :

الأول : تقدير مضاف هو "مثل" فيعتبر في حكم النكرة فيجوز أن يبنى مع "لا"[5] . ولا يتعرف "مثل" بإضافته إلى المعرفة لتوغله في الإبهام[6] .

والثاني : جعل العلم لاشتهاره بتلك الصفة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، فكأن المعنى في "ولا أبا حسن لها" مثلاً : لا فيصل لها[7] .

قال سيبويه:((وتقول : قضية ولا أبا حسن ،تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا

---

(1) الكتاب : ٢/٢٩٦ .

(2) المرتجل : ١٧٨ .

(3) ينظر البيت في : الكتاب : ٢/٢٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/١٠٢ ، ١٠٤ والدرر : ٢/٢١١ ، وأبو خبيب كنية عبدالله بن الزبير بن العوام ، ونكدن : تعذرن ، وأمية : قبيلة من قريش تنسب إلى أمية بن عبد شمس .

(4) البيت لرجل من بني دبير ، ينظر في الكتاب : ٢/٢٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/١٠٢، والدرر : ٢/ ٢١٣ . وهيثم اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، وابن خيبر : هو جميل بن معمر صاحب بثينة .

(5) ينظر : أسرار العربية : ١٨٧ .

(6) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢/٢٦٦ .

(7) ينظر المصدر السابق : ٢/٢٢٦ .

وإنمـــا أراد علـــياً ﷺ ؟ فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل "لا" في معرفة ، وإنما تعملها في النكـــرة ، فإذا جعلت "أبا حسن" نكرة حسن لك أن تعمل "لا" ، وعلم المخاطب أنه قد دَخَلَ في هؤلاءالمنكورين عليٌّ))[١] .

وقـــد خالـــف الكوفيون فلم يشترطوا تنكير اسم "لا" ، فأجاز الكسائي إعمالها في العلـــم المفـــرد نحـــو : لا زيد ، والمضاف الكنية نحو : لا أبا محمد ، أو الله ، أو الرحمن ، والعزيـــز ، نحـــو: لا عبد الله ، لا عبد الرحمن ، لا عبد العزيز ، وخالفه الفراء في ذلك و لم يرتض إلا "لا عبدالله" ، وعلل ذلك بأن لفظ "عبدالله" لفظ مستعمل يقال لكل أحد[٢] .

وبعضـــهم يســـقط "أل"مـــن (الرحمن والعزيز) ، فيقول : لا أبا عبد عزيز ، ولا عبدرحمن[٣] . كما أجاز الفراء إعمال "لا" في ضمير الغائب ، واسم الإشارة نحو : لا هو ، ولا هي ، ولا هذين لك ، ولا هاتين لك[٤] ، على أنهما مؤولان بالنكرة[٥] .

والبصريون يخرجون نحو : لا هو ، ولا هي ، ولا هذين على أنها مخالفة للأصول ولا تجوز في القياس ، ولا هي مسموعة من الفصحاء[٦] ، وهو ما يرجحه البحث .

وعلـــى ما تقدم يثبت اختصاص "لا" النافية للجنس بالاسم النكرة دون المعرفة لعدم تحقق معناها مع الاسم المعرفة ؛ لأن الاسم المعرفة لا يدل على الجنس .

وقد يقال : هلا عملت "لا" في المعرفة إذا كانت بـــ"أل" الاستغراقية من حيث إن "أل" الاستغراقية تدل على استغراق الجنس كـــ"لا" ، فيكون المعنيان متناسبين ؟

بين ابن مالك امتناع ذلك ؛ لأن "أل" الاستغراقية بلفظ "العهدية" فليس التنصيص بها على العموم ، كالتنصيص عليه بمن الجنسية مذكورة أو منوية [٧] .

والمعروف أن "أل" المعرفة تكون عهدية أو جنسية[٨] ، فالتعريف حاصل بها وإن

---

(١) الكتاب : ٢٩٧/٢ .

(٢) ينظر : الهمع : ١٩٥/٢ .

(٣) ينظر : الارتشاف : ١٣٠٦/٣ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٤٠٦/١ ، والهمع : ١٩٥/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢٢٦/٢ .

(٦) ينظر : الأصول : ٤٠٦/١ ، وينظر : شرح الكافية للرضي :٢٢٦/٢ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١١٦/٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل : ٤٤٦/١ .

(٨) ينظر : الجنى الداني : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ومغني اللبيب : ٦١ ،٦٢ .

كانت جنسية بخلاف "لا" التي تقع جواب سؤال بـ"هل" الداخلة على "من" الاستغراقية في مثل : ((هل من عبد أو جارية)) ؟[1] فيكون الجواب : لا عبدَ ولا جاريةَ .

ونقل السيوطي عن ابن إياز قوله : ((إنما لم تعمل "لا" في المعرف بلام الجنس وإن كان في المعنى نكرة ؛ لأن لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك "لا" ، فلو أعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى ، وذلك ممنوع عندهم))[2] .

والذي يراه البحث أن المانع ليس اتفاق المعنى ، وإنما هو اختلافه اختلاف تضاد ، فـ"لا" تنفي نفياً عاماً على سبيل النصية[3] ، وذلك لا يتحقق إلا في الاسم النكرة ، لدلالتها على الشيوع فيتناسب المعنيان ، وأما المعرفة ففيها تعيين وتخصيص ينافي معنى "لا" فلا تجتمع معها .

ورأى الدكتور عبدالرحمن أيوب أنه لا فرق بين "لا" النافية للجنس و "أل" التي لتعريف الجنس ، فإذا عدت إحداهما أداة للتنكير أو للتعريف وجب أن تعد الأخرى كذلك[4] .

ورد ذلك الدكتور محمود أحمد نحلة بأن في هذا القول تحكيماً للمعنى وإغفالاً للاستخدام ، فالاسم المعرف بـ"أل" الجنسية يستخدم استخدام المعارف ، لكن اسم "لا" النافية للجنس لا يستخدم استخدام المعارف ، بل إنه إذا وقع بعدها اسم معرفة استخدم استخدام النكرات[5] .

وقول الدكتور نحلة يدعم ما سبق ترجيحه .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢/٢٧٥ ، والأصول في النحو : ١/٨٠ .

(٢) الأشباه والنظائر : ١/٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٥/٢٧٧.

(٤) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢١ .

(٥) ينظر : التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل : ١٥٣ .

(٤) كم الخبرية :

"كم" قسمان : استفهامية ، وخبرية ، فالاستفهامية لا خلاف في اسميتها ، والخبرية اختلف فيها ، والصحيح أنها اسم[1] .

وهي من الأدوات المختصة بالنكرة[2] ، وقد نص سيبويه على أن "كم" الخبرية بمعنى "رب"[3] ، وكأنه يريد أنها مثلها في الاختصاص بالنكرة لا في الدلالة على التقليل ، لأن جل النحويين من بعده نصوا على أنها نقيضة "رب" ، ومرادهم أنها نقيضتها في المعنى من حيث إن "كم" للتكثير و "رب" للتقليل[4] .

والنحاة على أن الاستفهامية والخبرية مختصتان بالنكرة ، إلا أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، وتمييز الخبرية يكون مفرداً أو جمعاً ، وعللوا لذلك مع الخبرية بأنها في تقدير عدد مضاف ، والعدد المضاف منه ما يضاف إلى جمع نحو : ثلاثة أثواب ، وعشرة غلمان ، ومنه ما يضاف إلى واحد نحو : مئة دينار ، وألف درهم . و"كم" تشمل النوعين، فأضيفت إليهما[5] .

فإذا صح أن "كم" الخبرية تفيد التكثير ، وأنها مختصة بالاسم النكرة ، فما المانع من دخولها على المعرفة ؟

لاشك أن العلة هي السابقة مع "من" ، و " ربَّ " ، و "لا " ، وسأورد هنا ما يؤيد ذلك .

يقول الثمانيني: ((و "كم" و "رب" جميعًا مختصان بالدخول على النكرات ، إلا أن "رب" تقلل النكرة التي بعدها ، و"كم" تكثر النكرة التي بعدها ، ولأجل ما أوجبا فيما بعدهما من التقليل والتكثير ، لم يجز دخولهما على المعرفة ؛ لأن المعرفة ما خص واحداً

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٢٦١ .

(٢) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٢٥٥/١ ، واللمع : ٢٠٦ ، والفوائد والقواعد : ٥٨٣ والبيان في شرح اللمع : ٤٨٧ ، وأسرار العربية : ١٦٦ ، وشرح المفصل : ٨:٢٧ ، وشرح الكافية : ٣٩/٦ .

(٣) ينظر الكتاب : ١٥٦/٢ .

(٤) ينظر : علل النحو : ٤٠٤ ، والفوائد والقواعد : ٥٨٣ ، وشرح اللمع لابن الدهان : ٢:٤٢٧ ، والبيان في شرح اللمع : ٤٨٧ ، وأمالي ابن الشجري : ٥٢٨/٢ ، وأسرار العربية : ١٦٦ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٦٥٥/٢ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز : ٣٩٨ ، والهمع : ٣٨٦/٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ١٢٩/٤ ، وينظر أسرار العربية : ١٦٦ .

بعيــــنه ، والواحد لا يصح فيه التقليل والتكثير ، والنكرة لما لم تخص واحداً بعينه صح فيها التقليل والتكثير))[1] .

ومــــن هــــذا النص وأشباهه يعلم أن النكرات لما صح تقليلها وتكثيرها اختصت بها "رب" و"كم" الدالتان على التقليل والتكثير ، والمعرفة لا يصح ذلك فيها ؛ لأنها لا تتغير[2].

وخلاصة القول في هذه المسألة :

أن "كـــم" أداة مختصــة بالدخول على النكرات دون المعارف ؛ لأن معناها يناسب معـــنى النكرة ، فالنكرة تكون للقليل والكثير ، و "كم" تنص على الكثرة ، ولا يكون هذا المعـــنى في الاسم المعرفة ؛ لأنه تحديد وتعيين لشيء لا يتغير ، فلا يمكن الدلالة على تكثيره بإدخال "كم" عليه ؛ لأن "كم" للدلالة على الكثرة غير المحددة ولا المعينة ، والاسم المعرفة للتحديد والتعيين ، فالمعنيان على هذا متنافيان ، فلا يجوز اجتماع "كم" مع المعرفة ، للتضاد في المعنى .

---

(١) الفوائد والقواعد : ٥٨٣ ، وينظر أسرار العربية : ١٦٦ .

(٢) ينظر : البيان في شرح اللمع : ٤٨٧ ، ٤٨٨ .

ثانياً : الأدوات التي لا يجوز اجتماعها مع بعض الأفعال للتضاد :

(١) "إلا" الاستثنائية لا يجوز اجتماعها مع خبر ما لزم أوله "ما" :

الأفعال الناقصة "ما زال" ، و "ما فتئ" ، و "ما برح" ، و "ما انفك" بمعنى واحد ، وهو الدلالة على استمرار خبرها لاسمها[١] ، وتدل "زال" وما شابهها على النفي بصيغها ، من غير أن تحتاج في تأدية هذه الدلالة للفظ آخر ، فإذا وجد قبلها نفي أو شبهه انقلب معناها للإثبات[٢] .

ومن شروط إعمالها العامة ألا يقع خبرها بعد "إلا" فلا يصح مثلاً : ما زال زيدٌ إلا قائماً. وقد تضافر النحاة على القول بعدم جواز اقتران "إلا " بخبر "ما زال" ونحوها[٣] ، لأن (زال) ، وما شابهها معناها النفي و"ما" معناها النفي ، ونفي النفي إثبات ، فيصير بمعنى : ثبت مستمراً ، فلما كان الأمر كذلك لم يجز اقتران خبرها بـ "إلا" ، لأن "إلا" لا يستقيم أن تكون للإخراج ، ولا يكون "إلا" للتفريغ ، لأن الاستثناء المفرغ يشترط فيه أن يكون بعد "نفي" ويكون المستثنى منه غير موجود ، و لا نفي هنا لما ثبت من أن "ما زال" للإثبات[٤] .

وعلى ذلك فإن اقتران خبر "مازال" وما شابهها بـ"إلا" يؤدي إلى تناقض الكلام ، ويوضح هذا التناقض قول ابن يعيش الصنعاني : ((لو قلت : مازال زيدٌ إلا عالماً ، لم يجز ؛ لأنك إذا قلت : مازال زيد ، أوجبت أنه لم يزل إلى هذا الوقت ، فإذا قلت: إلا عالماً ، فكأنك نفيت عنه ، فكنت نافياً موجباً في ساعة واحدة ، وذلك محال))[٥] .

ويفهم من هذا القول أن : ((مازال ، ومابرح ، وما انفك ، وما فتئ)) معناها الإيجاب ، فلا تتصل أداة الاستثناء بخبرها ؛ (لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات... وخبر المبتدأ ليس بفضله ، فلا يجوز : مازال زيد إلا عالمًا ، لاستحالة

---

(١) ينظر شرح الوافية : ٣٦٧ ، والكناش في فني النحو والصرف : ٤٢/١ .
(٢) النحو الوافي : ٥٦٢/١ .
(٣) ينظر : النكت : ٧٢١/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٧٠/١ ، وكشف المشكل: ٢٢٤ ، وشرح المفصل لابن الحاجب : ٨٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٦/٧، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٢١/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٠٩/٥ .
(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٨٣/٢ .
(٥) التهذيب الوسيط في النحو : ١٢٢ .

استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم))[1] .

وقد يقال لماذا جاز : ما كان زيدٌ إلا قائماً ، ولم يجز : مازال زيدٌ إلا قائماً ؟

أجاب الأنباري عن مثل هذا التساؤل بما فحواه : أن "إلا" إذا دخلت في الكلام أبطلت معنى النفي ، و"كان " يجوز استعمالها من غير حرف النفي ، و"زال" لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف النفي ولهذا جاز : "ما كان زيد إلا قائماً" ولم يجز : "مازال زيد إلا قائماً"[2] .

ويُفهم مما سبق أنه لما لم يكن في "مازال زيد قائماً" نفي لينقض بـ"إلا"، لم يجز استعمال "إلا" فيه ؛ لأنه مثبت ، فهو كـ"كان" عندما لا تسبق بنفي في مثل : "كان زيد قائماً" فلا يجوز فيها : كان زيد إلا قائماً .

فالنقض بـ"إلا" مع تعري الكلام من النفي يعني أن الكلام قبل "إلا" مثبت وما بعدها مخرج مما أثبت ، وهذا غير حاصل ، فيؤدي إدخال "إلا" إلى تناقض الكلام .

وما ورد في شعر ذي الرمة من قوله [من الطويل] :

حَرَاجِيْجُ ما تَنفَكُّ إلا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أو نَرمِي بِها بَلداً قَفْرَا [3] .

حيث استعمل "إلا" مع "ما تنفك" ، فقد خلص النحويون ذا الرمة من هذا الاستعمال ، ولهم في هذا التخليص خمسة أوجه :

الأول : أن التالي لـ"ماينفك" ليس "إلا" الاستثنائية ، بل هو "آلا" ، والآل الشخص[4] . وعلى هذا الوجه يكون "آلا" خبر تنفك ، ومناخة صفته ؛ فالرواية ليست بـ"إلا"[5] .

قال ابن عصفور : ((يقال : إن ذا الرمّة لما عيب عليه قوله : "ما تنفك إلا مناخة"

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ٢٠٩/٥ ، وينظر : حاشية الصبان : ٢٤٦/١ .

(٢) ينظر : أسرار العربية : ١١٨ .

(٣) ينظر البيت في الكتاب : ٤٨/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٨١/٣ ، وتخليص الشواهد : ٢٧٠ ومعنى حراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الضامر ، والخسف : النقصان .

(٤) ينظر : ضرائر الشعر : ٧٦ ، وفي تخليص الشواهد " إلاً " بكسر الهمزة : ٢٧٠ .

(٥) خطئ ذو الرمة على رواية الاستثناء ونسبت تخطئته إلى الأصمعي ، ينظر النكت : ٧٢١ ، ونسبها ابن يعيش إلى الأصمعي والجرمي ، ينظر شرح المفصل : ١٠٧/٧ .

فطن له ، فقال : إنما قلت : "آلا مناخة" أي شخصاً))[1] .

الثاني : أن "تنفك" تامة وليست ناقصة ، والتي يمنع دخول "إلا" عليها هي الناقصة[2] .

قال ابن الشجري : ((وليس دخول "إلا" في هذا البيت خطأ ... لأن بعض النحويين قدر في "تنفك" التمام ، ونصب "مناخة" على الحال))[3] .

الثالث : أن "تنفك" ناقصة ، وخبرها متعلق الجار والمجرور "على الخسف" ، وتكون "مناخة" حالاً[4] .

وقد ضعف النحاة هذا الوجه واستجادوا القول بأن "تنفك" تامة ، لأن الاستثناء المفرغ قل أن يأتي في المثبت وإنما يأتي في المنفي[5] .

الرابع : أن تكون "إلا زائدة" و "تنفك" ناقصة و "مناخة" خبرها ، ويكون التقدير " ما تنفك مناخة" ، وقد نسب ابن يعيش هذا التخريج للمازني[6] .

ورأى ابن عصفور أن "إلا" لا تكون في البيت إلا زائدة[7] ، لكن ابن هشام ذهب إلى أن أكثر النحويين لم يثبت زيادة "إلا"[8] ، ويميل البحث إلى ما ذهب إليه ابن هشام .

الخامس : أن "إلا" واقعة في غير موقعها والنية بها التأخير ، والمراد : ما تنفك مناخة إلا على الخسف[9] .

والبحث يرجح ما استحسنه النحاة من كون "تنفك" تامة ؛ (لأن الكلام مع التامة

---

(١) ضرائر الشعر : ٧٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٨١/٣ ، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب : ٤٠١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٢٢/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢١٠/٥ .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٣٧٣/٢ .

(٤) ينظر تحصيل عين الذهب : ٤٠١ ، وشرح المفصل لابن الحاجب : ٨٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٢٢/١ ، وتخليص الشواهد : ٢٧١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن الحاجب : ٨٤/٢ ، واللباب في علم الإعراب للإسفرائيني : ١٤٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢١٠/٥ ، وتخليص الشواهد : ٢٧١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ١٠٧/٧ .

(٧) ينظر : ضرائر الشعر : ٧٦ .

(٨) ينظر : تخليص الشواهد : ٢٧١ .

(٩) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٧/٧

نفي لا إيجاب)[١] .

والخلاصـــة : أن "زال" وأخواهما تفيد النفي بصيغها ، ويدخل عليها النفي بــ"ما" فيصـــير الكلام مثبتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، فلا يجوز اقتران خبرها بــ"إلا" ؛ لأن شرط الاستثناء المفرغ ألا يكون الكلام مثبتاً .

وعلى ذلك فإن استعمال "إلا" مع "مازال" وأخواهما يؤدي إلى تناقض الكلام وتضاد المعـــنى ؛ لأن "مـــازال" وما شاهها إثبات ، و دخول "إلا" يعني أن المخرَج هما منفي (وإذا كان منفياً بــ"إلا" لكونه بعد الإثبات تناقض مع "مازال" ؛ لأن "مازال" لإثباته ، و "إلا" يكون لنفيه فيصير مثبتاً منفياً في حال واحدة وهو محال)[٢] .

(١) تخليص الشواهد : ٢٧١ .

(٢) شرح المفصل لابن الحاجب : ٢/٨٣ .

(٢) – "أنْ" المصدرية الناصبة للمضارع لا يجوز اجتماعها مع أفعال اليقين :

"أن" المصدرية الناصبة للمضارع لا يجوز أن تكون معمولة لـ"علمت" ونحوها من أفعال اليقين لتنافي ذلك ، وأن كل واحد ليس يوافق الآخر . وذلك ؛ لأن "علمت" تدل على تأكيد الشيء وثباته واستقراره ، و "أنْ" لا تدل إلا على ما ليس بمستقر ولا ثابت[١] .

قال سيبويه : ((واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : "قد علمت أن تفعل ذاك" ولا "قد علمت أن فعل ذاك" حتى تقول : "سيفعل أو قد فعل" ، أو تنفي فتدخل "لا" ، وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من "أنه" ، فكرهوا أن يدعوا السين أو "قد" إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا "قد" ولا السين ، وأما قولهم : "أما أن جزاك الله خيراً" فإنهم إنما أجازوه ؛ لأنه دعاء ولا يصلون إلى "قد" ها هنا ولا السين))[٢] .

وقال : ((وليست "أن" التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع ؛ لأن ذا موضع يقين وإيجاب))[٣] .

وقال أيضاً : ((وتقول : ما علمت إلا أن تقوم ، وما أعلم إلا أن تأتيه إذا لم ترد أن تخبر أنك علمت شيئاً كائناً البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول : أرى من الرأي أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل البتة فكأنه قال : لو قمتم ، فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن سيقومون ، وإنما جاز "قد علمتُ أنْ عمرٌو ذاهبٌ" ، لأنك قد جئت بعده باسم وخبر كما كان يكون بعده لو ثقلته و أعملته))[٤] .

وتوضيح كلام سيبويه في النصوص السابقة : أن الأفعال المتيقن ثبوتها كـ"علمت" ونحوها لا تكون بعدها "أنْ" المصدرية إلا ثقيلة لتوافق معنى التأكيد والثبوت في كل ، فإذا خففت فلا يجوز اجتماعها مع هذه الأفعال إن كانت ناصبة للمضارع ؛ لأنها حينئذ تكون

---

(١) تنظر : المسائل البصريات ٧٠٥/١ .

(٢) الكتاب : ١٦٧/٣ .

(٣) المصدر السابق : ١٦٦/٣ .

(٤) المصدر السابق : ١٦٨/٣ .

لمـــا لم يثـــبت وهذا تناقض لا يجوز اجتماعه في التركيب النحوي ، وإن كانت غير ناصبة للمضارع ويراد بها الثقيلة لم يجز أن يليها الفعل إلا أن يؤتى بعوض مما حذف من تثقيل "أن" وضمير الشأن "اسمها" ، ويكون العوض: السين ، أو سوف ، أو "قد" ، أو "لا" النافية .

فـــإذا أريـــدت الثقيلة قيل : "قد علمت أن ستقوم" مثلاً والمراد أنك تقوم ، فتكون السين عوضاً من تخفيف "أن" ومن حذف اسمها ضمير الشأن[1] .

وعلى هذا فإن النحاة جعلوا لـــ"أن" الثقيلة أفعالاً ، وللخفيفة أفعالاً ، فما كان من العلـــم ونحـــوه فـــإن "أن" لا تكـــون بعدها إلا ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر على ما أســـلفت ، فـــإن خففت بعد هذه الأفعال فعلى إرادة التثقيل ، كما مثّل آنفاً ؛ لأنه شيء ثابت مستقر .

وما كان من الأفعال للخوف والرجاء كـــ"خفت أن تقوم" ، و "أرجو أن تذهب" فإن "أن" لا تكون معها إلا مخففة ناصبة ؛ لأن أفعال الخوف ، والرجاء ، ونحوها لما لم يثبت ويستقر ، و"أن" الثقيلة لما ثبت واستقر[2] ، فمعنياهما متنافيان ولهذا لا يجتمعان .

وأمـــا الأفعال المتوسطة بين اليقين والشك والرجاء ، كالظن والحسبان فتشترك فيه "أن" الخفـــيفة والثقيلة ، فإذا غلب الخوف والرجاء لم تكن "أن" إلا خفيفة ، وإذا استقر في الظن جيء بـــ"أن"الثقيلة .

قـــال سيبويه : ((فأما ظننت وحسبت وخلت ورأيت ، فإن "أن" تكون فيها على وجهين :

علـــى أنهـــا تكون " أن " التي تنصب الفعل ، وتكون "أن" الثقيلة ، فإذا رفعت قلت : قد حسبت أن لا يقولُ ذاك ... وإن شئت نصبت فجعلتهن بمترلة "خشيت وخفت" ، فتقول : ظننت أن لا تفعلَ ذاك))[3] .

أي إن الأمر إذا استقر في الظن كما ثبت في العلم جاءت "أن" الثقيلة، فإن خففت عوض عن تخفيفها ورفع الفعل بعدها ، كما مثل سيبويه في النص الآنف ، وإن غلب الشك كانت "أن" مصدرية ناصبة الفعل بعدها . وفي مثال سيبويه للنصب تكون "لا" غير فاصلة

---

(١) ينظر : المقتضب ٣/٥ ، ٦ .

(٢) ينظر المصدر السابق : ٣/٧ ، وينظر علل النحو : ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٣) الكتاب : ٣/١٦٦ ، ١٦٧ .

بين "أن" والفعل، فهي ليست للتعويض .

ولأجل هذه المنافاة بين معنى أفعال اليقين وبين معنى "أن " المخففة فرق الفارسي بين إجازهم مثل: علمت زيداً يقوم وسيقوم ، وبين امتناعهم من مثل: "علمت أن يقوم" حيث أوقـــع الفعل "علمت" على المستقبل من حيث المعنى في المثال الأول وأوقعه عليه من حيث اللفظ في المثال الثاني ، فقال : ((لا يجوز في "أن" وإن كنا قد أجزنا "علمت زيداً سيقوم" ؛ لأن مفعول"علمت" "زيد" ، وليس هو شيئاً ينافي "علمت" ، كما نافته "أن" ، وأما "يقوم" فلـــم تعمل فيه "علمت" إنما هو واقع موقع الاسم الذي تعمل فيه "علمت" ، فلما لم يكن معمـــول "علمـــت" وإنما معمولها في الحقيقة الاسم الذي هو عبارة عن "زيد" ، ووقع هذا موقعه للذكر العائد منه إليه جاز ذلك ، وليس كذلك "أن" إذا عملت فيها "علمت" ؛ لأنها كانـــت تكون مفعولة ومتعلقة به ، وكل واحد كأنه يدفع الآخر ؛ لأن "علمت" تدل على الثبات والاستقرار ، و"أن" تدل على خلاف ذلك . فلما كانت خلافه أو عكسه لم يجز أن تعمل فيها ، وتقترن بها للتدافع بينهما))(١) .

وهكذا صرح النحاة بتدافع معنى العامل والمعمول في مثل "علمت أن يقوم" ، ولهذا فإنه لا بد من تناسب معنى العامل والمعمول ، وتطابقهما ، وعدم تناقضهما(٢) .

وقـــد ذكـــر الرضي كلاماً طويلاً للتفريق ودفع الإلباس بين "أن" المخففة والثقيلة ، وملخص ما يتصل بالمسألة : أن "أن" المفتوحة المخففة لا تقع إلا بعد التحقيق كالعلم ، وما يـــؤدي معناه ، كالتبيين ، والتيقن ، والانكشاف ، والظهور ، والنظر الفكري ، والإيحاء ، والنداء ، ونحو ذلك .

ذلـــك أنها بعد التخفيف شابهت لفظاً ومعنى "أن" المصدرية ، فأريد الفرق بينهما فألزم قبل المخففـــة فعـــل التحقيق ، أو ما يؤدي مؤداه ، أو ما يجري مجراه من الظن الغالب ؛ ليكون مـــؤذناً من أول الأمر أنها مخففة ؛ لأن التحقيق بـــ"أن" المخففة التي فائدتها التحقيق أنسب وأولى . فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف "أن" المصدرية(٣) .

وخالف النحويين في هذه المسألة الفراءُ حيث جوّز أن تلي "أن" المصدرية الناصبة

---

(١) المسائل البصريات : ٧٠٦/١ ، ٧٠٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧٧/٨ ، وأمالي ابن الحاجب : ٧٢٧/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ٢٩/٥ .

للمضارع لفظ العلم، وما في معناه[1] ، واستدل بقراءة ((أفلا يرون ألا يرجعَ إليهم))[2] ، بالنصب ، والجمهور يقرؤون بالرفع على أن "أن" مخففة من الثقيلة ،كما استدل بقول جرير [من البسيط] :

نَرْضَى عَنِ اللهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَلا يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدُ[3]

وأجيب الفراء عن استشهاده ببيت جرير ((بأن العلم إنما يمتنع وقوع "أن" الناصبة بعده إذا بقي على موضعه الأصلي ، أما إذا أوّل بالظن ، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك))[4] .

ولذلك أجاز سيبويه : ما علمت إلا أن تقومَ بالنصب ، لأنه كلام خرج مخرج الإشارة (كما تقول : أرى من الرأي أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكأنه قال : لو قمتم ، فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن ستقومون)[5] .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن أفعال اليقين كـ"علمت" ، ونحوها تدل على الثبوت والتأكيد والتحقيق ، و "أن" المصدرية تدل على مالم يثبت ولم يستقر ، فدلالة كل منهما تضاد الأخرى ، والجمع بينهما يؤدي إلى التناقض في التركيب ، ولذلك فإن "أن" إذا وقعت بعد "علمت" ، ونحوها من أفعال اليقين ، فهي مخففة من الثقيلة ، ومعناها التحقيق ، فيكون معنى العامل والمعمول متناسبين ، وحينئذ يجب أن تفصل عن الفعل بالسين ، أو سوف ، أو قد ، أو بحرف نفي ؛ ليكون تعويضاً من تخفيفها وحذف اسمها . وذلك أن "أن" المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة غير "لا" الناصبة في بعض المواضع .

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ٨٨/٤ .

(٢) سورة طه ، الآية : ٨٩ ، وقراءة النصب لأبي حيوة وبرفع (يرجع) قرأ الجمهور (البحر المحيط ٢٥٠/٦) .

(٣) البيت في ديوان جرير : ١٥٧/١ ، والدرر : ٥٦/٤ ، وهمع الهوامع : ٨٩/٤ .

(٤) همع الهوامع : ٨٩/٤ .

(٥) الكتاب : ١٦٨/٣ .

(٣) "أن" لا يجوز اجتماعها مع أخبار أفعال الشروع :

أفعال الشروع قسم من أقسام أفعال المقاربة ، وأفعال المقاربة ثلاثة أقسام : قسم لدنو الخبر ، وهي : كاد ، وكرب ، وأوشك ،وقسم لترجي الخبر وهي : عسى ، واخلولق ، وحرى ، وقسم للشروع فيه ، وهي : طفق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ، وهب، وهلهل .

وقد قسمها ابن هشام من حيث اقتران أخبارها بـ"أن" إلى أربعة أقسام :

(١) ما يجب اقترانه بـ"أن" وهو : حرى ، واخلولق .

(٢) ما الغالب اقترانه بها ، وهو : عسى ، وأوشك .

(٣) ما يترجح تجريد خبره من "أن" ، وهو : كاد ، وكرب .

(٤) ما يمنع اقتران خبره بـ"أن"وهو أفعال الشروع : طفق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، وهب ، وهلهل[١] .

والمقصود في هذه المسألة الوقوف على سبب امتناع أخبار أفعال الشروع من الاقتران بـ"أن".

يقول سيبويه : ((وأما (كاد) فإنهم لا يذكرون فيها "أن" ...ومثله :جعل يقول ، لا تذكر الاسم هاهنا. ومثله أخذ يقول ، فالفعل هاهنا بمنزلة الفعل في " كان " إذا قلت : كان يقول))[٢] .

ويفهم من نص سيبويه امتناع اقتران خبر أفعال الشروع كـ"أخذ" ، و "جعل " بـ"أن" ، وأن أفعال المقاربة تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، إلا أن خبرها في الأمر العام لا يكون إلا فعلا مضارعًا .

وسيبويه في نصه السابق لم يشر إلى علة امتناع التجرد من "أن" ، وبين النحويون العلة في ذلك بأن أفعال الشروع معناها الأخذ في الفعل ، فلا بد أن يكون خبرها دالاً على الحال للمناسبة بين المعنيين ؛ لأن اقترانه بـ"أن" ينافي معنى الحال فبـ "أن" يخلص الفعل للاستقبال ، ولما كان الفعل مع أفعال الشروع للحال و"أن" للاستقبال لم يجر اجتماعهما

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام : ٢٦٧- ٢٧٥ ، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام :٣٤،٣٥ .

(٢) الكتاب :١٥٩/٣،١٦٠.

لتنافي معنييهما[١] .

قـــال أبـــو علي الشلوبيني : ((ولم تكن "أن" سائغة فيما عدى "عسى" و"أوشك" ، لمناقضـــتها لـــه من حيث كان دالاً على مقاربة حال الفعل ، فكأنه من أدوات الحال ، لقربه منها ، وكانت "أن" من أدوات الاستقبال))[٢] .

والشـــلوبيني لم يســـتثن من المناقضة إلا "عسى" "وأوشك" ؛ لأنه لم يذكر "حرى" و"اخلولق" ، وكذلك فعل الجزولي قبله[٣] .

وعلـــى هـــذا فتجرد المضارع الواقع خبرًا لأفعال الشروع من "أن"يعني أنه للحال والدخول في الفعل ، وأفعال الشروع لتحقيق الدخول فيه[٤] فيكون المعنيان متناسبين .

وللرضي قول جيد في لزوم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعًا مجردًا عن "أن" دون الاســـم والماضي والمضارع المقترن بـــ"أن"، وموجزه : أن المضارع المجرد من علامات الاســـتقبال ظاهـــر في الحال ، فهو يدل على حدوث الفعل والاشتغال به ، والاسم لا يفيد الحـــدوث، والفعل الماضي يدل على الفراغ من الفعل لا الشروع فيه ، فإذا قيل :كان زيد وقت الزوال يقوم ، دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام ، فلما حملت هـــذه الأفعال على (كان) وقصد المعنيان ، أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به ، وجب ألا يكون اسمًا ، ولا ماضيًا ، ولا مضارعا بـــ "أن"[٥] .

وخلاصـــة القول في هذه المسألة : أن أفعال الشروع تفيد الدخول في الفعل والأخذ فـــيه ، فيجب أن تكون أخبارها دالة على الحال والدخول في الفعل ، و"أنْ" تفيد الاستقبال وتخلـــص الفعل له ، فلا يجوز اجتماعهما لتضاد معنييهما ؛ ولهذا فإن "كاد" لما (كانت أبلغ في تقريب الشيء من الحال ، حذف معها "أنْ" التي هي علم الاستقبال، ولما كانت "عسى" أذهب في الاستقبال أتي معها بـــ "أنْ" التي هي علم الاستقبال)[٦] .

(١) ينظر :المقرب : ١٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٥/١ ، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ٦٧٨/٣ ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٣٦/٤ ، وتوضح المقاصد والمسالك :٥١٩/١ ، وشرح المكودي على الألفية :٦٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح :٦٨٦/١ ، وهمع الهوامع :١٣٩/٢.

(٢) التوطئة :٢٩٩.

(٣) تنظر المقدمة الجزولية : ٢٠٣- ٢٠٦ .

(٤) ينظر :شرح المفصل لابن يعيش :١٢٧/٧ .

(٥) ينظر :شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب :٢٣٨/٥.

(٦) أسرار العربية :١١٠.

(٤) "إنْ" الجزائية لا يجوز اجتماعها مع فعل متيقن من وجوده :

اهتم النحاة بمعاني "إن" في الأسلوب الشرطي بوصفها أم الباب ، وقرنوها بأخواتها ، وعرضوا لمعانيها ، واتفقوا على أن معنى الشرط فيها هو المستقبل ، وقرروا أن معناها الأساس الموضوعة له ، هو الشك والاحتمال(١) ؛ ولهذا منعوا اجتماعها مع الأفعال واجبة الحدوث ؛ لتضاد المعنيين . قال سيبويه : ((ألا ترى أنك إذا قلت :" آتيك إذا احمرَّ البسرُ" كان حسنًا ، ولو قلت : "آتيك إنْ احمرَّ البسرُ" ، كان قبيحًا . فـ "إنْ" أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء . و"إذا " توصل بالفعل ، فالفعل في "إذا" بمنزلة "في حين"، كأنك قلت :الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه))(٢) .

ويفهم من نص سيبويه أن "إذا" تدل على وقت معلوم ، ولذا صح استعمالها مع الفعل (احمرَّ) ؛ لأنه واجب الحدوث ، و(إنْ) مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر(٣) ، فلا يصح استعمالها معه ، ولهذا منع :" آتيك إنْ احمرَّ البسرُ " ؛ (لأن احمرار البسر لابد منه ، فلو دخلت عليه (إن) لصار الكلام شكاً ، وصار مفهومه يجوز أن يحمر ، ويجوز ألا يحمر)(٤) .

وأجاز النحاة "آتيك إذا احمرَّالبسرُ" ؛ لأنه بمنزلة :((آتيك الوقت الذي يحمر فيه البسر)) فاحمرار البسر ليس بعلة للإتيان ، فلم يستقم استعمال "إنْ"(٥) ،وساغ استعمال " إذا " لتحقق وقوع الفعل ، ولذلك علل النحاة عدم الجزم بـ"إذا" لمخالفتها "إنْ" التي تقتضي الإبهام ولا يقطع معها بوقوع الفعل(٦) .

قال ابن الشجري :((إنما لم يجزموا به في حال السعة ، كما جزموا بـ"متى" ؛ لأنه

---

(١) ينظر :الفوائد والقواعد :٥٤٧ ، والمقتصد : ١١١٩/٢، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل :٢٣٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٥٦/٢ ، وشرح المفصل لابن الحاجب : ٥٤/٢ ، وشرح ألفية ابن معط : ٣٢٠/١ ، وارتشاف الضرب : ١٨٦٦/٤.

(٢) الكتاب : ٦٠/٣.

(٣) ينظر : المقتضب : ٥٦/٢.

(٤) الفوائد والقواعد: ٥٤٧.

(٥) ينظر : المقتصد: ١١١٧/٢.

(٦) ينظر القول بعدم الجزم بـ"إذا " في المقتصد : ١١١٧/٢، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل :٢٣٦ ، والبيان في شرح اللمع : ٤٥٣ ، وأمالي ابن الشجري :٨٣/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٥٥ ، ٥٦ ، وشرح التسهيل : ٣٩٩/٣ ، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ٢٤٦/٢.

خالف "إنْ" من حيث شرطوا به فيما لابد من كونه ، كقولك :إذا جاء الصيف سافرت ، وإذا انصرم الشتاء قفلت ، ولا تقول :إنْ جاء الصيف ، ولا إنْ انصرم الشتاء ، لأن الصيف لابد من مجيئه ، والشتاء لابد من انصرامه ، وكذا لا تقول :إن جاء شعبان ، كما تقول إذا جاء شعبان ، وتقول :إن جاء زيد لقيته ، فلا تقطع بمجيئه، فإن قلت إذا جاء ، قطعت بمجيئه ، فلما خالفت " إذا " "إنْ" فيما تقتضيه "إنْ" من الإبهام ، لم يجزموا بها في سعة الكلام))[1] .

وعلى هذا فإن "إنْ" لا تستعمل مع الأفعال المقطوع بحدوثها بل تستعمل "إذا" لدلالتها على تحقق الوقوع .

ويدعم حجة النحاة في ذلك القرآن الكريم ، كقوله تعالى :﴿ إِذَا السَّمَآءُ انشَقَّتۡ﴾[2]، وقوله جل وعز : ﴿إِذَا السَّمَآءُ انفَطَرَتۡ﴾[3] ، وقوله : ﴿ إِذَا الشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ﴾[4] . فالانشقاق ، والانفطار ، وتكوير الشمس ، لابد منها ، وهي محققة الوقوع ، فخصصت باستعمال "إذا" ، ولم يجز أن تدخلها "إنْ "[5] .وفي تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِذَا شِئۡنَا بَدَّلۡنَآ أَمۡثَـٰلَهُمۡ تَبۡدِيلاً﴾[6] ، قال الرازي :((لما كان الله تعالى عالماً بأنه سيجيء وقت يبدل الله فيه أولئك الكفرة بأمثالهم في الخلقة وأضدادهم في الطاعة، لا جرم حسن استعمال " إذا "))[7] .

وبناء على ما سبق فإن "إنْ" معناها الشك في الأسلوب الشرطي ، فلا يجوز اقترانها مع فعل متحقق الوقوع ؛ لأن ذلك ينافي معناها .

وقد تتبع الدكتور محمود أحمد الصغير معاني "إنْ" لدى المفسرين ، ووجد اهتمامهم بمعانيها في الأسلوب الشرطي ، وربطهم بين معنى الشك فيها وبين الأسلوب الشرطي المستخدمة فيه ، وذكر أنهم رأوا (أن خروجها إلى إفادة التحقيق والوجود ، وهو معنى

---

(١) أمالي ابن الشجري : ٨٢/٢ ، ٨٣ .
(٢) الآية :١ ،سورة الانشقاق .
(٣) الآية :١ ، سورة الانفطار .
(٤) الآية :١ ، سورة التكوير .
(٥) ينظر :الفوائد والقواعد :٥٤٨.
(٦) الايه :٢٨، سورة الإنسان .
(٧) مفاتيح الغيب : ٢٦١/٣٠.

"إذا " ، يعـــني ابتعادها عما وضعت له في هذا الأسلوب ، فبقي الشرط فيها صوريًا مجازيًا يراد به أغراض أخرى)[1] .

والخلاصـــة : أن الجزم بـــ"إنْ" الجزائية في باب الشرط يكون في المعاني التي ليست بواجبة الوجود ، وأما ما كان واجب الوجود فلا تجوز فيه "إنْ" ، ولا الأسماء الجازمة، وما كـــان واجب الوجود ، وعلم أنه على الجملة كائن استخدمت معه "إذا" غير الجازمة ؛ لأن الجزم موضوع على أن أحد الأمرين مفتقر إلى الآخر في كونه[2] .

فلا يجوز الجمع بين "إنْ" والفعل المحقق الوقوع ؛ لتضاد المعنى .

---

(١) الأدوات النحوية في كتب التفسير :٦٢٤.

(٢) ينظر :المقتصد : ١١١٩/٢.

(٥) "قد" لا يجوز اجتماعها مع الفعل في خبر "عسى" :

أسلفت في مسألة سابقة[١] أن "عسى" من أفعال المقاربة ، وهو فعل ماض وضع للطمع والترجي ، ويعمل عمل كان وأخواتها ، وخبره يكون فعلاً مضارعاً مستقبلاً ، ولذا فالغالب فيها أن يأتي خبرها مقترناً بـ "أنْ"[٢] .

و"قد" حرف من حروف المعاني المختصة بالأفعال ، وتقترن بالأفعال الماضية لتفيد معنى : التوقع ، أو التقريب ، أو التحقيق ، كما تقترن بالأفعال المضارعة لتفيد : التوقع ، أو التقليل ، أو التحقيق[٣] .

فمثال تقريب الماضي من الحال بواسطة " قد" : قد قام زيد ، أي إن قيامه قريب من إخبارك[٤] .

ومثال التوقع مع الماضي : ((أن يقال لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب ... أي : حصل عن قريب ما كنت تتوقعه))[٥] ، ومع المضارع : قد يخرج زيد ، ((فـ"قد" هنا تدل على أن الخروج متوقع ، أي : منتظر))[٦] .

ومثال التحقيق أو التأكيد مع الماضي قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[٧] ، ومع المضارع قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِى يَقُولُونَ﴾[٨] .

ومعنى التقليل لا يكون إلا مع المضارع ، فمثال التقليل : ((قد يفعل ، وقد يخرج ، أي : ذلك قليل منه))[٩] ، ومنه : قد يصدق الكاذب ، وقد يعثر الجواد ، ومعنى التقليل ((تقليل الفعل في الإخبار بمعنى تقريبه من الحال))[١٠] .

---

(١) ينظر : ص : ٢٠٤ من هذا البحث .

(٢) ينظر : اللمع في العربية : ٢٠٤ ، والفوائد والقواعد : ٥٧٨ .

(٣) ينظر : الجنى الداني : ٢٥٤ — ٢٥٩ ، ومغني اللبيب : ١٧٨ — ١٨٠ ، ومن النحويين من ذكر من معانيها التكثير والنفي ، ولم أورده هنا لقلته وقلة القائلين به ، (ينظر :مغني اللبيب : ١٧٨ — ١٧٩) .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن الحاجب : ٢/٢٣٥ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب للرضي : ٦/٢١٧ .

(٦) الجنى الداني : ٢٥٦ .

(٧) الآية : ١ ، سورة المؤمنون .

(٨) الآية : ٣٣ ، سورة الأنعام .

(٩) معاني الحروف للرماني : ٩٩ .

(١٠)شرح المفصل الموسوم بالتخمير : ٤/١٣٤ .

ومما سبق يتضح أن " قد" تستعمل للحال ، ولهذا لا تقترن بالمضارع إلا إذا تجرد من جازم ، وناصب ، وحرف تنفيس(١) .

والمعلــوم – على ما قدمت– أن الفعل الواقع في خبر "عسى" يشترط فيه أن يكون مستقبلاً ، فلا يجوز اقتران "قد" به .

قــال الفراء : ((لا يجوز "عسى قد قام" ... ؛ لأن ما بعدها لا يكون ماضياً ؛ فإن جئت بــ"يكون" مع "عسى" ... صلح ذلك فقلت : ((عسى أن يكون قد ذهب))(٢) .

أي إن خــبر "عســى" لا بــد أن يكون فعلاً مستقبلاً ، وألزموه "أنْ" لتدخله في الاســتقبال وتــبعده من الحال(٣) ، فعلى ذلك لا يجوز اقترانه بــ" قد" ؛ لأنها للحال وخبر عسى للاستقبال ، فالدلالتان متضادتان .

وقــد وضــح الفارســي هذه المسألة ، وأجاب عن التساؤل القائل : هل يجوز : "عســى زيد قد قام " ، كما جاز: " عسى زيد يقوم" ؟ ، فقال : ((الجواب أنه لا يجوز؛ لأن هــذا – عندي – ماض وقع موقع المضارع مع دخول " قد" عليه ، لأن المقدار الذي مضــى من الفعل قد يمضي منه ، ويقع على الفعل عبارة الحال ، لأن الحال هو الفعل الذي يــتطاول وقــته ، ويخرج إلى الوجود جزءاً بعد جزء ، وشيئاً فشيئاً ، فلمقاربته للحال بأن الحال – وإن كان منها شيء ماض فإنه يقع عليها مثال الحال — ما جاز أن يسد الماضي مع " قــد" مســدها ويقوم مقامها . وهذا المعنى ليس يخرجه من أن يكون ماضياً . وإذا كان كذلك لم يقع هذا الموقع ، كما لم يقع بعده فعل الحال ، ومن ثم استعمل بعد "عسى" "أنْ" ومــن حــيث جاز للماضي إذا دخل عليه " قد" أن يقع موقع الحال عند النحويين لم يجز وقوعه بعد "عسى" ؛ لأنها لغير الحال))(٤) .

وإنما أوردت النص السابق مع طوله لأهميته في التوضيح ، ومفاده : أن " قد" تقرب الفعل الماضي من الحال حتى كأنه يقع في الحال ، ولا يجوز أن يقع في خبر "عسى" فعل

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٢٥٤ ، ومغني اللبيب : ١٧٧ .
(٢) معاني القرآن : ٢٤/١ ، ٢٥ .
(٣) ينظر : الفوائد والقواعد : ٥٧٩ .
(٤) المسائل البصريات : ٦٩٩/١ — ٧٠٠

الحال ؛ لأن الطمع إنما يكون في المستقبل فيشفع خبرها بـ"أنْ" لتحقيق معنى المستقبل[١] . "وقـد" تقترن بالأفعال المتوقعة في الحال لا في الاستقبال ، ولهذا فإن معنى "قد" ينافي معنى "عسى" وخبرها ، فلا يجوز وروده معها .

ومـن أجل معنى الاستقبال في خبر "عسى" ذهب جمهور البصريين إلى أن تجريده من "أن" خاص بالشعر[٢] .

ذكـر الزمخشري[٣] أنه لا بد من حرف الاستقبال في خبر "عسى" ، وأنه لما انحرف الشاعر عما عليه الاستعمال جاء بالسين التي هي نظيرة " أنْ " في قوله [من الطويل] :

عَسَى طَيِّئٌ مِن طَيِّئٍ بعدَ هذهِ   سَتُطْفِىءُ غُلَّاتِ الكُلَى والجَوانِحِ[٤]

فالشـاعر في البيت السابق لما لم يأت بـ"أنْ" في خبر "عسى" أتى بما يقوم مقامه في الدلالة على الاستقبال وهو السين ، على أن ذلك شاذ[٥] .

وهذا دليل يقوي ضرورة كون خبر "عسى" مقروناً بحرف الاستقبال "أنْ" في الأمر الغالب ، ومنه يحكم على امتناع اقتران "قد" بخبر "عسى" ؛ لتضاد الدلالتين .

وخلاصـة المسألة : أن "قد" حرف من حروف المعاني الخاصة بالأفعال ، وهي تفيد الحال ، وخبر عسى يفيد الاستقبال ، فلا يجوز اقتران "قد" به ؛ لتضاد الدلالتين .

---

(١) ينظر : توجيه اللمع : ٣٩٥ .

(٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح : ٦٨٧/١ .

(٣) ينظر المفصل : ٣١٧ – ٣١٨ .

(٤) البيت لقاسم بن رواحة السِّنبِسي في خزانة الأدب : ٣٤١/٩ ، والدرر : ١٤٨/٢ ، وشرح شواهد المغنى : ٤٤٥ . وغلات : جمع غلة وهي حرارة العطش ، والكلى جمع كلية ، والجوانح جمع جانحة وهي الضلوع القصار .

(٥) ينظر الدرر : ١٤٩/٢ .

(٦) (قط) لا يجوز اجتماعها مع فعل المستقبل، كما لا يجوز اجتماع (أبداً) مع الماضي :

الظـــروف الـــزمانية منها ما يدل على الزمن الماضي ، ومنها ما يدل على الحال ، ومـــنها ما يدل على المستقبل ، ومن هذه الظروف الظرفان :"قط"، و"أبدًا" ، ولكل منهما معنى ، فيجب أن يكون الفعل مناسبًا لهذا المعنى ، حتى لا يحدث تناقض في الكلام .

فالظرف " قطُّ" بتشديد الطاء وضمها يدل على قطع الشيء بسرعة عرضًا ، يقال : قططـــت الشـــيء أقطه قطًا[١] ، فهي بمعنى القطع ، وتستعمل فيما مضى من الزمان ؛ ولذا اشترط النحاة دخولها على ما كان نفيًا للماضي لا للمستقبل[٢] ، فيقال مثلاً :ما رأيته قطُّ ، أي : فيما انقطع من عمري[٣] .

وهـــو مبني على الضم واختلف في بنائه ، فقيل : إنه بني لتضمنه معنى حرفين : مذ وإلى ، فيكون المراد بقولهم : (ما رأيته مذ أول عمري إلى الآن ، فلقوته بتضمنه معنى حرف الابتداء في الزمان وحرف الانتهاء ، حركوه بأقوى الحركات)[٤] ، وهو الضم .

وقيل : إنه بني لقطعه عن الإضافة كـــ"قبل" و "بعد"[٥] .

وقـــال الرضـــي : ((والأولى أن يقال: بني لتضمنه لام الاستغراق لزومًا ، لاستغراقه جميع الماضي))[٦] .

وأمـــا الظـــرف "أبدًا" فهو مأخوذ من الأبد ، (والأبد الدهر الطويل الذي ليس بمحدود ، ... فإذا قلت لا أكلمه أبدًا فالأبد من لدن تكلمت إلى آخر عمرك)[٧] .

ومن معناه اللغوي يتضح أنه يستعمل لما يستقبل من الزمان .

وبـــناء على التقديم السابق ، فإن "قط" ظرف لما مضى من الزمان ، و" أبدًا " ظرف لما يستقبل من الزمان ، ولا يجوز استعمال "قط" مع الفعل المستقبل ، كما لا يجوز استعمال

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، مادة " قط " .

(٢) ينظـر : كـتاب حروف المعاني للزجاجي : ٣٦ ، وشرح الكافية للرضي : ١٧١/٤، والارتشاف : ١٤٢٥/٣ ، ومغني اللبيب :١٨١ ، والمساعد :٥١٧/١ ، والهمع :٢١٤/٣.

(٣) ينظر : درة الغواص : ٥٥ ، ومغني اللبيب :١٨١، والهمع : ٢١٣ ، والمساعد : ٥١٧/١.

(٤) أمالي ابن الشجري : ٥٩٨/٢ ، وينظر : مغني اللبيب : ١٨١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعش : ١٠٨/٤.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب : ١٧٢/٤.

(٧) المصباح المنير ، مادة " أبد " .

"أبدًا " مع الفعل الماضي لحصول التناقص .

وحرصت على إيراد هذه المسألة لوقوع الخطأ في استعمال "قط" و "أبدًا" ، وقد أشار النحاة إلى شيوع هذا الخطأ لدى العامة .

قال الحريري : ((ومن أوهامهم ... قولهم :لا أكلمه قط ، وهو من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه ، وتناقض الكلام ؛ وذاك أن العرب تستعمل لفظ "قط" فيما مضى من الزمان ، كما تستعمل لفظة "أبدًا" فيما يستقبل منه ، فيقولون : ما كلمتُه قطُّ ، ولا أكلمه أبدًا))[١] .

وقال ابن هشام : ((والعامة يقولون : لا أفعله قط ، وهو لحن))[٢] .

وقال أبو حيان : ((ومما يستعمل ظرفاً في المستقبل "أبداً تقول : ما أصحبك أبداً ... ولا تقول : ما صحبتك أبداً))[٣] .

فمنع النحاة "لا أفعله قط" ؛ ((لأن قولهم "لا أفعله" معناه في المستقبل ، و "قط" موضوعة لاستغراق الماضي))[٤] ، فالمعنيان متضادان ؛ فلا يجوز اجتماع "قط" مع ما يدل على معنى الاستقبال ؛ وكذلك امتنع مثل : ما زرته أبداً ؛ ((لأن "أبداً" ظرف زمان للمستقبل ، وقولهم ما زرته ماض))[٥] ، فالمعنيان متضادان كذلك.

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه لا بد أن يناسب معنى الظرف معنى الفعل ، فإذا كان الظرف دالاً على المضي أُتي معه بالفعل الماضي ، وإذا كان دالاً على المستقبل أُتي معه بالفعل الدال على الاستقبال ، وإذا كان دالاً على الحال أُتي معه بالفعل الدال على الحال .

ولا يجوز اقتران الظرف الدال على المضي بالفعل الدال على المستقبل ، أو العكس لما يحدث من تعارض المعاني وتناقض الكلام .

---

(١) درة الغواص : ٥٥ .

(٢) مغني اللبيب : ١٨١ .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٤٢٧/٣ .

(٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٤٧٩/١ .

(٥) معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية لمحمد شراب : ٦٤ .

المبحث الرابع :

مسائل أخر مانع الاجتماع فيها التضاد

هـــناك مســـائل أخر مانع الاجتماع فيها التضاد ، ويصدق عليها الأصل النحوي " الضـــدان لا يجـــتمعان " ، ولما لم تكن منسجمة مع مسائل المباحث السابقة جعلتها في مبحث مستقل ، وهي :

١- لا يجوز اجتماع الشيوع ، والخصوص في شيء واحد .

٢- لا يجوز اجتماع إعمال (ما) عمل (ليس)، ونقض نفيها بـــ (إلا) .

٣- لا يجوز الإخبار بالفعل الماضي عما يدل على الحال، أو الاستقبال .

٤- لا يجوز الإخبار عن (إنَّ) أو (كان) وأخواهما بجملة طلبية .

٥- لا يجوز اجتماع الإلغاء والتقديم في باب (ظنَّ) وأخواهما .

٦- لا يجوز اجتماع الحذف ، والتوكيد ، وفيه ثلاث مسائل :

أ- لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد .

ب- لا يجوز حذف الحال .

ج – لا يجوز توكيد المحذوف توكيداً معنوياً .

(١) لا يجوز اجتماع الشيوع والخصوص في شيء واحد :

عـــبر الـــنحاة عـــن الصفة والموصوف بالشيء الواحد لتترلهما مترلته ، ونصوا على ضرورة تطابق الصفة والموصوف في نواح عدة منها : التعريف ، والتنكير .

ومن النحاة من منع وصف المعرفة بالنكرة والعكس دون ذكر السبب ، قال سيبويه : ((اعلم أن المعرفة لاتوصف إلا بمعرفة ، كما أن النكرة لاتوصف إلا بنكرة))[(١)] .

وأشار بعضهم إلى المنع مع ذكر السبب ، فهذا أبو البركات الأنباري يقول : ((فإن قيل : فلم لم توصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة بالمعرفة ، وكذلك سائرها؟ قيل : لأن المعرفة مـــا خـــص الـــواحد من جنسه ، والنكرة ما كان شائعًا في جنسه ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل في الشيء الواحد أن يكون شائعًا مخصوصًا))[(٢)] .

وذكر الشيخ خالد الأزهري أن الصفة يجب ألا تخالف الموصوف في التعريف

---

(١) الكتاب : ٦/٢ ، وينظر : الجمل للزجاجي : ١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٥/٣ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام : ٤٣٣ .

(٢) أسرار العربية : ٢١٤ – ٢١٥ .

والتـــنكير ؛ (لأن التعـــريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه ، والتنكير يقتضـــي كـــون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه ، فالجمع بينهما جمع بين النفي والإثبات ، وهو محال)[1] .

وقـــال السـيوطي : ((وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذرًا من التدافع بين ما هو في المعنى واحد ، لأن في التعريف إيضاحًا ، وفي التنكير إبهامًا والنعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا))[2] .

ويُلحـــظ أن التعلـــيلات السابقة تتفق في أن مانع الاجتماع التضاد مع الاختلاف في التعـــبير ، ففي نص الأنباري التضاد بين الشيوع في النكرة والخصوص في المعرفة ، وفي نص الأزهـــري التضـــاد بين إثبات التعيين بالتعريف ونفي التعيين بالتنكير ، وفي نص السيوطي التضاد بين الإيضاح بالتعريف والإبهام بالتنكير .

فإذا ثبت التضاد في وصف المعرفة بالنكرة والعكس وهما يتنزلان منزلة الشيء الواحد ، فإنه لا يجوز أن يقال : هذا رجلٌ الظريفُ ، أو هذا زيدٌ ظريفٌ على أن يجعل " ظريف نعتًا لما قبله[3] .

(٢) لا يجوز اجتماع إعمال " ما " عمل " ليس " ونقض نفيها بـــ " إلا " :

مـــن شروط إعمال " ما " عمل " ليس " بقاء النفي فيها[4] ، فإذا انتقض هذا النفي بـــ (إلا) بطـــل هذا العمل لضعف شبهها حينئذ بـــ (ليس)[5] ، وكذلك ما عمل عمل (ليس) بالمشابهة كـــ (لا ، ولات ، وإنْ) .

والمعلـــوم أن " إلا " تبطل معنى النفي وتثبت الخبر ، وإذا زال معنى النفي زال العمل بالمشابهة في هذه الأدوات ، فيقال مثلاً : " ما زيدٌ إلا قائمٌ " دون إعمال ؛ لأن الإعمال لا يكـــون إلا مـــع بقاء نفي الخبر ، ولما أثبت الخبر امتنع النفي ؛ لأنه لا يجوز اجتماع النفي والإثبات في شيء واحد .

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح : ٣/٤٦٦ .

(٢) همع الهوامع : ٥/١٧٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٥٥ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/٤٣١ ، والجنى الداني : ٣٢٤ .

(٥) ينظر : الفوائد والقواعد : ٢٢٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ١٠٤ .

(٣) لا يجوز الإخبار بالفعل الماضي عما يدل على الحال أو الدوام :

لاشك أن الفعل الماضي يفهم الانقطاع والانتهاء ، فلا يجوز الإخبار به عما يدل على الحال أو الدوام .

فممـــا يـــدل على الحال في الأمر الغالب (ما)[١] ، فهي مشابهة لـــ (ليس)من حيث دخـــولها علـــى المبتدأ والخبر وكونها للنفي ، وكون النفي نفي حال[٢] ، فإذا قيل : " مازيدٌ قائمًـــا " فإنما نُفي قيام "زيد " حال الإخبار عنه[٣] ، ولما كانت لنفي الحال فإنه لايحسن أن يقال مثلاً : ما زيدٌ قامَ أمس ؛ (لأنها لنفي الحال فلا معنى للمضي فيها)[٤] .

ومـــا يـــدل على الدوام " صار ، وفتئ ، وانفك ، وزال ، وبرح ، ودام " ، فيمتنع الإخـــبار عـــنها بالفعـــل الماضي ؛ (لأنها تدل على الدوام واتصال الفعل بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ، وهذا متفق عليه)[٥] .

ومـــا ســـبق يتضح أنه لا يجوز الجمع بين الإخبار بالماضي والدلالة على الدوام أو الحال ؛ لما في ذلك من التضاد والتناقض .

(٤) لا يجوز الإخبار عن " إنَّ " أو " كان " وأخواتهما بجملة طلبية :

الجمل غير المحتملة للصدق والكذب لم يجز النحاة الإخبار بها عن "إنَّ " و"لكنَّ" ، فلا يجوز أن يقال : إن زيدًا اضربه ، وإن عمرًا لا تضربه[٦] .

فالجملـــتان : " اضربه " و " لا تضربه " جملتان طلبيتان الأولى للأمر والثانية للنهي ، فهما غير محتملتين للصدق والكذب ، ولم يجز الإخبار بهما عن " إنَّ " ؛ لأن " إنَّ " حرف للتأكيد (ولا يؤكد إلا ما يحتمل أن يكون وأن لا يكون في حق المخاطب ، وأما ما قد ثبت واستقر في حق المخاطب فلا فائدة فيه ، والطلب في هذه الجمل ثابت عند المخاطب)[٧] .

ومما سبق يتضح أن الجمل غير المحتملة للصدق والكذب لا يجوز الإخبار بها عن

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٣٢٣ .

(٢) ينظر : نظم الفرائد وحصر الشرائد :١٣٨ .

(٣) ينظر : الفوائد والقواعد : ٢٢٥ .

(٤) نظم الفرائد وحصر الشرائد : ١٤١ .

(٥) الممنوع في النحو العربي : ٢٨٨ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٨/١ .

(٧) المصدر السابق : ٤٢٩/١ .

" إنَّ " لمناقضة معناها لمعنى " إنَّ " .

وقد أوَّل النحاة ما ظاهره وقوع الجملة الطلبية خبرًا عن " إنَّ " في مثل قول الشاعر [من البسيط] :

فَلَو أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهْيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لا تُنْصِبْكَ لِلشِّيَبِ[1]

أولوها على إضمار القول ، كأنه قال : أقول لك : لاتنصبك للشيب[2] .

ومما ينبغي توضيحه أن من النحويين من أجاز وقوع الجملة الطلبية خبرًا عن "إنَّ" كالرضي ، إذ قال : ((وأما الجملة الطلبية ، كالأمر والنهي والدعاء ، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ، ونحو ذلك فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لهما ، كما في خبر المبتدأ ، وإن كان قليلاً ، نحو : إنَّ زيداً لا تضربْهُ ، وإنك لا مرحباً بك ، وإن زيداً هل ضربته ، واضرب زيداً ولكنَّ زيداً لا تضربه))[3] .

والذي يراه الباحث عدم جواز الإخبار عن " إنَّ " بجملة طلبية ؛ لتناقض المعنى ، ويؤيد قولي قول أبي حيان : ((وعلى المنع نصوص شيوخنا))[4] .

وكذلك " كان " وأخواتها لا يصح الإخبار عنها بجملة طلبية ، فلا يقال : كان زيد هل ضربته ؟ ولا أصبح زيد اضربه ؛ لأن معنى جملة الطلب يناقض معاني هذه الأفعال ، (وذلك أن الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب ، والطلب واقع وقت التلفظ بها ، وهذه الأفعال تدل على المضي أو الاستقبال ، فلا يمكن لذلك أن تجعل أخبارًا لهذه الأفعال)[5] .

---

(1) البيت للجميح الأسدي (منقذ بن طماح) ، ينظر في : شرح الجمل : ٤٢٨/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٩٦/٦ ، والخزانة : ٢٤٦/١٠ ، وروايته في الخزانة : (ولو أرادت .....) . والرياضة : تهذيب الأخلاق النفسية ، وتنصبك : مضارع أنصبه إنصابًا ، أي أتعبه .

(2) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٨/١ .

(3) شرح الكافية : ٩٦/٦ .

(4) الارتشاف : ١٢٤٣/٣ .

(5) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٠/١ .

(٥)لا يجوز اجتماع الإلغاء والتقديم في باب " ظن " وأخواتها :

تدخل " ظن " وأخواتها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين لها ، وأوجب النحاة إعمالها هذا العمل حال تقدمها ، فيقال مثلاً : ظننت زيدًا منطلقًا ، فإن توسطت أو تأخرت جاز إلغاؤها ، فيقال : زيد ظننت منطلق ، وزيد منطلق ظننت .

وعلل الجرجاني سبب الامتناع من إلغائها إذا تقدمت بقوله : ((لا يجوز إلا الإعمال ؛ لأن التقديم من أعلام العناية ، والإلغاء من دلائل ضعفه فلا يجتمع الإلغاء والتقديم))[١] .

وقال الأنباري : ((إذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية بها ، وإلغاؤها يدل على اطراحها ، وقلة الاهتمام بها ؛ فلذلك لم يجز إلغاؤها مع التقديم ؛ لأن الشيء لا يكون معنيًا به مطَّرحًا))[٢] .

ومن النصين يتضح التضاد بين تقديم " ظن " وأخواتها وإلغاء عملها ، فالتقديم دليل العناية والاهتمام ، والإلغاء دليل الضعف والاطراح ، ولا يجتمع في الشيء العناية به وطرحه .

(٦) لا يجوز اجتماع الحذف والتوكيد :

نص ابن جني على قاعدة مفادها أن (كل ما حذف تخفيفًا فلا يجوز توكيده ، لتدافع حاليه به ؛ من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز)[٣] ، ولهذا جعل ابن هشام من شروط الحذف ألا يؤدي إلى نقض الغرض كأن يقع الحذف والتوكيد معًا[٤] .

ويندرج تحت هذه القاعدة المسائل التالية :

أ- لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكِّد :

ذكر ابن مالك وغيره من النحويين أن حذف عامل المصدر المؤكِّد لا يجوز ؛ لأن

---

(١) المقتصد : ١/٤٩٦ .

(٢) أسرار العربية : ١٣٠ .

(٣) الخصائص : ١/٢٨٩ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٥٧٢ .

المصدر مسوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف مناف لذلك[1] .

فلا يجوز أن يقال في مثل : " ضربًا زيدًا " إن " ضربًا" توكيد لــ (اضرب) المقدرة ؛ لأن العرب قد حذفت الفعل هنا وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ، ونائبة عنه ، وحذف الفعل للاختصار ، فلو أكد بعد حذفه لكان في ذلك نقض لغرض الاختصار والإيجاز[2] .

ويرى ابن الناظم أن الحذف غير مناف للتوكيد بالمصدر ؛ (لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدرفلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة الحال عليه أحق وأولى)[3] .

واحتج لجوازه بالسماع كما في حذف عامل المؤكد جوازاً إذا كان خبرًا عن اسم عين في غــير تكريــر ولا حصــر ، مثل : أنت سيرًا ، وكما في حذفه وجوبًا في مثل : سقيًا ، ورعيًا[4] .

وقد رد ابن عقيل ما ذهب إليه ابن الناظم بأن ما ذكره ليس من باب التأكيد ؛ (لأن المصدر نائب فيها مناب العامل ، دال على ما يدل عليه ، وهو عوض منه ، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد)[5] .

وما ذهب إليه ابن عقيل هو ما يرجحه البحث ، وعليه فإنه إذا قيل مثلاً : " ضربًا زيدًا " ، فإن " ضربًا " ليس توكيدًا للفعل الناصب بل هو عوض من الفعل يقوم مقامه ، ولا يصح جعله توكيدًا ؛ لأن الحذف دليل الإيجاز والاختصار ، والتوكيد دليل الإسهاب والإطناب ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان ، فلم يجز أن يجتمعا[6] .

ب – لا يجوز حذف الحال :

وطردًا للقاعدة التي ذكرها ابن جني فإنه يرى أن (حذف الحال لا يحسن ، وذلك أن الغرض فيها إنما هوتوكيد الخبر بها ، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف ؛

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٥٦/٢ ، ومغني اللبيب : ٥٧٢ ، والمساعد : ٣٩٢/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٥١١/١ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٢٨٨/١ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٩٣ .

(٤) ينظر : المصدر السابق : ١٩٣ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٥١٢/١ .

(٦) ينظر : الخصائص : ٢٨٧/١ .

لأنه ضد الغرض ونقيضه)[1] .

فإذا أراد المخبر مثلاً أن يخبر عن مجيء " زيد " راكبًا ، فإنه يجب عليه ألا يحذف الحال المبينة لهيئته التي جاء عليها ، فلا يقول : جاء زيد ، وهو يريد الإخبار بأنه جاء راكبًا ؛ لأن الحال مؤكد للخبر ، وحذفه يناقض التوكيد .

ج – لا يجوز توكيد المحذوف توكيدًا معنويًا :

لمـــا كان المؤكِّد مريد للطول ، والحاذف مريد للاختصار ، فإنه لم يحسن الحذف مع التوكيد[2] ؛ ولهذا (لم يجز الأخفش توكيد الهاء المحذوفة من الصلة ؛ نحو : " الذي ضربتُ نفسَـــه زيـــدٌ " ، على أن يكون " نفسه " توكيدًا للهاء المحذوفة من " ضربت ")[3] ، وإنما يقال : الذي رأيتُه نفسَه زيدٌ .

وعند ابن جني ليست العلة أن المحذوف ليس بمنزلة المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض[4] .

---

(١) الخصائص : ٣٧٨/٢.

(٢) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ١٣٨ .

(٣) الخصائص : ٣٧٨/٢ .

(٤) ينظر : المصدر السابق : ٢٨٧/١ .

الفصل الثالث :

ما لا يجوز اجتماعه للتعويض

تمهيد :

ليس مقصودي في هذا الفصل دراسة التعويض كظاهرة لها مسائلها النحوية والصرفية واللغوية ، فقد تولى البحث في ذلك الدكتور عبدالرحمن محمد إسماعيل في كتابه : ((التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية)) ، والدكتور عبدالفتاح أحمد الحموز في كتابه : ((ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل)) .

لكن مقصودي دراسة بعض المسائل النحوية التي تحقق الأصل النحوي : (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) ، وبيان احتجاج النحاة بهذا الأصل كحكم من أحكام ظاهرة التعويض ، بل وجمع أبرز المسائل النحوية التي تتسق مع هذا الأصل في موضع واحد ، مع مناقشة رأي المخالف لها والوقوف على أدلته ، ثم الترجيح بما ينصر القاعدة أو بما يخالفها وفق ما يتضح لي من البحث .

وقد عدد بعض فروعها الإمام السيوطي[1] ، وأشار إليها الدكتور عبدالرحمن إسماعيل في بحثه الآنف ، واعتذر عن ضرب الأمثله التي تحققها لعدم اتساع دراسته لها[2] .

وكانت دراسة الدكتور الحموز حاصرة لمسائل التعويض بشكل عام ، وجاءت مسائل القاعدة موزعة في ثنايا بحثه ، وفق ما اقتضاه تبويب مسائله دون أن تحظى بدراسة متعمقة في الغالب ؛ لأنه لم يكن يقصد تحقيق ذلك ، بل كان هدفه دراسة الظاهرة وذكر مسائلها، فرأيت أن أقوم بمهمة دراسة أبرز المسائل المحققة لهذه القاعدة وإثبات كونها أصلاً من الأصول النحوية المعتبرة لما لذلك من صلة بما درسته في الفصلين الأول والثاني ، ففيهما درست المسائل النحوية التي تحقق الأصلين النحويين : (لا يجتمع شيئان لمعنى واحد) ، و (الضدان لايجتمعان) .

ودفعني لذلك أنني في أثناء جمعي المسائل التي تندرج تحت هذين الأصلين وجدت أن بعض المسائل التي حملت على التعويض يمكن تخريجها على اتفاق المعنى كما درس في الفصل الأول ، فأردت دراستها تحت الأصل النحوي (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) كما ذكرها السيوطي ، ثم أورد من الأدلة ما يرجح إمكانية حملها على اتفاق المعنى أوغيره .

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر : ١/ ١٤٨ — ١٥٦ .

(٢) ينظر : التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : ٢٣ .

وبـــناءً علـــى مـــا قدمته ، فإنني أحسب أن دراستي لبعض مسائل التعويض في هذا الفصـــل لها صلة وثيقة بما درسته في الفصل الأول ، وسأثبت في نتائج هذا البحث- إن شاء الله تعـــالى- مـــا يبين ملامح هذه الصلة ، كما أحسب أن دراستي لهذه المسائل تختلف عن دراســـتي الدكتور عبد الرحمن إسماعيل ، والدكتور الحموز ، بما فيها من توسع في دراسة المســـائل ، وتحقـــيق لمدى إدراجها تحت مسائل القاعدة من عدمه ، مع اعترافي بما لهما من عظيم الفضل في تجلية ظاهرة التعويض لعشاق الفصحى .

وبمعنى آخر يمكنني القول بأن دراستي لهذه المسائل قد فصّلت ما أجمل ، وذكرت ما أُغفـــل ، وجمعـــت ما فرق ، ورجحت ما ترك بلا ترجيح وعد من باب المحتمل للتعويض وغيره .

وهذا الاختلاف في الهدف ، وتناول المسائل لا يعني أنني لم أرجع لبحثي الأستاذين الفاضلين ، بل فعلت وأثبت ذلك في المواضع التي رجعت إليهما فيها .

وقـــبل أن أورد ما يثبت اطراد هذا الأصل النحوي ، وأوقف القارئ على احتجاج الـــنحاة بـــه ، ثم أدرس أبرز المسائل المحققة له ، أودُّ أن أفرق بين معنى كل من التعويض والإبـــدال ؛ لأن بعـــض النحاة استعملوا العوض مرادفاً للإبدال في الاصطلاح ، وسيواجه القارئ في بعض النصوص التي سأستشهد بها ما يؤكد ذلك ، فلا بد من تجلية الأمر في هذه المسألة .

فالإبـــدال لغة : مصدر قولك : أبدلت الشيء من الشيء إذا أقمته مقامه ، وبديل الشيء الخلف عنه[(١)] .

وفي الاصطلاح : أن يجعل حرف في موضع حرف آخر لدفع الثقل[(٢)] .

والتعويض في اللغة : من العِوَض ، وعوض الشيء الخَلَف عنه[(٣)] ، وفي الاصطلاح : إقامة اللفظ مقام اللفظ ، وفي غير موضعه غالباً[(٤)] .

ومن التعريفين يتضح أن الإبدال لا بد فيه أن يكون المبدل في موضع المبدل منه ،

---

(١) ينظر : لسان العرب ، مادة " بدل " ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب(حاشية المحققين) : ٦٨/٣ .

(٢) ينظر : التعريفات : ٢٧ .

(٣) ينظر : القاموس المحيط ، مادة " عَوْض " .

(٤) ينظر : الكليات : ٢٩٣ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب(حاشية المحققين) : ٦٩/٣- ٧٠ .

وأما التعويض فلا يشترط ذلك فيه ، فيجوز أن يكون الحرف المعوض في غير مكان المعوض منه وهو الغالب الكثير[1] ، ومنهم من اشترط كون الحرف المعوض في غير مكان الحرف المعوض منه ، وهذا ضعيف وإن اشتهر عند الكثيرين[2] .

وعلى ذلك فكل عوض بدل ، وليس كل بدل عوضاً[3] .

كما يتضح من التعريفين اللغويين ترادف الإبدال والتعويض ، وربما استعمل النحاة التعويض بمعنى الإبدال أو العكس جرياً على أصل اللغة ومراعاة لترادفهما في أصل الوضع ، وكثيراً ما يستعملون ذلك فيقولون في (تجاه) : التاء بدل من الواو ، وعوض منه ، وكذلك (تخمة)[4] .

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (حاشية المحققين) : ٧٠/٣ .

(٢) المصدر السابق : ٦٩/٣ .

(٣) ينظر : الخصائص : ٢٦٥/١ .

(٤) ينظر : فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح : ٣٧٤/١ .

لمحة عن احتجاج النحويين بقاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) :

للتعويض كما سبق أن ذكرت أحكام منها أن العوض يكون في غير موضع المعوض عنه في الأمر الغالب ، كما أن من أهم أحكامه أن العوض والمعوض منه لا يجتمعان ، وهي قاعدة مشتهرة أورد لها الإمام السيوطي في الأشباه والنظائر اثنين وأربعين فرعاً[١] من أبواب متعددة منها ما هو صرفي ، ومنها ما هو نحوي .

وفلسفة هذا الأصل النحوي تقوم على أن في الكلام محذوفاً عوض عنه بملفوظ فلا يجتمعان[٢] .

وهـذا الأصـل النحوي (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) من الأصول النحوية المتفق عليها بين نحويي مدرستي الكوفة والبصرة ؛ ولهذا أدخله الدكتور محمود أحمد نحلة في الإجماع أصل من الأصول النحوية المرعيّة[٣] .

وأرى أنـه مـن المفيد قبل بحث المسائل التي تنسجم مع هذا الأصل أن أبين تقرير النحاة له ، واحتجاجهم به .

فهذا المبرد يقول : ((واعلم أن للقسم تعويضات من أدواته تحل محلها ، فيكون فيها مـا يكون في أدوات القسم ، وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عوض منه . فإن جـاز الجمع بين شيئين فليس أحدهما عوضاً من الآخر ، ألا ترى أنك تقول : عليك زيداً ، وإنمـا المعنى : خذ زيداً ، وما أشبهه من الفعل . فإن قلت "عليك" لم تجمع بينها وبين فعل آخر ؛ لأنها بدل من ذلك الفعل))[٤] .

فهذا تقرير للقاعدة من المبرد وبيان أن العوض لا يجتمع مع المعوض منه .

وعلل بها ابن السراج في الأصول ، فقال : (("وفم" إذا شئت قلت : "فمي" ؛ لأنهم قالـوا : "فموان" ولو لم يقولوه لم يجز ؛ لأنه لا ينبغي أن يجمع بين العوض والمعوض ... ، فالمـيم إنما جعلت عوضاً من الواو إذا قلت : " فو زيد " . قال أبو بكر : والذي زين لهم عندي أن قالوا : فموان أن هذا يعد محذوفاً وهي الهاء))[٥] .

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر : ١/١٤٨ — ١٥٦ .

(٢) ينظر : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : ١٩١ .

(٣) ينظر : أصول النحو العربي : ٩١ .

(٤) المقتضب : ٢/٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٥) الأصول في النحو : ٣/٧٨ .

فابن السراج علل اجتماع العوض "الميم" والمعوض منه "الواو" في كلمة "فموان" بأن الكلمة ناقصة "أي محذوفة اللام" .

وقد احتشد النحاة لتخريج ما ظاهره الجمع بين العوض والمعوض منه في كلمة "فم" في قول الشاعر [من الطويل] :

هُما نَفَثَا فِيْ فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا   على النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ[1] .

ويمكن تلخيص أقوال العلماء في الدفاع عما ظاهره اجتماع العوض والمعوض منه في البيت في أربعة أقوال :

الأول : أن الميم عوض عن الواو عين الكلمة ، والواو الموجودة بعدها لام الكلمة تعاقبت هي والهاء عليها كما تعاقبت في "سنة" و "عضة" ، فالأصل على هذا "فوو" ، وبه قال أبو علي الفارسي ، ثم عقب بقوله : ((فإن قلت : إني وإن لم أجده في موضع لم يمنع أن أحمله عليه ؛ لأني لا أجد العوض والمعوض منه يجتمعان))[2] .

الثاني : أن الميم عوض عن عين الكلمة "الواو" ، ولام الكلمة محذوفة لكن " الواو" عين الكلمة التي عوض عنها الميم ، رجعت بعد الحذف مع وجود الميم فجمع بين العوض والمعوض عنه ، والأصل على هذا "فوه" ثم "فموه" ثم "فمو" بحذف لام الكلمة ، إذ الهاء الموجودة هنا هاء الضمير ، وهو مذهب ابن السراج[3] على ما سبق .

الثالث: أن هذا الجمع بين العوض والمعوض عنه من باب الضرورة الشعرية ، وأن الفرزدق قال هذا البيت في حين اختلاطه ، وأنه في ذلك الحين ليس بحجة[4] .

الرابع : أن عين الكلمة حذف لالتقاء الساكنين من غير تعويض ، وكانت اللام قد حذفت ، فلما عوض عن اللام حرف متحرك رجعت العين ، وهي (الواو) لكن بعد حرف (الميم) الذي هو عوض عن اللام[5] .

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه : ٢١٥/٢ ، والمقتضب : ١٥٨/٣ ، والمحتسب : ٢٣٨/٢ ، ويريد بالنابح العاوي من هجاه ، ونفثا : ألقيا على لساني ، والرجام مصدر راجمه بالحجارة ، أي : راماه .

(٢) المسائل العسكرية : ١٨١ — ١٨٢ ، وتنظر المسائل البغداديات : ١٥٨ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٧٨/٣ .

(٤) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٩٦ — ١٩٦ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٩٧ .

(٥) ينظر الصحاح مادة "فوه" : ٢٢٤/٦ .

ورجح هذا القول الدكتور محمد الشاطر ؛ لأنه ليس فيه جمع بين العوض والمعوض عنه ، لكن فيه رجوع الحرف الذي حذف لأجل الساكنين ، ثم عاد لزوال الساكنين بعد التعويض لكن في غير موضعه[1] .

والذي أرجحه أن ما حصل من جمع هو من باب الضرورة الشعرية .

ويلحظ المتأمل في هذه المسألة حيل النحاة لتصحيح قاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) .

ومن المسائل التي علل النحاة فيها بهذه القاعدة : تعرية (كان) وأخواتها من المصدر ؛ لأن الخبر عوض عنه ، وتجريدها للدلالة على الزمان .

قال الثمانيني : ((والذي يدل على أن خبرها عوض من المصدر أنه لا يجوز أن تقول : (كان زيد قائماً كوناً) ، فلما امتنع الجمع بينهما علمت أن أحدهما عوض من الآخر))[2] .

وقال ابن القواس : ((الخبر قد صار عوضاً عنه فلو أكد به للزم الجمع بين العوض والمعوض عنه))[3] .

واحتج النحويون بهذه القاعدة لرد آراء من يخالفهم ، ففي "رب" مثلاً يذهب الكوفيون إلى أن واو "رب" هي التي تعمل الجر بنفسها ؛ لأنها نائبة وعوض عنها ، وقاسوا ذلك على واو القسم التي تعمل الجر عوضاً من الباء .

ويرى البصريون أن واو "رب" لا تعمل ، وإنما العمل بـ "رب" المقدرة[4] .

وأبطلوا ما ذهب إليه الكوفيون متخذين من قاعدة : "العوض والمعوض منه لا يجتمعان" سنداً وحجة ، حيث قالوا في ردهم على الكوفيين : ليست هذه الواو نائبة عن "رب" ولا عوضاً عنها ، بدليل أنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : "ورب بلد" ولو كانت عوضاً عنها ، لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه . ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضاً من الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال : "وبالله

---

(١) ينظر ترجيحه في تحقيقه للمسائل العسكرية ، الحاشية (٤) ، ص : ١٨٤ — ١٨٥ .

(٢) الفوائد والقواعد : ٢٠٥ .

(٣) شرح ألفية ابن معط : ٨٥٧/٢ ، والضمير في قوله : "فلو أكد به " يعود على المصدر .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢١٧/١ ، والإنصاف : ٣٥٠/١ ، وائتلاف النصرة : ١٤٥ .

لأفعلن" وتجعلهما حرفي قسم[1].

فانظر كيف برر البصريون مذهبهم محتجين بالقاعدة .

ومذهبهم في الحقيقة هو الصحيح ؛ لأن "الواو" التي هي واو "رب" حرف عطف ، وحـــرف العطف لا يعمل شيئاً ، إذ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، وحروف العطف غير مختصة فوجب ألا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة فالعمل واجب بـــ "رب" المحذوفة والمقدرة ، وخير دليل على ذلك أنه يجوز ظهور "رب" مع الواو ،فيقال : ((وربَّ بلدٍ))[2] .

وممن اتخذ من هذه القاعدة سندًا وحجة في رد آراء الآخرين أبو حيان الأندلسي ، إذ رد قـــول أبي موســـى الجزولي إن "ما" اللاحقة لـــ "أي" الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى[3] ، فقال : ((لو كانت عوضًا لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى : ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ ﴾[4] ؛ لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه ، بل الصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد ؛ ولذلك لم تلزم ، ولو كانت عوضًا للزمت))[5] .

وممـــا يدل على أن هذا الأصل من الأصول المشتركة[6] بين البصريين والكوفيين أن الكوفـــيين احـــتجوا به في رد قول البصريين إن الميم المشددة في "اللهم" عوض من "يا" ، فقالـــوا : إنـــه يجوز أن يقال " يا اللهم" بالجمع بين الميم المشددة و "يا" النداء ، ولو كانت عوضاً من "يا" لما جاز ذلك ؛ لأن العوض والمعوض منه لا يجتمعان[7] .

وسأفصـــل الحديث في هذه المسألة ضمن المسائل التي يتم بحثها لتحقيق هذا الأصل النحوي .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٣٥٤/١ .

(٢) ينظر : ائتلاف النصرة : ١٤٥ ، وقال أبو علي الفارسي : ((فلو كان الجر بالواو دون "رب" المضمرة ، لكان في قوله : "بل بلدٍ" الجر بـــ "بل" ، وهذا لا نعلم أحداً به اعتداد يقوله)). (شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى " إيضاح الشعر " : ٦٢) .

(٣) ينظر رأي الجزولي في المقدمة الجزولية : ٤٢.

(٤) سورة القصص ، الآية : ٢٨ .

(٥) الأشباه والنظائر : ١٤٨/١ .

(٦) استخرج الدكتور عبد الرحمن السيد بعضاً من هذه الأصول المشتركة بين البصريين والكوفيين ، ومنها هذا الأصل (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) ، ينظر كتابه "مدرسة البصرة" : ١٧٧ ، و ما بعدها .

(٧) ينظر : الإنصاف : ٣١٩/١ .

وبـــناء علـــى مـــا تقدم فإن قولهم : " العوض والمعوض منه لا يجتمعان "، أصل من الأصـــول النحوية المعتبرة وله مسائله النحوية والصرفية واللغوية ، وما أنا بصدده هو بحث المســـائل النحوية التي تحقق هذا الأصل وتنسجم معه ، وبيان وجه العلة عند عدم انسجامها معه .

وقـــد تيســـر لي الوقوف على ثماني عشرة مسألة تندرج تحت هذا الأصل النحوي، وهي :

١- لا يجوز اجتماع تنوين العوض مع ما عوض عنه .

٢- لا يجوز اجتماع الخبر مع ما عوض عنه .

٣- لا يجوز اجتماع (كان) مع (ما) العوضية .

٤- لا يجوز اجتماع الفعل المفسِّر مع المفسَّر في باب الاشتغال إذا حذف المفسَّر وجوباً .

٥- لا يجوز اجتماع الفعل (عامل النصب) مع المصدر النائب عنه .

٦- لا يجوز اجتماع (واو القسم) مع ما عوض عنها .

٧- لا يجوز اجتماع حرفي قسم .

٨- لا يجوز اجتماع إضافة (إذ ، حيث) إلى الجمل ، واتصالهما بـــ (ما) .

٩- لا يجوز اجتماع حرف النداء مع عامل النصب في المنادى .

١٠- لا يجوز اجتماع حرف الميم في (اللهم) مع حرف النداء .

١١- لا يجوز اجتماع التاء وياء المتكلم في لفظي (أب ، أم) في النداء .

١٢- لا يجوز اجتماع (ها) التنبيه مع ما حُذف من (أي) في النداء .

١٣- لا يجوز اجتماع (لام الاستغاثة) والألف الزائدة في الاسم المنادى .

١٤- لا يجوز اجتماع الفعل مع تكرير الاسم ، والعطف في بابي التحذير والإغراء

١٥- لا يجوز اجتماع (إذا الفجائية) مع الفاء في جواب الشرط .

١٦- لا يجوز اجتماع جملة الشرط مع الطلب .

١٧- لا يجوز اجتماع جواب الشرط مع دليله المتقدم على أداة الشرط .

١٨- لا يجوز اجتماع (أما) مع فعل الشرط .

وفيما يلي بحث هذه المسائل .

(١) لا يجوز اجتماع تنوين العوض مع ما عوض عنه :

تنوين العوض أحد أنواع التنوين التي تلحق الكلمة ، وهو إما عوض عن حرف في مثل : (غواشٍ وجوارٍ) ، أو عوض عن الجملة المضافة إليها (إذ) وهذا هو المشهور ، وزاد بعضـــهم أن يكون التنوين عوضًا عن كلمة ، وهذه الكلمة هي الاسم المضاف إليه (كل) و (بعض) و(أي) ، وهو ما لا يراه الباحث على ما سيأتي .

فأمـــا كـــون التنوين عوضًا عن حرف في كل ما آخره " ياء " قبلها كسرة مما لا ينصرف نظيره من الصحيح كـــ (جوار وغواش) ، فإنه من المسائل الصرفية وأنا هنا معني بدراســـة المســـائل الـــنحوية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الدكتور عبد الرحمن إسماعيل[١] ، والدكتور الحموز[٢] قد استوفيا بحثها .

والـــذي يعنيني هنا هو بحث التعويض عن الإضافة بكلمة على رأي ، أو بجملة أو جمل .

(أ) التعويض بالتنوين عن كلمة :

المـــتأمل لحديث النحويين عن تنوين العوض أو التعويض يجد أن منهم من لم يذكر التعويض بالتنوين عن كلمة وهذه الكلمة هي المضاف إليه (كل) و (بعض) ، ومنهم من ذكره على رأي ، ومنهم من جعله قسمًا من أقسام تنوين التعويض [٣] .

فهناك إذًا خلاف بين النحويين في كون التنوين اللاحق لـــ (كل) و(بعض) تنوين عوض أو تنوين تمكين .

وللوقوف على قول يرجحه البحث لا بد من دراسة المسألة ، ومعرفة حقيقة (كل) و(بعض).

يقـــول سيبويه : ((هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكـــون وصـــفًا ، وذلك قولك : مررت بكلٍ قائمًا ، ومررت ببعضٍ قائمًا ، وببعضٍ جالسًا ... وصار معرفة ؛ لأنه مضاف إلى معرفة ، كأنك قلت : مررت بكلهم وببعضهم،

---

(١) ينظر : التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : ١١٧- ١١٨ .

(٢) ينظر : ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل : ٦٣- ٧٠ .

(٣) ستوضح هذه المذاهب لا حقًا مسندة إلى أصحابها .

ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه))[1] .

ويفهم من كلام سيبويه ما يأتي :

(١) أنه جعل (كلاً) و(بعضًا) كالضمير لا يوصف ولا يوصف به ، إذ لم يكن تحلية ولا في معنى التحلية [2] .

(٢) أن (كلاً) و(بعضًا) مضافان والمضاف إليه محذوف مفهوم من سياق الكلام ، وإنما يكون هذا الحذف إذا جرى ذكر قوم ، فيقال : مررت بكلٍ، أي : بكلهم ، ومررت ببعضٍ ، أي : ببعضهم ، فيستغني بما جرى من الكلام وبمعرفة المخاطب عن إظهار الضمير المضاف إليه[3] .

(٣) أن (كلاً) و(بعضًا) معرفتان بإرادة إضافتهما ، ويدل على تعريفهما وقوع الحال منهما على ما مثل في النص ، والحال إنما تكون من المعرفة، ولا تكون من النكرة إلا على ضعف وضرورة[4] .

وممـــا تقدم يعلم أن (كلاً) و(بعضًا) مما يلزمها الإضافة معنى أو لفظاً، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فهل التنوين اللاحق لهما عند عدم الإضافة الظاهرة عوض من الإضافة أو أنه تنوين التمكين المعاقب للإضافة ؟

اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة مذاهب :

الأول : أن التـــنوين عوض عن المضاف إليه ، ولا يدخلهما تنوين التمكين من حيث كانا في نية الإضافة ، كما لا يدخلهما الألف واللام ، فلما نونا مع إرادة الإضافة علم أن التنوين

---

(١) الكتاب : ١١٤/٢، ١١٥ .

(٢) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبوية : ٥٠٠ ،٥٠١ ، والحق أنها قد تأتي نعتًا مثل : هو الرجل كلُّ الرجل .

(٣) ينظر : النكت : ٥٠٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٠/٣ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٠/٣ ، ونسب الأزهري القول بتعريفهما بنية الإضافة إلى سيبويه وجمهور النحاة (التصريح:١٣٧/٣) ، والفارسي يرى أنهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن (نصفًا) و(سدسًا) و(ثلثًا) ونحوها معارف ؛ لأنها في المعنى مضافات ، وهي نكرات بإجماع (ينظر رأيه في أمالي ابن الشجري : ٢٣٣/١، ٢٣٤، والتصريح : ١٣٧/٣) . ورُد مذهب الفارسي بأن المضاف إليه يحذف ويراد إذا كان المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه مثل : (كل وبعض) ، فإنهم لايحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه ، ويحذف ولا يراد إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه ومن ذلك : (نصف) و(ربع) فإنهم يحذفون المضاف إليه منهما ولا يلقون إليه بالاً (ينظر التصريح وحاشية محققه : ١٣٧/٣ ، ١٣٨) .

عوض من المحذوف[1] .

الثاني : أن التنوين ليس عوضًا ، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت المانعة من إدخال التنوين ، فلما زال المانع وهو الإضافة عاد إليه ما كان له من التنوين ، وتقدير الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين ؛ لأن المعاملة مع اللفظ ، وذكر ابن يعيش أن هذا مذهب جماعة النحويين ، ونسبه السيوطي للزمخشري [2] .

الثالث : أن التنوين للتمكين والتعويض معًا ، فيكون عوضًا من الإضافة ، ويكون للتمكين؛ لأن مدخوله معرب[3] .

ولا يميل البحث إلى القول بالتعويض — وهو القول الأول - وإن رجحه بعض باحثي التعويض[4] ؛ لكون (كل) و(بعض) اسمين معربين فيدخلهما التنوين دليلاً على صرفهما ، فيكون معاقبًا للإضافة معاقبة تضاد لفظي ومعنوي على ما ذكر في الفصل الثاني .

ولا يميل البحث كذلك إلى القول الثالث ؛ لأنه إذا كان التنوين عوضًا عن الإضافة فمعنى ذلك أنه قائم مقامها ، فلا يكون في الوقت نفسه تنوين تمكين ؛ لأن تنوين التمكين لا يجتمع مع الإضافة في اللفظ ، فكذلك لا يجتمع مع ما قام مقامها ، وكيف يكون التنوين للتمكين والتعويض في آن معًا ؟ لا شك أن اللفظ الواحد لا يدل على الشيء وضده في التركيب النحوي .

فالاختيار على هذا إنما هو للقول الثاني ، وهو أن التنوين في (كل) و(بعض) تنوين تمكين عاقب الإضافة ، ولا يعترض على هذا القول بأن (كلاً) و(بعضًا) مضافتان في النية ؛

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٣٠ ، وجعله قسمًا من أقسام تنوين العوض ابن عقيل في شرحه على الألفية : ١/٢٢ ، والسلسيلي في شفاء العليل : ٢/٨٨٨ ، والأشموني في شرحه على الألفية (مع حاشية الصبان) : ١/٣٦ ، وجعله أبو حيان محتملا التعويض أو التمكين دون ترجيح في الارتشاف : ٢/٦٦٨ ، وابن عقيل في المساعد : ٢/٦٧٨، وذكره المرادي على رأي ، ينظر : الجنى الداني : ١٤٥، وتوضيح المقاصد :١/٢٧٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٣٠ ، وينظر قول الزمخشري في الأشباه والنظائر : ١/١٤٤ ، ورجح كون التنوين في (كل) و(بعض) للتمكين خالد الأزهري في التصريح : ١/١٤٦ ، ١٤٧ ، ومن النحويين من ذكره على رأي ، ينظر : مغني اللبيب : ٣٣٢ ، وهمع الهوامع : ٤/٤٠٦ .

(٣) ينظر : حاشية يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدى : ١/٢٠ ، وحاشية الصبان : ١/٣٦ ، وحاشية الخضري : ١/٣٠ ، ٢/٦٩٧ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك : ١/٢٧ ، وظاهرة التعويض في العربية :٧٠. ويرى عباس حسن أن القول بأن التنوين للتعويض والتمكين معًا أوضح وأدق من القول بالتمكين فقط (النحو الوافي:١/٤٠) .

(٤) ينظر : التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : ١٢٠ .

لأن الإضافة لما لم تكن ظاهرة في اللفظ لم يمتنع تنوينهما تنوين تمكين، إذ الموجب لحذف التنوين مع الاسم إضافته إلى لفظ المضاف إليه لا إلى معناه(١) .

ويمكـــن تفســـير امتـــناع أكثـــر النحويين من تعريف (كل) و(بعض) بـــ (أل) بكـــونهما مضـــافين إمـــا في اللفظ أو في النية ، فيكون سبب المنع أنه لا يجوز الجمع بين تعريفين : تعريف الإضافة ، والتعريف بـــ (أل)(٢) .

وعـــند التحقيق فإنه ورد في كتب النحويين إلحاق (أل) بـــ (كل) و(بعض)(٣) ، وقد أثبت الدكتور عبد الرحمن إسماعيل بعض الشواهد الشعرية المؤيدة لذلك(٤) ، وإني وإن كنت أوافقه فيما ذهب إليه ، فإني أختلف معه في كون (أل) عوضًا عن الإضافة . والذي أراه أن المانـــع في الحقـــيقة هو اجتماع تعريفين : التعريف بـــ(أل) ، والتعريف بالإضافة المـــنوية(٥) ، ولكـــن لما لم تظهر الإضافة في اللفظ جاز دخول (أل) للتعريف على (كل) و(بعض) ؛ لكون التعريف بالإضافة غير ظاهر في اللفظ وإن كان منويًا ، كما جاز دخول تنوين التمكين مع كون الإضافة منوية .

ومما يجب توضيحه أن من قدماء النحويين من أجاز دخول "أل" على "كل" و"بعض" ولكـــن على غير ما وجهت به آنفًا ، فمن المجيزين أبو علي الفارسي واستدل لرأيه بما ورد عن أبي الحسن الأخفش في حكايته عن العرب قولهم : مررت بهم كُلاً، فينصبون "كُلاً "

(١) ينظر : حاشية يس على التصريح : ٣٥/٢، وفيه حقق اللقاني قول الأزهري بأن التنوين للتمكين لا للتعويض .

(٢) قال ابن الخباز في توجيه اللمع : ٢٧٦ : " واعلم أن أكثر الناس يمنعون أن يقال : (الكل) و(البعض) ؛ لأنهما في نية الإضافة ، فلا يدخلهما اللام ، ومنهم من أجاز ذلك ، ومنعه ظاهر كلام سيبويه "، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية(٩٤٩/٢ ، ٩٥٠) : " ولأجل نية إضافته(كل) لم تدخل عليه الألف واللام إلا في كلام المتأخرين " .

(٣) ينظر مثلاً : الخصائص : ٣٣٤/٣ ، وفي هذه الصفحة فقط دخلت (أل) على (كل) خمس مرات ، وعلى (بعض) ثلاث مرات ، ومن أراد التحقق من ورود ذلك عند النحويين فلينظر باب الاستثناء في الكتب النحوية عند الحديث عن نحو : قام القوم ليس زيدًا ، فقالوا : اسم ليس ضمير يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، فأدخلوا (أل) على (كل) ، كما قالوا : بدل البعض من الكل .

(٤) ينظر : التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : ٤١ ،٤٢ .

(٥) إذا كانت "كل" مضافة في النية إلى نكرة فالتعليل ليس اجتماع تعريفين ؛ لأن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص لا التعريف ، فالمانع هو كون إضافة "كل" إلى النكرة يعني أنها نكرة وإلحاقها "أل" يعني أنها معرفة ، ولا يكون الاسم معرفة نكرة في آن معًا على ما بحث في الفصل الثاني ، ولا يحتج بهذا على أن "كل" نكرة فيجوز تعريفها بـــ"أل" ؛ لأن "أل" لا تجتمع مع الإضافة المحضة سواء كانت إلى نكرة أو إلى معرفة . والتوجيه في جواز دخول " أل " في هذه الحالة كالتوجيه مع الإضافة إلى معرفة .

علـــى الحـــال ويجرونه مجرى : مررت بهم جميعاً ؛ فإذا جاز انتصاب "كل" على الحال فلا إشكال في دخول الألف واللام عليه ؛ لأنه ينكر[1] .

واحتج لهذا المذهب ابن الشجري من وجهتين[2] :

إحـــداهما : أنـــك لا تقدرهما مضافين إلى معرفة ، وإذا لم تقدر إضافتهما إلى معرفة جريا مجرى "نصف" وغيره من النكرات المتصرفة .

والجهة الأخرى : أن يكون "كل" على ما ذكر الأخفش كما سبق ذكره .

وسبق رد مذهب الفارسي هذا عند الحديث عن تنوين "كل" و"بعض" في الحاشية[3] .

والذي أميل إليه على ما أسلفت أنه يجوز دخول "أل" على " كل" و"بعض" لا على سبيل التعويض من الإضافة ، ولا على سبيل اعتبارهما نكرتين ، بل لأن الإضافة لما لم تكن ظاهـــرة في اللفـــظ لم يمتنع دخول "أل" على "كل" و"بعض" ، إذ الموجب لحذف "أل" مع الاسم إضافته إلى لفظ المضاف إليه ، لا إلى معناه كما ذُكر مع التنوين .

وأما كون التنوين عوضًا عن الإضافة إلى مفرد في "أي" الشرطية[4] في قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[5] ، فإن الباحث لا يرى التنوين عوضاً عن الإضافة إلى مفرد ؛ لأن المعروف أن "أي" واجبة الإضافة لفظاً أو تقديراً إلا الواقعة وصلة لنداء مافيه (أل)، وأنها معربة في جميع حالاتها إلا في حال كونها وصلة للنداء أو موصولة بشرطين هما : أن تضاف لفظاً ، وأن يحذف صدر صلتها[6] ، نحو قوله تعالى :

---

(١) ينظر رأي الفارسي في أمالي ابن الشجري : ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ونسب هذا القول للأخفش ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٩٥٠/٢ ، وذكر أن أبا علي الفارسي وافق الأخفش في كتابه " الحلبيات " ، وقد بحثت في " الحلبيات " المطبوع ولم أجده، وربما كان في النسخة المحققة بعض النقص ، وقال الخضري في حاشيته على ابن عقيل (٦٣٨/٢) : " لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة إضافة أصلاً " .

(٢) ينظر : الأمالي : ٢٣٧/١ .

(٣) ص : ٢٣٢ من هذا البحث .

(٤) ينظر الكشاف : ٣٧٨/٢ ، وذكر السيوطي في الأشباه والنظائر : ١٤٤/١ : أن التنوين في "أي" عوض من المضاف إليه .

(٥) سورة الإسراء ، الآية : ١١٠ ، قال محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم :٦٧٣/١) :
((جاءت "أي" في جميع معانيها مضافة صرح بالمضاف إليه معها في جميع مواقعها إلا في قوله تعالى : " ايّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ")) .

(٦) ينظر : رسالة "أي" المشددة : ٤٤ .

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[1].

ولـــزوم "أي" الإضافة إلى مفرد دليل واضح على أنها معربة ؛ لأن ذلك من خصائص الأسمـــاء . ولكـــونها معربة ، فإن التنوين اللاحق لها عند قطعها عن الإضافة في اللفظ ليس تـــنوين تعويض ، وإنما هو تنوين تمكين وإعراب يعاقب الإضافة معاقبة تضاد ، وجاز ظهور التـــنوين مـــع كون الإضافة مقدرة ومنوية في "أي" ؛ لأنه لما كانت الإضافة غير ظاهرة في اللفظ جاز ظهور التنوين ، لأن المعاملة مع اللفظ ، كما سلف مع "كل" و"بعض" .

(ب) التعويض بالتنوين عن جملة أوجمل :

التنوين اللاحق لـــ " إذ" في مثل : يومئذٍ ، وساعتئذٍ ، وحينئذٍ ، وليلتئذٍ ، وما أشبه ذلك تنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف عند جمهور النحاة[2] ، وهو الجملة التي أضيف إليها " إذ" . وتقدير هذه الجملة المحذوفة يدل عليه سياق الكلام .

وسمـــي هذا التنوين تنوين عوض ؛ لأنه ينوب مناب هذه الجملة المقدرة ، ويستغنى بذكره عن ذكرها[3] .

والأصـــل في " إذ" أن تضاف إلى جملة إما من مبتدأ وخبر ، نحو : " جئتك إذ زيدٌ أمـــيرٌ " ، وإما من فعل وفاعل ، نحو : "قمت إذ قام زيد" . فلما حذف المضاف إليه وهو الجملـــة عـــوض منه التنوين ، فدخل وهو ساكن على الذال وهي ساكنة ، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين ، فقيل : يومئذٍ ، وليست هذه الكسرة كسرة إعراب وإن كانت " إذ" في موضع جر بإضافة ما قبلها إليها ، وإنما الكسرة فيها لسكونها وسكون التنوين بعدها[4] .

وخالـــف الـــنحويين في هذا أبو الحسن الأخفش ، فرأى أن التنوين في " إذ" تنوين صرف وإعراب لا تنوين تعويض ، وأن " إذ" مجرورة بإضافة ما قبلها من حين ويوم إليها ،

---

(١) سورة مريم ، الآية : ٦٩ ، قال ابن هشام : ((والتقدير في الآية : لنترعن الذي هو أشد ، هذا مذهب سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين ؛ لأنهم يرون أن "أيًا" الموصولة معربة دائمًا كالشرطية والاستفهامية))(مغني اللبيب : ٨٨) .

(٢) ينظر مثلا : سر صناعة الإعراب : ١٦٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٢٢/٣ ، والبحر المحيط : ١٥٦/٦ ، والمساعد: ٦٧٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح :١٤٥/١.

(٣) ينظر : كشف المشكل في النحو : ٥١١ .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب :١٦٣/٢، ١٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/٣، ورصف المباني: ٣٤٧، والتصريح بمضمون التوضيح : ١٤٥/١، وهمع الهوامع : ٤٠٦/٤، وحاشية الخضري :٣٠/١.

ورد هذا المذهب المالقي من ثلاثة أوجه[1] :

الأول : أن "إذ" مبنية على السكون إذا لم يكن معها تنوين البتة ، والتنوين فيها ليس للتمكين فيفيد إعرابًا ، وإنما بنيت ؛ لأنها أشبهت الحروف في افتقارها أبدًا إلى الإضافة إلى ما بعدها من الجمل .

الثاني : أنها قد جاءت مكسورة مع غير التنوين لالتقاء الساكنين أيضًا ، وليس قبلها ما أضيف إليها ، كقوله تعالى :﴿ إِذِ الأَغْلالُ فِىأَعْنَاقِهِمْ ﴾[2] .

الثالث : أنها تكون مجردة عن الإضافة إليها ، وهي مع ذلك مكسورة ، كقول الشاعر[3] [من الوافر] :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أَمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وأنتَ إذٍ صَحِيْحُ

فلا تكون "إذ" في البيت مجرورة بتقدير "حين" كما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش ؛ لأن النحويين قد أجمعوا على أن "إذ" و"كم" و"مَنْ" من الأسماء المبنية على السكون ، ولا يدخلها الإعراب ، وقد صرح الأخفش نفسه بذلك في بعض تعاليقه على كتاب سيبويه كما ذكر ابن جني[4] .

وبناء على ما تقدم فالتنوين في "إذ" عوض من الجملة لعدم ثبوته معها ، وليس هذا التنوين تنوين تمكين ؛ لأن "إذ" اسم مبني غير معرب ، فلا حظ لتنوين التمكين فيه .

ولما كان التنوين في "إذ" عوضًا من الإضافة إلى الجملة ، فإنهما لا يجتمعان[5] ؛ لأن العوض والمعوض منه لا يجتمعان .

يوضح ذلك المثال ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾[6] التقدير قبل حذف الإضافة : ويوم إذْ غلبت الروم ، ثم حذفت هذه الجملة وعوض منها التنوين ،

---

(١) ينظر : رصف المباني : ٣٤٧ ، وأورد الوجهين الأول والثالث الإربلي في جواهر الأدب : ١٦١ ،١٦٢.

(٢) سورة غافر ، الآية : ٧١ .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين : ١٧١/١ ، وشرح شواهد المغني : ٢٦٠/١ ، وخزانة الأدب : ٥٣٩/٦ .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٦٥/٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/١ ، وارتشاف الضرب : ٦٦٨/٢ .

(٦) سورة الروم ، الآية : ٤ .

ولا يجوز إثبات التنوين فيقال في مثله من الكلام : ويومئذٍ غلبت الروم يفرح المؤمنون ،[1] .

وبهذا تنسجم هذه المسألة مع قاعدة التعويض (العوض والمعوض منه لايجتمعان) .

وتعويض الجملة بحرف واحد من عجائب لغتنا الخالدة ، إذ يتحقق به إيجاز وتحسين واختصار في الكلام عظيم[2] .

ويـــدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَـا وَقَـالَ الإِنسَـانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[3] . فهذا التنوين ناب مناب إعـــادة الجملة ، ولولاه لأعيدت الجملة جواباً كما أوردت خبراً على وجه الشرط ، فكان يقال : إذا زلزلت الأرض ، وأخرجت الأرض أثقالها ، وقال الإنسان مالها يوم تزلزل زلزالها وتخـــرج الأرض أثقالهـــا ويقول الإنسان مالها تحدث أخبارها[4] . فانظر كيف كان التنوين عوضًا عن جمل لا جملة واحدة .

وخلاصة المسألة : أن التنوين يأتي عوضًا عن الجملة المضافة إليها "إذ" ، ولا يصح أن يكـــون هذا التنوين تنوين تمكين ؛ لأن "إذ" اسم مبني غير معرب ، ولا حظ لتنوين التمكين في الاسم المبني ، فمعاقبة التنوين للإضافة مع "إذ" معاقبة تعويض لا تضاد .

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٠٩ .

(٢) ينظر : كشف المشكل : ٥١١ ، والتصريح : ١/١٤٥ .

(٣) سورة الزلزلة ، الآيات : ١- ٤ .

(٤) ينظر : كشف المشكل : ٥١١ .

(٢) **لا يجوز اجتماع الخبر مع ما عوض عنه :**

لمـــا كان الخبر محط الفائدة ويعتنى بشأنه ، فإنه لا يجوز حذفه حتى يسد شيء مسده ويحل محله .

ومن الأشياء التي تقوم مقام الخبر وتغني عنه ويمكن جعلها عوضاً منه، جواب "لولا"، وجواب القسم الصريح ، والحال التي لا يصلح أن تكون خبراً ، وواو المعية وما بعدها .

وفـــيما يلـــي بحث هذه المسائل ، وتحقيق ما إذا كانت تندرج ضمن مسائل قاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) أم لا ؟

(أ) **سد جواب (لولا) مسد الخبر :**

جمهـــور البصـــريين على أن المرفوع بعد (لولا) مبتدأ وخبره محذوف سد مسده جـــواب "لـــولا" ، فهـــي ((تدخل على جملتين : اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى ، نحو : "لولا" زيد لأكرمتك ، أي لولا زيد موجود))[١] .

والكوفـــيون يذهبون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها واختلفوا في المرفوع بعدها ، فالفـــراء يـــذهب إلى أنه ليس مبتدأ ، بل مرفوع بها كما يرفع بالفعل الفاعل ، والكسائي يـــذهب إلى أن مـــا بعدهامرفوع بفعل بعدها تقديره : لولا وُجد زيد ، أو نحوه ، وذهب غيرهمـــا إلى أنـــه فاعل مرفوع بـــ "لولا" لنيابتها مناب فعل تقديره : لو لم يوجد ، أو لم يحضر[٢] .

وصحح القول بأن "لولا" هي الرافعة للاسم بعدها أبو البركات الأنباري[٣] .

ومذهب البصريين هو الأصح من وجهة نظر البحث ؛ ((لأننا لم نر حرفاً يرفع اسماً إلا وهو ينصب آخر ، كـــ"إنَّ" وأخواتها ، و "لا" في نحو : لا رجل أفضل منه ... و "ما" في لغة أهل الحجاز))[٤] ، فهذه حجة قاطعة بصحة مذهب البصريين .

وسيبويه إمام البصريين عقد باباً سماه ((هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء وذلك قولك : لولا عبدالله لكان كذا وكذا))[٥] .

(١) مغنى اللبيب : ٢٧١ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ٢/٤٣.

(٣) ينظر : الإنصاف : ١/٧٩ .

(٤) أمالي ابن الشجري : ٢/٥١١ ، ٥١٢ ، وهذا القول في الحقيقة للفارسي في : إيضاح الشعر :٧٩ .

(٥) الكتاب : ٢/١٢٩ .

ثم قال : ((أما "لكان كذا وكذا" فحديث معلق بحديث "لولا" . وأما "عبدالله" فإنه من حديث "لولا" ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ... وكأن المبني عليه الذي في الإضمار " كان في مكان كذا وكذا" ، فكأنه قال : لولا عبدالله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من "إما لا"))[1] .

ويفهم من نص سيبويه الآتي :

١-أن المرتفع بعد "لولا" مبتدأ ، وأن "لولا" حرف غير عامل مثلها في ذلك مثل همزة الاستفهام ، ونحوها .

٢-أن جواب "لولا" ليس خبراً للمبتدأ ؛ لأنه لا عائد منها إلى "عبدالله" ، والجملة إذا وقعت خبراً فإنه لا بد فيها من عائد إلى المبتدأ ، وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بـ"لولا" وجواب لها[2] .

٣-أن الخبر محذوف ولا يجوز إظهاره ، وهذا الحذف واجب لسد الجواب مسده وحلوله محله[3] ، فكأن طول الكلام بالجواب دال على المحذوف ومغن عنه[4] .

٤-تنظير سيبويه لحذف الخبر مع "لولا" بحذف "كان" مع معموليها وجوباً بعد "إنْ" الشرطية وتعويضها بـ"ما" في قولهم " افعل ذلك إما لا" ، أي : إن كنت لا تفعل غيره كما سيأتي بحثه[5] ، دليل على أن سيبويه يشير إلى أن جواب (لولا) عوض من الخبر المحذوف ، وهو ما يفهم من كلام النحاة حين قالوا : وجب الحذف لسد جواب "لولا" مسد الخبر على ما سبق ذكره .

ونقل السيوطي عن ابن جني أن جواب "لولا" عوض من خبر المبتدأ ، أو معاقب له فوجب حذفه[6] ، وعلى ذلك فإن هذه المسألة تندرج ضمن مسائل قاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) .

---

(١) الكتاب : ١٢٩/٢بتصرف ، وينظر : المقتضب : ٧٦/٣ ، والأصول في النحو : ٦٨/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٥/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٧١/١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢٦٧/١، وشرح الكافية للرضي : ٢٧١/١، والتصريح : ٥٦٨/١ ، وهمع الهوامع : ٤١/٢.

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٤٥/١ ، وشرح المقدمة الكافية : ٣٧٦/٢ .

(٥) ص : ٢٤٩- ٢٥٠ .

(٦) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٥٤/١ .

ومما يجب توضيحه أن ابن الطراوة يرى أن جواب "لولا" هو الخبر[1] ، وعلى قوله لا يكـــون في الكــــلام حذف ولا تعويض ، ويرد كلام ابن الطراوة أنه لا رابط بينهما[2] ، أي : بـــين المبتدأ وجواب لولا ، فلا يصح أن يكون الجواب خبراً كما سبق أن ذكرت في التعليق على كلام سيبويه .

و ممـــا يجب بيانه كذلك أن جمهور النحاة على أن الخبر بعد "لولا" واجب الحذف مطلقـــاً ، وأنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً[3] ، وقيد الرماني وابن الشجري وأبو علي الشلوبين وتـــبعهم ابن مالك وجوب حذف الخبر بما إذا كان كوناً مطلقاً ، أما إذا كان كوناً مقيداً ، فإنه لا يجوز عندهم الحذف فضلاً عن أنه يجب[4] .

والمـــراد بالكون : الوجود ، وبالإطلاق : عدم التقييد بأمر زائد على الوجود ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمتك ، فالإكرام ممتنع لوجود زيد ، فإن الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد ، كما إذا قيل : هل زيد محسن إليك ؟ فتقول : "لولا زيد لهلكت" تـــريد : لـــولا إحســـان زيد إليَّ لهلكت ، فالهلاك ممتنع لإحسان زيد ، فالخبر كون مقيد بالإحسان[5] .

واحـــتج ابـــن مالك لهذا المذهب بثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا" في قوله صلى الله عليه وسلم :((يا عائشةُ لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهم بكفرٍ لَنَقضْتُ الكعبةَ،فجعلتُ لها بابين))[6] .

وبين أن ذلك مما خفي على النحاة إلا الرماني وابن الشجري ، ثم ذكر أن المبتدأ بعد لولا على ثلاثة أضرب :

مخبر عنه بكون غير مقيد ، ومخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه ، ومخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه . وبين أن المخبر عنه بكون مقيد ولا يدرك معناه إلا

---

(١) ينظر : الارتشاف : ١٠٨٩/٣ ، ومغنى اللبيب : ٢٧٢ ، وهمع الهوامع : ٤٣/٢ .

(٢) ينظر : مغنى اللبيب : ٢٧٢ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد : ٤٨٧/١ – ٤٨٨ ، والارتشاف : ١٠٨٩/٣ ، وهمع الهوامع : ٤٢/٢ .

(٤) ينظـــر : رأي ابن الشجري في أماليه : ٥١٠/٢ ، ومذهب الرماني والشلوبين في الارتشاف : ١٠٨٩/٣ ، والمساعد : ٢٠٩/١ ، ومغـــنى اللبـــيب : ٢٧٢ ، وهمـــع الهوامـــع : ٤٢/٢ ، ومذهب ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية : ٣٠٤/١ – ٣٥٥ ، وشرح التسهيل : ٢٦٧/١ ، وشواهد التوضيح : ٦٥– ٦٧ .

(٥) ينظر : التصريح : ٥٦٧/١ – ٥٦٨ .

(٦) صـــحيح الـــبخاري ، كـــتاب العلم ، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه : ١٢٦/١ ، وفي رواية أخرى : (حديثو عهد بكفر) .

بذكـــره كمـــا في الحديث ، ونحو : "لولا زيدٌ غائبٌ لم أزرْك" . فخبر هذا النوع واجب الثبوت ؛ لأن معناه يجهل عند حذفه .

ثم ذكـــر أنه لو اقتصر في الحديث على المبتدأ ، لظن أن المراد : لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة ، وهو خلاف المقصود ؛ لأن من أحوالهم بُعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور[1] .

والصـــواب مـــا ذهب إليه الرماني ، وابن الشجري ، والشلوبين ، وتبعهم عليه ابن مالك من أن الخبر إذا كان كوناً مقيداً وجب ثبوته .

وما ذهب إليه السيوطي وغيره[2] من أن الحديث وقع فيه تحريف وأن من روايته : (لـــولا حدثان قومك) ، وأنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ، لأنه مـــروي بالمعنى لا بلفظ الرسول مردود بوروده ضمن الأحاديث الصحيحة ، وهو أيضاً مما استشهد به ابن مالك من شواهد شعرية ونثرية[3] .

وبـــناء علـــى ما تقدم فإنه لا يقال بحذف خبر المبتدأ وجوباً بعد "لولا" إلا إذا كان المخبر عنه كوناً مطلقاً أي غير مقيد بأمر زائد على الوجود ، وعلى هذا فإن جواب "لولا" يكـــون عوضـــاً عن خبر المبتدأ في حال كون المخبر عنه كوناً مطلقاً فقط ؛ لأن الخبر مع الكون المقيد واجب الثبوت إن كان المخبر عنه لا يدرك معناه عند حذفه ، ولا يمكن القول مع واجب الثبوت وجائزه بالتعويض ، لأنه لا يجوز اجتماع العوض والمعوض منه .

وبـــذلك يصـــح إدراج هذه المسألة ضمن مسائل قاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) ولكن إنما يكون ذلك مع الكون المطلق لا المقيد ، ويكون الأصل في مثل : "لولا زيـــد لخرج محمد" : "لولا زيد قائم لخرج محمد" إلا أنه حذف خبر المبتدأ لكثرة الاستعمال حـــتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله ، وناب عنه بعد حذفه ، وسد مسده جواب "لولا" فصار عوضاً عنه ، والعوض والمعوض عنه لا يجتمعان .

---

(١) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٦٥ — ٦٦ .

(٢) ينظر : الهمع : ٤٢/٢ ، ولابن أبي الربيع توجيهان في الاعتراض على الحديث ، أحدهما : عدم صحة الرواية (ينظر : البسيط : ٥٩٤/١ ، ٥٩٥) ، ويرد عليه أن الرواية جاءت في كتاب العلم من صحيح البخاري كما سبق تخريج الحديث .

(٣) تنظر هذه الشواهد في : شواهد التوضيح : ٦٦ .

(ب) **سد جواب القسم الصريح مسد الخبر :**

اشترط النحاة لحذف خبر المبتدأ المقسم به أن يكون المقسم به قسماً صريحاً ، نحو : لعمرك ، وأيمن الله .

قال سيبويه : ((هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم وذلك قولك : لعمـــرُ الله لأفعلن ، وأيم الله لأفعلن . وبعض العرب يقول : أيمُنُ الكعبة لأفعلن، كأنه قال : لعمرُ الله المقسم به ، وكذلك أيم الله وأيمن الله ، إلا أن ذا أكثر في كلامهم، ، فحذفوه كما حذفوا غيره))(١) .

فالخبر محذوف على ما مثل سيبويه وأكثر النحاة على أن تقديره : قسمي ، والجواب دال عليه (٢) .

وقد بين النحاة أن سبب وجوب حذف الخبر مع القسم الصريح هو العلم به ، كما هو مع "لولا" مع سد الجواب مسده ، وقيامه مقامه(٣) .

ولا يجـــب الحذف مع القسم غير الصريح نحو : " عهد الله " فيجوز أن يقال : عليَّ عهـــد الله لأفعلن فيؤتى بالخبر ، ويجوز أن يقال : عهدُ الله لأفعلن ، فيحذف الخبر ، وعلل النحاة لوجوبه مع "لعمرك" و "أيمن الله" بأن ذكرهما مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه ، بخلاف عهد الله ، فإنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه(٤) .

فعلى القول بوجوب الحذف مع صريح القسم يكون جواب القسم عوضاً عن الخبر المحـــذوف ؛ لأنـــه لما سد مسده وقام مقامه صار عوضاً عنه ، وبالتعويض عبر ابن جني ، فقال : ((وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر))(٥) .

ولا يقال : لعمرُ الله قسمي لأفعلن ؛ لأن في ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه .

وأما مع القسم غير الصريح كـــ"عهد الله" فإنه يجوز ظهور الخبر على ما سلف ،

---

(١) الكتاب : ٥٠٢/٣ ، ٥٠٣ .

(٢) ينظر : علل البناء والإعراب : ١٤٥/١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢٦٧/١ ، والمساعد : ٢٠٩/١ ، والفوائد الضيائية : ٢٩٨/١ ، والتصريح : ٥٧٣/١ ، وهمع الهوامع : ٤٣/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٢١٦ .

(٤) ينظر : شـــرح التســـهيل : ٢٦٧/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٨٣/٣ ، والمساعد : ٢٠٩/١ ، ٢١٠ ، والتصريح : ٥٧٤/١ ، وهمع الهوامع : ٤٣/٢ .

(٥) الخصائص : ٢٩٣/١ ، وينظر الأشباه والنظائر : ١٥٤/١ .

وعلـــيه فإنـــه لا تعويض لجواز ظهور الخبر مع جواب القسم ، ولو كان الجواب عوضاً من الخبر لما اجتمعا بناء على قاعدة التعويض .

ومـــا يجب توضيحه أن ابن عصفور[1] ، يجيز أن يكون القسم الصريح في مثل "أيمن الله" الخبر والمبتدأ محذوف والتقدير : قسمي يمين الله ، كما يجيز الوجه الأول ولكن على غير الوجوب ، واختاره أبو حيان في التذييل والتكميل[2] .

وأرجـــح مـــا عليه جمهور النحاة من أن المقسم به مبتدأ والخبر محذوف ناب منابه وسد مسده جواب القسم فصار عوضاً عنه ، ولكن إنما يكون التعويض مع صريح القسم لما فيه من الإشعار بالقسم قبل ذكر المقسم عليه .

(ج) الحال التي لا يصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها :

الحال في مثل : " ضربي زيداً قائماً " ، و" أكثر شربي السويق ملتوتاً " ، و" أكثر ركـــوبي الفرس دارعاً "، و" أخطب ما يكون الأمير قائماً " سادة مسد الخبر ولا يصلح أن تكون خبراً ، والأصل فيها : إذا كان ملتوتاً ، وإذا كان قائماً، وإذا كان دارعاً ، ثم حذف الظرف الواقع خبراً وأنيبت الحال منابه ، فلا يجوز في شيء من ذلك إظهار الخبر لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه ، وذلك غير جائز[3] .

و "كـــان" في تقدير الأصل في الأمثلة السابقة تامة ، والحال من الضمير الواقع فاعلاً لها .

(د) واو المعية وما بعدها :

يحـــذف الخـــبر وجوباً مع واو المعية ، وتقديره في مثل : "كل رجل وضيعته" : "مقرونان" ، وهو قول جمهور النحاة . وكان الحذف واجباً لدلالة الواو وما بعدها على

---

(١) لم يذكر ابن عصفور هذا الموضع (حذف الخبر بعد القسم الصريح) فيما يجب حذفه من الخبر ، ينظر شرح الجمل : ٣٥١/١ ، والمقرب : ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) ينظر : ٢٨٣/٣ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٢/١ ، والقول بأن الخبر الذي سدت الحال مسده هو الظرف على ما مثلت هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين (الكتاب : ٤١٩/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٧٣/١) ، والأخفش يرى أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال ، أي ضربي زيدًا ضربه قائماً ، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل : ٢٧٠/١ ، ٢٧١ ، وينظر : شرح الكافية للرضي : ٢٧٣/١ .

المعية ، إذ قامت مقام "مع" فلو جيء بــ"مع" مكان الواو لكان الكلام تاماً[1] ، هذا مذهب البصريين ، وعليه يصح عند الباحث أن يكون الواو وما بعده عوضاً عن حذف الخبر .

وبـــناء على كل ما تقدم فإن الخبر إذا حذف وجوبًا ، فلا بد من قيام ما يدل عليه ويسد مسده في محله على سبيل التعويض ، ولا يجوز ظهوره مع ما عوض منه ؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه .

(١) ينظـــر : التذييل والتكميل : ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤ ، وهمع الهوامع : ٤٣/٢ ، ٤٤ ، ومذهب الكوفيين أن الخبر لم يحذف ، وإنمـــا أغـــنت عـــنه الـــواو فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير واختاره ابن خروف (شرح الجمل لابن خروف : ٣٩٤/١ ، والارتشاف : ١٠٩٠/٣ ، وهمع الهوامع : ٤٤/٢) .

(٣) لا يجوز اجتماع "كان" مع "ما" العوضية :

ممـــا اختصت به كان دون سائر أخواتها التزام حذفها كثيراً وحدها ، معوضاً عنها "ما" . وذلك بعد "أنْ" المصدرية ، في مثل : "أمَّا أنت منطلقاً انطلقت معك" .

قـــال ســـيبويه في "باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهـــي" : ((ومن ذلك قول العرب : "أمَّا أنت منطلقاً انطلقت معك" ، وأما زيد ذاهباً ذهـــبت معـــه ... فإنما هي "أن" ضمت إليها "ما" وهي "ما" التوكيد ، لزمت كراهية أن يجحفـــوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألف عوضاً في "الزنادقة واليماني" من الياء))[1] .

فســـيبويه في نصه يبين أن "ما" عوض من "كان" بعد "أن" . وقد وضح النحاة من بعـــده أن الأصل في قول العرب المذكور : لأَنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ ، فحذفت اللام ، ثم حـــذفت "كـــان" اختصاراً ، وانفصل الضمير لتعذر الاتصال ، وزيدت "ما" بعد "أن" في موضع "كان" عوضاً عنها ودالة عليها ، وأدغمت النون في الميم للتقارب ، فصار الكلام : ((أما أنت منطلقاً انطلقت))[2] .

ودلـــل النحاة على أن "ما" عوض من "كان" بأنه لا يجمع بينهما ، وفقاً لقاعدة : (العوض والمعوض منه لا يجتمعان)[3] .

وبين النحاة أن "كان" إذا أظهرت مع "ما" ، فإنه لا بد من كسر همزة "أن" فيقال : إمـــا كـــنت منطلقاً انطلقت معك ، فيكون شرطاً محضاً وتكون "ما" زائدة لا عوضاً ، ولا يجوز حذف الفعل بعد "إما" المكسورة ، كما لم يجز إظهاره بعد "أما" المفتوحة ، وذلك أن "أما" المفتوحة كثر استعمالها حتى صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره[4] .

وبناء على ما تقدم فإنه يجب عند جمهور النحويين حذف "كان" مع "أما" بفتح

---

(١) الكتاب : ٢٩٣/١ ، ٢٩٤ .

(٢) ينظـــر : شـــرح المقدمة الكافية لمصنفها : ٥٦٦/٢ ، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان : ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ومغني اللبيب : ٧٠ ، وأوضح المسالك : ٢٣٨/١ .

(٣) ينظـــر : التعليقة على كتاب سيبويه ٢٠٩/٢ و ١٨٩/١ ، وشرح التسهيل لمصنفه : ٣٤٧/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٠٥/٢ ، وتوضـــيح المقاصد : ٥٠٤/١ ، والتذييل والتكميل : ٣٢/٤ ، والنكت الحسان : ٢٩٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧٥/١ ، وهمع الهوامع : ١٠٦/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٩٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٩/٢ ، وهمع الهوامع : ١٠٧/٢ .

الهمزة ؛ لأن "ما" عوض عنها . وخالف المبرد في ذلك ، فجعل "ما" زائدة لغير التعويض ، وأجاز إظهار كان[١] ، فيقال : أما كنت منطلقاً انطلقت معك .

ورد الرضي ما ذهب إليه المبرد ، فقال : ((ولا يستند ذلك إلى سماع))[٢] .

وقـال أبو حيان : ((والصحيح أنه لا يجوز ذلك ؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمـثال وما يجري مجراها تقال كما سمعت ، ولا يطرد فيها قياس ، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة "ما"))[٣] .

وحاول أبو علي القيسي الاحتجاج لمذهب المبرد ، فقال :((والذي ذهب إليه المبرد من الجمع ليس ينقض مذهب سيبويه ؛ لأن سيبويه يجعل "ما" حينئذ مزيدة، لا عوضاً))[٤] .

ويُرد عليه بما ذكره أبو حيان من أن زيادة "ما" بعد "أنْ" لغير تعويض ليس بقياس .

ومسـألة تعـويض "كان" بـ"ما" مما يلغز به النحاة ، فيقال : في أي موضع تكون "مـا" لغير النفي ، وترفع الاسم وتنصب الخبر ؟ وظاهر السؤال يدل على أن الجواب : أن "مـا" لما كانت عوضاً من "كان" جاز أن يعرب "أنت" الجائي بعدها اسم "ما" و "منطلقاً" الخـبر لكونها عوضاً عن "كان" ، و "كان" على ما هو معروف ترفع الاسم وتنصب الخبر فكذلك العوض عنها[٥] .

وهذا القول ذهب إليه ابن جني في الخصائص، ونسبه إلى أبي علي الفارسي[٦] .

والحـق أن الفارسي نص أكثر من مرة في (المسائل البغداديات) على أن العامل هو الفعل المحذوف ، وكذلك فعل في التعليقة على كتاب سيبويه[٧] .

والصحيح في هذه المسألة : أن المرفوع بعد " ما " اسم " كان " . والمنصوب

---

(١) ينظـر : الانتصـار لابـن ولاد : ٩٨ – ٩٩ ، والمسائل البغداديات : ٣٠٥ ، وتوضيح المقاصد : ٥٠٤/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٤/٤ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧٥/١ ، وهمع الهوامع : ١٠٦/٢ .

(٢) شرح الكافية : ٢٠٥/٢ .

(٣) التذييل والتكميل : ٢٣٤/٤ ، وينظر: همع الهوامع : ١٠٦/٢ .

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح : ٧٠٧/٢ .

(٥) ينظر : النكت الحسان : ٢٩٥ ، وهمع الهوامع : ١٠٦/٢ .

(٦) ينظـر : ٣٨١/٢ ، وفـيه : (فـإن قـيل بم ارتفع وانتصب "أنت منطلقاً" قيل : بـ "ما" ؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب ، فعملت عمله من الرفع والنصب ، وهذه طريقة أبي علي وجلة أصحابنا من قبله)) .

(٧) ينظر : المسائل البغداديات : ٣٠٤ – ٣١٠ ، والتعليقة : ٢٠٩/٢ .

خبرها[1] .

ومن شواهد النحويين على تعويض "كان" بـــ"ما" بعد "أنْ" قول العباس بن مرداس رضي الله عنه [من البسيط] :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَومِيَ لم تَأكُلهُمُ الضَّبُعُ[2] .

وقول الشاعر [من البسيط] :

أَمَّا أَقمتَ وأَمَّا أنتَ مُرتَحِلاً   فَاللَّهُ يَكْلأُ ما تَأتِي وما تَذَرُ[3]

ومما يجب بيانه هنا أن الدكتور رمضان عبد التواب يرى أن هذه المسألة (تعويض كـــان بــــــ"ما" بعد "أنْ") لا وجود لها في اللغة العربية أصلاً ، وأن النحاة وعلى رأسهم سيبويه ، قد وقعوا في التحريف في بيت العباس بن مرداس ، وقاسوا عليه أمثلتهم الأخرى ، وأن صواب رواية البيت كما ورد في غير كتب النحو[4] :

أَبَا خُرَاشَةَ إِمَّا كنتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَومِيَ لم تَأكُلهُمُ الضَّبُعُ

وطعن في الشاهد الثاني بكونه غير معروف القائل ، وباحتوائه على عبارات إسلامية ظاهرة ، مما يدل على أنه مصنوع بعد وضع القاعدة وعلى ضوئها[5] .

فهـــو يـــرى أن رواية البيت " إما كنت " بدلاً من " أما أنت " التي تناقل روايتها النحاة ، وتكون "إما" هذه هي : "إنْ" الشرطية المؤكدة بـــ"ما" الزائدة على ما أسلفت في صدر المسألة .

وكأنه يرى أن هذه المسألة بنيت على هذا الشاهد الشعري وفق رواية محرفة ، وأن النحاة صاغوا هذه القاعدة في ضوء هذا البيت بهذه الرواية .

ومع احترامي العظيم لما ذهب إليه ، فإنني لا أرى ذلك ؛ لأن هذه المسألة لم تقم

---

(١) ينظر : النكت الحسان : ٢٩٥ ، وهمع الهوامع : ١٠٦/٢ .

(٢) ينظـــر البيت في : الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي : ٢٨٨ ، وشرح شواهد المغني: ١١٦/١ ، وخزانة الأدب : ١٣/٤ وأبـــو خراشـــة شـــاعر صحابي ، والضبع السنة المجدبة استعيرت من اسم الحيوان ؛ لأنه متتابع الفساد والمعنى : إن افتخرت بكثرة قومك ففي قومي كثرة إذا لم تملكهم السنون .

(٣) البيت بلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٨/٢ ، وأمالي ابن الحاجب :٤١١/١ ، وخزانة الأدب : ١٩/٤ ، ولم أقف على اسم قائله . و(الكلاءة) بالفتح والمد : الحفظ ، و "ما" موصولة والعائد محذوف ، أي ما تأتيه وما تذره .

(٤) من المصادر التي وردت فيها هذه الرواية : لسان العرب : ٤٥/٥ (مادة " خرش ") .

(٥) ينظر كتابه : بحوث ومقالات في اللغة : ١٥٥-١٥٧ .

علـــى الشـــاهد الشـــعري فقط ، بل قامت على المأثور من قول العرب (أما أنت منطلقًا انطلقـــت)، وجـــاء الشاهد الشعري ليؤيد ما ورد من شاهد نثري ، فمن غير الإنصاف لنحاتـــنا القـــول بأنهم لم يمحصوا و لم يدققوا ، فبنوا القاعدة في هذه المسألة على تحريف في الرواية .

فـــالطعن في الشاهدين الشعريين لا يعني نفي وجود هذه المسألة ؛ لأن شيخ النحاة سيبوية حين استشهد لهذه المسألة بدأ بالشاهد النثري ، ثم دعمه بالشاهد الشعري ، يضاف إلى ذلك أن ما تيسر لي الاطلاع عليه من مؤلفات المحققين من النحاة لم أجد فيه مَن طعن في هذه المسألة ، مما يعني أن تعويض "كان" بـــ"ما" بعد "أنْ" له وجود في كلام العرب، بل إن النحاة ذكروا أن ذلك أكثر من التعويض بـــ"ما" بعد " إنْ" على ما سأوضحه .

وتـــأتي "مـــا" عوضاً عن "كان" كذلك إذا حذفت مع معموليها وجوباً بعد "إنْ" الشـــرطية ، إلا أن ذلك أقل من التعويض في المسألة الآنفة ، ومثال ذلك قول العرب "افعل ذلك إمَّا لا" ، أي : إن كنت لا تفعل غيره[1] .

ومن ذلك قول الشاعر[2] [من الرجز] :

أمرعتِ الأرضُ لَوَ انَّ ما لا ... لو انَّ نُوقاً لكَ أو جِمالا

أو ثُلَّةً من غَنَمٍ إمَّالا

أي : إن كنت لا تجد غيرها ، و "ما" عوض من الفعل[3] .

ورأى اللقاني[4] في هذا التقدير تكلفاً ، وذهب إلى أن " ما " زائدة لتأكيد " إنْ "

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لمصنفه : ٣٤٧/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٤/٤ ، وهمع الهوامع : ١٠٦/٢ ، وذكر سيبويه هذه المسألة ضمن ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ ، إذ قال : ((ومثل ذلك قولهم : إمالا ، فكأنه يقول : افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره)) .

(٢) الرجـــز بـــلا نسـبة في شـــرح التسهيل : ٣٤٨/١ ، وشفاء العليل : ٣٢٦/١ ، وتخليص الشواهد : ٣٨١ ، والدرر : ٩٤/٢ ، ولم أقف على اسم قائله .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٣٤/٤ ، والمساعد : ٢٧٥/١ ، وهمع الهوامع : ١٠٧/٢ .

(٤) أحـــد المفســـرين واسمـــه إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي اللقاني توفى سنة (١٠٤١هـــ) ، من مصنفاته " تفسير القـــرآن " ، و " توضـــيح ألفـــاظ الآجرومية " ، و" قضاء الوطر " (الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة : ١/٥-٧) .

الشـــرطية مـــن غير تقدير لـــ"كان" و "لا" داخلة على فعل الشرط بلا تقدير لـــ"كان" ، أي : إن لا تفعل غيره ، وجواب الشرط على كلٍ محذوف لدلالة ما قبله عليه ، واستحسن رأى اللقـــاني هـــذا غـــير واحد لقلة تكلفه لكن ضُعِّف بأن "ما" لا تزاد قبل الشرط المنفي بـــ"لا" ، وبأن جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنى ، وهو على زعم اللقاني مستقبل[1] .

والنحاة على أن "كان" لا تحذف بعد "إن" المكسورة الهمزة معوضاً عنها "ما" إلا في هذا الموضع[2] .

وخلاصـــة المسألة : أن "ما" تأتي عوضاً عن "كان" بعد "أنْ" المصدرية كثيراً ، وبعد "إنْ" الشـــرطية قلـــيلاً ، ودلل النحاة على التعويض بعدم جواز الجمع بينهما وفقاً للقاعدة المشهورة : (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) .

---

(١) ينظر : حاشية يس على التصريح : ١٩٥/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٢٤٥/١ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٢٢٧/١ .

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ٢٣٤/٤ ، وهمع الهوامع : ١٠٧/٢ .

(٤) لا يجوز اجتماع الفعل المفسِّر مع المفسَّر في باب الاشتغال إذا حذف المفسَّر وجوباً :

حـــد الاشتغال عند النحويين : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو وصف صـــالح للعمل مشغول عن نصبه لفظاً أو محلاً بالنصب لمحل ضميره أو لملابسه ، بواسطة أو غيرها ، مثل : زيداً ضربته ، وزيداً ضربت أخاه[١] .

وقـــد بـــين ســـيبويه أن هذا الاسم المشغول عنه منصوب بفعل لا يظهر في اللفظ للاستغناء بتفسيره بالفعل العامل في ضميره[٢] .

والمعلوم أن الاسم المشغول عنه على خمسة أقسام : واجب النصب ، وواجب الرفع، وراجح النصب ، ومستوٍ فيه الأمران ، وراجح الرفع .

ومقصودي في هذه المسألة بحث الحالة الأولى ، وهي وجوب النصب .

والـــنحاة على أن النصب واجب إذا ولي الاسم السابق شيئاً يختص بالفعل كأدوات الشرط ، وأدوات التحضيض ، وأدوات الاستفهام إلا الهمزة ، فإن النصب بعدها راجح لا واجب[٣] .

والمنصوب عند البصريين مفعول لفعل مقدر دل عليه المفسِّر المذكور ، وذلك لأن في الذي ظهر دلالة على المقدر ، فجاز إضماره استغناء بالظاهر عنه .

وأمـــا الكوفيون فيرون أنه منصوب بالفعل الظاهر الواقع على الضمير وإن كان قد اشتغل بضميره ، لأن ضميره ليس غيره ، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعديًا إليه[٤] .

والـــراجح قول البصريين ؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به ، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر ، ولأنه لا يستقيم أن يعمل الفعل عملين من جهة واحدة ، والـــذي يـــدل على أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر نصب "زيد" في مثل : زيداً مـــررت بـــه ، ولو لم يكن ثمَّ فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل ؛ لأن "مررت" لا يتعدى إلا بحرف جر[٥] .

---

(١) ينظر : شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي : ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٨١/١ ، والمقتضب : ٧٦/٢ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٦١٣/٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٨٥/١ .

(٥) ينظـــر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣١/٢ ، وشرح المقدمة الكافية : ٤٦١/٢ ، ويكون التقدير : لابست زيداً مررت به ، أو لقيت زيداً مررت به .

وإذا تقـــرر أن عامــــل النصــــب الفعل المحذوف المفسَّر بالعامل في الضمير أو في ملابســـه ، وأن الاسم الواقع بعد أداة تختص بالأفعال واجب النصب بهذا الفعل المحذوف ، فما العلة في امتناع ظهور هذا الفعل ؟

مـــن خلال استقراء نصوص النحويين وفق ما توفر لي من مصادر ومراجع تبين أن النحويين عللوا بألفاظ مختلفة أوردها هنا، ثم أناقشها ، وأرجح ما أراه مناسباً وهي :

١-أن الفعل الظاهر يغني عن الفعل المضمر ويفسره(١) .

٢-أن الفعل الظاهر يدل على المحذوف ويترجم عنه(٢) .

٣-أنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر(٣) .

٤-أن الفعل لم يظهر اكتفاء بتفسيره(٤) .

٥-أن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالمضمر(٥) .

٦-أن الفعل الظاهر كالعوض من اللفظ بالمضمر(٦) .

٧-أن الفعل الظاهر عوض في اللفظ عن العامل المضمر ، وبه قال ابن مالك(٧) .

فأمـــا القائلـــون بـــأن الفعل الظاهر دليل ، أو تفسير ، أو مغنٍ أو كاف عن الفعل المضمر ، فيمكن رده إلى قول واحد ، وهو أن الظاهر دليل على المحذوف ، وربما قصدوا مع الدلالة التعويض ، فلو قصدت الدلالة دون التعويض لم تكن المسألة من باب الاشتغال كما ذكر ابن مالك(٨) ، بدليل قول الشاعر [من الرجز] :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٨١/١ ، والإنصاف : ٨٥/١ .

(٢) ينظر : كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي : ١٧٣ ، ١٧٤، وشرح المقدمة الكافية : ٤٦١/٢ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٤٧٠/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٥٠/٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٠/٢ .

(٥) ينظر : حاشية الصبان علي الأشموني : ٧٣/٢ ، وهو قول الأشموني .

(٦) ينظـــر : شرح الكافية للرضي : ٤٣٤/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٦١٣/٢ ، وحاشية الخضري علي ابن عقيل : ٣٤٨/١ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل : ٦٨/٢ ، والمساعد : ٤١٣/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٢٨١/٤ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل : ٦٨/٢ ، ٦٩ .

يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[1]

((فدلـــوي منصوب بعامل مقدر مدلول عليه بالملفوظ ... وليس الملفوظ به عوضاً مـــن المقـــدر ، فلـــو جمع بينهما لم يمتنع . فالحاصل أن المجعول دليلاً دون تعويض لا تلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالته ، بخلاف المجعول دليلاً وعوضاً))[2] .

وأمـــا القائلون بأن المفسِّر والمفسَّر لا يجتمعان ففيه نظر ، إذ ((إن التفسير إذا كان بـــــ"أي" جاز الجمع بينهما ، كذلك إذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التي لا محل لها من الإعراب ، وكذلك إذا كان التفسير بعطف البيان ، وبالعطف التفسيري بالواو ، وغير ذلك مـــن مســـائل التفسير التي جمع فيها بين المفسِّر والمفسَّر ، والظاهر كما قال بعضهم أن منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل نحو : "زيداً ضربته" فأجازه بعضهم والصحيح منعه))[3] .

فالمفســـر والمفســـر لا يجتمعان في باب الاشتغال ولكن هذه القاعدة لا تصح على إطلاقها، ولهذا رأى عباس حسن أن يكون التعبير الأدق والأسلم في هذه المسألة بالتعويض ، فيقال : العوض والمعوض منه لا يجتمعان[4] .

وأمـــا من قال بأن الفعل الظاهر كالبدل من الفعل المضمر فلا يجمع بينهما ، ففسره الصبان بالعوض وأن المراد البدل اللغوي ولا يجمع بينهما ؛ لأن الجمع ينافي العوضيَّة[5] .

وبـــناء علـــى ما تقدم فإن أصح الأقوال في هذه المسألة أن الفعل المفسِّر عوض عن الفعـــل المفسَّـــر فـــلا يجمـــع بينهما ؛ لأن العوض والمعوض منه لا يجتمعان ، وبه قال ابن عصفور ، وابن مالك ، ومن تابعهما[6] .

---

(١) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر : ٣٠١/٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية : ١٣٢، وشرح عمدة الحافظ : ٧٣٩/٢ ، و"دونك" اسم فعل بمعنى خذ ، و " دلوي " منصوب بدونك مضمرًا لا بدونك المتأخر ، ويجوز جعله مبتدأ ، ودونك خبره (شرح عمدة الحافظ : ٧٤٠/٢) .

(٢) شرح التسهيل : ٦٩/٢ .

(٣) حاشية الشيخ يس على التصريح : ٢٩٧/١ .

(٤) ينظر : النحو الوافي : ١٣٨/٢ .

(٥) ينظر : حاشية الصبان : ٧٣/٢ .

(٦) ينظر : شرح الجمل : ٤٠٩/٢ ، وشرح التسهيل : ٦٨/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٦١٣/٢ ، وجواهر الأدب : ٢٤٤ ، والمساعد : ٤١٣/١ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٢٨١/٤ .

وبهذا تثبت هذه المسألة ضمن مسائل قاعدة " العوض والمعوض منه لا يجتمعان" .

وخلاصة المسألة : أن الاسم المشغول عنه الواقع بعد أداة مختصة بالأفعال مثل : "إنْ زيداً تره تكرمه" واجب النصب بفعل محذوف وجوباً عوض عنه بالفعل العامل في ضميره ، ولا يجوز إظهار هذا الفعل ، لأن العوض والمعوض منه لا يجتمعان .

(٥) لا يجوز اجتماع الفعل "عامل النصب" مع المصدر النائب عنه :

قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق وجوباً في حالات كثيرة ، منها ما الحذف فيها سماعي مثل : سقياً ، ورعياً ، وجدعاً ، وحمداً ، وشكراً ، وعجباً . ومنها ما يكون الحذف فيها قياسياً ، وذلك في مواضع منها :

١-المصدر المكرر الذي عامله خبر عن اسم عين مثل : أنت سيراً سيراً ، أو المحصور وعامله خبر عن اسم عين كذلك ، مثل : ما أنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً .

٢-المصدر الواقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة ، مثل قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[1] .

٣-المصدر التشبيهي ، مثل : مررتُ بزيدٍ فإذا لهُ صُراخٌ صراخَ الثكلى .

٤-المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، مثل : له عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافاً .

٥-المصدر المؤكد لغيره ، مثل : زيدٌ قائمٌ حقاً .

٦-المصادر المثناة ، مثل : لبيك ، وسعديك .

إلى غير ذلك من المصادر التي حذف عاملها وجوباً قياساً أو سماعاً[2] .

ولسيبويه السبق في الحديث عن هذه المصادر تحت ما أسماه " ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره " ، وقد أطال الحديث عنها في أبواب متعددة[3] ، ووضح أن المصدر بدل من اللفظ بالفعل ، إذ قال : ((وإنما اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر))[4] .

ولعل مقصود سيبويه بالبدل البدل اللغوي ، ومراده فيما أحسب التعويض، أي : إن المصدر عوض عن الفعل المحذوف وجوباً ، بمعنى أنه يستغني بذكر المصدر عن ذكر الفعل

---

(١) سورة محمد ، الآية : ٤ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية : ٣٩٥/٢ – ٤٠٤ ، وشرح الكافية للرضي : ٣١٢/١ – ٣٣٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣١١/١ – ٣٦١ ، وينظر : المقتضب : ٢٢١/٣ – ٢٣٢ ، ٢٦٧/٣ ، والجمل : ٣٠٥ – ٣٠٧ ، والمفصل : ٣٢ – ٣٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٥٨/٢ – ٦٦٨ ، وارتشاف الضرب : ١٣٦٠/٣ – ١٣٨٢ ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : ٣٥٩ – ٣٦٣ ، والبهجة المرضية : ٢٤٩ – ٢٥٢ .

(٤) الكتاب : ٣١٢/١ .

(كمـــا قالوا الحذر الحذر والمعنى احذر الحذر و لم يذكروا احذر)[١] ، فكذلك هنا لا يذكر الفعل مع المصدر ؛ لأن المصدر قام مقامه فصار عوضاً عنه .

وأكثـــر الـــنحويين عبروا بأن المصدر في جميع الحالات المذكورة عوض من الفعل المحذوف[٢] ، ومن عبر بالبدل أو بالنيابة فهولاشك يقصد التعويض .

وعلـــى القول بالنيابة أو البدل أو التعويض ، فإن الفعل لا يظهر مع المصدر ؛ لأنهما متعاقبان إذا ظهر أحدهما زال الآخر ، فمثلاً : سقياً لك ، وحمداً لك ، المصدران منصوبان بفعل محذوف نابا منابه فصارا عوضاً عنه ، ولا يجوز إظهاره معهما ، فلا يقال مثلاً : سقاه الله سقياً[٣] على سبيل الدعاء .

ومما يثبت التزام إضمار الفعل تكرير المصدر في مثل : أنت سيرًا سيرًا ، ليكون أحد اللفظين المكررين عوضاً من ظهور الفعل ، ولذلك لم يجمعوا بينهما[٤] . وكذلك في الحصر في مثل : إنما أنت سيراً ، وما أنت إلا سيراً . قال ابن مالك : ((وقام الحصر مقام التكرير ؛ لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو "إلا" بعد النفي، أو "إنما" فجعل ذلك أيضاً عوضاً))[٥] .

ودلـــل سيبويه على كون المصدر في مثل "هنيئاً لك" بدلاً من الفعل بتعاقبهما على الموضع الواحد ، كقول الشاعر ، وهو الأخطل [من البسط] :

إلى إمامٍ تُغَادِينَا فَواضِلُهُ ... أَظفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِئْ لهُ الظَّفَرُ[٦] .

قـــال سيبويه : ((كأنه إذا قال : هنيئاً له الظفر ، فقد قال : ليهنئ له الظفر ، وإذا قـــال : ليهنـــئ له الظفر ، فقد قال : هنيئاً له الظفر ، فكل واحد منهما بدل من صاحبه ، فلذلك اختزلوا الفعل هنا))[٧] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ١/١١٤ .

(٢) ينظـــر : أمالي ابن الشجري : ١/٢٤٩ ، وشرح المقدمة الكافية : ٢/٣٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/٤١٦ ، وشرح ألفية ابن معط : ١/٥٣١ ، والتصريح : ٢/٤٦٨ ، والبهجة المرضية : ٢٤٩ ، والأشباه والنظائر : ١/١٥٦ .

(٣) ينظر الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ٣/٩٥٦ .

(٤) ينظـــر : شـــرح المقدمـــة الكافية : ٢/٣٩٧ ، وشرح التسهيل : ٢/١١٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/٦٦٥ ، وهمع الهوامع : ٣/١٢٣ .

(٥) شرح التسهيل : ٢/١١٧ .

(٦) ينظـــر البيت في ديوان الأخطل : ١٦٧ ، والكتاب : ١/٣١٧ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٠٩ ، وتغادينا تباكرنا غدوة ، والفواضل العطايا والأيادي الجميلة ، ويقال هنأ له الأمر يهنؤ ويهنئ ، أي كان هنيئاً بلا تعب ولا مشقة .

(٧) الكتاب : ١/٣١٧ ، وينظر : النكت : ١/٣٦٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٢٤٩ .

ولأجـــل هذا التعاقب بين المصدر وعامله لم يجز النحاة الجمع بينهما ؛ لأن المصدر عوض من الفعل ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه[1] .

وبهذا تنسجم هذه المسألة مع مسائل القاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) .

---

(1) ينظر : البهجة المرضية : ٢٤٩ ، والأشباه والنظائر : ١/١٥٦ .

(٦) لا يجوز اجتماع واو القسم مع ما عوض عنها :

مما اختص به لفظ الجلالة (الله) تعويض حرف القسم معه بحرف آخر ، والنحويون على أن حرف القسم المعوض عنه الواو ؛ لأنها التي كثرت في كلام العرب[١] .

واختلف النص عن النحويين فيما يعوض عن واو القسم ، وأغلبهم نص على ثلاثة أشياء ، وهي : همزة الاستفهام ، وهاء التنبيه ، وقطع الهمزة[٢] .

قال سيبويه في باب "ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو" : ((ومن العرب من يقول : إي هلله ذا ، فيحذف الألف التي بعد الهاء . ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر ؛ لأن قولهم : "ها" صار عوضاً من اللفظ بالواو ، فحذفت تخفيفاً على اللسان . ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا كما تظهر في قولك : واللهِ ، فتركهم الواو ههنا البتة يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان ، وعوضت منها "ها" ... ومثل ذلك قولهم : آلله لأفعلن ، صارت الألف ههنا بمنزلة (ها) ثَمَّ . ألا ترى أنك لا تقول : أوَ اللهِ ، كما لا تقول : هَا والله فصارت الألف ههنا و "ها" يعاقبان الواو ، ولا يثبتان جميعاً . وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام و"ها" فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة ، وذلك قولك: أفأ لله لتفعلن . ألا ترى أنك إن قلت : أفو الله ، لم تثبت))[٣] .

ويفهم من نص سيبويه : أن "هاء" التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع الهمزة عوض من حرف القسم الواو تحل محلها ، فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم ، ودلل سيبويه على التعويض بالمعاقبة ، وعدم جواز الجمع بين الهاء والواو ، فلا يقال : ها والله ، ولا بين همزة الاستفهام والواو ، فلا يقال : أو الله ؛ ولا بين قطع الهمزة والواو ، فلا يقال : و أللهِ .

وقد اقتفى النحاة أثر سيبويه فدللوا على التعويض في هذه المسألة بامتناع الجمع بين

---

(١) ينظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ٥٣٧ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٧٦/١ ، وتوجيه اللمع : ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٦/٩ ، والملخص في ضبط قوانين العربية : ٥٣٧ ، وشرح ألفية ابن معط : ٤٢٤/١ .

(٣) الكتاب : ٤٩٩/٣ ، ٥٠٠ ، وينظر : المقتضب : ٣٢١/٢ – ٣٢٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ٩٥٥/٢ ، ٩٥٦ ، واللمع : ٢٤٣ ، والفوائد والقواعد : ٦٩٩ ، وشرح اللمع لابن برهان العكبري : ٥٧٢/٢ .

واو القسم وما عوض منها[1] .

ومما يتصل بهذه المسألة ما ذكره ابن جني من قراءات في قوله تعالى : ﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ ﴾[2] ، إذ قال : ((ومن ذلك قراءة علي – كرم الله وجهه – ونعيم بن ميسرة[3] : " شهادةً آلله " . وروى عن الشعبي : "شهادةً ألله" ... قال أبو الفتح : أما "شهادةً" فهي أعم من قراءة الجماعة : "شهادةَ اللهِ" بالإضافة ، غير أنها بالإضافة أفخم وأشرف وأحرى بترك كتمانها لإضافتها إلى الله سبحانه ... وأما "آلله" بالمد فعلى أن همزة الاستفهام صارت عوضاً من حرف القسم ، ألا تراك لا تجمع بينهما ، فتقول : أو الله لأفعلن ؟))[4] .

وفي ورود هذه القراءة بتعويض واو القسم بهمزة الاستفهام عن علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – ما يدعم القول بالتعويض عن حرف القسم .

وخلاصة المسألة : أنه يجوز تعويض واو القسم مع لفظ الجلالة "الله" بأحد ثلاثة أشياء : "هاء" التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع همزة الوصل ، ولا يجوز الجمع بين واو القسم وما عوض عنها ، لأن العوض والمعوض منه لا يجتمعان .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣٢٢/٢ ، وشرح اللمع للقاسم بن محمد الضرير : ٢٣٠ ، والمقتصد : ٨٣٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٦/٩ ، وشرح ألفية ابن معط : ٤٢٤/١ ، والأشباه والنظائر : ١٥٦/١ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ١٠٦ .

(٣) نعيم بن ميسرة ، أبو عمرو الكوفي ، نحوي مقرئ ، كان ثقة ، توفى سنة ١٧٤هـ ، وقيل سنة ١٧٥هـ (ينظر : الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة : ٢٧٧١/٣) .

(٤) المحتسب : ٢٢١/١ .

(٧) لا يجوز اجتماع حرفي قسم :

أكثر النحويين على أن الأصل في حروف القسم " الباء " ، وأن الواو بدل أو عوض منها ، والتاء بدل أو عوض من الواو[1] .

وخالــف النحويين في ذلك السُهيليُّ ، فذهب إلى أن حروف القسم أصول في القسم وليس أحدها بدلاً من الآخر ، وذكر مذهبه هذا ابن أبي الربيع[2] ، وصححه أبوحيان[3] .

فعلى قول السهيلي يكون سبب امتناع اجتماع حرفي قسم هو اتفاق المعنى ، إذ ثبت في الفصل الأول أنه لا يجوز في العربية اجتماع حرفين لمعنى واحد .

وعلــى قول أكثر النحويين بالبدل أو التعويض يكون سبب امتناع الاجتماع هو أن البدل والمبدل منه لايجتمعان ، أوالعوض والمعوض منه لايجتمعان .

وأرجح القول بالبدل أو التعويض ، والتعبير الأسلم هو التعويض ؛ لأن النحاة خلطوا في الاصــطلاح بين الإبدال والتعويض كما سبق بيانه في التمهيد لهذا الفصل ، مستأنساً هنا بــابن الحاجــب حــيث جمع بين اللفظين في قوله: ((ثم التاء مبدلة عن الواو في " تاللهِ" خاصة ، وهي عوض مثل الواو))[4] .

وقــد كفى الباحثين في التدليل على صحة القول بالبدل أو التعويض في هذه المسألة أبــو عــبد الرحمن بن عقيل الظاهري ، وذكر لذلك أدلة ترجيحية وأخرى تصحيحية[5] ، ومجملها :

أن ســعة الــباء في الاستعمال دليل ترجيح ، إذ تدخل على المظهر والمضمر ، فيقال : بالله لأفعلن ، وبه لأفعلنّ ، بينما التاء والواو يستعملان مع المظهر دون المضمر ، فلا يقال : وه ، أو ته ، وهذا دليل على أن الباء أصل[6] .

---

(١) جل النحويين عبروا بالبدل ، ينظر مثلاً : المقتضب : ٣٢٠/٢ ، ٣٢١ ، ومعاني الحروف للرماني : ٤١-٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٤/٨ ، والممتع في التصريف : ٣٨٥/١، وشرح ألفية ابن معط : ٤٢٣/١ ، وعبر بالتعويض الحيدرة اليمني في كشف المشكل : ٣٦٦ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل : ١٥٤/٢ .

(٢) ينظر : البسيط في شرح الجمل : ٩٢٥/٢ -٩٢٦ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٣٢٧/٥ ، ورجحه من المعاصرين عباس حسن ،ورأى القول بغيره تعقيداً لا داعي له، ينظر النحو الوافي : ٤٨٩/٢ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل : ١٥٤/٢ .

(٥) ينظر كتابه : " تاء القسم ودلالتها" : ٤٣-٦٢ .

(٦) ينظر المرجع السابق : ٥٥ .

ودليل التصحيح على أن الواو بدل أو عوض من الباء ، هو قرب الواو والباء في المخرج والمعنى ، فأما في المخرج فلأن الباء من الشفتين وكذلك الواو ، وأما المعنى ، فلأن الباء للإلصاق ، والواو للجمع ، والإلصاق والجمع يتقاربان[1] .

ودليل التصحيح على أن التاء بدل أو عوض من الواو : أنه ثبت إبدال التاء من الواو في مثل " تراث" و " تخمة " ، ولم يثبت إبدالها من الباء ، فالحمل على ما له نظير أولى[2] .

وبناء على ما قدمت فإن الباء أصل في القسم ، والواو عوض منها ، والتاء عوض من الواو، أي إن التاء عوض من عوض ، ولما كانت التاء عوضًا من عوض اختصت بشيء بعينه وهو لفظ الجلالة[3] ، ولم تستعمل كاستعمال الواو مع الاسم الظاهر غير لفظ الجلالة .

وبناء على القول بالتعويض فإنه لا يجوز الجمع بين حرفي قسم ، يقول أبو البركات الأنباري : ((ألا ترىأن واو القسم لما كانت عوضًا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال : "وبالله لأفعلن " وتجعلهما حرفي قسم ، وكذلك أيضًا التاء ، لما كانت عوضًا من الواو كما كانت الواو عوضًا من الباء لم يجمع بينهما ؛ فلا يقال : " وتالله " وتجعلهما حرفي قسم ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض))[4] .

---

(١) ينظر : المرجع نفسه : ٥٥ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٥/١ ، والممتع في التصريف : ٣٨٥/١ .

(٣) ذهب الحيدرة اليمني في كشف المشكل : ٣٦٦ إلى أنه لايعوض من العوض ولا يبدل من البدل ، فلا يصح أن يقال مثلاً إن همزة الاستفهام عوض من التاء ؛ لأن التاء عوض من الواو ولا يعوض من العوض ، والصحيح أن ابن عصفور ذكر أن العرب تبدل من البدل ،ومثل له بإبدال ألف "آل" من الهمزة المبدلة من الهاء ، فالأصل " أهل " ، فأبدلت الهاء همزة، فقيل " أأل " ، ثم أبدلت الهمزة ألفًا ، فقيل " آل " ، كما مثل بإبدال التاء من الواو ، وذكر أن العرب إذا أبدلت من البدل خصته بشيء بعينه ؛ لأنه فرع فرع ، والفروع لا يتصرف فيها تصرف الأصل ، فكيف فرع الفرع ؟ (ينظر : الممتع في التصريف : ٣٤٨-٣٥٠) .

(٤) الإنصاف : ٣٥٤/١ .

(٨) لا يجوز اجتماع إضافة "إذ" و"حيث" إلى الجمل واتصالهما بـ"ما" :

"إذ" ظرف ينبئ عن الزمان الماضي ، و "حيث" ظرف للمكان ، وكلاهما يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، فإذا اتصلت بهما "ما" فصلتهما عن الإضافة وهيأتهما للاستعمال في باب الشرط .

يقول سيبويه : ((ولا يكون الجزاء في "حيث" ولا في "إذ" حتى يضم إلى كل واحد منهما "ما" فتصير "إذ" مع "ما" بمنزلة "إنما" و "كأنما" وليست "ما" فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع "ما" بمنزلة حرف واحد ... وإنما منع "حيث" أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكونُ أكونُ ، فتكون وصل لها ، كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون))[١] .

ويفهم من نص سيبويه أمور :

أولها : أن اتصال "ما" بـ"إذ" و "حيث" في الشرط واجب أو لازم[٢] بخلاف غيرهما من أدوات الشرط ، كأين ، وحتى ، وأي ، وإنْ فإنه جائز اتصالها بـ"ما" لا لازم .

ثانيها : أن "ما" كافة لـ"إذ" و "حيث" عن الإضافة ، كما كفت "إنّ" وغيرها من الحروف والظروف[٣] .

ثالثها : أن "حيث" و "إذ" لا يجازى بهما بغير "ما" ؛ لأنهما لا يستعملان إلا مضافين للجمل بعدهما ، والجملة بعد كل منهما تبين معناهما فهما كالموصول في افتقاره إلى جملة الصلة[٤] .

رابعها : أن " إذما" عند سيبويه حرف شرط . كانت "إذ" ظرف زمان ماض خالياً من معنى الشرط ، فدخلت عليها "ما" فضمنت معنى "إنْ" الشرطية ، وزال معنى الاسم منها ، ولم نعلم نقلها لمعنى آخر غير الشرط فحكم بحرفيتها (لأن دلالتها على معنى الحرف متيقنة ، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها ، والحكم بمقتضى المتيقن أولى)[٥].

---

(١) الكتاب : ٥٦/٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، وينظر المقتضب : ٥٤/٢ ، ٥٥ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٥٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٩٧/٢ ، والبسيط في شرح الجمل : ١٩٧/٢ ، وتحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب لأبي المحاسن محمد بن عمر بحرق الحضرمي: ٢٨١ .

(٣) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ١٧٢/٢ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٥ ، والإرشاد في علم الإعراب : ٤٦٥ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية لمصنفها : ٧٧١/٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٣٩١/٣ .

وأما (حيث) فإنها لا تخرج عن الظرفية وإن لحقتها "ما"[1] .

ومما سبق يتضح أن "ما" تلزم مع "حيث" و "إذ" إذا ضمنا معنى الشرط ، فلماذا لم يجـــاز بـــــ"حيث" و "إذ" من غير "ما" كغيرهما من أدوات الشرط ؟ وهل "ما" عوض من الإضافة ؟

والجـــواب : أن هـــذين الظرفين يضافان إلى الجمل بعدهما ، فتكون تلك الجمل في موضـــع جر بهما ، مثل : حيث تكونُ أكونُ ، وكقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾[2] .

والشـــرط بهما يقتضي الانجزام بعدهما والإضافة تمنع الجزم ؛ لأنها توضحهما وتخصصهما ، والشرط يقتضي الإبهام ، ولا يجتمع في شيء واحد إبهام وإيضاح[3] .

فإذا أريدت المجازاة بهما قطعا عن الإضافة ، وجعل "ما" عوضاً لهما من الإضافة ليقع الفعل بعدهما مجزوماً[4] .

وبالـــتعويض عـــن الإضـــافة بـــ"ما" مع "حيث" و "إذ" عبر الثمانيني ، والقاسم الواسطي ، وأبو علي الشلوبيني ، وابن عصفور ، والمالقي ، والسيوطي[5] .

وإن صـــح أن "ما" عوض عن الإضافة مع "إذ" و "حيث" ، فإن هذه المسألة تندرج ضـــمن مســـائل القاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) ، كما أدرجها السيوطي في الأشباه والنظائر[6] نقلاً عن ابن جني .

والذي أراه أن "ما" ليست عوضاً من الإضافة ، أما مع "إذ" ؛ فلأنها لما ركبت معها صارت حرفاً للشرط كـــ"إنْ"، ولم تعد اسماً على مذهب سيبويه[7]، وأصبح مدلولها بهذا

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن خروف : ٨٩١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٢/٤ .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية : ٣٧ .

(٣) ينظر : إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ٢٣٦ ، والمرتجل : ٢٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٢/٤ .

(٤) ينظر : الفوائد والقواعد : ٥٣٧ ، وشرح اللمع للواسطي : ١٧٤ .

(٥) ينظـــر : الفـــوائد والقواعد : ٥٣٧ ، وشرح اللمع في النحو للواسطي : ١٧٤ والتوطئة : ١٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٩٧/٢ ، ورصف المباني : ٥٩ ، والأشباه والنظائر : ١٥٤/١ .

(٦) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٥٤/١ .

(٧) قـــال سيبويه : (فما يجازي به من الأسماء غير الظروف : من ، وما ، وأيهم . وما يجازى به من الظروف : أي حين ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وحينما ، ومن غيرها : إن ، وإذ ما) (الكتاب: ٥٦/٣) .

التركيب الشرط .

وأما مع حيث فهي وإن لم يتغير معنى الظرفية فيها إلا أن العمل تغير فأصبحت أداة للشـــرط تعمل الجزم في الأفعال ، فـــ"ما" معها كافة عن الإضافة ومهيئة لدخولها في باب الشـــرط ،كما هيأت "رب" للدخول على الجملة الفعلية في مثل قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[1] . والمعروف أن "رب" حرف جر مختص بالدخول علـــى الاسم النكرة لكن "ما" هيأتها للدخول على الفعل وكفتها عن عمل الجر في الاسم ، فكذلك ههنا مع "حيث" ومع "إذ" عند من لم يعدها حرفاً[2] .

ويـــرى الباحث كذلك أنه ربما دفع النحويين للقول بالتعويض في هذه المسألة كون "إذ" و "حيث" ظرفين يضافان للجمل بعدهما ، فإذا أريد استعمالهما في باب الشرط وجب تـــركيب "مـــا" معهما وامتنعت الإضافة مع "ما" ، فكأنهم رأوا تعاقب الإضافة و "ما" مع "حيث" و "إذ" ، فجعلوا "ما" عوضاً من الإضافة .

يضاف إلى ذلك أنها لو كانت عوضاً لما أصبح لـــ"إذ" و "حيث" عملاً جديداً وهو الجـــزم ، والمعروف أن العوض يقوم مقام المعوض منه ، فـــ"ما" على هذا قائمة مقام الجملة المضـــاف إلـــيها أحد الظرفين "إذ" و "حيث" ، فكأنها مضافة على القول بالتعويض لقيام العوض مقام المعوض منه ، فكيف تستعمل أداة شرط جازمة ؟

والـــذي أمـــيل إليه في هذه المسألة أن "ما" مع "إذ" كلمة واحدة ، وهذه الكلمة حرف عند سيبويه ، ورجح حرفيتها بعد النقل إلى معنى الشرط ابن مالك على ما ذكر من قـــوله في شـــرح التسهيل في صدر المسألة ، وأما مع "حيث" فإنه جئ بـــ"ما" لقطعها عن الإضافة ، وتصيير الفعل بعدها مجزوماً بعد أن كان مجرور الموضع ، ولا تصير بدخول "ما" علـــيها حرفاً ،كما صارت "إذ" عند سيبويه حرفاً بدخول "ما" عليها ، وذلك لقوة (حيث) وتشـــعب لغاتها[3] إلا أنها بدخول "ما" عليها تصبح متضمنة معنى الشرط ، وتصير مع "ما" بمنزلة حرف واحد يعمل الجزم في باب الشرط .

---

(١) سورة الحجر الآية : ٢

(٢) نـــص ابـــن الســـراج على أن (إذما ، وحيثما) من الظروف وأن كلاً منهما مع "ما" بمنزلة حرف واحد (الأصول : ١٥٩/٢) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٩٢/٤ .

(٩) لا يجوز اجتماع حرف النداء مع عامل النصب في المنادى :

نص جمهور النحاة على أن المنادى مفعول في المعنى ، فيستحق النصب لفظاً إن كان معرباً قابلاً لحركة الإعراب كـ"يا عبدالله" وتقديراً إن كان مبنياً أو معرباً غير قابل لحركة الإعراب ، كـ"يا زيد" ، و " يا رَقَاشِ" ، و "يا أخي"[(١)] .

واختلف النحاة في ناصب المنادى على مذاهب أربعة :

الأول : أن الناصب الفعل المضمر واجب الحذف ، وهو : "أنادي أو أدعو" ، وبه قال سيبويه وتابعه جمهور النحاة[(٢)] .

الثاني : أن الناصب الأداة بنيابتها عن الفعل ، ونسب هذا المذهب للمبرد[(٣)] ، والصحيح أن المبرد يوافق سيبويه في المذهب السابق .

الثالث : أن حرف النداء اسم فعل وهو الناصب للمنادى ، ونسب بعض النحويين هذا القول لأبي علي الفارسي[(٤)] .

الرابع : أن الناصب الأداة نفسها ، وبه قال ابن جني[(٥)] .

وعلى قول الجمهور في المذهب الأول يكون الناصب فعلاً واجب الحذف لا يجوز اجتماعه مع حرف النداء ، وعلى بقية المذاهب الناصب ظاهر في اللفظ وهو الأداة بالنيابة أو بالأصالة أو لكونها اسم فعل .

والمقصود في هذه المسألة بحث علة امتناع اجتماع حرف النداء مع الفعل على قول جمهور النحاة .

نص سيبويه على أن حرف النداء بدل من الفعل الناصب ، إذ قال : ((ومما ينتصب

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٢/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٩١/١ ، والمقتضب : ٢٠٢/٤ ، والمرتجل : ١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٧/١ ، وشرح التسهيل : ٢٤٢/٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٤٦/١ ، وارتشاف الضرب : ٢١٧٩/٤ ، وشفاء العليل : ٨٠١/٢ ، والفوائد الضيائية : ٣٢٤/١ ، وحاشية الصبان : ١٤١/٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٧/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٤٦/١ ، وارتشاف الضرب : ٢١٧٩/٤ ، والفوائد الضيائية : ٣٢٤/١ ، وهمع الهوامع : ٣٣/٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ١٤١/٣ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٧/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٤٦ ، والفوائد الضيائية : ٣٢٥/١ ، والحق أن أبا علي الفارسي نص في الإيضاح على حرفية "يا"، ينظر الإيضاح : ١٤٨ .

(٥) ينظر : الخصائص : ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧ .

في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبدالله ، والنداء كله ... حذفوا الفعــل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار "يا" بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه قال : "يا" أريــد عبدالله ، فحذف أريد وصارت "يا" بدلاً منها ... ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعــل وأن "يا" صارت بدلاً من اللفظ بالفعل قول العرب : يا إياك ، وإنما قلت : يا إياك أعني ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا ، وأيا ، وأي بدلاً من اللفظ بالفعل))[1] .

ومن هذا النص يمكن الوقوف على عدة أمور :

أولهــا : أن ناصــب المنادى فعل واجب الإضمار تقديره : "أريد ، أو أدعو ، أو أنادي ، أو أعني" ، ونحوها .

ثانــيها : أن حرف النداء بدل من الفعل المحذوف والمعلوم أن البدل والمبدل منه لا يجتمعان كما أن العوض والمعوض منه لا يجتمعان ، وتبعه النحاة في القول بالبدل ومنهم من قال بالنيابة[2] ، ومنهم من عبر بأنه كالخلف من الفعل[3] ، ومنهم من عبر بأنه كالعوض من الفعل[4] .

وأرى أن القــول بالــتعويض شامل لذلك ؛ لأن المشهور عند النحاة أن كل بدل تعويض وليس كل تعويض بدلاً ، بمعنى أنه إذا أبدل حرف بحرف فلا بد أن يكون البدل في موضع المبدل منه ، بينما التعويض قد يكون في موضعه وقد يكون في غير موضعه ، وكونه في غــير موضــعه هو المشهور ، على اختلاف بين النحاة في ذلك[5] ، وهذا لا يعني قبول القول بالنيابة أو البدل أو التعويض على ما سأوضح .

ثالثها : أن جمع سيبويه بين "يا" والفعل الناصب عند تقدير العامل "يا أريد عبدالله" مــن باب التمثيل الذي لا يتكلم به على حد تعبير سيبويه في كتابه ، وإلا لكان غير جائز ؛ لأن فيه الجمع بين البدل والمبدل منه أو العوض والمعوض منه ذكراً[6] .

(١) الكتاب : ٢٩١/١ .

(٢) ينظر : الفوائد والقواعد / ٤٨ ، والمفصل : ٣٥ ، وشرح المقدمة الكافية لمصنفها : ٤٠٩/٢ ، والملخص في ضبط قوانين العربية : ٤٥٥ .

(٣) ينظر : المقتصد : ٧٥٣/٢ .

(٤) ينظر : المصدر السابق : ٧٥٤/٢ ، وشرح التسهيل : ٢٤٢/٣ .

(٥) ينظــر تحقــيق ذلــك في : الأشــباه والنظائر : ١٤٤/١ – ١٤٨ ، والتعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : ١١ – ١٤ ، وظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل : ٥ – ١٢ .

(٦) ينظر : أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن للدكتور محمد يسري زعير : ٧٩٤/٣ .

رابعـــاً : أن سيبويه جمع بين "يا" وبين "أعني" في قوله "يا إياك أعني"((ليجعل "يا" دلـــيلاً على كون المتكلم في حال الدعاء ، وتنبيهاً على ذلك ، غير أنهم اختصروا فأضمروا هذا الفعل إضماراً لازماً ، وصار "يا" كالعوض منه))[1] .

خامســـاً : بين سيبويه أن سبب الحذف كثرة الاستعمال ، وأضاف النحاة الاستغناء بظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء ، والتعويض منه بحرف النداء[2] .

والتساؤل : لماذا امتنع الجمع بين "يا" والفعل الناصب للمنادى على قول الجمهور ؟

هـــناك تعليلات مختلفة أوردها النحويون ، وسأوردها هنا ، ثم أرجح ما أراه مناسباً منها ، وأضعّف مالا أميل إلى القول به ، وهذه التعليلات هي :

١- أن مـــا نـــع الاجـــتماع التعويض ، ومن الأصول المرعية لدى النحاة أن العوض والمعوض منه لا يجتمعان ؛ وإليه ذهب ابن عصفور[3] .

٢- أن مانـــع الاجـــتماع كـــون حرف النداء كالعوض من الفعل الناصب فلم يجمع بيـــنهما ، كمـــا لم يجمع بين العوض والمعوض منه ، وإليه ذهب ابن مالك وعلى قوله فحرف النداء ليس عوضاً محضاً[4] .

٣-أن المانع أن "يا" نائبة عن الفعل ودليل عليه ، فلو أظهر الفعل الناصب فقيل : أنادي وأريد ، لكان خبراً ، والنداء ليس بخبر ؛ لأنه أصل من أصول الكلام التي لا تحتمل الصدق ولا الكذب[5] ، ففائدة "يا" أنها قرينة لصيرورة الجملة إنشائية فتدل على أن المـــتكلم في حالة الدعاء لا مخبر عنه ، ومن قال إنها عوض ، فهو لا يقصد التعويض ولكن يقصد أنها دالة على الفعل[6] .

وعلـــى التعليلين الثاني والثالث حرف النداء ليس عوضاً عن الفعل ، ويمكن التوفيق بيـــنهما وردهما إلى تعليل واحد بالقول : إن إظهار الفعل يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء ، والغرض علم السامع بأنه منشئ له ، والإضمار معين على ذلك ، فوجب الحذف

---

(١) المقتصد : ٧٥٤/٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٥٢/١ ، وشرح التسهيل : ٢٤٢/٣ ، وهمع الهوامع : ٣٣/٣ .

(٣) ينظر : شرح الجمل : ٤٠٨/٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٢/٣ .

(٥) ينظر : المرتجل : ١٩١ ، ١٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٧/١ .

(٦) ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب : ٢٧٣ .

والدلالة بـــ"يا" على المحذوف مع قصد الإنشاء[1] ، وهو تعليل يميل إليه البحث ويرجحه ؛ لأن مـــن زعـــم أن حـــرف النداء عوض محض يرد عليه بجواز حذفه في مثل قوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾[2] .

والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض منه[3] .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣/٢٤٢ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٢٩ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٣/٢٤٢ ، وهمع الهوامع : ٣/٣٣ .

(١٠) لا يجوز اجتماع الميم في (اللهم) مع حرف النداء :

أسلفت في الفصل الأول أنه لا يجوز اجتماع "يا" مع ما عرف بـ "أل" ، وأن النحاة استثنوا من ذلك لفظ الجلالة "الله" ؛ لأن الألف واللام لازمة فيه ، كأنها من أصوله لا تحذف منه ، وغير ممكن إسقاطها ، فلهذا جاز أن يختص بدخول "يا" عليه ، فيقال : (يا الله)[١] .

وقد يرد نداء لفظ الجلالة بحذف حرف النداء والإتيان في آخره بميم مشددة ، فيقال : (اللهم) .

واختلف النحويون في هذه الميم المشددة ، فالبصريون يذهبون إلى أنها عوض عن حرف النداء وفي مقدمتهم سيبويه ، إذ يقول : ((قال الخليل – رحمه الله – اللهم نداء ، والميم هاهنا بدل من "يا" فهي هاهنا فيما زعم الخليل – رحمه الله – آخر الكلمة بمنزلة "يا" في أولها ؛ إلا أن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون المسلمين بنيت عليها ، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم ، والهاء مرتفعة ، لأنه وقع عليها الإعراب))[٢] .

وجرى البصريون على نهج سيبويه والخليل ، واستدلوا لمذهبهم بأن أصل "اللهم" : (يا ألله) ، فإذا أدخلت الميم حذفت "يا" التنبيه ، والميم حرفان و"يا" حرفان ، كما أنه يستفاد من قولك : "اللهم" ما يستفاد من قولك : "يا ألله" ، فدل على أن الميم عوض من "يا" ؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض ، والميم قد أفادت ما أفادته "يا" ، ولهذا لا يجمع بينهما إلا في ضرورة شعر[٣] .

وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء إلى أن الميم المشددة مأخوذة من فِعل ، وأنهم أرادوا : "يا ألله أمّنا بخير" ، أي : اقصدنا ، فحذفوا همزة " أمَّ " تخفيفاً ، وكذلك حذفوا المفعول "الضمير المتصل" ، وجعلت الكلمتان شيئاً واحداً ، فقيل : (اللهم)[٤] .

---

(١) ينظر : ص : ٣٦ من هذا البحث ، والبصريون ينادون لفظ الجلالة بقطع الهمزة للدلالة على أنها نزلت من اللفظ الكريم منزلة جزء منه ، والفراء يناديه بوصل الهمزة "يا الله" فتكون "أل" فيه زائدة غير لازمة .

(٢) الكتاب : ١٩٦/٢ ، واستعمال الخليل لفظ "البدل" في النص فيه تجوز ومقصوده التعويض ، وبعض النحاة استعملوا العوض مرادفاً للإبدال في الاصطلاح ، ويدل على ذلك أن سيبويه قال في موضع آخر من كتابه (٢٥/١) : (وقولهم : اللهم ، حذفوا "يا " وألحقوا الميم عوضاً) .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٣١٩/١ .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٣٤٦/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٤٠/٢.

ومن ذلك قول الشاعر[1] [من الرجز] :

إنِّي إِذَا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وقول الآخر[2] [من الرجز] :

ومَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّما صَلَّيْتِ أَو سَبَّحْتِ : يَا اللَّهُمَّ مَا

أُرْدُدْ عَلينا شيَخنَا مُسَلَّمَا

حـــيث جمع بين الميم المشددة و "يا" التي للتنبيه ، ولو كانت عوضاً من "يا" لما جاز ذلك ؛ لأن العوض والمعوض منه لا يجتمعان[3] .

والبصريون لا يعتدون بهذا الشعر ، ولا يرونه حجة ، وحكموا بشذوذه ، واعتبروه من قبيل الضرورة[4] .

وما ذهب إليه البصريون هو الراجح ، ويمكن رد مذهب الكوفيين من عدة أوجه :

الأول :أنــه لو لم يكن عوضاً لكثر في كلامهم : (يا اللهم) ، فكونه لا يقال دليل على أنه عوض[5] .

الـــثاني : أنه يجوز أن يقال : (اللهم أمنا بخير) ولو كان هذا أصل (اللهم) وكانت الميم مأخوذة من (أم) لكان في الكلام تكرير لا فائدة فيه[6] .

الـــثالث : أن لفظة (اللهم) قد استخدمت في المحامد والمكاره ، فقالوا : اللهم اغفر لـــنا ، واللهم ارحمه ، كما قالوا : اللهم أهلكهم ، اللهم العنه . فلو كان الأمر كما قال الكوفيون لما جاز استعماله في المكاره ؛ لأنه يكون تناقضاً[7] .

---

(١) الرجـــز لأبي خـــراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين : ١٣٤٦/٣ ، والدرر اللوامع : ٤١/٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف : ٣١٧/١ ، وأسرار العربية : ١٧٦ ، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب : ٢٩٥/٢ .

(٢) الرجز بلانسبة في معاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ ، واللامات : ٨٦ ، وأسرار العربية : ١٧٧ ، ولم أقف على اسم قائله فيما عدت إليه من مصادر .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٣١٩/١ .

(٤) ينظـــر : اللامات : ٨٦ ، واللمع : ١٧٥ ، والإنصاف : ٣٢١/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٨٦/١ . وذهب الزجاج إلى أن هـــذا الشاهد لا يعارض إجماع النحويين وما أتى به كتاب الله تعالى ووجد في ديوان العرب لكونه مجهول القائل (ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٩٤/١) .

(٥) ينظر علل البناء والإعراب : ٣٣٨/١ ، وشرح كتاب سيبويه للصفار : ٣٨٩/٢ .

(٦) ينظر : المسائل الشيرازيات : ١٩٢/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٤١/٢ ، والإنصاف : ٣٢٠/١ ، والتبيين : ٤٥٠ .

(٧) ينظر : الإنصاف : ٣٢٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٧/٢ .

ويأتي عليه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[1] .

ففي الآية رد على الكوفيين من وجهين :

١- أن الشرط إذا تقدمه ما يدل على جوابه لم يؤت له بجواب ، فيقال : اضرب زيداً إن قام ، ولا يجوز : اضرب زيداً إن قام فاضربه[2] .

ولو كانت الميم في الآية مأخوذة من "أمّ" لأغنى هذا الفعل عن جواب الشرط ، وكانت الميم سادة مسد الجواب ، فلما افتقرت "إنْ" الشرطية إلى الجواب في قوله:(فأمطر علينا) دلت على أنها ليست من الفعل[3] .

٢- أنه لو كان الأمر كما زعم الفراء لكان التقدير : (" أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم " ، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنه لا يكون أمهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يؤتوا بعذاب أليم)[4] .

الرابع : أن ادعاء حذف الهمزة من "أمّ" يدفعه الاستعمال الفاشي والقياس المطرد ، فلو كان الأصل " يا الله أمّ " ((لم تحذف الهمزة ؛ لأن ما قبلها متحرك وتخفيف الهمزة إذا كانت كذلك أن تجعل بين بين ولا تحذف . يدل على ذلك أنه لو قال : يا زيد أُمَّ ويا عمرو أُزَّ ، فخفف الهمزة لجعلها بين الواو والهمزة و لم يحذفها ، فادعاؤه الحذف في الهمزة مما يدفعه الاستعمال الفاشي والقياس المطرد))[5] .

ولا حجة لهم في حذف الهمزة من مثل "ويلمّه" ؛ لأنه شاذ عن قياس نظائره وما عليه الشائع من كلامهم ، وإنما جاز ذلك لكثرة الاستعمال[6] .

وبناءً على ما سلف فإن مذهب البصريين هو الراجح ، فيكون "اللهم" من الأسماء الخاصة بالنداء وتكون الميم المشددة عوضاً من "يا" ، ولا يجوز اجتماعهما في الاختيار ؛ لأن

---

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٣٢ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للصفار : ٣٨٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٠٧/٢ .

(٣) ينظر : المسائل الشيرازيات : ١٨٥/١ – ١٨٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٤٠/٢ ، والإنصاف : ٣٢٠/١ .

(٤) الإنصاف : ٣٢٠/١ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للصفار : ٣٨٩/٢ ، ٣٩٠ .

(٥) المسائل الشيرازيات : ١٧٩/١ ، ١٨٠ .

(٦) ينظر : المصدر السابق : ١٨٠/١ .

العوض والمعوض منه لا يجتمعان ، فلا يقال : "يا اللهم" .

ويقوي مذهب البصريين أن الأدلة التي أوردها الكوفيون لم تأت إلا في ضرورة الشعر ، وأن لفظ "اللهم" يستعمل في الخير والشر ، ولو كان كما زعم الكوفيون لامتنع استعماله في غير المحمود[1] .

---

(١) ينظر : مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج : ١/٤٤٥ .

(١١) لا يجوز اجتماع التاء وياء المتكلم مع لفظي (أب ، وأم) في النداء :

في لفظي (أب ، وأم) عدة لغات عند إضافتهما إلى ياء المتكلم ، وذلك في باب النداء خاصة . ومن هذه اللغات تعويض ياء المتكلم تاء ، وهذه التاء تكون مكسورة وهو الأكثر فيها ، فيقال : (يا أبتِ، ويا أمتِ) ، فتحذف الياء وتعوض بالتاء ويكون الكسر دليلاً على الياء [١] ، ويجوز في التاء الفتح فيقال (يا أبتَ ، ويا أمتَ) ، فيكون فتح التاء لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت[٢] .

وقد أثبت الفراء الكسر والفتح جميعاً[٣] في قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَاأَبتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[٤] .

وقد تضافرت نصوص النحويين على القول بأن التاء عوض عن ياء المتكلم ، فهذا سيبويه يقول : ((وزعم الخليل – رحمه الله – أنه سمع من العرب من يقول : يا أمةُ لا تفعلي . ويدلك على أن الهاء بمترلة الهاء في عمة وخالة أن تقول في الوقف : يا أمَّه ويا أبه ، كما تقول : يا خاله ، وتقول : يا أمتاه كما تقول : يا خالتاه . وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة ، وكأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء ... فلما ألحقوا الهاء في أبه وأمه ، صيروها بمترلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع نحو : خالة وعمة . واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختص النداء بـ"يا أيها الرجل"))[٥] .

ومن هذا النص يلحظ :

١-أن التاء في (يا أبتِ ، ويا أمتِ) عوض من ياء المتكلم .

٢-أن هذا التعويض خاص بالنداء فقط في (أب و أم) .

٣-أن التاء التعويضية للتأنيث على حد خال وخالة وعم وعمة ، ودخولها على (الأم) لا إشكال فيه ؛ لأنها مؤنثة وأما دخولها على (الأب) فلمعنى المبالغة ، نحو : راوية ، وعلامة[٦] .

(١) ينظر : المقتضب : ١٦٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية لمصنفها : ٤٣٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٩٣/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٣٢/٢ .

(٤) سورة يوسف : الآية : ٤ ، وقرأ بالكسر الجمهور ، وقراءة الفتح (يا أبتَ) قرأها ابن عامر وأبو جعفر والأعرج (البحر المحيط : ٢٨٠/٥) .

(٥) الكتاب : ٢١١/٢ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٢٦٢/٤، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٢، وشرح الكافية للرضي : ٣٩٣/١ .

ومما يجب توضيحه أن تعويض الياء بالتاء في (أب وأم) في النداء على غير قياس ، ولهذا قال سيبويه : ((وإنما جازت هذه الأشياء في (الأب والأم) لكثرتها في النداء ، كما قالوا : يا صاح — في هذا الاسم — وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل ، لأنه ليس بالقياس عندهم))[1] .

وبناء على قاعدة : (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) فإن النحاة منعوا الجمع بين الياء والتاء ، فلا يقال يا أبتي ، ويا أمتي ؛ لأن تاء التأنيث فيهما صارت عوضاً من الياء ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه[2] .

واعتبر الحريري الجمع بين التاء والياء خطأ مشيناً ، إذ قال : ((ويقولون عند نداء الأبوين : يا أبتي ويا أمتي ، فيثبتون ياء الإضافة فيهما مع إدخال التأنيث عليهما ؛ قياساً على قولهم : يا عمتي ، وهو وهم يشين ، وخطأ مستبين ، ووجه الكلام أن يقال : يا أبتِ ويا أمتِ ، بحذف الياء ، والاجتزاء عنها بالكسرة))[3] .

ويؤيد النحويين في هذا القرآن الكريم كالآية الآنفة في صدر المسألة ، وقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَمۡ يَأۡتِكَ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا ﴾[4] ، وقوله جلَّ اسمه :﴿ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَ ﴾[5] ، وقوله تبارك وتعالى : ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا﴾[6] .

ومما يجب توضيحه أن من النحويين من أجاز قلب الياء ألفا مع وجود التاء ، فيقال : يا أبتا ويا أمتا[7] .

وعلل لذلك ابن الشجري بأن ((إبدال الألف من الياء يخرجهما من صريح الإضافة ،

---

(١) الكتاب : ٢/٢١٣ ، وينظر شرح المقدمة الكافية لمصنفها : ٢/٤٣٢ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢/٣٤١ ، ٣٤٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٠٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٣٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١/٣٩٤ ، والبحر المحيط : ٥/٢٨٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٢/١٠٩١ ، وشرح المكودي على الألفية : ٢٤٥ ، والأشباه والنظائر : ١/١٤٩ .

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص : ١٦١ .

(٤) سورة مريم الآية : ٤٣ .

(٥) سورة مريم الآية : ٤٤ .

(٦) سورة مريم الآية : ٤٥ .

(٧) ينظر : درة الغواص : ١٦١ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/٣٤٢ ، وشرح المقدمة الكافية : ٢/٤٣٣ .

لــتغير لفظ الياء ، ولشبه الألف بألف الندبة ، فكما جاز : وا أبتاه ، ووا أمتاه جاز : يا أبتا ويا أمتا))[1] .

وبــرره ابن يعيش بأنه ((أراد الياء إلا أنه استثقلها ، فأبدل من الكسرة فتحة ، ثم قلــبها ألفــاً لأنهــا متحــركة مفــتوح ما قبلها))[2] ، واستشهد بعض النحويين بقول الشاعر [من الرجز] :

تقولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أناكا   يا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَا[3]

وجعــل المجــوزون الجمع بين الألف والتاء جمعاً بين عوضين ولهذا جاز (يا أبتا ويا أمــتا) ؛ لأن الياء تعوض بالتاء كما تعوض بالألف ، فيقال " يا أبا ويا أما" ، فإذا جمع بين العوضين قيل : يا أبتا ويا أمتا ، ولا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه[4] .

ورد هــذا القول ابن مالك ، فقال : ((وقولهم "يا أبتا" ، الألف فيه هي الألف التي يوصــل بهــا آخر المنادى إذا كان بعيداً ، أو مستغاثاً به ، أو مندوباً ، وليست بدلاً من ياء المتكلم ...؛ لأن ياء المتكلم لا تجامع هذه التاء فلا تجامع بدلها))[5] .

ومــا ذهب إليه ابن مالك هو ما يرجحه البحث ؛ لأن التاء عوض من الياء والألف بــدل من الياء كذلك ، فالجمع بين التاء والألف كالجمع بين التاء والياء ، فكأنه جمع بين العــوض والمعــوض مــنه ، فخالــف القاعدة ، وعليه ، فالألف للندبة ، أو للاستغاثة لا للتعويض .

ومما يجب بيانه أن كثيراً من الكوفيين أجازوا الجمع بين التاء والياء[6] ، وقالوا : التاء للتأنيث ، وياء الإضافة مقدرة بعدها[7] .

---

(١) أمالي ابن الشجري : ٣٤٢/٢ ، ٣٤٣ .

(٢) شرح المفصل : ١٢/٢ .

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه : ١٨١ ، وشرح شواهد المغني : ٤٤٣/١ ، وخزانة الأدب : ٣٦٢/٥ . ومعنى البيت : قد جاء زمن سفرك علك تجد رزقاً .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٣٩٤/١ ، والأشباه والنظائر : ١٥٧/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١٣٢٧/٣ ، ١٣٢٨ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠٨/٤ ، والمساعد : ٥٢٢/٢ ، وشرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان : ١٥٨/٣.

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٣٩٣/١ .

ورد الرضي قول الكوفيين بأنه لوكان الأمر كما قالوا لسمع : يا أبتي ، ويا أمتي أيضاً[1] .

وما ورد من الجمع بين التاء والياء في الشعر ، فهو ضرورة عند البصريين[2]، ومنه قول الشاعر [من الطويل] :

أَيَا أَبتِي لا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنا أَملٌ في العَيشِ مَا دُمْتَ عَائشاً[3]

والحق أنه كما قال الرضي لم يسمع (يا أبتي ويا أمتي) ، وما ورد في الشعر كالشاهد السابق ، فإنه محمول على الضرورة ، بالإضافة إلى أنه مجهول القائل فلا يحتج به .

وخلاصة المسألة : أن لفظي (أب و أم) إذا أضيفا إلى ياء المتكلم في النداء خاصة ، فإنه يجوز تعويض الياء تاء تأنيث مكسورة أو مفتوحة ، ولا يجوز الجمع بين التاء والياء ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه ، ويؤيد ذلك ما ورد من نحو : يا أبتا ويا أمتا ، فإن البحث يرجح أن الألف ليست عوضاً من الياء ، بل هي للندبة أو الاستغاثة ، ولا يحتج بأنه جمع بين عوضين : التاء والألف ، ولم يجمع بين العوض و المعوض منه ؛ لأنه لما لم تجامع التاء الياء لكونها عوضاً منها ، فإنها لا تجامع ما كان بدلاً منها ، لكون البدل يقوم مقام المبدل منه .

---

(1) ينظر : السابق : ١/٣٩٣ .

(2) ينظر : شرح المكودي : ٢٤٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٤/٦٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٣/١٥٨ .

(3) البيت بلا نسبة في توضيح المقاصد و المسالك : ٢/١٠٩٢ ، والمساعد : ٢/٥٢٢ ، وحاشية الصبان : ٣/١٥٨ ولم أقف على اسم قائله .

(١٢) لا يجوز اجتماع "ها" التنبيه مع ما حذف من "أي" في النداء :

أسلفت في الفصل الأول أن "يا"لا تباشر ما فيه "أل" ، فلا يقال : "يا الرجل" مثلا لما في ذلك من الجمع بين تعريفين : تعريف النداء ، والتعريف بالألف واللام إلا ما استثني من ذلك وذكر في موضعه[١] .

ولما لم يكن من أصول كلام العرب نداء ما فيه "أل" ، فإنهم إذا أرادوا نداءه توصلوا إليه بـ"أي" ، فأوقعوا النداء عليها ، وجعلوا المقصود بالنداء وصفاً لها ، وألزموها "ها" التنبيه[٢] ، فيقال : يا أيها الرجل .

والتساؤل : لماذا لزمت "ها" التنبيه في " يا أيها الرجل" ، و "يا أيتها المرأة" ؟

وقبل إجابة هذا التساؤل أوضح أن "أياً" مبهم لا يستعمل بغير صلة إلا في الشرط والاستفهام ، ولما لم يوصل ألزم الصفة لتبينه كما تبينه الصلة[٣] ، ولهذا قال سيبويه : ((لا تستطيع أن تقول : يا أي ولا يا أيها وتسكت ؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل))[٤] .

ثم أعود للوقوف على إجابة النحويين عن التساؤل السابق ، فأقول : إن "ها" التنبيه في "يا أيها الرجل" زائدة لازمة للفظ "أي" ، وللنحويين في إلزامها "أي" عدة أقوال :

أحدها : أن "أياً" تستعمل مضافة ، ولا تنفصل من الإضافة إلا في النداء ، فلما حذفت منها الإضافة جيء بـ"ها" التنبيه عوضاً من الإضافة المحذوفة[٥] .

ثانيها : أن "ها" التنبيه دخلت توكيداً للنداء[٦] .

ثالثها : أنه لما كان ما فيه الألف واللام هو المنادى في المعنى ، ولا يصح دخول "يا"

---

(١) ينظر : ص : ٣٤- ٤٠ من هذا البحث .

(٢) ينظر المقتضب : ٤١٦/٤ ، وما نقله عبدالسلام هارون عن السيرافي بهامش الكتاب : ١٨٨/٢ – ١٨٩ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٤٤/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٧٠/٢ ، والمرتجل : ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/٢ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٣٣٧/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣١٨/٣ .

(٤) الكتاب : ١٨٨/٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٩٨/١ ، ٢٢٨ ، وعلل النحو : ٣٤٦ ، وما نقله عبدالسلام هارون عن السيرافي بهامش الكتاب : ١٨٩/٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٤٤/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٧٠/٢ ، وعلل البناء والإعراب : ٣٣٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٤٧/٤ ، وهمع الهوامع : ٥٠/٣ ، ورسالة " أي" المشددة : ٤٣ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٦٥٤/٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١٩٧/٢ ، وعلل النحو : ٣٤٦ ، وتوجيه اللمع : ٣٢٦ ، وهمع الهوامع : ٥٠/٣ .

عليه ، أدخلت "ها" التنبيه على "أي" لتلاصق "الرجل" وتقوم مقام حرف النداء الذي يستحقه الألف واللام[1] .

والباحث لا يميل للقول الثالث ؛ لأنه يعني أن "ها" عوض عن حرف النداء فكونه عوضاً يعني أن المعوض منه وهو "يا" ونحوها يجوز دخولها على ما فيه "أل" ، وأما القول الثاني فيمكن رده إلى أن "ها" معاضدة لحرف النداء ، فلما لم يجز مباشرة النداء لما فيه "أل" جيء بمبهم هو "أي" متوصل به لنداء ما فيه "أل" ولزمته "ها" لتؤكد أن النداء الذي هو تنبيه في الأصل يقصد به المعرف بالألف واللام ، وربما كان ذلك من باب إصلاح اللفظ ، وهو المفهوم من قول سيبويه : ((وأما الألف والهاء اللتان لحقتا "أي" توكيداً ، فكأنك كررت "يا" مرتين إذا قلت : يا أيها الأمير ، وصار الاسم بينهما كما صار "هو" بين "ها" و "ذا" إذا قلت : ها هو ذا))[2] .

والقول الأول القائل : إن الهاء عوض من حذف الإضافة من "أي" هو قول السواد الأعظم من النحويين كما سبق توثيقه ، وهو المنسجم مع قاعدة التعويض التي أحقق المسائل التي تنسجم معها .

فإذا صح القول بالتعويض فإن هذه المسألة تندرج تحت مسائل قاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) كما أدرجها السيوطي[3] .

وعلى هذا القول تكون أي مقطوعة عن الإضافة لقصد الإبهام ، ويكون "ها" التنبيه عوضاً عن الإضافة المحذوفة من "أي" ، ويكون لفظ "أيها" فاصل بين حرف النداء والمعرف بالألف واللام ، لكون حرف النداء لا يباشر ما فيه "أل" إلا ما استثنى من ذلك[4] ، فـ"أيها" في الحقيقة وصلة لنداء ما فيه "أل" ، والمقصود بالنداء المعرف بالألف واللام بعدها الذي هو صفة لـ"أي" .

ولا يجتمع في "أي" إبهام وتخصيص ، فهي إما مضافة في مثل : أي رجل ، أو مبهمة

---

(١) ينظر : علل النحو : ٣٤٦ ، وتوجيه اللمع : ٣٢٦ .

(٢) الكتاب : ١٩٧/٢ ، واستحسن قول سيبويه هذا الزركشي ، إذ قال عنه : ((هذا كلامه ، وهو حسن جدًا)) (البرهان في علوم القرآن : ٤١٥/٢) ، و ينظر : التعويض وأثره في الدراسات النحوية : ١٢٥ .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٥١/١ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك : ٣٠/٤-٣١ .

بشـــرط قطعها عن الإضافة وتبيين إبهامها في النداء بالصفة المعرفة بالألف واللام ، نحو " يا أيها الرجل" .

وقـــول سيبويه على ما سبق توضيحه غير مستبعد عند الباحث ، فتكون "أي"وصلة إلى نداء ما فيه "أل" والهاء توكيد لحرف النداء قبل أي وهو للتنبيه والتنبيه نداء في الحقيقة ، وما بعده هو المقصود بالنداء في الأصل ، فكأن الهاء تؤكد أن المنادى في الأصل هو المعرف بالألـــف واللام ، وعلى هذا لا تكون الهاء عوضاً من الإضافة بل تكون معاضدة ومنبهة أن المقصـــود بالنداء هو المعرف بالألف واللام ، وتكون أي وصلة لندائه ، وربما دفع النحويين إلى القول بضرورة التعويض من الإضافة أن "أي" لا تكون إلا مضافة سواء كانت استفهاماً كقـــوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾[1] ، أو شرطاً، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[2] ، أو موصـــولاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ عِتِيًّا ﴾[3] ، أو دالة على معنى الكمال نحو: (زيد رجل أيُّ رجـــل)[4] . ويمكن توجيه ذلك بأنه يستثنى النداء حيث لا تكون فيه "أي" مضافة لا لفظاً ولا تقديراً، بل تكون وصلة إلى نداء ما فيه "أل" كما استثنيت الحكاية إذا قيل : جاءني رجل ، فيقال : أيٌّ يا هذا ؟ وجاءني رجلان ، فيقال : أيان ؟[5] .

وخلاصة المسألة : أن ما فيه "أل" لا يجوز نداؤه لما في ذلك من الجمع بين تعريفين : تعـــريف النداء والتعريف بالألف واللام ، فإذا قصد نداؤه توصل إليه بـــ"أي" ملزمة "ها" التنبيه ، وإنما لزمت الهاء عوضاً عن إضافة "أي" لدى أغلب النحاة ؛ لأن (أي) في الغالب لا تكـــون إلا مضـــافة ، وعليه فلا يجمع بين حذف الإضافة منها والتوصل بها إلى نداء ما فيه "أل" ملزمة "ها" التنبيه ؛لما في ذلك من الجمع بين العوض والمعوض منه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الهاء لزمت لتؤكد النداء بـــ"يا" وتنبه على أن المقصود بالنداء هو ما فيه

---

(١) سورة المرسلات ، الآية : ٥٠ .

(٢) سورة القصص ، الآية : ٢٨ .

(٣) سورة مريم ، الآية : ٦٩ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٨٨ ، ٨٩ .

(٥) ينظر المصدر السابق : ٨٩ .

"أل" ، فهي معاضدة لحرف النداء الداخل على "أي" التي توصل بها لنداء ما فيه "أل" ، وهو رأي يستحســـنه البحث ولا يستبعده ، على أنه يمكن التوفيق بين القولين بأن الهاء تفيد أن "أي" مقطـــوعة عـــن الإضافة ، وأن ما فيها من معنى التنبيه يعاضد التنبيه بحرف النداء قبل "أي" وينبه على أن المقصود بالنداء ما بعد هذه الهاء ، وهو المعرف بـــ(أل)[1] .

(١) أستأنس في هذا التوفيق بما ذكره بدر الدين الزركشي عن الزمخشري من أن "ها" للتنبيه وأقحمت بين الصفة والموصوف لفائدة تبيين معاضدة حرف النداء ومكاتفته بتأكيد معناه ، ووقوعها عوضاً عما يستحقه "أي" من الإضافة (ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤١٥/٢) .

(١٣) لا يجوز اجتماع (لام الاستغاثة) والألف الزائدة في الاسم المنادى :

الاستغاثة عند النحويين دعاء المنتصرِ المنتصرَ به ، والمستعينِ المستعانَ به ، كقول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لما طعنه العلج فيروز – لعنه الله- : يا لَلَه لِلمسلمين(١) .

فالمســـتغيث عمـــر رضي الله عنه ، والمستغاث به الله تبارك وتعالى ، والمستغاث له المسلمون .

وقـــد أوجب النحاة كون حرف النداء في باب الاستغاثة "يا" ، كما أوجبوا كونها مذكـــورة ، وغلـــبوا جـــرَّ المستغاث به بلام واجبة الفتح(٢) ، واختُلف في السبب الموجب لفـــتحها ، فقيل : إنها فتحت للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله ، وقيل : إنها فتحت مع المستغاث به ؛ لأنه قد وقع موقع المضمر ، فكما تفتح في مثل : لَه ولَك ، كذلك تفتح مـــع المستغاث به(٣) ، وقيل : إنما فتحت هنا لأن الأصل في لام الجر الفتح ، وإنما كسرت ليقع الفرق بينها وبين لام الابتداء ، وقد أمن اللبس هنا فرجعوا للأصل(٤) .

والـــنحاة على أنه إذا استغيث الاسم المنادى ، فإن العرب تلحقه الألف من آخره ، فـــيقال : يا زيدا لعمرو ، أو لام الجر من أوله ، فيقال : يا لزيد لعمرو ، ولا يجمع بينهما ، فلا يجوز : يالَزيدا لِعمروٍ ، وقد تضافرت نصوصهم على أن الألف معاقبة اللام(٥) .

يقـــول سيبويه : ((وزعم الخليل – رحمه الله – أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكـــون في آخـــر الاسم إذا أضفت ، نحو قولك : يا عجباه ، ويا بكراه ، إذا استغثت أو تعجـــبت ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه ، كما كانت ها "الجحاجحة" معاقبة ياء "الجحاجيح" ، وكما عاقبت الألف في "يمان" الياء في "يمني"))(٦) .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢٦٦/٣ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك : ٤٤/٤ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/٢ ، ١١٠ ، وينظر : الفوائد والقواعد : ٤٧٠ ، ٤٧١ .

(٤) ينظر : الملخص في ضبط قوانين العربية : ٤٦٨ .

(٥) ينظـــر : التعلـــيقة علـــى كتاب سيبويه : ٣٥٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٣٧/٣ ، وشـــرح عمـــدة الحـــافظ وعدة اللافظ : ٢٨٨/١ ، والملخص في ضبط قوانين العربية : ٤٦٨ ، وتوضيح المقاصد : ١١١٨/٣ ، وارتشاف الضرب : ٢٢١٤/٤ ، وشفاء العليل : ٨١٧/٢ .

(٦) الكتاب : ٢١٨/٢ .

ومعنى قول الخليل وسيبويه : أن لام الاستغاثة تعاقبها ألف في آخر الاسم المنادى كألف المندوب ، ولا يجوز الجمع بينهما ، كما لا يجوز الجمع بين هاء (الجحاجحة) وياء (الجحاجيح) ، وكما لا يجوز الجمع بين ياء " يمني" وألف "يمان"[(١)] .

والتساؤل : ما سبب هذا التعاقب ؟ وهل هو بدل أو تعويض ؟

ويمكن أن يجاب عن هذا التساؤل بما وقفت عليه من نصوص بعض النحويين التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

قسم صرح بأن الألف تعاقب اللام و لم يذكر البدلية ولا العوضية[(٢)] .

والقسم الثاني : ذكر أن اللام بدل من الألف[(٣)] .

والقسم الثالث : ذكر أن الألف عوض من اللام[(٤)] .

ومن الواضح أن النحاة منهم من سكت فلم يذكر نوع المعاقبة ، ومنهم من نص على البدلية ، ومنهم من نص على التعويض .

والحقيقة أن النحاة القدماء ورد عندهم الخلط بين البدل والتعويض على ما أسلفت في التمهيد لهذا الفصل ، ويمكن القول بأنهم يقصدون بالبدل في هذه المسألة التعويض لكون البدل يكون في موضع المبدل منه ، والغالب في العوض ألا يكون في موضع المعوض منه ، وفي هذه المسألة المعوض منه في أول الكلمة والعوض في آخر الكلمة ، وهو مما يدعم القول بالتعويض .

وعلى هذا فإن سبب المعاقبة بين اللام والألف هو التعويض ؛ لأن العوض والمعوض منه لا يجتمعان[(٥)] ، ولهذا أدرجت هذه المسألة في هذا الفصل .

ويشكل على قول النحاة بالتعويض جواز حذف اللام وحذف الألف معاً واستعمال

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢٧٠/٣ ، والمساعد : ٥٣٢/٢ ، والجحاجحة والجحاجيح جمع الجحاجح ، وهذا جمع الجحجاح وهو السيّد .

(٢) ينظر : التعليقة : ٣٥٧/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٣٧/٣ ، وتوضيح المقاصد : ١١١٨/٣ ، وهمع الهوامع : ٧٥/٣ .

(٣) في نص سيبويه الآنف أن اللام بدل من الألف ، وينظر : الجمل : ١٦٧ ، وابن يعيش : ١٣١/١ ، وشرح الجمل لابن هشام : ٢٥٠ ، و المساعد : ٥٣٢/٢ .

(٤) ينظر : اللامات : ٨٤ ، والتصريح : ٧٧/٤ .

(٥) ينظر : اللامات : ٨٤ ، والأشباه والنظائر : ١٥١/١ .

المستغاث بدونهما ؛ لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذكر[1] .

ومن ذلك قول الشاعر [من الوافر] :

أَلا يَا قَومِ لِلعُجْبِ العجيبِ   ولِلغَفْلاتِ تَعرضُ للأَرِيبِ [2]

والحق أن هذا الشاهد مخالف للقياس ، والقياس أن يقال : ألا يا لقومي ، أو يا قوما[3] .

ويؤيد هذا قول الشلوبيني : ((ولا يجوز الجمع بين اللام والألف ، ولا خلو الاسم في المعنيين من أحدهما))[4] .

وخلاصة المسألة : أن الألف التي يختم بها المستغاث عوض عن اللام التي كان حقها أن يبدأ بها ، ومن أجل أنها عوض من اللام لا يجوز أن يجمع بينهما ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه .

---

(١) ينظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ٤٦/٤ .

(٢) لم أقف على نسبة البيت إلى قائل معين ، ينظر في أوضح المسالك : ٤٧/٤ ، والتصريح :٧٨/٤، وحاشية الصبان على الأشموني : ١٦٦/٣ .

(٣) ينظر : شرح الشواهد للعيني (بها مش حاشية الصبان) : ١٦٦/٣ .

(٤) التوطئة : ٢٩٢ .

(١٤) لا يجوز اجتماع الفعل مع تكرير الاسم ، والعطف في بابي التحذير والإغراء :

جمع النحاة بين بابي التحذير والإغراء لاستواء أحكامهما وإن اختلف معناهما، (لأن التحذير هو التبعيد عن الشيء ، والإغراء التسليط عليه)[١] ، بمعنى أن التحذير تنبيه المخاطب غالباً ، على مكروه يجب الاحتراز منه ، والإغراء أمر المخاطب بلزوم أمر يحمد به[٢] .

وتستوي أحكام التحذير والإغراء من حيث حذف عامل النصب وجوباً وجوازاً ، ففيهما يجب حذف الفعل الناصب إذا كرر الاسم المنصوب أو عطف عليه ، وإذا لم يكن ذلك جاز ظهوره وحذفه .

فللتحذير طريقتان : تكرير الاسم نحو : الأسدَ الأسدَ ، والجدارَ الجدارَ ، والعطف على "إياك" نحو : إياك والأسدَ[٣] ، وللإغراء طريقتان : تكرير الاسم : الحذرَ الحذرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، والعطف نحو : شأنك والحجَّ[٤] .

وتقدير العامل مع التحذير : اتق الأسد أن يصادفك ، واتق الجدار أن ينالك[٥] .

وتقدير العامل مع الإغراء : الزم الحذر ، وعليك شأنك مع الحج[٦] .

وقد نص سيبويه في كتابه على أنه لا يجوز إظهار الفعل مع تكرير الاسم والعطف ؛ لكون الاسم المنصوب الأول بدلاً من اللفظ بالفعل[٧] .

واقتفى النحاة أثر سيبويه في القول بأن حذف الفعل في بابي التحذير والإغراء لازم ، وذلك لكثرة الاستعمال وكون تكرير الاسم وطول الكلام بالعطف يقومان مقام الفعل وينوبان عنه[٨] .

ولهذا يمكن القول : بأن الاسم المكرر ، أو المعطوف عليه ، لما قام مقام الفعل ،

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل : ٦٧٧/٢ .

(٢) ينظر : شرح ابن الناظم : ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، وشرح التحفة الوردية لابن الوردي : ٣٢٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٥٣/١ ، ٢٧٣ .

(٤) ينظر : المصدر السابق : ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ .

(٧) ينظر : المصدر السابق : ٢٧٥/١ .

(٨) ينظر : الكتاب : ٢٧٥/١ ، والمقتضب : ٢١٥/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٧٨/٣ ، وشرح ألفية ابن معط : ٤٩٢/١ .

وامتنع ظهوره معه صار عوضاً منه ، وبالتعويض عبر الكثير من النحاة[1] .

وتوضيح كيفية التعويض والتزام الحذف : أن المعنى في مثل : "إياك والأسد" : باعد نفســـك وباعد الأسد ، فجعل أحدهما عوضاً عن النطق بالفعل ، والمعنى في قولهم : "الأسد الأسد" : احذر الأسد احذر الأسد ، فجعل أحدهما عوضاً عن النطق بالفعل ، ولهذا فإنه إذا لم يكرر الاسم أو يعطف عليه لم يجب حذف الفعل فيقال مثلاً : اتق الأسد[2] .

وذكــر الجـــزولي والرضي أن بعض النحويين أجاز إظهار الفعل مع تكرير الاسم ، فـــيقال : احذر الأسد الأسد ، وإياك إياك أحذر ، وحجتهم أن تكرير المعمول للتأكيد لا يـــوجب حـــذف العامل[3] ، كقوله تعالى :﴿ كَـلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً﴾[4] ، ورد علـــيهم الرضي بعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر ، وبأن كل معمول مكرر موجب لحـــذف عاملـــه[5] ، وبضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول معاً لمشارفة المكروه ومقارنة المحذور[6] .

وهـــذا رد جيد من الرضي ، وتعليل لطيف جدير بالتعمق وخصوصاً التعليل بضيق الـــوقت، فكأن ضيق الوقت والمقام لا يسمح بذكر العامل ؛ لأن ألفاظ التحذير لا تقال إلا عـــند مشـــارفة الهلاك وشدة الخوف[7] ، وكأن في ذكر الاسم الثاني "المكرر" إفادة لتأكيد التحذير والتنبيه على أن المحذر منه قريب من المحذَّر حتى لم يتسع الوقت لذلك العامل .

ويجـــوز لي القـــول بأن علة حذف العامل وجوباً مع تكرير الاسم والعطف في بابي التحذيـــر والإغـــراء يمكن تخريجها على غير التعويض والنيابة ، فيكون التكرير للتنبيه ورفع الغفلة ، ويكون حذف العامل لضيق المقام وعدم وجود وقت متسع لذكره ، يدل على ذلك جواز ظهور الفعل مع الاسم عند عدم التكرير والعطف ، فيقال : "اتق الأسدَ" لوجود

---

(١) ينظـــر : التذكـــرة والتبصـــرة : ٢٦٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٢٥/٢ ، شرح الوافية لابن الحاجب : ٢١٣ ، والأشباه والنظائر : ١٥٢/١ ، وأسرار النحو لابن كمال باشا : ١٣٢ ، وحاشية الصبان : ١٨٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب : ٢١٣ .

(٣) ينظر : المقدمة الجزولية في النحو : ٢٧٢ ، وشرح الكافية : ٤٧٩/١ .

(٤) سورة الفجر ، الآية : ٢١ .

(٥) كأن الرضي بهذا القول يقصد أن أحد المكررين كالنائب عن الفعل كما سبق بحثه في المصدر .

(٦) ينظر : شرح الكافية : ٤٧٩/١ ، ٤٨٠ .

(٧) ينظر : أسرار النحو : ١٣٢ .

الوقت الكافي لاتخاذ الحذر ، فالمخاطب ليس في حاجة للتنبيه بالتكرير والعطف .

وما ذكره الفراء من جواز رفع ما فيه معنى التحذير والإغراء ، في قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾[1] .

وقول الشاعر[2] [من الخفيف] :

إنَّ قوماً منهُمُ عُمَيْرٌ وأَشْبَا ... هُ عُمَيرٍ ومنهُمُ السّفاحُ

لجديرونَ بالوفاءِ إذَا قا ... لَ أخو النَّجدَةِ : السِّلاحُ السِّلاحُ

إذ قال عن الآية : ((ولو رفع على ضمير : هذه ناقة الله ، فإن العرب ترفعه ، وفيه معنى التحذير ... فلو قرأ قارئ بالرفع كان مصيباً))[3] .

وقال عن البيت الثاني : ((فرفع وفيه الأمر بلباس السلاح))[4] .

فعلى الرفع في الآية تكون "ناقة" خبر ، والمبتدأ محذوف تقديره : "هذه" .

وعلى الرفع في البيت الثاني يكون "السلاح" مبتدأ وخبره الجملة الأمرية المحذوفة (البسوه) ، وحذف لضيق المقام ؛ فإن المستغيث والمستعجل ليس له زمان متسع حتى يذكر ركني الجملة، وإنما المهم ذكرالركن المقصود، وكررلدفع الغفلة[5] .

ومما يجب التنبيه إليه أن الأصل في "السلاح السلاح" خذ السلاحَ بالنصب لكنه رفع ؛ لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه النصب على ما ذكر الفراء ، وبلفظ التحذير في البيت عبر العيني[6] ، وكأنه جعل الإغراء تحذيراً من حيث المعنى ؛ (لأن من أمرته بلزوم فقد حذرته من ترك)[7] .

وربما كان سبب قول النحاة بالبدل أو التعويض أو النيابة في حال تكرير الاسم ، أو العطف عليه في بابي التحذير والإغراء راجعاً إلى عدم ورود الجمع بين الفعل وتكرير

---

(١) سورة الشمس ، الآية : ١٣ .

(٢) البيتان بلا نسبة في معاني القرآن : ٢٦٩/٣ ، والخصائص : ١٠٢/٣ ، وشرح ابن الناظم : ٤٣٤ ، ولم أقف على اسم قائلهما ، ومعنى النجدة هنا : الشدة والهول والفزع .

(٣) معاني القرآن : ٢٦٨/٣ ، ٢٦٩ .

(٤) المصدر السابق : ٢٦٩/٣ .

(٥) ينظر : شرح شواهد شرح التحفة الوردية لعبدالقادر البغدادي : ٣٩٤/٢ .

(٦) ينظر : شرح الشواهد للعيني مع حاشية الصبان على الأشموني : ١٩٣/٣ .

(٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع : ١٢/٣ .

الاســـم ، والعطف عليه في هذين البابين ، سيراً على القاعدة القائلة العوض والمعوض منه لا يجتمعان[1] .

والخلاصة : أن المفهوم من نصوص جمهور النحويين وأولهم سيبويه أن تكرير الاسم أو العطـــف عليه في بابي التحذير والإغراء عوض من الفعل عامل النصب المحذوف وجوباً ، ولا يجـــتمع هـــذا الفعـــل مع تكرير الاسم أو العطف عليه ؛ لأنه لا يجوز اجتماع العوض والمعوض منه .

وأرجـــح ما ذكره الرضي من أن ضيق المقام وعدم اتساع الوقت لذكر العامل هما السـبب في وجـــوب حذف العامل ، وأن التكرير للتنبيه وتأكيد التحذير أو الإغراء ودفع الغفلـــة ، ويـــؤيد حـــذف عامل النصب لهذا الغرض ما ورد عن العرب من الرفع في بابي التحذير والإغراء ، وحذف أحد ركني الجملة الاسمية للغرض نفسه ، وكذلك ظهور العامل جوازاً مع غير التكرير والعطف لوجود فسحة زمنية لاتقاء المحذور ، فقولهم : (اتق الأسدَ) يفهم منه أن الأسد ليس قريباً جداً فيلح على الحذر منه .

(١) علل بهذه القاعدة : ابن يعيش في شرح المفصل : ٢/٢٥ ، وابن يعيش الصنعاني في التهذيب الوسيط في النحو : ٢٣٩ ، والسيوطي في الأشباه والنظائر : ١/١٥٢ ، والصبان في حاشيته على الأشموني : ٣/١٨٨ ، وعبد الكريم الأسعد في حاشيته على شرح شذور الذهب : ١/٥٩٣ .

(١٥) لا يجوز اجتماع ((إذا)) الفجائية مع الفاء في جواب الشرط :

الأصـــل في جواب الشرط أن يكون جملة يصلح جعلها شرطاً ، ويشترط في هذه الجملـــة أن تتصـــدر بفعل متصرف ، ماض مجرد من "قد" ، أو مضارع مجرد ، أو منفي بــــ "لا" أو "لم" ، فـــإذا جـــاء جواب الشرط على غير ما هو الأصل فيه ، وجب اقترانه بالفاء ؛ ليعلم ارتباطه بالشرط ، وذلك إذا كان جملة فعلية أو اسمية ، أو فعلية مصدرة بفعل غـــير متصـــرف ، أو مـــاض مقرون بـــ"قد" لفظاً أو تقديراً ، أو مقرون بحرف نفي ، أو مضـــارع مقـــرون بـــ"قد" أو حرف تنفيس ، أو نفي بغير "لا" أو "لم" مثل : إن تقم فقد أقوم ، أو فسوف أقوم ، أو فما أقوم ، أو فلن أقوم[١] .

وقد تضافرت نصوص النحويين على قيام "إذا" مقام الفاء في ربط الجواب بالشرط[٢] إذا كانت الجملة اسمية غير طلبية ولا منفية[٣] .

والتساؤل : لماذا تقوم الفاء بربط الجواب بالشرط دون غيرها من حروف العطف ؟

وملخـــص جواب النحويين عن مثل هذا التساؤل : أن الفاء معناها التعقيب من غير مهلـــة ، والجـــزاء يجـــب وقوعه عقيب الشرط ، فلهذا أتي بالفاء دون غيرها فتجردت من العطف ، وأخلصت للمعنى المختص بها وهو التعقيب[٤] .

وتساؤل آخر : لماذا قامت "إذا" مقام الفاء دون غيرها ؟

بـــين النحويون السبب بأن معنى "إذا " مما يناسب معنى الفاء لما فيها من المفاجأة ، والمفاجأة تعقيب فناسبت دلالة (إذا) دلالة الفاء ، ويكون التأويل أن وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه[٥] .

وبناءً على ما تقدم فإن "إذا" تسد مسد الفاء في ربط الجواب بالشرط ، ولا يجوز

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣٩٤/٣ .

(٢) ينظـــر : الكـــتاب : ٦٤/٣ ، والمقتضـــب : ١٧٨/٣ ، والإيضاح : ٢٥١ ، والأزهية : ٢٠٣ ، والكشاف : ٢١/٣ ، والبـــيان في شـــرح اللمع : ٤٥٢ ، وشرح المقدمة الكافية لمصنفها : ٨٨٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٩٨/٣ ، ورصف المباني : ٦٢، وهمع الهوامع : ٣٢٨/٤ .

(٣) ينظر : الجنى الداني : ٣٧٥ ، وهمع الهوامع : ٣٢٨/٤ .

(٤) ينظر : المرتجل : ٢١٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١٢٠/٥ ، وشرح ألفية ابن معط : ٣٣٣/١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١٢١/٥ ، وشرح ألفية ابن معط : ٣٣٤/١ ، وشرح الكافية للجامي (الفوائد الضيائية) : ٢٦٣/٢ .

دخول الفاء عليها ، فلا يقال : إن يقم محمد فإذا عمرو قائم ، وقد رأى سيبويه قبح ذلك ، فقـــال : ((وزعم الخليل أن إدخال الفاء على "إذا" قبيح ، ولو كان إدخال الفاء على "إذا" حســـناً لكـــان الكلام بغير الفاء قبيحاً ؛ فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت "إذا" هاهنا جواباً كما صارت الفاء جواباً))[1] .

ومفـــاد كـــلام سيبويه أن "إذا" تقع في جواب الشرط كالفاء ، وتغني عنها في ربط الجواب بالشرط .

وقد جاءت نصوص القرآن الكريم مؤيدة كون "إذا" الفجائية رابطة لجواب الشرط ، وذكر مواضع ذلك الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله ، وبين أنها جاءت بعد "إذا" الشرطية في إحدى عشرة آية ، وجاءت رابطة لجواب "إنْ" الشرطية في آيتين[2] .

فمما وقعت فيه رابطة بعد "إذا" الشرطية قوله تعالى : ﴿ وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةً مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَا ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴾[4] ، ومما وقعت فيه رابطة بعد " إنْ " قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ﴾[5] .

وتضافر النحاة على الاستشهاد بالآية الأخيرة على قيام "إذا" مقام "الفاء" .

وقد يسأل سائل ، فيقول: لماذا لم يجز الجمع بين (الفاء) و(إذا)في جواب الشرط؟[6]

والجواب كما ذكر السيوطي : أن "إذا" عوض عن الفاء ، ولا يجوز اجتماع العوض والمعوض منه ، فلا يقال : إن يقم زيد ، فإذا عمرو قائم [7] .

ومذهب سيبويه والخليل على ما تقدم في النص عدم الجمع بينهما ؛ لأن وجود

---

(١) الكتاب : ٦٤/٣ .

(٢) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢١٧/١ .

(٣) سورة يونس ، الآية : ٢١ .

(٤) سورة الزمر ، الآية : ٤٥ .

(٥) سورة الروم ، الآية : ٣٦ .

(٦) يجوز في غير جواب الشرط الجمع بين الفاء وإذا ، مثل : خرجت فإذا الأسد .

(٧) ينظر همع الهوامع : ٣٢٩/٤ ، والأشباه والنظائر : ١٥٠/١ ، وينظر الارتشاف : ١٨٧٢/٤ ، وبعض النحاة عبر بالنيابة لا بالتعويض ودلل على أن "إذا" نائبة عن الفاء بامتناع اجتماعهما ، (ينظر : الفوائد والقواعد : ٥٤٤ ، والبيان في شرح اللمع : ٤٥٣) .

"إذا"(يحصل ما يحصل بالفاء من بيان الارتباط)[1] .

ولعل النحاة عندما لاحظوا امتناع الجمع بين "إذا" و "الفاء" جعلوا "إذا" عوضاً من الفاء لما اطرد في كلامهم من امتناع الجمع بين العوض والمعوض منه .

وقد نسب بعض النحويين للأخفش قوله بأن "إذا" غير رابطة وأن الرابط "الفاء" ، فإذا لم تذكر فهي محذوفة مقدرة[2] .

ورُدَّ هذا المذهب بالآتي :

(١) أن "إذا" الفجائية لا تكون إلا بعقب كلام ، فهي موافقة للفاء في ذلك ، وتقدير الفاء قبلها مؤد إلى اجتماع المثلين[3] .

(٢) أن "الفاء" لو كانت مقدرة قبل "إذا" لم يمتنع التصريح بها[4] .

(٣) أن حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يأت في كلامهم إلا في الشعر[5] .

وصحح أبو حيان مذهب سيبويه والخليل بأن "إذا" رابطه لجواب الشرط[6] .

وجاء في القرآن الكريم الجمع بين "إذا" والفاء واختُلف هل هذا الاجتماع في جواب الشرط أو لا ؟ وذلك في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾[7] .

ففي جواب "إذا" في هذه الآية ثلاثة أوجه[8] ذكرها النحاة :

الأول : أن الجواب مقدر وتقديره :(قالوا يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا) ، فحذف القول.

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١٥٩٨/٣ ، وقال ابن السراج : (وحكى الخليل أن "إذا" تكون بمترلة الفاء لأنها في معناها) ، (الأصول : ١٦٠/٢) .

(٢) ينظر : الارتشاف : ١٨٧٢/٤ ، وهمع الهوامع : ٣٢٩/٤ .

(٣) ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي : ٤٦٣ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٣٧٦ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٢/٤ ، و همع الهوامع : ٣٢٩/٤ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧٢/٤ .

(٧) سورة الأنبياء الآية : ٩٦ ، ٩٧ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٨٠/٣ ، ٨١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري : ١٦٦/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري : ١٦٧/٢ .

الثاني : أن الجواب قوله : (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) .

الثالث : أن الجواب قوله : (واقترب الوعد الحق) . والواو زائدة . وهو مذهب الكوفيين .

وعلى القول الثاني يكون في الآية جمع بين "إذا" والفاء في جواب الشرط ، فيكون ذلك حجة على النحاة القائلين بعدم جواز الجمع .

وبهذه الآية رجح الشيخ خالد الأزهري جواز الجمع بين "إذا" والفاء في جواب الشرط[1] ، واستشهد بقول الزمخشري : ((و"إذا " هي المفاجأة وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء ... فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد))[2] .

ويمكن ترجيح الوجه الأول بأن الجواب محذوف تقديره "قالوا" ، وحذف القول في القرآن كثير ، وهو ما استحسنه أبو جعفر النحاس[3] .

وإن صح اجتماع الفاء و"إذا" في جواب الشرط وفق ما رجحه الشيخ خالد الأزهري ، فإن "إذا" ليست عوضاً من الفاء على ما ذكر النحاة ؛ لأن العوض والمعوض منه لا يجتمعان ، وكذلك ليست نائبة ؛ لأن النائب لا يجتمع مع المنوب عنه .

وسبق أن ذكرت أن النحاة ربما رأوا تعاقب الفاء و"إذا" ، فحكموا بالتعويض .

والذي أميل إليه أن مانع الاجتماع هو اتفاق المعنى . فالفاء للتعقيب و "إذا" للمفاجأة ، والمفاجأة تعقيب كما ذكر ابن القواس[4] ، ولا يجوز اجتماع أداتين لمعنى واحد كما أُصِّل في الفصل الأول .

والتساؤل هنا : كيف يخرّج اجتماع "إذا" والفاء في الآية على القول بأنهما في جواب الشرط ؟

وجوابه أن النحاة – على ما ذكرت في الفصل الأول– لم يستثنوا من امتناع اجتماع أداتين لمعنى واحد إلا التأكيد ، فتكون "إذا" في الآية مؤكدة للفاء في ربط الجواب

---

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح : ٣٨٨/٤ ، ٣٨٩ .

(٢) الكشاف : ٢١/٣ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ٨١/٣ .

(٤) ينظر : شرح ألفية ابن معط : ٣٣٤/١ .

بالشـــرط . وأســـتأنس بقـــول ابن السراج عن الخليل إن "إذا" في معنى (الفاء)[1] ، وقول الزمخشـــري الآنـــف مـــن أن الفاء و"إذا" تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد ، كما أســـتأنس في ذلـــك بقـــول ابـــن مالك السابق ذكره من أن وجود "إذا" يحصل بالفاء[2] .

وعلـــى ذلـــك فالمسألة يمكن تخريجها على أن مانع اجتماع "إذا" والفاء في جواب الشرط هو اتفاق المعنى ، فإذا وجد أحدهما استُغني عن الآخر لمراعاة الاختصار إلا إذا قصد التوكيد ، فإنه يجوز الجمع بينهما على ما ذكرت .

كمـــا يمكن تخريجها على التعويض والرد على الآية بما رجح من أن الجواب محذوف وتقديـــره : (قالوا) ، فلا يكون فيها جمع بين العوض والمعوض منه ، فتكون منسجمة مع مســـائل قاعـــدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) ، إلا أن البحث يميل كثيراً إلى القول باتفاق المعنى .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٢/١٦٠ ، هذا وقد عد عبدالقاهر الجرجاني الجمع بين "إذا" والفاء كالجمع بين فاءين ؛ لأن "إذا" للتعقيب بمنزلة الفاء (المقتصد : ٢/١١٠١) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/١٥٩٨ .

(١٦) لا يجوز اجتماع جملة الشرط مع الطلب :

للطلب أنواع هي : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض . والحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصوداً لذاته أو لغيره ، ومعنى المقصود لغيره أن يكون الأول سبباً للثاني وهذا هو معنى الشرط[١] ، ويوضح ذلك المثال ، فإذا قلتُ : زرني أزرْك فإن زيارتي متوقفة على زيارة من أخاطبه ، أي أن المعنى : إنْ تزرْني أَزرْك .

وبناء على هذا فإن في الطلب مع جوابه معنى الشرط .

ولهذا عقد سيبويه باباً سماه (هذا باب من الجزاء يجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض) ، ومثل لضروب الطلب الخمسة بقوله : ((فأما ما انجزم بالأمر فقولك : ائتني آتك ، وأما ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفعل يكن خيراً لك ، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : ... أين تكون أزرك ؟ وأما ما انجزم بالتمني فقولك : ... ليته عندنا يحدثنا ، وأما ما انجزم بالعرض فقولك : ألا تنزل تصب خيراً))[٢] .

وعند سيبويه أن جواب الطلب مجزوم (كما انجزم جواب "إن تأتني" ، بـ"إن تأتني" ؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن "إن تأتني" غير مستغنية عن "آتك")[٣] .

وبين سيبويه مذهب الخليل في الجازم لجواب الطلب بقوله : ((وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى "إنْ" فلذلك انجزم الجواب ، لأنه إذا قال ائتني آتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك))[٤] .

ومما سبق يتضح أن مذهب الخليل يخالف مذهب سيبويه في الجازم لجواب الطلب ، وقد وقع الخلاف بين النحويين بعدهما بما يمكن تلخيصه في أربعة مذاهب أذكرها هنا لأهميتها :

الأول : أن أداة الشرط مقدرة بعد الطلب وفعل الشرط معلوم مما سبق ، والمضارع

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٥/١٢٨ .

(٢) الكتاب : ٣/٩٣ .

(٣) المصدر السابق : ٣/٩٣ ، ٩٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٣/٩٤ .

جواب الشرط ، وهو المفهوم من كلام سيبويه الآنف ، وبه قال جمهور النحاة[1] .

الثاني : أن الجواب إنما انجزم لتضمن الطلب معنى حرف الشرط ، وهو المفهوم من كلام لخليل الآنف ذكره ، وبه قال المبرد وابن خروف واختاره ابن مالك ورجحه[2] .

الثالث : أنه مجزوم بلام مقدرة[3] .

الرابع : أن الجازمَ الطلبُ المتقدم ، لأنه ناب مناب الشرط ، أي : حذفت جملة الشرط وأنيب الطلب في العمل منابها ، وهو قول الفارسي والسيرافي ، وصححه ابن عصفور[4] .

والذي أقصده هنا ليس تفصيل الخلاف في عامل جزم جواب الطلب ، وإنما المقصود الوقوف على علة حذف جملة الشرط .

ومما سبق يتضح أن الطلب باختلاف ضروبه قائم مقام جملة الشرط المحذوفة ، ودال عليها .

والملحوظ أن بينهما تعاقباً ، والتساؤل : ما نوع هذا التعاقب ؟

وللجواب على هذا التساؤل تم الوقوف على تعبيرات النحويين فيما توفر لي من مصادر ومراجع ، فكانت على النحو التالي :

١- حذفت جملة الشرط لدلالة الطلب عليها[5] .

٢- حذفت جملة الشرط وأغنى الطلب عنها[6] .

٣- حذفت جملة الشرط وعوض الطلب منها[7] .

---

(١) ينظر : الارتشاف : ١٦٨٤/٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٢٥/٤ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٣٥/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٨٦٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٥٥١/٣، وبعض النحاة حكى مذهب سيبويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد ، وهو الجزم بنفس الطلب والصواب ما ذكرته ، وممن جمع بين المذهبين ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١٥٥١/٣ ، وأبو حيان : في البحر : ٣٣٠/١ ، والارتشاف : ١٦٨٤/٤ .

(٣) ينظر : الارتشاف : ٤/ ١٦٨٤ .

(٤) ينظر قول الفارسي في المسائل المنثورة : ١٥٦ ، والإيضاح : ٢٥٣ ، وقول السيرافي في هامش محقق كتاب سيبويه (عبدالسلام هارون) : ٩٤/٣ ، وتصحيح ابن عصفور في شرح الجمل : ١٩٢/٢ ، وينظر : الارتشاف : ١٦٨٤/٤ ، والمساعد : ٩٧/٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٢٥/٤ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ١٦٢/٢ ، والتعليقة : ٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ ، والمقتصد : ١١٢٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٠/٤ .

(٦) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٧٤٧/٢ ، وشرح المقدمة الكافية لمصنفها : ٨٨٨/٣ .

(٧) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر : ١٥٤/١ عن ابن جني .

وعلى كل فإنه لا يجوز اجتماع الطلب مع جملة الشرط ، فلا يقال : ائتني إن تأتني آتك ، بل يقال : ائتني آتك ؛ (لأن لفظ الأمر والنهي وما أشبههما يغني عن ذكر الشرط بعده ويكفي عنه)[1] .

والذي أميل إليه أن مانع الاجتماع هو أن الطلب عوض من جملة الشرط ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

وقد أورد هذه المسألة ذكراً لا بحثاً الدكتور عبدالرحمن إسماعيل ضمن المسائل التي يحتمل أن يقال فيها بالتعويض[2] ، لكنني هنا أرجح القول بالتعويض لامتناع الجمع بينهما ، ولأن التعويض أعم من النيابة والاستغناء والتفسير ، وهو ما أثبتته دراسة الدكتور عبد الرحمن إسماعيل للتعويض[3] ، وبذلك يصح إدراج هذه المسألة ضمن مسائل قاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) .

وإن كنت أرى إمكانية تعليل امتناع الاجتماع بعلة أخرى وهي اتفاق المعنى ، مستأنساً في ذلك بما ورد عن الرضي من أن الطلب إذا كان مقصوداً لغيره بمعنى أن غيره يتوقف عليه ، فإنه يكون في معنى الشرط ، وإذا كان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط ، فإنه يجوز أن يجزم الجواب كما يجزم بـ "إنْ"[4] .

وعليه فمعنى الطلب إذا قصد لغيره يوافق معنى الشرط ، ففي كل منهما يكون حدوث الثاني سبباً لحدوث الأول ، ولا يجوز عند النحويين اجتماع شيئين لمعنى واحد على ما سلف في الفصل الأول ، وعلى هذا التعليل يصح قول من ذهب إلى أن جزم الجواب بالطلب ، وعلى القول بالتعويض يصح قول من ذهب إلى أن جازم الجواب جملة الشرط المحذوفة ، والطلب عوض منها .

وأرجح القول باتفاق المعنى على القول بالتعويض .

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٧٤٧/٢ .

(٢) ينظر : التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : ٣٧ .

(٣) ينظر : المرجع السابق : ١٤١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية : ١٢٨/٥ .

(١٧) لا يجوز اجتماع جواب الشرط مع دليله المتقدم على أداة الشرط :

مـــن مـــواطن حـــذف جواب الشرط وجوباً أن يتقدم على الشرط ما يدل على الجواب ، مثل: أنت ظالم إن فعلت ، وآتيك إن أتيتني ، ويلزم عند البصريين في هذه الحالة أن يكـــون فعل الشرط ماضي اللفظ أو مضارعاً مقروناً بـــ"لم" ، ولا يكون مضارعاً بغير "لم" إلا في الشعر[١] .

يقـــول ســـيبويه : ((ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتني ، ولا تقول : آتيك إن تأتني ، إلا في شعر ، لأنك أخرت "إنْ" وما عملت فيه ، و لم تجعل لـــ "إنْ" جواباً يجزم بما قبله))[٢] .

ويفهـــم مـــن نـــص سيبويه أنه إذا تقدم على الشرط دليل الجواب ، وجاء الشرط مضارعاً فجزم بـــ"إنْ" ، فإنه لا بد من الجواب بعده ليجزم ؛ لأن ما تقدم على أداة الشرط لا يكـــون جواباً ؛ لأن ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله ، وأما إن كان الشرط ماضياً فإنه يجوز حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه ؛ لأن "إنْ" لا تعمل الجزم في الماضي .

وجمهـــور البصريين على أن ما تقدم على الشرط دليل الجواب[٣] ، وليس الجواب ؛ لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء عليه[٤] .

فـــإذا قيل : أنت ظالم إن فعلت ، فتفسير معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، ولا يكون "أنـــت ظـــالم" جواب شرط مقدم ، قال ابن جني : ((ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط علـــيه ، وإنما قوله : "أنت ظالم" دال على الجواب وساد مسده ؛ فأما أن يكون هو الجواب فلا))[٥] .

وذهب الكوفيون وأبو زيد الأنصاري والمبرد إلى أن المتقدم على الشرط في مثل ما

---

(١) ينظر : الكتاب : ٦٦/٣ ، والمقتضب : ٦٨/٢، وشرح التسهيل : ٤٠٤/٣، والارتشاف : ١٨٧٩/٤ .

(٢) الكتاب : ٦٦/٣ .

(٣) ينظـــر : الأصـــول : ١٦١/٢ ، والخصائص : ٣٨٧/٢ – ٣٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/٩ ، والارتشاف : ١٨٧٩/٤ ، والمساعد : ١٦٣/٣ ، وشفاء العليل : ٩٦١/٣ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧/٩ ، والمساعد : ١٦٣/٣ .

(٥) الخصائص : ٢٨٣/١ .

ســـبق هو الجواب نفسه[1] ، ورد ابن مالك هذا المذهب بقوله : ((يرده أن حرف الشرط دال على معنى في الشرط والجزاء ، وهو الملازمة بينهما ، فوجب تقديمه عليهما))[2] .

واستشـــهد أبو زيد الأنصاري لهذا المذهب ، وهو أن المتقدم نفس الجواب بمجيئه مقروناً بالفاء ، كقول الشاعر : [من الطويل] :

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ   فَطَعْنَـــَـــةُ لا غُـــــسٍّ وَلا بِمُغَمَّرِ[3]

والكوفـــيون يقولـــون إن التقدير في البيت : (إن ينج فلم أرقه ، فقدمه في الموضع الـــذي يستحقه في الأصل)[4] ، وكأن الكوفيين بهذا القول يرون أن مرتبة الجواب مقدمة على مرتبة الشرط .

والبصـــريون لا يـــرون للكوفيين في البيت حجة ؛ لأن قوله "فلم أرقه" دليل على الجـــواب ؛ لأن " لم أفعـــل" نفي لـــ" فعلت " ، و" فعلت " تنوب مناب جواب الشرط المحذوف[5] .

وما ذهب إليه البصريون من أن جواب الشرط محذوف وأن حذفه واجب[6] ، وما تقـــدم على الشرط يدل على المحذوف ويغني عنه ويسد مسده هو ما يرجحه البحث ؛ لأن مـــرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط ، ولأن الشرط سبب في الجزاء والجزاء مُسَبَّبه ، ولا يتقدم المسبب على السبب[7] .

وعلى قول البصريين يصح أن يكون المتقدم عوضاً[8] من جواب الشرط المحذوف ؛

---

(١) ينظـــر : نـــص المبرد في المقتضب : ٦٨/٢ ، ورأي أبي زيد في الخصائص : ٣٨٨/٢ ، وذكر مذهب أبي زيد والكوفيين والمـــبرد ابـــنُ مالك في شرح التسهيل : ٤٠٣/٣ ، وأبو حيان في الارتشاف : ١٨٧٩/٤ ، كما نُسب هذا المذهب إلى الأخفش في المساعد : ١٦٣/٣ .

(٢) شرح التسهيل : ٤٠٣/٣ .

(٣) البـــيت لزهير بن مسعود الضبي ، ينظر في : نوادر أبي زيد : ٢٨٣ ، والخصائص : ٣٨٨/٢ ، والإنصاف : ٦٢٦/٢ ، وقوله لم أرقه : من الرقية ، والغس : الضعيف اللئيم من الرجال ، والمغمر : الجاهل الذي لم يجرب الأمور .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٦٢٦/٢ .

(٥) ينظر : المصدر السابق : ٦٢٨/٢ .

(٦) نـــص ابـــن هشـــام في (مغني اللبيب : ٦١٢) على وجوب حذف جواب الشرط إن تقدم على الشرط ما يدل على الجواب ، وينظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٢٥/٤ .

(٧) ينظر : ائتلاف النصرة : ١٣١ .

(٨) نقل القول بالتعويض السيوطي في الأشباه والنظائر : ١٥٤/١ عن ابن جني .

لأنه لا يجوز الجمع بينهما ، فلا يقال : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه . وأما على قول الكوفيين فإنه لا تعويض ؛ لأنهم جعلوا المتقدم هو الجواب نفسه ، وربما دفعهم لذلك (أن المقصود حاصل به فلا حاجة إلى دعوى حذف)[1]، ويرد قولهم أن جواب الشرط لا يتقدم .

ومما يجب توضيحه أن ابن قيّم الجوزية صحح مذهب الكوفيين ، وحاول دفع حجة البصريين القائلة : إن الشرط له التصدير فتقديم الجزاء عليه يخل بهذا التصدير، واحتج للمذهب الكوفي بأن (الشرط والجزاء جملتان قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة ، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان ، فأشبها الفردين في باب الابتداء والخبر ، فكما لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ فكذلك تقديم الجزاء ، وأيضاً فالجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه ، وتابع له ، فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعاً)[2] .

والحق أن مذهب البصريين هو الراجح ؛ لأنه إن صح مذهب الكوفيين وما ذكره ابن القيم من جهة المعنى ، فإنه لا يصح من جهة الصناعة النحوية ، فقياس النحو أن ماله الصدارة لا يعمل ما بعده فيما قبله كالشرط والاستفهام والصلة ، ولا يصح الاحتجاج بتقديم الخبر على المبتدأ ، لأنه جائز في قياس النحو بمسوغات .

والكوفيون وابن القيم هنا راعوا صحة المعنى ، ولم ينظروا في صحته في الصناعة النحوية ، وهي جهة من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها كما ذكر ابن هشام[3] .

والخلاصة : أنه إذا كان فعل الشرط ماضياً وتقدم على الشرط ما يدل على الجواب ، فإن جواب الشرط يحذف وجوباً ، فيقال : أنت ظالم إن فعلت ، وذلك لأن المتقدم يغني عن ذكر جواب الشرط فلما أغنى عنه صار عوضاً منه ، ولا يجوز ذكر الجواب مع ذكر دليله ، فلا يقال : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم ؛ لأنه لا يجوز اجتماع العوض والمعوض منه .

---

(١) المساعد : ١٦٣/٣ .

(٢) بدائع الفوائد : ٦٦/١ ، وسبق كلامه هذا ذكر اختلاف البصريين والكوفيين وتصحيحه المذهب الكوفي ، ينظر ص : ٦٤ ، ٦٥ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٥٠٧ — ٥١٢ .

ولا يصـــح اعتبار المتقدم جواباً للشرط ؛ لأنه وإن صح من جهة المعنى فإنه مخالف للقياس و أحكام النحو ؛ لأن ماله الصدارة لا يجوز أن يعمل ما بعده فيما قبله .

(١٨) لا يجوز اجتماع "أما" مع فعل الشرط :

"أما" حرف بسيط وضع لتفصيل الجمل ، وفيه معنى الشرط والتوكيد[١] .

ودلـــل الـــنحاة علـــى وجود معنى الجزاء فيها بلزوم الفاء معها[٢] في مثل : أما زيد فمنطلق .

ولا يظهر مع "أما" فعل الشرط واختلف النحاة في تقديره ، فمنهم من ذهب إلى أن "أمـــا" نائـــبة عن أداة الشرط وفعله[٣] ، ومنهم من قال إنها نائبة عن فعل الشرط فقط[٤] ، ومنهم من جعلها شرطية وجعل الاسم بعدها عوضاً عن فعل الشرط[٥] .

والقـــول بأن "أما" نائبة مناب أداة الشرط وفعل الشرط هو قول الجمهور ، ويكون التقدير عندهم لمثل "أما زيد فمنطلق" هو : ((مهما يكن من شيء فزيد منطلق))[٦] .

قـــال سيبويه : ((وأما "أما" ففيها معنى الجزاء . كأنه يقول : عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً))[٧] .

فسيبويه قدر بـــ"مهما يكن من أمره" ، والجمهور قدروا بـــ"مهما يكن من شيء" ونسبوه إلى سيبويه ، وعلى التقديرين تكون "أما" نائبة عن أداة الشرط وفعله .

ويرى ابن الحاجب أن تقدير سيبويه السابق تمثيل وتحقيق أن "أما" في معنى الشرط، لا أن ذلك في التحقيق معناها[٨] ، أي إن "أما" ليست بمعنى "مهما" ،فـــ"أما "حرف و"مهما" اسم ، فقصده معنى الشرط البحت، فهي عنده شرطية بمعنى حرف الشرط "إنْ"[٩] .

(١) ينظـــر : الأزهـــية : ١٤٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٨/٢ ، والكشاف : ١١٧/١ ، والارتشاف : ١٨٩٣/٤ ، ومغني اللبيب : ٦٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٣٥/٤ ، والمقتضب : ٣٥٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٨/٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ١١/٩ .

(٣) ينظـــر : أمـــالي ابـــن الشجري : ٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١١/٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٤٦/٣ ، وارتشـــاف الضرب : ١٨٩٣/٤ ، والجنى الداني : ٥٢٣ ، وأوضح المسالك : ٢١١/٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٤٢٧/٤ ، وهمع الهوامع : ٣٥٥/٤ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ٣٥٥/٤ .

(٥) ينظـــر : شـــرح المقدمـــة الكافية لمصنفها : ١٠٠٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٤٣/٦ ، وشرح ألفية ابن معط : ١١٥٠/٢ ، وشرح الكافية لابن القواس : ٧٠١/٢ ، وجواهر الأدب : ٥١٤ .

(٦) ينظر : الجنى الداني : ٥٢٢ ، والارتشاف : ١٨٩٣/٤ ، والتصريح : ٤٢٨/٤ .

(٧) الكتاب : ٢٣٥/٤ ، وينظر هذا التقدير في الأزهية : ١٤٤ .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية لمصنفها : ١٠٠٦/٣ .

(٩) ينظـــر : شـــرح الكافية للرضي : ٢٤٢/٦ ، ٢٤٥ ، وتابعه ابن القواس في شرح ألفية ابن معط : ١١٥٠/٢ ، وشرح الكافية : ٧٠١/٢ ، والإربلي في جواهر الأدب : ٥١٣ .

وعلى ذلك فـ"أما" شرطية عند ابن الحاجب وفعل الشرط محذوف ، وجعل الاسم الواقع بعد "أما" عوضاً من الفعل المحذوف ، وهذا الاسم في التحقيق جزء مما في حيز جوابها[1] .

والقائلون بأن "أما" نائبة أو عوض عن أداة الشرط وفعله يجعلون الاسم بعد "أما" كالعوض لا عوضاً كما ذكر ابن الحاجب ، ففي مثل : "أما زيد فمنطلق" ؛ "أما" فيها معنى الشرط وأداة الشرط يقع بعدها فعل الشرط ثم الجزاء بعده ، فلما حذف فعل الشرط وأداته وتضمنت "أما" معناهما كرهوا أن يليها جواب الشرط من غير واسطة بينهما ، فقدموا أحد جزأي الجواب وهو "زيد" ، وجعلوه كالعوض من فعل الشرط[2] .

وعليه فإنه لا يقال : أما فزيد منطلق ، كما يقال فيما هو في معناها : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ[3] .

وعلى القولين بأن "أما" فيها معنى الشرط نائبة عن أداته وفعله ، أو شرطية والاسم بعدها عوض من فعل الشرط ، فإن فعل الشرط واجب الحذف .

والبحث يميل إلى أن الاسم بعد "أما" الذي هو جزء من الجواب بعد الفاء عوض من حذف الفعل على مذهب ابن الحاجب ، ويكون حذف الفعل هنا وإقامة جزء الجواب مقامه لغرضين : لفظي ، ومعنوي كما ذكر الرضي ، وهما :

١- تخفيف الكلام بحذف الشرط كثير الاستعمال .

٢-جعل الملزوم الحقيقي موضع اللفظي ، وبيانه : أن أصل "أما زيد فقائم" : أما يكن من شيء فزيد قائم حذف "يكن من شيء" ، وعوض بـ"زيد" بعد إدخال الفاء على ما بعده ، وبقيت الفاء بين المبتدأ والخبر لأن فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل الغرض وهو لزوم القيام لـ"زيد" ، فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية : ١٠٠٦/٣ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ٤١٨ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١١/٩ .

(٣) ينظر : إيضاح الشعر للفارسي : ٧٧ ، والخصائص : ٣١٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١١/٩ ، والجنى الداني : ٥٢٣ .

موقعها[1] .

وبناء على قاعدة : ((العوض والمعوض منه لا يجتمعان)) لا يجوز عند القائلين بأن "أمـــا" عـــوض من أداة الشرط وفعله أن يذكر الفعل بعد "أما" لأنها عوض منه ، فلا يجمع بينهما[2] .

وعلـــى القول الثاني القائل : إن الاسم بعد "أما" الذي هو جزء من جواب الشرط عوض من فعل الشرط المحذوف وأما أداة شرط ، فإنه لا يجوز الجمع بين فعل الشرط وتقديم جزء الجواب على الفاء ، فلا يقال : أما يكن من شيء زيد فمنطلق .

والـــذي أرجحـــه أن التعويض حاصل على المذهب الثاني ؛ لأن في الأول تعويض شيئين بشيء واحد ، والغالب أن يكون العوض على قدر المعوض منه .

وفي القـــول الـــثاني تحقـــق غرض التعويض من الاختصار والتخفيف بحذف فعل الشرط ، وإصلاح اللفظ بتقديم جزء الجواب المقترن بالفاء عوضاً من حذف الفعل .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢٤٣/٦ ، وينظر : جواهر الأدب : ٥١٤ ، ٥١٥ ، والواقع قبل الفاء مبتدأ كما في المثال أو معمول لما بعد الفاء كالمفعول في قوله (فأمَّا اليتيمَ فلا تقهرْ) ، وقدّم ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف وجاز عمل ما بعـــد الفاء فيما قبلها لوقوعها في غير موقعها ، وقيل العامل في الاسم بعد "أما" معمول الفعل المحذوف مطلقاً ، وقيل إن كـــان المعمول جائز التقدم فعامله ما بعد الفاء ، وإن لم يكن جائز التقدم فعامله فعل محذوف مثل : أما يوم الجمعة فإن زيـــداً مـــنطلق؛ لأن مـــا بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها ويكون تقدير الفعل : مهما تذكر يوم الجمعة فإن زيداً منطلق ، والـــراجح عند ابن الحاجب أن العامل ما بعد الفاء لوقوعها في غير موقعها (ينظر : شرح المقدمة الكافية : ١٠٠٦/٣ ، ١٠٠٧ ، وشرح الكافية لابن القواس : ٧٠١/٢ ، ٧٠٢ ، والفوائد الضيائية : ٣٨٩/٢ ، ٣٩٠) .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٥٤/١ .

الخاتمة وأهم النتائج

وبعد هذه الرحلة المتواضعة مع واحدةمن الظواهر النحوية المتنوعة ، وهي ظاهرة امتناع الاجتماع في النحو العربي بعللها الثلاث : الاتفاق في المعنى ، التضاد ، التعويض ، يمكن لي أن أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لهذه العلل ، وهي على النحو الآتي :

(١) أثبت البحث أن كلاً من قول النحويين : (لا يجتمع أداتان لمعنى واحد) ، وقولهم : (لايجتمع تعريفان) أصل من الأصول النحوية ، وله فروعه التي تؤصله .

(٢) يمكن التعبير عن هذين الأصلين السابقين ، وغيرهما بأنه ((لا يجوز اجتماع شيئين لمعنى واحد)) كما ذكر أبو علي الفارسي[1] ، ويقرر هذا الأصل استقراء النحويين لكلام العرب ونظراتهم الوظيفية في تركيب الجملة العربية .

(٣) الغرض من امتناع العرب من الجمع بين حرفين لمعنى واحد هو الاختصار في الكلام ، فحروف المعاني إنما جيء بها لتنوب عن أفعالها تحقيقاً لهذا الغرض .

(٤) يستثنى التوكيد من هذا الأصل النحوي ، بمعنى أنه يجوز اجتماع حرفين متفقين في المعنى مختلفين في اللفظ على سبيل توكيد أحدهما للآخر ، كما في نحو : (ما إنْ رأيتُ مثلَك) ، وهو ما سماه البحث : التوكيد بتضافر الأدوات . وما ورد في الشعر مما ظاهره الجمع بين شيئين لمعنى واحد ، يخرج على الضرورة الشعرية إذا لم يخرج على التوكيد .

(٥) ما ورد من إضافة بعض الأعلام في الشعر ، أو في سعة الكلام ، لا يندرج تحت ما يستثنى من هذا الأصل النحوي ، إذ ليس فيه جمع بين تعريفين ؛ لأن العلم نكّر قبل إضافته ، وأصبح فرداً من جنس .

(٦) امتناع الاجتماع للتضاد (الضدان لا يجتمعان) أصل من الأصول النحوية المرعية في النحو العربي ، له فروعه التي تؤصله ، ومسائله التي تقرره ، وما يذهب إليه بعض المعاصرين من أن مانع الاجتماع في بعض المسائل هو الاستعمال

---

(١) ينظر : المسائل المنثورة : ١٧٦ ، ٢٦١ .

المأثور ليس تعليلاً لهذا الأصل النحوي ، إذ لا بد من معرفة الحكمة ، والوقوف على العلة .

وحين يكون مانع الاجتماع معنوياً فالراجح أن يضاف إليه مانع لفظي يعضده كالثقل مثلاً ، أو صعوبة النطق .

(٧) التناسب من حيث المعنى بين عناصر الجملة العربية أمر لابد منه ، فلا تجتمع أداة نحوية مع فعل معناه يضاد معناها في تركيب واحد ، فمثلاً : لاتجتمع أداة تدل على الشك مع فعل يدل على الثبوت واليقين ، ولا أداة تدل على حدوث الفعل في المستقبل مع فعل يدل على الشروع والبدء في الفعل ، ولا تجتمع أداة تدل على حدوث الفعل في الزمان الماضي مع فعل مستقبل الحدوث ، ولا العكس ، وكذلك لا تجتمع أداة نحوية مع اسم يضاد معناه معناها ، فمثلاً من الأدوات ما يمتنع استعمالها مع الاسم المعرفة ، وتختص بالنكرة ؛ لأن معاني هذه الأدوات إما للتقليل ، أو للتكثير ، أو للدلالة على العموم واستغراق الجنس ، وكلها معان لا تتحقق إذا اقترنت بالمعرفة ؛ لأن المعرفة فيها تحديد وتعيين ، بينما النكرة فيها شيوع وعموم .

(٨) أثبت البحث أنه كما لا يجوز اجتماع علامتين متضادتين في الكلمة ، فإنه لا يجوز اجتماع أداتين متضادتين في التركيب ؛ لأنه إذا لم يجز اجتماع أداتين متفقتين في المعنى ، فامتناع اجتماع أداتين متضادتين معنى أولى وأجدر . وفي البحث من المسائل ما يعضد ذلك .

(٩) التضاد كما يكون في العلامات ، والأدوات ،كذلك يكون في الأساليب ، كما في تضاد أسلوب الحذف مع أسلوب التوكيد ، فلا يجوز توكيد المحذوف توكيداً معنوياً ، وأيضاً يكون التضاد بين الجملة ، وبعض الأدوات ، فمثلاً : لا يجوز الإخبار بالجملة الطلبية عن (إنَّ) ، و (كان) وأخواهما .

(١٠) أظهر البحث أن قاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) أصل من الأصول النحوية ، له فروعه التي تؤصله ، ومسائله التي تحققه ، وعلى هذا الأصل اعتمد النحاة في ترجيح آرائهم ، ورد آراء من خالفهم .

(١١) أثبت البحث أن التعويض أعم من الإبدال ، فكل إبدال تعويض ، ولا عكس ؛ لأن الحرف المبدل يكون في موضع المبدل منه ، أما الحرف العوض فقد يكون في موضع المعوض منه ، وقد لا يكون في موضعه ، وهو الأغلب ، وعليه فالقول بالتعويض أعم من القول بالإبدال .

(١٢) كما تبين أن التعويض أعم من الاستغناء والاكتفاء ، واستطعت تخريج بعض المسائل التي قيل فيها بالاستغناء ، على التعويض ، لانسجامها مع قاعدة التعويض ، كما أثبت البحث أن التعليل بقاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) أدق من التعليل بعبارة (المفسِّر والمفسَّر لا يجتمعان) .

(١٣) بعض المسائل التي أوردها بعض النحويين تحت قاعدة (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) يمكن تخريجها على غير هذه القاعدة ؛ لأن مانع الاجتماع فيها إما اتفاق المعنى ، وهو الأغلب ، وإما التضاد ، وهو قليل ، وإما غير ذلك مما بين في موضعه من البحث .

(١٤) ثبت بالبحث أن بعض المسائل التي قيل فيها بالتعويض ، لم تنسجم مع هذه القاعدة لورود حذف العوض ، والمقرر نحوياً أن العوض والمعوض عنه لا يجتمعان معاً ، وكذلك لا يحذفان معاً ، والأولى تخريجها على غير هذه القاعدة .

(١٥) أثبت البحث أن بعض المسائل التي قيل فيها بالتعويض ، تحتاج إلى تعمق في دراستها لتحديد سبب منع الاجتماع فيها ، إذ التعويض ما هو إلا سبب من أسباب امتناع الاجتماع ، وربما يكون تخريجها عليه راجع إلى اشتهار قاعدته .

(١٦) من خلال دراسة المسائل المنسجمة مع قاعدة التعويض تبين أن التعويض كما يكون بحرف عن حرف ، أو عن كلمة (اسم ، أو فعل) ، أو عن جملة ، أو جمل ، يكون أيضاً باسم عن فعل ، أو بفعل عن فعل ، أو عن جملة ، أو بجملة عن اسم ، أو بجملة عن فعل .

الفهارس الفنية

١- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الصفحة

سورة مريم

٤٣	﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَمۡ يَأۡتِكَ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا﴾	٢٧٤
٤٤	﴿ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ ﴾	٢٧٤
٤٥	﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا ﴾	٢٧٤
٦٩	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ﴾	٢٣٧، ٢٧٩

سورة طه

١١٨-١١٩	﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ ﴾	٦٢
٨٩	﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾	٢٠٣

سورة الأنبياء

٩٦، ٩٧	﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾	٢٩٠

سورة المؤمنون

١	﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾	٢٠٩
٢٠	﴿وَشَجَرَةٗ تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾	٦٩

سورة النور

٤٣	﴿ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾	٧٠

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس المأثور من كلام العرب

٤- فهرس الأشعار والأرجاز

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الهمزة			
دواءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي	٧٩
سواءُ	الوافر	أبو حزام العكلي	١٣١
الباء			
أصابَا	الوافر	جرير بن عطية الخطفي	١٦٠
تصوّبَا	الطويل	الأسود بن يعفر	٩٦
ثيابُ	الوافر	أمية بن أبي الصلت	٥٨
للأرِيبِ	=	مجهول	٢٨٣
للشيبِ	البسيط	الجميح الأسدي	٢١٨
التاء			
جعتَا	الرجز	سالم بن دارة الغطفاني	١١٧
الطلحاتِ	الخفيف	عبد الله بن قيس الرقيات	١٧٣
الحاء			
السفاحُ	الخفيف	مجهول	٢٨٦
السلاحُ	=	مجهول	٢٨٦
صحيحُ	الوافر	أبو ذؤيب الهذلي	٢٣٧
الجوانحِ	الطويل	قاسم بن رواحة السنبسي	٢١١
الدال			
عهودَا	الكامل	جميل بن معمر	٧٢
أحدُ	البسيط	جرير بن عطية	٢٠٣
لعميدُ	الطويل	مجهول	١٢٩
البلادِ	الوافر	ابن الزبير الأسدي	١٩١

القافية	البحر	القائل	الصفحة
المعاركِ	الطويل	الأخطل	٢٥
اللام			
جِمالا	الرجز	مجهول	٢٤٩
البقلُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٦٩
كاهلِه	الطويل	ابن ميادة	٢٥
مجهلِ	=	مزاحم بن الحارث العقيلي	٧٥
الميم			
معتصمَا	الرجز	مجهول	٦٠
معمَّمَا	=	العجاج بن رؤبة	١٣٨
اللهم ما	=	مجهول	٢٧٠
اللهما	=	أبو خراش الهذلي	٢٧٠
مصرومُ	البسيط	علقمة بن عبدة الفحل	٩١
كريمُ	الطويل	محمد بن سلمة	٦٤
رِجامِ	=	الفرزدق	٢٢٧
أمامِي	الكامل	قطري بن الفجاءة	٧٧
الأَكمِ	البسيط	زيد الخيل	٩٣
المنهمِّ	الرجز	العجاج بن رؤبة	٧٧
توهُّمِ	الكامل	عنترة بن شداد	٩٤
النون			
حرمانَا	البسيط	جرير بن عطية	١٨٧
جنونَا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهلي	٥١
عدنانُ	الكامل	مجهول	٣٥
بأرسانِ	الطويل	امرئ القيس	٨٤
جمالينِ	البسيط	عمرو بن عداء الكلبي	١٧٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يمانِ	الطويل	لرجل من طيٍّء	٢٣
عنِّي	الوافر	مجهول	٣٥
الياء			
المطِي	الرجز	مجهول	١٢٧
خيبرِيٍّ	الرجز	لرجل من بني دبير	١٩١

٥- فهرس المصادر والمراجع

(١) القرآن الكريم* .

– أ –

(٢) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق : د. طارق الجنابي / بيروت : عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : لأحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي ، صححه وعلق عليه : علي محمد الضباع / بيروت : دار الندوة الجديدة ، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر ١٣٥٩هـ .

(٤) إحياء النحو : لإبراهيم مصطفى / القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(٥) أخطاء اللغة العربية المعاصرة : عند الكتاب والإذاعيين : للدكتور أحمد مختار عمر / القاهرة : عالم الكتب / الطبعة الثالثة ٢٠٠١م .

(٦) الأدوات النحوية في كتب التفسير : للدكتور محمود أحمد الصغير / دمشق: دار الفكر / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطيعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

(٨) الإرشاد إلى علم الإعراب : لشمس الدين القرشي الكيشي ، تحقيق : د. عبد الله علي الحسيني البركاتي ، د . محسن سالم العميري / مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

(٩) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : لبرهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزية ، تحقيق : د. محمد بن عوض السهلي / الرياض : مكتبةأضواء السلف / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

---

* قدم القرآن الكريم لعلو مكانته .

(١٠) الأزهية في علم الحروف : للهروي ، تحقيق : د. عبد المعين الملوحي / دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية / الطبعة الثانية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

(١١) الاستغناء في الاستثناء : لشهاب الدين أحمد بن أدريس القرافي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا / بيروت : دار الكيب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(١٢) أسرار العربية : لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : بركات يوسف هبود/بيروت : دار الأرقم بن أبي الأرقم / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

(١٣) أسرار النحو : لابن كمال باشا ، تحقيق : د. أحمد حسن حامد / بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .

(١٤) أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن : للدكتور محمد يسري زعير / دار الكتاب الجامعي ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .

(١٥) الأشباه والنظائر : لجلال الدين السيوطي / بيروت : دار الكتب العلمية، بدون .

(١٦) أشعار الشعراء الستة الجاهليين : للأعلم الشنتمري / بيروت : دار الفكر ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

(١٧) الإصباح في شرح الاقتراح : للدكتور محمود فجال / دمشق : دار القلم / الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

(١٨) إصلاح الخلل الواقع في الجمل : لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د. حمزة عبد الله النشرتي / بيروت : دار الكتب العلمية /الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠م .

(١٩) الأصول : للدكتورتمام حسان/ الدار البيضاء : دار الثقافة /طبعة ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .

(٢٠) الأصول في النحو : لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : د. عبد الحسين الفضلي / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(٢١) أصول النحو العربي : للدكتور محمود أحمد نحلة / بيروت : دار العلوم العربية / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٢٢) إعراب القرآن : لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد / عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية / الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

(٢٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : لأبي الحسين بن الطراوة، تقديم وتحقيق : د. عياد بن عيد الثبيتي / مكة المكرمة : دار التراث / مطبعة المدني / المؤسسة السعودية بمصر / الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(٢٤) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : لأبي نصر الفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني / جامعة بنغازي / الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

(٢٥) الاقتراح : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد حسن الشافعي / بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .

(٢٦) " أل " الزائدة اللازمة مواضعها وأحكامها : للدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري / الرياض : دار إشبيليا / الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

(٢٧) ألفية ابن مالك في النحو والصرف مع إعراب مفرداتها : لابن مالك الأندلسي ، إعداد وإخراج دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع ، الرياض / الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

(٢٨) أمالي ابن الحاجب : لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة / بيروت : دار الجيل ، وعمان : دار عمار ١٤٠٩هـ- ١٩٨م .

(٢٩) أمالي ابن الشجري : لهبة الله بن الشجري ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي / القاهرة : مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر / الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(٣٠) أمالي الزجاجي : لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق وسرح : عبد السلام هارون / بيروت : دار الجيل / الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٣١) الانتصار لسيبويه على المبرد : لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد ، دراسة وتحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

(٣٢) الانتصاف من الإنصاف : لمحمد محي الدين عبد الحميد / بيروت : المكتبة العصرية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(٣٣) الإنصـــاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات الأنــباري ، تحقــيق محمــد محي الدين عبد الحميد / بيروت : المكتبة العصرية ١٤١٤هـــ - ١٩٩٣م .

(٣٤) الإنصـــاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات الأنــباري ، تحقــيق : د. إميل بديع يعقوب / بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ - ١٩٩٨م .

(٣٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لجمال الدين بن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / بيروت : المكتبة العصرية / ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٣م.

(٣٦) الإيضـــاح العضـــدي : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان / بيروت : عالم الكتب / الطبعة الثانية ١٤١٦هـــ - ١٩٩٦م .

(٣٧) إيضاح الشعر (شرح الأبيات مشكلة الإعراب) : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. حســـن هنداوي / دمشق : دار القلم ، بيروت : دار العلوم والثقافة / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـــ ١٩٨٧م .

(٣٨) إيضـــاح شـــواهد الإيضاح : لأبي الحسن القيسي ، تحقيق : د. محمد بن حمود الـــدعجاني / بـــيروت : دار الغـــرب الإســـلامي / الطـــبعة الأولى ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٧م .

(٣٩) الإيضـــاح في شـــرح المفصل : لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم : د. موسى بناي العليلـــي / بغـــداد : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ١٩٨٢م .

(٤٠) الإيضـــاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك / بيروت : دار النفائس / الطبعة السادسة ١٤١٦هـــ - ١٩٩٦م .

(٤١) الإيضاح في علوم البلاغة : للخطيب القزويني ، راجعه وصححه :بهيج غزاوي / بيروت : دار إحياء العلوم / الطبعة الثانية ١٤١٢هـــ - ١٩٩٢م .

- ب -

(٤٢) بحــوث ومقــالات في اللغة : للدكتور رمضان عبد التواب / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

(٤٣) بدائــع الفــوائد : لابــن قــيم الجوزية ، اعتنى به وراجعه : محمد الفاضلي ، والدكــتور أحمد عوض أبو الشباب / بيروت : المكتبة العصرية / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٤٤) الــبرهان في علــوم القرآن : لبدر الدين الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة : دار التراث ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م .

(٤٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع القرشي ، تحقيق : د. عياد بن عــيد الثبــيتي / بــيروت : دار الغــرب الإســلامي / الطــبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

(٤٦) الــبهجة المرضية (شرح السيوطي على ألفية ابن مالك) ، تحقيق : محمد صالح الغرسي / القاهرة : دار السلام / الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٤٧) البــيان في شرح اللمع لابن جني : للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، تحقيق : د .عــلاء الــدين حمــوية / عمــان : دار عمــار / الطــبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

(٤٨) البــيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه / القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م

- ت -

(٤٩) تــاء القســم ودلالتها : لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري / القاهرة : مطابع الأهرام بكورنيش النيل ، د . ت .

(٥٠) التبصــرة والتذكرة : لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري ، تحقيق : د. فتحي أحمــد مصــطفى علــي الــدين / دمشــق : دار الفكــر / الطــبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٥١) التبـــيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء العكبري ، وضع حواشيه : محمد حسين شمس الدين /بيروت :دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤١٩هـــ-١٩٩٩م .

(٥٢) التبيين عن مذاهب النحوين البصريين والكوفيين : لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : د. عـــبد الـــرحمن سليمان العثيمين / الرياض : مكتبة العبيكان / الطبعة الأولى ١٤٢١هـــ - ٢٠٠٠م .

(٥٣) تحصـــيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : للأعلم الشنتمري ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤١٥هـــ - ١٩٩٤م .

(٥٤) تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب : لأبي المحاسن محمد بن عمر بحرق الحضرمي ، دراسة و تحقيق : بشير عبد الله المساري / صنعاء : مكتبة الإرشاد ، بيروت : دار ابن حزم / الطبعة الأولى ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٢م .

(٥٥) التحلـــيل النحوي أصوله وأدلته : للدكتور فخر الدين قباوة / بيروت : مكتبة لبـــنان ناشـــرون ، والشـــركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان / الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .

(٥٦) تخلـــيص الشواهد وتلخيص الفوائد : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. عباس مصـــطفى الصـــالحي / بـــيروت : دار الكـــتاب العـــربي / الطـــبعة الأولى ١٤٠٦هـــ- ١٩٨٦م .

(٥٧) الـــتخمير (شـــرح المفصل في صنعة الإعراب) : لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / الرياض : مكتبة العبيكان / الطبعة الأولى ١٤٢١هـــ - ٢٠٠٠م .

(٥٨) تذكرة النحاة : لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : د. عفيف عبد الرحمن / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م .

(٥٩) التذيـــيل والتكمـــيل في شرح كتاب التسهيل : لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي / دمشق : دار القلم / الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ - ١٩٩٧م .

(٦٠) التــراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه " دراسة لغوية" : للدكتور محمــود ســليمان ياقــوت / الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية / الطبعة الثانية ١٩٨٨م .

(٦١) التصــريح بمضــمون التوضيح : للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق : د.عبد الفتاح بحيري / القاهرة : الزهراء للإعلام العربي/الطبعة الأولى ١٤١٣هـــ - ١٩٩٢م .

(٦٢) التعريفات : لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : د. عبد الرحمن عميرة / بيروت : عالم الكتب / الطبعة الأولى ١٤١٦هـــ - ١٩٩٦م .

(٦٣) التعــريف والتــنكيربين الدلالة والشكل : للدكتور محمود أحمد نحلة / القاهرة: مكتبة زهراء الشرق ١٩٩٩م .

(٦٤) تعلــيق الفــرائد علــى تسهيل الفوائد : لمحمد بدر الدين الدماميني ، تحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن المفدى .

(٦٥) التعلــيقة على كتاب سيبويه : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي / مطبعة الأمانة / الطبعة الأولى ١٤١٠هـــ - ١٩٩٠م .

(٦٦) الــتعويض وأثــره في الدراسات النحوية واللغوية : للدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل / المكتبة التوفيقية / الطبعة الأولى ١٤٠٢هـــ - ١٩٨٢م .

(٦٧) تفســير البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلــي محمــد معــوض / بــيروت : دار الكــتب العلمــية / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م .

(٦٨) الــتكملة : لأبي علــي الفارســي ، تحقيق ودراسة : د. كاظم بحر المرجان / بيروت : عالم الكتب / الطبعة الثانية ١٤١٩هـــ ١٩٩٩م .

(٦٩) الــتهذيب الوســيط في النحو : لابن يعيش الصنعاني ، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة / بيروت : دار الجيل / الطبعة الأولى ١٤١١هـــ-١٩٩١م .

(٧٠) توجــيه اللمــع : للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز ، تحقيق : فايز زكي محمد دياب / القاهرة : دار السلام / الطبعة الأولى ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٢م .

(٧١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان / القاهرة : دار الفكر العربي / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٧٢) التوطئة : لأبي علي الشلوبيني ، دراسة وتحقيق : د. يوسف أحمد المطوع/ مطابع سجل العرب ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- ج -

(٧٣) جامع الدروس العربية : للشيخ مصطفى الغلاييني / بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

(٧٤) الجمل في النحو : لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(٧٥) الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل / بيروت : دار الآفاق الجديدة / الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٧٦) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : لعلاء الدين الإربلي ، تحقيق : د. حامد أحمد نيل / القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- ح -

(٧٧) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : لمحمد مصطفى عرفة الدسوقي ، ضبطه ووضع حواشيه : عبد السلام محمد أمين / بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

(٧٨) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ضبط وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي / بيروت : دار الفكر / الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٧٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني : لمحمد بن علي الصبان / دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي ، د . ت .

(٨٠) الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب : للدكتور عبد الكريم محمد الأسعد / الرياض : دار الشوّاف للنشر والتوزيع / الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(٨١) حاشية يس على التصريح / دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي .
(٨٢) حروف المعاني : لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد / إربد : دار الأمل ، ومؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
(٨٣) الحلل في شرح الجمل : لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د. مصطفى إمام / القاهرة : مكتبة المتنبي / الطبعة الأولى ١٩٧٩م .

– خ –

(٨٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
(٨٥) الخصائص : لأبي الفتح بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار / دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

– د –

(٨٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة / القاهرة : دار الحديث ، د . ت .
(٨٧) دراسات نقدية في النحو العربي : للدكتور عبد الرحمن أيوب/القاهرة ١٩٥٧م .
(٨٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : للسمين الحلبي ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط / دمشق : دار القلم / الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣ .
(٨٩) درة الغواص في أوهام الخواص : للقاسم بن علي الحريري ، تحقيق : د. عبد الله بن علي الحسيني / مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية / الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م .
(٩٠) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية : لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم / القاهرة : عالم الكتب ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
(٩١) ديوان ابن أحمر (شعر عمرو بن أحمر الباهلي) ، جمعه وحققه : حسين عطوان / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، د . ت .

(٩٢) ديـــوان الأخطل (شرح ديوان الأخطل) : (غياث بن غوث) ، صنعه وكتب مقدماتـــه وشـــرح معانـــيه وأعد فهارسه : إيليا سليم الحاوي / بيروت : دار الثقافة / الطبعة الثانية ١٩٧٩م .

(٩٣) ديـــوان الأعشـــى : (ميمون بن قيس) ، شرح وتعليق : محمد محمد حسين / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة السابعة ١٩٨٣م .

(٩٤) ديـــوان جرير بن عطية ، تحقيق : نعمان أمين طه / دار المعارف بمصر / الطبعة الثالثة ، د . ت .

(٩٥) ديوان جميل بن معمر ، جمع وتحقيق وشرح : إميل بديع يعقوب / بيروت: دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٩٩٢م .

(٩٦) ديـــوان أبي دؤاد الإيـــادي : (جارية أو حارثة بن الحجاج)/ نشر جوستاف جـــرونيام ضـــمن دراسات في الأدب العربي ، ترجمة إحسان عباس / بيروت : منشورات مكتبة الحياة / الطبعة الأولى ١٩٥٩م .

(٩٧) ديـــوان رؤبـــة بـــن العجـــاج ، تحقيق : وليم بن الورد / بيروت : دار الآفاق الجديدة / الطبعة الثانية ١٩٨٠م .

(٩٨) ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة أبي العباس ثعلب / نشر الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٤م .

(٩٩) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح : محمد يوسف نجم / بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م .

(١٠٠)ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، تحقيق : لطفي الصَّقال ، ودرية الخطيب ، راجعه فخر الدين قباوة / حلب : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٩٦٩م .

(١٠١)ديوان الفرزدق : (همام بن غالب) / بيروت : دار صادر ، د . ت .

(١٠٢)ديـــوان قطري بن الفجاءة (ضمن ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم) : جمعه وحققه : نايف معروف / بيروت : دار المسيرة / الطبعة الأولى ١٩٨٣م .

(١٠٣)ديوان مجنون ليلى : (قيس بن الملوح) ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج / القاهرة : مكتبة مصر ، د . ت .

(١٠٤)ديـــوان ابن ميادة (شعر ابن ميادة) : (الرماح بن أبرد) ، جمعه وحققه : حنا جميل حداد / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / الطبعة الأولى ١٩٨٢م .

- ر -

(١٠٥) رسالة " أي " المشددة : للشيخ عثمان النجدي الحنبلي ، تحقيق : د.عبد الفتاح الحموز/عمان : دار عمار ، ودار الفيحاء/الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .

(١٠٦) رصـــف المباني في شرح حروف المعاني : لأحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق : د. أحمد بن محمد الخراط / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، د . ت .

(١٠٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : لمحمود الألوسي البغدادي ، ضبط وتصحيح : علي عبد الباري عطية / بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

- س -

(١٠٨) ســـر صـــناعة الإعـــراب : لأبي الفـــتح بـــن جـــني ، تحقيق : محمد حسن إسماعـــيل ، وأحمد رشدي شحاته /بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

(١٠٩) ســـر الفصـــاحة : لابن سنان الخفاجي / بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(١١٠) ســـفر السعادة وسفير الإفادة : لعلم الدين السخاوي ، تحقيق : د. محمد أحمد الدالي / بيروت : دار صادر / الطبعة الثانية ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

- ش -

(١١١) شرح أشعار الهذليين : لأبي سعيد السكري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج / مراجعة محمود محمد شاكر / القاهرة : دار العروبة ، د . ت .

(١١٢) شـــرح ألفـــية ابن مالك : لابن عقيل، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / بيروت : المكتبة العصرية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

(١١٣) شـــرح ألفـــية ابـــن مالك : لابن الناظم ، تحقيق : محمد باسل عيون السود / بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

(١١٤) شرح ألفية ابن معط : لعبد العزيز بن جمعة الموصلي (القواس) ، تحقيق : د. علي موسى الشوملي / الرياض : مكتبة الخريجي / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(١١٥) شرح التحفة الوردية : لأبي حفص عمر بن مظفر الوردي ، تحقيق : د. عبد الله علي الشلال / الرياض : مكتبة الرشد / ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

(١١٦) شرح التسهيل : لجمال الدين بن مالك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد / بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(١١٧) شرح جمل الزجاجي : لابن خروف ، تحقيق ودراسة : سلوى محمد عرب / جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي / الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .

(١١٨) شرح الجمل : لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د . صاحب أبو جناح / توزيع المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ، د . ت .

(١١٩) شرح جمل الزجاجي : المنسوب لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . علي محسن عيسى مال الله / عالم الكتب ، ومكتبة النهضة الحديثة / الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .

(١٢٠) شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفراف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد / بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(١٢١) شرح شذور الذهب : لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية ، توزيع دار الفكر ن ، د . ت .

(١٢٢) شرح شواهد شرح التحفة الوردية : لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : د. عبد الله بن علي الشلال / الرياض : مكتبة الرشد / الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

(١٢٣) شرح شواهد المغني : لجلال الدين السيوطي / نشر دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر ، د . ت .

(١٢٤) شـــرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : لجمال الدين بن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري / بغداد : وزارة الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة العاني ١٣٩٧هـــ - ٢٩٧٧م .

(١٢٥) شـــرح قطـــر الندى وبل لصدى : لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، ضبط وتصـــحيح : يوســـف الشيخ محمد القباعي ، وبهامشه بلوغ الغايات في إعراب الشـــواهد والآيـــات لـــبركات يوســـف هـــبود / بـــيروت : دار الفكـــر ١٤٢١هـــ - ٢٠٠١م .

(١٢٦) شرح الكافية : لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم / القاهرة : عالم الكتب / الطبعة الأولى ١٤٢١هـــ - ٢٠٠٠م .

(١٢٧) شـــرح كافية ابن الحاجب : لعبد العزيز بن جمعة الموصلي (القواس)، تحقيق : د . علي الشوملي / إربد : دار الكندري للنشر والتوزيع ، ودار الأمل / الطبعة الأولى ١٤٢١هـــ - ٢٠٠٠م .

(١٢٨)شـــرح الكافـــية الشافية : لجمال الدين بن مالك ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هـــريدي / جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، دار المأمون للتراث / الطبعة الأولى ١٤٠٢هـــ - ١٩٨٢م .

(١٢٩) شرح كتاب الحدود في النحو : لعبد الله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق : د. المتولي رمضـــان أحمـــد الـــدميري / القاهـــرة : دار التضـــامن للطـــباعة ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٨م .

(١٣٠) شـــرح كـــتاب ســـيبويه : لأبي سعيد السيرافي ، " الجزء الأول " تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، د . محمود فهمي حجازي ، د. محمد هاشم عبد الدايم ، القاهـــرة : الهيـــئة المصـــرية العامة للكتاب ١٩٨٦م . " الجزء الثاني " تحقيق : د. رمضـــان عـــبد التواب ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م . " الجـــزء الـــثالث " تحقيق : د. فهمي أبو الفضل ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهـــرة / الطـــبعة الأولى ١٤٢١هـــ - ٢٠٠١م . " الجزء الرابع " تحقيق : د. محمد هاشم عبد الدايم ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٩٨م .

(١٣١) شـــرح كتاب سيبويه : لأبي الفضل قاسم بن علي الصفار " السفر الأول " ، تحقيق : د . معيض بن مساعد العوفي / المدينة المنورة : دار المآثر / الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

(١٣٢) شـــرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي : تأليف جمال الدين بـــن هشـــام الأنصـــاري ، تحقـــيق : د. صـــلاح رواي / الطـــبعة الثانـــية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م .

(١٣٣) شرح اللمع : لابن برهان العكبري ، تحقيق : د. فائز فارس / الكويت / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

(١٣٤) شرح اللمع في النحو : للقاسم بن محمد الواسطي الضرير ، تحقيق : د . رجب عثمان محمد / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

(١٣٥)شرح المعلقات السبع : لأبي عبد الله الزوزني / بيروت : دار مكتبة الحياة .

(١٣٦) شرح المعلقات العشر المذهبات : للخطيب التبريزي ، شرحه وضبط نصوصه : د. عمر فاروق الطباع / بيروت : دار الأرقم بن أبي الأرقم ، د . ت .

(١٣٧) شرح المفصل : لموفق الدين بن يعيش / بيروت : عالم الكتب ، د . ت .

(١٣٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير : لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين ، تحقيق : د . تركـــي بـــن ســـهو بن نزال العتيبي / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

(١٣٩)شـــرح المقدمـــة الكافـــية في علم الإعراب : لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق : د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد / مكة المكرمة : مكتبة نزار مصطفى الباز / الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

(١٤٠) شرح المكودي على ألفية ابن مالك : لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي ، تحقـــيق : د . عـــبد الحميد هنداوي / بيروت : المكتبة العصرية / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

(١٤١) شـــرح الوافية نظم الكافية : لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق : د . موســـى بـــناي العليلـــي / الـــنجف الأشـــرف : مطـــبعة الآداب ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

(١٤٢)شـــفاء العلـــيل في إيضاح التسهيل : لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقـــيق : د. عبد الله علي الحسيني البركاتي / مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م .

(١٤٣) شـــواهد التوضـــيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لجمال الدين بن مالـــك ، تحقـــيق : د . محمد فؤاد عبد الباقي / بيروت : دار الكتب العلمية ، د . ت .

- ص -

(١٤٤) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : لابن فارس ، تحقـــيق : د . عمـــر فاروق الطباع / بيروت : مكتبة المعارف / الطبعة الأولى ١٤١٤هـــ - ١٩٩٣م .

(١٤٥) الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية : لإسماعيل بن حمادة الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار / طبعة دار العلم ، د . ت .

(١٤٦) صـــحيح البخاري : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : قاسم الشماعي الرفاعي / بيروت : دار القلم / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـــ-١٩٨٧م .

(١٤٧) الصورة والصيرورة " بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي" : للدكتور نهاد الموسى / عمان : دار الشروق / الطبعة الأولى ٢٠٠٣م .

- ض -

(١٤٨) ضـــرائر الشعر : لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد / طبعة ١٤٠٢هـــ - ١٩٨٢م .

(١٤٩) ضـــرورة الشـــعر : لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : د . رمضان عبد التواب / بيروت : دار النهضة العربية / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ - ١٩٨٥م .

(١٥٠) ضياء السالك إلى أوضح المسالك : لمحمد عبد العزيز النجار / القاهرة : مكتبة ابن تيمية ، توزيع مكتبة العلم بجدة / الطبعة الأولى ١٤١٢هـــ .

- ط -

(١٥١) طبقات فحول الشعراء : لمحمد بن سلام الجمحي ، شرحه : محمد محمود شاكر / القاهرة : مطبعة المدني ١٣٩٤هـ - ١٩٤٠م .

- ظ -

(١٥٢) ظاهرة التخفيف في النحو العربي : للدكتور أحمد عفيفي / القاهرة : الدار المصرية اللبنانية / الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(١٥٣) ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل : للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز / عمان : دار عمار / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(١٥٤) ظاهرة التنوين في اللغة العربية : للدكتور عوض المرسي جهاوي / القاهرة : مكتبة الخانجي ، ودار الرفاعي بالرياض / الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

(١٥٥) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : لطاهر سليمان حمودة /الإسكندرية : الدار الجامعية ١٩٩٩م .

- ع -

(١٥٦) العلامة في النحو العربي : للدكتور محمود سليمان ياقوت / الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، د . ت .

(١٥٧) علل النحو : لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق : د . محمود جاسم محمد الدرويش / الرياض : مكتبة الرشد / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

- ف -

(١٥٨) الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) : لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، تحقيق : د . أسامة طه الرفاعي / القاهرة : دار الآفاق العربية / الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .

(١٥٩) الفوائد والقواعد : لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق : د . عبد الوهاب محمود الكحلة / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

(١٦٠) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح : لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ، تحقيق : د . محمود يوسف فجّال / دبي : دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث / الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

(١٦١) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث : للدكتور مهدي المخزومي / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر / الطبعة الثانية ١٩٨٦م .

- ق -

(١٦٢) قواعد التوجيه في النحو العربي ، رسالة دكتوراة مقدمة من : عبد الله أنور سيد أحمد الخولي ، كلية دار العلوم جامعة القاهرة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، المكتبة المركزية جامعة عين شمس ، اللغويات رقم ١٣٥٨٤ .

(١٦٣) القاموس المحيط : للفيروز آبادي / بيروت : مؤسسة الرسالة /الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

- ك -

(١٦٤) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي ، تحقيق : د . فيصل الحفيان / الرياض : مكتبة الرشد / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(١٦٥) الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : د . محمد أحمد الدّالي / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

(١٦٦) كتاب سيبويه : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام هارون / بيروت : دار الجيل / الطبعة الأولى ، د . ت .

(١٦٧) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : للباحث العلامة محمد علي التهانوي ، تحقيق : د . علي دحروج ، تقديم وإشراف ومراجعة : د . رفيق العجم / بيروت : مكتبة لبنان ناشرون / الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

(١٦٨) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم جار الله الزمخشري / بيروت : دار المعرفة ، د . ت .

(١٦٩) كشف المشكل في النحو : لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق : د . هادي عطية الهلالي / عمان : دار عمار / الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

(١٧٠) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) : لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، أعده للطبع ووضع فهارسه : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(١٧١) الكُنَّاش في فني النحو والصرف : لأبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الأيوبي الشهير بصاحب حماة ، تحقيق : د. رياض بن حسن الخوام / بيروت : المكتبة العصرية / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

- ل -

(١٧٢) اللامات : لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د .مازن المبارك / بيروت : دار صادر / الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(١٧٣) اللامات " دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية " : للدكتور عبد الهادي الفضلي / بيروت : دار القلم ، د . ت .

(١٧٤) اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : غازي مختار طليمات / دمشق : دار الفكر ، وبيروت دار الفكر المعاصر / إعادة طبع ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(١٧٥) اللباب في علم الإعراب : لتاج الدين الإسفرائيني ، تحقيق : د . شوقي المعري / بيروت : مكتبة لبنان ناشرون / الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

(١٧٦) لسان العرب : لابن منظور / بيروت : دار صادر للطباعة والنشر / الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م .

(١٧٧) لمع الأدلة في أصول النحو : لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني / بيروت : دار الفكر / الطبعة الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

(١٧٨) اللمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حامد المؤمن / بيروت : عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية / الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(١٧٩) ما يجوز للشاعر في الضرورة : للقزاز القيرواني ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، د. صلاح الدين الهادي / القاهرة : الزهراء للإعلام العربي / الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(١٨٠) ما ينصرف وما لا ينصرف : لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق : د . هدى محمود قراعة / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

(١٨١) مجالس العلماء : لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(١٨٢) المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د . عبد العليم النجار ، د. عبد الفتاح شلبي / القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية / لجنة إحياء التراث ١٣٨٦هـ .

(١٨٣) مختصر صحيح مسلم (مسلم بن الحجاج القشيري) : للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري الدمشقي ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني / أسيوط : لجنة إحياء السنة ، د . ت .

(١٨٤) المخصَّص : لأبي الحسن بن سيدة ، تحقيق : لجنة إحياء التراث / بيروت: دار إحياء التراث العربي ، د . ت .

(١٨٥) المرتجل : لأبي محمد عبد الله بن الخشاب ، تحقيق علي حيدر / دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

(١٨٦) المسائل البصريات : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد / القاهرة : مطبعة المدني / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

(١٨٧) المسائل البغداديات : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي / بغداد : وزارة الوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي / مطبعة العاني ١٩٨٣م .

(١٨٨) المسائل الحلبيات : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي / دمسق : دار القلم ، ودار المنارة ببيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(١٨٩) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج : للدكتور إبراهيم بن صالح الحندود / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
(١٩٠) المسائل الشيرازيات : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د .حسن محمود هنداوي / الرياض : كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع / الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
(١٩١) المسائل العسكريات : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . محمد الشاطر أحمد / القاهرة : مطبعة المدني / الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
(١٩٢) المسائل العضديات : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . علي جابر المنصوري / بيروت : عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
(١٩٣) المسائل المنثورة : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدري / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، د . ت .
(١٩٤) المساعد على تسهيل الفوائد : لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : د . محمد كامل بركات / جدة : دار المدني ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
(١٩٥) مشكل إعراب القرآن : لمكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ، تحقيق ياسين محمد السواس / دمشق ، وبيروت : اليمامة للنشر والتوزيع / الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
(١٩٦) المصباح المنير : لأحمد بن محمد الفيومي / بيروت : مكتبة لبنان ١٩٩٠م .
(١٩٧) المطالع السعيدة : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : د . طاهر سليمان حمودة / الإسكندرية : الدار المصرية ، د . ت .
(١٩٨) معاني الحروف : لأبي الحسن الرماني ، تحقيق : د . عبد الفتاح شلبي / جدة : دار الشروق / الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
(١٩٩) معاني القرآن : لأبي زكريا الفراء ، تحقيق : محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي / بيروت : عالم الكتب / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
(٢٠٠) معاني القرآن : لأبي الحسن الأخفش ، تحقيق : د . عبد الأمير الورد / بيروت : عالم الكتب / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٢٠١) معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق : د . عبد الجليل شلبي / بيروت : عالم الكتب / الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
(٢٠٢) معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية : لمحمد حسن شراب / دمشق ، وبيروت : دار المأمون للتراث / الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
(٢٠٣) معجم شواهد العربية : لعبد السلام هارون / القاهرة : مكتبة الخانجي / الطبعة الثالثة ، د . ت .
(٢٠٤) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : للدكتور إميل بديع يعقوب / بيروت : دار الكتب العلمية /الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
(٢٠٥) معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين بن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون / بيروت : دار الجيل ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
(٢٠٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لجمال الدين بن هشام ، تحقيق : د . مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله / بيروت : دار الفكر / الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
(٢٠٧) مفاتيح الغيب : لفخر الدين محمد بن عمر الرازي / بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د . ت .
(٢٠٨) المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه : لمحمد خير الحلواني / بيروت : مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى ١٩٧٩م .
(٢٠٩) المفصل في علم العربية : لأبي القاسم الزمخشري / بيروت : دار الجيل ، بدون .
(٢١٠) المقاصد النحوية : لمحمود العيني / بيروت : دار صادر ، د . ت .
(٢١١) المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان / العراق : وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م .
(٢١٢) المقتضب : لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة / بيروت : عالم الكتب ، د . ت .
(٢١٣) المقدمة الجزولية في النحو : لأبي موسى الجزولي ، تحقيق : د . شعبان عبد الوهاب محمد / طبع ونشر مطبعة أم القرى ، د . ت .

(٢١٤) المقـــرب : لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمـــد معـــوض / بـــيروت : دار الكـــتب العلمـــية / الطـــبعة الأولى ١٤١٨هـــ - ١٩٩٨ م .

(٢١٥) الملخص في ضبط قوانين العربية : لابن أبي الربيع القرشي ، تحقيق : د . علي بن سلطان الحكمي / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ - ١٩٨٥م .

(٢١٦) الممتع في التصريف : لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة / بيروت : دار المعرفة / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٧م .

(٢١٧) الممـــنوع في الـــنحو العربي : رسالة دكتوراة مقدمة من : أمل إبراهيم جمعة ، كلـــية دار العلوم جامعة القاهرة ١٤٢١هـــ- ٢٠٠١م ، المكتبة المركزية جامعة عين شمس ، اللغويات رقم ١٦٠١٤ .

(٢١٨) مـــنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : لمحمد محي الدين عبد الحميد (مطبوع مع شرح ابن عقيل) / بيروت : المكتبة العصرية ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٢م .

(٢١٩) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة : جمع وإعداد : ولـــيد بـــن أحمـــد الحســـين وآخـــرون / بريطانيا : الحكمة / الطبعة الأولى ١٤٢٤هـــ - ٢٠٠٣م .

- ن -

(٢٢٠) نـــتائج الفِكَـــر في الـــنحو : لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجـــود ، وعلي محمد معوض / بيروت : دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤١٢هـــ - ١٩٩٢م .

(٢٢١) النحو المصفى : لمحمد عيد / القاهرة : مكتبة الشباب ، د . ت .

(٢٢٢) النحو الوافي : لعباس حسن ، د . ت .

(٢٢٣) النشر في القراءات العشر : لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه : علي محمد الضباع / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د . ت .

(٢٢٤) نظـــرية الأصل والفرع في النحو العربي : د . حسن خميس الملخ / عمان : دار الشروق / الطبعة الأولى ٢٠٠١م .

(٢٢٥) نظـــم الفرائد وحصر الشرائد : لمهلب بن حسن بن بركات المهلبي ، تحقيق : د . عـــبد الـــرحمن العثيمين / الرياض : مكتبة العبيكان / الطبعة الأولى الخاصة بمكتبة العبيكان ١٤٢١هـــ - ٢٠٠٠م .

(٢٢٦) الـــنكت الحســـان في شـــرح غاية الإحسان : لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د .عـــبد الحســـين الفتلـــي / بـــيروت : مؤسســـة الرســـالة / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـــ - ١٩٨٥م .

(٢٢٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه : للأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن ســـلطان / منشـــورات معهـــد المخطـــوطات العـــربية / الطـــبعة الأولى ١٤٠٧هـــ - ١٩٨٧م .

(٢٢٨) الـــنوادر في اللغة : لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد / بيروت ، والقاهرة : دار الشروق / ١٤٠١هـــ - ١٩٨١م .

- هـ -

(٢٢٩) همـــع الهوامـــع في شـــرح جمـــع الجوامع : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم / القاهرة : عالم الكتب ١٤٢١هـــ - ٢٠٠١م .

- و -

(٢٣٠) الواضـــح : لأبي بكـــر الـــزبيدي الإشبيلي ، تحقيق : د . عبد الكريم خليفة ، د . ت .

٦ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة